جامعـة دمشـق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم التاريخ

أوضاع ولاية ليبيا السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية

(1835 - 1911)

دراسـة وثائقيـة

أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

إشـراف
أ. د. محمود علي عامر

إعـــداد
محمود العارف قشقش

N

الصفحة

المقدمة..... 9

الفصل الأول

تمهيد تاريخي يتناول أوضاع ليبيا

آ - **الموقع والتسمية** 18

1- الموقع..... 18

2- التسمية..... 21

ب- الدوافع السياسية لإدارة العثمانيين المباشرة..... 22

1- انهيار الأسرة القرمانلية 1835م..... 30

2- سأم الأهالي من الإدارة القرمانلية 39

3- سياسة الولاة وأعمالهم الداخلية..... 50

- **استنتاج الفصل الأول**..... 79

الفصل الثاني

التنظيمات الإدارية في ولاية ليبيا

آ - التقسيمات الإدارية في الولاية..... 86

1- متصرفية طرابلس الغرب. 86

2- متصرفية الخمس..... 87

3- متصرفية الجبل الغربي. 87

4- متصرفية فزان. 87

5- متصرفية بنغازي..... 88

ب- الهيئات الإدارية الحاكم..... 91

الصفحة

1- الوالي (إدارة الولاية)..... 91
2- نائب الوالي (الكتخدا) 94
3- الدفتردار 94
جـ- مجلس الولاية..... 95
1- مدير الشؤون الخارجية..... 97
2- مدير التجارة والزراعة..... 97
3- مدير المعارف..... 97
4- أمين الطرق 97
5- مدير الولاية الخاقاني..... 98
6- مأمورو إدارات الأملاك والنفوس 98
7- مدير الأوقاف 98
8- المكتوبجي..... 98
د- التقسيمات الإدارية خارج مركز الولاية..... 99
1- المتصرفية..... 99
2- مجلس إدارة المتصرفية. 99
3- الأقضية 100
4- النواحي 101
5- القرى 101
هـ - النظام القضائي..... 102
أولاً - أنواع المحاكم واختصاصاتها..... 103
آ - محكمة الصلح..... 103

الصفحة

ب - المحكمة الابتدائية..... 104

جـ- المحكمة التجارية..... 104

د - محكمة الاستئناف..... 105

ر - محكمة الجزاء..... 105

ز - محكمة النقض أو التمييز 105

هـ - محكمة اليهود الدينية 106

ثانياً - المحاكم الشرعية 106

آ – القاضي 107

ب- نائب القاضي. 108

جـ- مجلس الإفتاء. 109

د - كاتب المحكمة. 110

هـ - عدول المحكمة. 110

و – المحضر..... 111

ز - ترجمان المحكمة 111

ح – الوكلاء..... 111

ثالثاً - أحكام القاضي 112

آ - رسوم المحكمة..... 113

ب – العقوبات..... 113

رابعاً - الامتيازات الأجنبية في القضاء..... 114

خامساً - النظام النقدي..... 115

أولاً – الضرائب المباشرة..... 115

آ - ضريبة العشر 115

ب - الويركو (الضريبة) 117

الصفحة

جـ - رسم الحلفاء 119

د - ضريبة الدخل 119

ر - ضريبة العقارات والأراضي 120

ز - ضريبة بدل الخدمة العسكرية 120

هـ - ضريبة المشاركة 120

ثانياً - الضرائب غير المباشرة..... 120

آ - الرسوم الجمركية 120

ب - الضرائب على التبغ والملح 121

جـ- ضرائب البريد والتلغراف والبرق 122

د - ضريبة اللاقبي 122

هـ - ضريبة البلدية..... 122

- **استنتاج الفصل الثاني** 124

الفصل الثالث

الحياة الاقتصادية

أولاً : الزراعة 129

آ - حيازة الأرض وإدارتها..... 130

ب - أنماط استغلال الأراضي الزراعية 134

ثانياً : الثروة الحيوانية 154

1. حرفة الرعي 154

2. أنواع الحيوانات 155

ثالثاً : الصناعة..... 160

1. أهم الصناعات 160

2. أنماط العمل الحرفي والصناعي 167

رابعاً: التجارة..... 169

آ – الطرق البرية 171

الصفحة

ب- الواردات والصادرات 173
جـ- الأسواق 180
خامساً: النظام النقدي 183
آ – تطور النظام النقدي العثماني 183
ب- النظام النقدي في الولاية 187
سادساً - الأوزان والمكاييل والمقاييس 190
أولاً : الأوزان 191
ثانياً : المكاييل 192
آ – الأقمشة 193
ب- الأراضي 193
سابعاً : الجانب الخدمي 194
آ – الخدامات البريدية 194
ب- الطرق 199
جـ- الطرق المتجهة من الغرب إلى الشرق 200
1- الطريق الساحلي 200
2- الطريق الصحراوي 200
3- الطرق البحرية 201
د – خدمات أخرى 201
- **استنتاج الفصل الثالث** 202

الفصل الرابع

الحياة الاجتماعية والصحية

أولاً - الحياة الاجتماعية 206
1- السكان (أهالي – جاليات) 206
آ – الأهالي 207
1 - الحضر 207
2- القرويون 210
3 - البدو 214

الصفحة

ثانياً - التركيبة الاجتماعية للأسرة الليبية 216
آ - الأسرة في ر يف طرابلس 218
ثالثاً : الأحوال الشخصية للمسلمين واليهود 220
رابعاً : الحياة الصحية 229
1- الأوبئة 229
آ - وباء الطاعون 229
ب- وباء الكوليرا 232
جـ- الملاريا 235
د - الجدري 236
هـ - الزهري 238
و - أمراض أخرى 238
خامساً : الحياة الثقافية 241
آ – التعليم 241
آ - الانتقال من التعليم التقليدي إلى الحديث 242
ب- المدارس الأجنبية 253
1 - مدارس اليهود 254
2 - المدارس الإيطالية. 256
3 - المدارس الفرنسية 259
4 – المدارس الإنجليزية 261
سادساً : الصحافة 261
1- لمحة تاريخية 261
- استنتاج **الفصل الرابع** 272

الفصل الخامس

الأطماع الأوروبية في ليبيا

أولاً : الدراسات الاستكشافية التجسسية 279
1- دور البعثات التبشيرية 280
ثانياً : التنافس الإيطالي الفرنسي على ليبيا 284
ثالثاً : محاولة الإيطاليين تعميق نفوذهم 291

الصفحة

رابعاً : أنشطة بنك روما في الولاية 303

1- النشاط الصناعي 303

2- النشاط الزراعي 304

3- النشاط التجاري 305

خامساً: دور البنك في إثارة وتحريض الرأي العام الإيطالي 306

سادساً: موقف الولاة والأهالي من بنك روما 308

سابعاً: التمهيد الإيطالي لاحتلال ليبيا 312

1- تدخل الدول الأوروبية في شؤون الدولة العثمانية 313

2- الاتفاقيات والتحالفات الأوروبية 315

ثامناً: موقف استانبول من التحرش الإيطالي 316

- **استنتاج الفصل الخامس** 323

- **الخاتمـــــة** 327

مصادر ومراجع البحث 335

m

لم تكن ليبيا على هامش الأحداث عبر تاريخها وبخاصة لدى دخول الفاتحين المسلمين إليها، وقد ظلت خلال تلك المراحل حاضرة رئيسة ومهمة لولاة المسلمين الذين استندوا في أثناء الفتح على القوى المحلية التي آزرت بشدة الفاتحين المسلمين وساندتهم كأداء، وهذا ما سارع في عملية إتمام فتح مناطق الشمال الأفريقي.

تسلل الاضطراب والقلق إلى ليبيا بعد إتمام فتح مناطق الشمال الأفريقي وبخاصة في أثناء تابعيتها للخلافة العباسية[1]، وتزايد هذا الاضطراب حينما لجأ الخلفاء العباسيون إلى إقامة توازن من خلال إقامة دويلات مساندة لهم في مناطق الشمال الأفريقي الذي شهد قيام دويلات معادية للعباسيين، هذا التجاذب السياسي المتجسد بتلك الدويلات، أسهم فيما بعد في وصول ليبيا إلى إقامة إدارة محلية، سعت إلى تجنب التدخل في شؤون الجيران، غير أن سقوط الدولة العربية في الأندلس مع السنوات الأخيرة من القرن الخامس عشر، أسفر عن بروز دولة إسبانيا المعادية للعرب والإسلام، وقد انطلقت إسبانيا للانتقام من دول الشمال الأفريقي، فوجهت قواتها إلى احتلال مناطقه، وتمكنت في سنة 1510م من احتلال مدينة طرابلس وأسقطت دولتها، وباشرت بإدارتها، غير أن مطامع الإسبان في مناطق الشمال الأفريقي، أرغمها على التنازل عن ليبيا بغية الحفاظ بالجزائر وتونس، ولكي لا تعود ليبيا إلى الاحتفاظ بسيادتها، لجأت إلى تسليمها إلى فرسان القديس يوحنا الذين طردهم السلطان سليمان القانوني سنة 1523م.

---

(1) إن المنهج العلمي يحتم ضرورة توحيد المصطلحات، وقد تم اعتماد ليبيا بالتاء بدلاً من الألف كما هو في عنوان الرسالة.

بما أن فرسان القديس يوحنا منحوا ليبيا كمركز لهم من الإمبراطور شارلكان، عمدوا إلى ممارسة وحشية ضد الأهالي، فاضطر الأهالي إلى طلب النجدة من السلطان العثماني سليمان القانوني الذي سارع بعد انتهاء مشكلاته في الشرق إلى إرسال حملة بقيادة سنان باشا سنة 1551م تمكنت من طرد الفرسان من ليبيا بصورة نهائية وغدت تابعة كولاية عثمانية.

لجأ العثمانيون إلى إدارة الولاية بشكل مستمر حتى سنة 1911م، وقد مرت الإدارة بعدة مراحل إدارية، وقد تميزت المرحلة الأخيرة من 1835-1911م ببروز ظاهرة جديدة تمثلت بإدارتها من ولاة أكفاء، هذه الإدارة الجديدة، عمد البحث لدراستها من خلال وثائق الولاية والمصادر والمراجع ومراجعة المحاكم الشرعية، بغية إيضاح واقع الولاية، وهنا تكمن أهمية البحث.

إن هذه المرحلة تشابكت أحداثها بسبب اليقظة الاستعمارية المبكرة، وكانت ولاية الجزائر باكورة هذه اليقظة التي بوقوعها بين المخالب الفرنسية قد زادت من تطلعات فرنسا إلى المناطق الأخرى من الشمال الأفريقي، علماً بأن مؤتمر اكس لاشابل الذي عقد سنة 1818م قد بشّر بتسارع الهجمات الاستعمارية، مضافاً إليه أن والي الولاية آنذاك قد بدّل من سياسته بحجة نقص موارد قصره، وعجزه عن تغطية مصاريفه.

لم يكن الولاة العثمانيون الذين أداروا الولاية قبل القرمانليين ولا القرمانليون الذين حمّلهم الأهالي لقب القرابة وأنهم منهم، قد عملوا على تطوير الحياة الزراعية على الأقل، ولم يسهموا لا العثمانيون ولا القرمانليون في تأمين العمران لقسم كبير من سكان المدن والقرى، ولم يحاولوا إرشاد الأهالي إلى الحسن أو السيئ من الأعمال كالسلب والنهب والتعدي على القوافل التجارية، فاضطر يوسف القرمانلي آخر أفراد الأسرة إلى ممارسة الظلم والتعسف على الأهالي لدرجة دفعهم إلى تقديم شكوى ضده إلى السلطان العثماني آنذاك محمود الثاني (1808-1839م)، وبتحايل كبير أراد الالتفاف على شكوى الأهالي

فدعا الأعيان والوجهاء ليعلمهم أنه كبر وغير قادر على تحمل المسؤولية وهو يرشح ابنه علي باشا كوالٍ بدلاً منه.

اضطر الأعيان والعلماء لتأييد خطوته ومباركتها، لكن الشكوى تسلمها الصدر الأعظم آنذاك رشيد باشا الذي أقنع السلطان بضرورة عزل الأسرة القرمانلية من ولاية ليبيا لأنهم ظلاّم وغير مؤهلين لإدارتها وأن المستجدات الجديدة الدولية واحتلال فرنسا للجزائر تحتم ضرورة إدارة ولاية ليبيا مباشرة وتكليف ولاة أكفاء يمتازون بالخبرة وحسن الإدارة، وقد اقتنع السلطان برؤية رشيد باشا، فأمره بتكليف حملة بحرية بقيادة محمد نجيب باشا إلى ولاية ليبيا لإنهاء إدارة القرمانليون ولتتحمل استانبول مهمة إدارة ليبيا الولاية الوحيدة التي يتمكن السلطان العثماني من إدارتها.

هذه المتغيرات دفعت البحث للاهتمام بتلك المتغيرات بهدف قراءة الإدارة العثمانية ومقارنته مع المراحل السابقة، وهل حقيقة ستدار الولاية من قبل ولاة متميزين يتخلون عن السوط والبندقية، أم أن الولاة الجدد لا يختلفون عمن سبقهم، وهل ستتطور الولاية على الأقل من الناحية الزراعية والثروة الحيوانية؟ وهل سيعمد الولاة إلى الحفاظ على الصناعات المحلية التقليدية، أم أنها ستتراجع عما كانت عليه؟ هذه التساؤلات هي التي دفعت البحث لرصد تحركات الولاة الجدد من خلالها.

أما الإشكاليات التي تنبثق من مضمون البحث وواقعه، وتفرض ذاتها بغية تحقيق أهدافه ومراميه، فهي، أن الإدارة العثمانية التي كلفت بإدارة ولاية ليبيا كانت مدينة بولاة مدنيين عاهدوا السلطان على عدم اعتماد أسلوب القوة، وأنهم سيكونون بين صفوف الأهالي يحاورونهم ويتطلعون على مشكلاتهم وهمومهم ويعملون على حلها والاهتمام بها، وهذه هي المرة الأولى تدار ولاية عثمانية إدارة مدنية بحتة، وأيضاً هذه المرة الأولى تعتمد الدولة العثمانية ولاة مدنيين، وهذا التبدل هو في حد ذاته إشكالية مهمة جداً، لأنه يستحيل للدولة العثمانية التي عرفت بدولة العسكر، أن تتخلى عن هذه الصفة في ولايات ثلاث رابعها بدو، والبدو يصعب التفاهم معهم.

إن مهمة البحث ترصد هؤلاء الولاة بهدف تبيان نجاحهم في إدارتهم المدنية أم أنهم فشلوا في إتباعها وخدعوا السلطان الجالس في استانبول عندما عاهدوه على عدم إتباع الشدة والقسوة حيال الأهالي.

والبحث يهدف أيضاً إلى إيضاح نتائج هذه الإدارة على الأرض، وعليه أيضاً تبيان التطورات الإدارية التي سيتبعها الولاة الجدد، ويرصد الأعمال الزراعية والتجارية التي يقتضي على هؤلاء الولاة تطويرها لتتمكن من النهوض كولاة لا كمنطقة قتال بين عصاة وعسكر، وهل سيقبل الأهالي هذه التطورات التي سيقوم بها الولاة من زيادة العمران وتشجيع الأهالي على الزراعية وتأمين البذار اللازم وإعفائهم من الضرائب، وافتتاح المدارس وتشجيع الأهالي على إرسال أبنائهم إلى المدارس، وهل سيقوم الولاة بشق الطرف وفتح الآبار لإرواء القوافل التجارية العابرة للصحراء الليبية، وهل سيشجعون التجارة العالمية ويسهلون الأمر أمام التجار الأجانب؟ كل هذه التطورات هي من أهداف البحث وبمنهج علمي لأن إيضاح الإشكاليات وتحليلها ولتحقيق أهداف البحث يجب إتباع المنهج الاستقرائي المستمد حقائقه من المنهج المقارن القائم على إثبات كل معلومة بحقيقتها ومقارنتها مع السابق، وبذلك يحقق البحث أهدافه ويكون قد خدم الهدف الذي انبرى من أجله بأمن وأمان.

صحيح أن البحث ليس هو باكورة دراسة ولاية ليبيا من 1835-1911م لكنه البحث الوحيد الذي تحمل مسؤولية إيضاح المسائل السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ضمن سياق واحد يعتمد تحليل أسباب إشكالية تلك المرحلة وإيضاح أسباب نشوئها، مضافاً إلى ذلك مقارنة النتائج والتأكد من صحة الأهداف التي دفعت الدولة العثمانية لإدارة الولاية إدارة مباشرة.

لا شك أن تحمل البحث مسؤولية إيضاح هذه النقاط قد يكون الوحيد من البحوث التي عالجت أوضاع الولاية خلال هذه المرحلة الزمنية، فضلاً عن ذلك فهو سيعتمد على وثائق الولاية وسجلات المحكمة الشرعية بقدر الإمكان.

أما مصادره فهي باستثناء وثائق الولاية وسجلات المحكمة الشرعية شبه نادرة، ولاستكمالها لا بد من الاعتماد على المصادر العثمانية، فمثلاً مؤلف أحمد النائب الأنصاري، يعد المؤلف العربي شبه الوحيد الذي يقدم معلومات عن أوضاع الولاية خلال هذه المرحلة، يؤازره في هذا المجال التقويمات السنوية (السالنامات) وفي هذه الحالة لا بد للبحث من العودة إلى المصادر العثمانية مثل (تاريخ جودت باشا وتاريخ نعيما وتاريخ بجوى وتاريخ صولاق) وغيرهم، هذه العودة إلى تلك المصادر تمنح البحث أحادية المعلومات التي يستقيها من تلك المصادر، فضلاً عن ذلك فلا بد من الاستفادة من أرشيف رئاسة الوزراء العثماني، ومما سهل الأمر على البحث وجود كميات لا بأس بها لدى الأستاذ المشرف الذي قدمها لاستكمال البحث.

هذه الوثائق وتلك المصادر هي التي منحت البحث التفرد بالمعلومات الموثقة، لكن هذا لا يعني بأن المراجع الإسبانية والإيطالية المترجمة لا تمتلك هذه المعلومات التي تعهد البحث بصياغتها وجمعها لتقديمها إلى القراء بأسلوب علمي يخلو من العواطف ولا يقيم وزناً لها.

إن قلة المصادر وصعوبة الوثائق وتفرقها ما بين الولاية بمناطقها وما بين استانبول ازدادت الصعوبات، ومما زادها وعقد الأمر على الباحث عدم معرفته بالعثمانية، وهذه وحدها صعوبة معقدة لم نكن مدركين صعوبتها ولا مخاطرها على البحث، ولولا الأستاذ المشرف وما يمتلكه من معرفة بالعثمانية وبالمصادر والمراجع، لغدا البحث المعدّ أشبه بمسألة نقل من مراجع وليس مصادر.

لا بد من القول المؤكد بإن تزويد البحث بمعلومات مأخوذة ترجمة من المصادر العثمانية كانت أكبر الصعوبات التي واجهها البحث لكنها منحته العلمية وجدية البحث.

لقد قسم البحث إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة.

المقدمة قدمت أسباب اختيار البحث وأهميته، وثم إشكاليات البحث والوسائل العلمية المتبعة في البحث لتحليلها وتوضيحها للقراء، والمنهج المتبع المنهج الاستقرائي أو المنهج

المقارن، ومن ثم الدراسات التي تمت واقتضى الأمر من الباحث الاطلاع عليها لقراءة الجديد فيها، والثغرات التي تجاهلتها عن قصد أو دون قصد.

الفصل التمهيدي، وقد عالج الموقع والمساحة والدوافع التي دفعت العثمانيين لإدارة الولاية إدارة مباشرة بعد إدارة القرمانليين التي تأفف الأهالي منهم وطلبوا من السلطان إنقاذهم من الإدارة القرمانلية وحدوث تشاور ما بين السلطان والصدر الأعظم، واقتناع السلطان بضرورة إزالة هذه الأسرة، وتكليف محمد نجيب باشا بإزالتها، واعتماد الدولة على ولاة أكفاء لإدارتها بعدما حذرتهم من عدم استخدام العنف والقسوة، وضرورة تطوير الولاية من مختلف النواحي الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وضرورة السهر على مصالح الأهالي وتعليمهم، هذه السياسة هي التي تكفل البحث برصدها ورصد نتائجها من خلال الفرمانات من جهة ومن خلال مطالب لتحقيقها من جهة ثانية.

أما **الفصل الثاني** فتطرق إلى النظام الإداري المعتمد في ولاية ليبيا من ناحية التقسيمات، وما هي مهام مجلس الولاية وممن يتألف ومن هم الموظفون الذين يكوّنون هذا المجلس، ثم ما هو المجلس الإداري خارج الولاية وبخاصة في الأقضية والنواحي والقرى، وما هي المحاكم المعتمدة في الولاية، وهل كان القضاة الأربع يشتركون في الجلسة، ومن الذي يترأس الجلسة، هل القاضي الحنفي أم المالكي، هذه التساؤلات يجيب عنها هذا الفصل بعلمية، ثم يتطرق إلى الامتيازات الممنوحة للأجانب في القضاء ، كذلك فقد عالج النظام المالي ومسألة فرض ضرائب مباشرة وغير مباشرة، والرسوم المفروضة والمعتمدة في الولاية من قبل السلطات العثمانية.

أما **الفصل الثالث**، الحياة الاقتصادية فقد تضمن الزراعة من حيازة للأرض وكيفية إدارتها وأنماط الزراعة وكيفية استغلال الأرض، وبعدها تطرق إلى الثروة الحيوانية وحرف ورعاية الحيوانات وكيفية تربيتها وأنواع المواشي، ثم الصناعات وأنواعها

وأنماطها والصناعات التقليدية والصناعات الحديثة التي سعى الولاة إلى إدخالها إلى الولاية تماشياً مع التطور الزراعي الذي يتطلب اعتماد صناعة حديثة ومتطورة، وكذلك عالج الفصل التجارة بطرقها وبضائعها وأسواقها والنظام النقدي الذي يتطور تدريجياً مع هذا التطور التجاري الذي يحمل معه تباشير التطور والتحديث، ومن خلال هذا الفصل يمكن للقراء إدراك الجهد الذي قدمه الولاة لتحديث الولاية.

أما **الفصل الرابع** فقد تركز على دراسة الحياة الاجتماعية والصحية، ودراسة الحياة الاجتماعية يعطي للقراء صورة واضحة عن التقلبات الاجتماعية التي لامست المجتمع سواء الحضري أو البدوي، ولا شك فمن خلال هذا الفصل يمكن قراءة المجتمع الليبي عبر تاريخه، وما هي التطورات التي اتخذها من عادات وتقاليد، وهل الإنسان الليبي عدّ التطور الاجتماعي ينحصر باللباس والتخلي عن تراثه الاجتماعي الموروث، وهل القبائل البدوية التي عمد الولاة إلى توطينها بأبنية بدلاً من الخيام تخلت عما تعدّه من تراثها كالسلب والنهب ، أم أنها ظلت في خيامها وتخلت عن التحديث الجديد، وهل هناك تواصل ما بين سكان المدن وسكان الدواخل، وهل اليهود الذين يستوطنون في مركز المدينة يؤدون دوراً اقتصادياً أو اجتماعياً، وهل هم لا يزالون منعزلين كما هو معروف عنهم.

أما الجانب الصحي، فقد كان واجب الولاة كبيراً، لأن الولاة بسبب الجفاف وقلة الأمطار وبخاصة أن الولاية معرضة لأوبئة مثل مرض الطاعون والكوليرا والملاريا، وبحسب الدراسات الصحية فإن الملاريا قلما تصيب سكان الدواخل وهي بالغالب وقفاً على المناطق التي تكثر فيها المستنقعات.

إن دراسة الحياة الاجتماعية حتمت دراسة الحياة الثقافية من مدارس وصحافة، ويعدّ الإكثار من المدارس خطوة إيجابية تسهم في تهيئة الأهالي لتقبل الواقع الجديد .

أما **الفصل الخامس** والمعنون: الأطماع الاستعمارية الأوروبية في ليبيا، فهو فصل

سياسي بامتياز، وقد تطرق البحث إليه لأن إيطالية منذ هزيمتها في معركة عدوه 1896م بدأت تباشر تدخلاتها وتعمد إلى مضايقة الولاة الوطنيين أمثال أحمد راسم باشا ورجب باشا، علماً بأن تدخلها الاقتصادي تجسد من خلال بنك روما وقبل معركة عدوه، وهذا حتم على البحث إيضاح هذا التدخل وتبيان موقف الولاة العثمانيين. وفيه يتضح تصرف الولاة تجاه الإيطاليين، وكيف تلاحم الأتراك والليبيون في جبهة واحدة، ولجأ بعض الولاة إلى تدريب الأهالي على السلاح، وكلفوا المدرسين أن يخصصوا الدقائق الأولى لشرح أطماع الإيطاليين وتدخلاتهم في بلادهم، أي بتعبير آخر لجأ هؤلاء الولاة إلى تنمية الروح الوطنية لدى الليبيين.

وهنا لا بد من الإشارة إلى ناحيتين:

الناحية الأولى: المصادر العثمانية ووثائقها ومراجعها لا تعرف مصطلح ليبيا وبدافع الوطنية ولتجسيد اسم ليبيا عمد البحث إلى اعتماده.

الناحية الثانية: علمياً يجب توحيد المصطلحات فلفظة ليبيا في العنوان (ليبيا) في معظم المصادر والمراجع (ليبيا) البحث اعتمدها بالتاء بدلاً من الألف، لأن اعتمادها بالتاء يتناسب مع الجمهورية الليبية، ولهذا نعتذر من القراء على تجاوز الناحيتين السابقتين اللتين أشار البحث إليهما، ويدعم هذا وذاك السقطات التاريخية والأخطاء اللغوية والمنهجية التي تسللت إلى طيات البحث دون شعور من الباحث، وأرجو أن يسجل على الباحث على أنه نقص أو إهمال، والباحث يعتذر عن السقطات والهفوات التاريخية والأخطاء اللغوية إذا وجدت، وكل أمل أن يقبل القراء والأساتذة والمشرف ولجنة الحكم اعتذاري وإن شاء الله سوف أعمل على تلافيها وتجنبها.

وختاماً فإنني أقدم شكري وتقديري للأستاذ المشرف الدكتور محمود علي عامر الذي عاملني باحترام وتقدير، وكأنني ولده، وفعلاً أنا ولده وسأحفظ جميله مدى حياتي،

أمد الله بعمره وحفظه لوطنه وطلابه وأصدقائه، كما أتوجه بالشكر العميق للأستاذ الدكتور يوسف نعيسه على جميله معي وأخص بالشكر الأستاذ الدكتور صباح كعدان على تصويباته الرشيدة، وقد قدرت له ذلك، كما أشكر الأستاذ الدكتور خضر عمران على تحمله مشاق السفر من أجلي، وأشكر الأستاذ الدكتور عقيل نمير الأديب والحنون، وإلى عمادة الكلية بشخص عميدها ورئاسة قسم التاريخ بشخص رئيس القسم وإلى كل من ساعدني وقدم لي يد العون.

والله الموفق.

محمود العارف قشقش

دمشق 2011م

الفصل الأول

تمهيد تاريخي يتناول أوضاع ليبيا

آ - الموقع والتسمية:

1- الموقع.

2- التسمية.

ب- الدوافع السياسية لإدارة العثمانيين المباشرة:

1- انهيار الأسرة القرمانلية 1835م.

2- سأم الأهالي من الإدارة القرمانلية.

3- سياسة أبرز ولاة هذه المرحلة.

- استنتاج الفصل الأول.

آ - الموقع والتسمية:

1- الموقع :

تقع ليبيا في شمال أفريقيا، وتسيطر على الجزء الأوسط لساحل البحر المتوسط الجنوبي وتمتد فوق مساحة تقدر بحوالي (1.759.540)[2] مليون وسبعمائة وخمسين ألف وخمسمائة وأربعين كيلو متر مربع، أي أكثر من 18% من مساحة الوطن العربي في أفريقيا[1] وبين خطي طول 9-25 درجة شرقاً ودائرتي عرض 45-18 درجة شمالاً[2].

وتمتد من البحر المتوسط في الشمال حتى جمهوريتي تشاد والنيجر في الجنوب، ومن حدود مصر والسودان في الشرق، حتى حدود تونس والجزائر في الغرب[3]. ويبلغ طول حدود الأراضي الليبية حوالي 6500 كيلو متر منها حوالي 4600 كيلو متر برية.

أما الباقي 1900 كم فهي الجهة التي تطل بها البلاد على ساحل البحر الممتد ما بين بئر الرملة في الشرق وراس جدير في الغرب[4].

وتعدّ ليبيا من الدول التي تمتلك جبهة بحرية طويلة، وسواحلها من أطول السواحل على البحر المتوسط، وهي دولة عربية أفريقية وبحرية، إذ تدخل ضمن نطاق دول

---

(1) الجماهيرية، مسودة المخطط الطبيعي الوطني طويل المدى، أمانة البلديات بالتعاون مع أمانة التخطيط، 2000م، ص 15 .

(2) عبد القادر مصطفى المحيشي، وآخرون. جغرافية القارة الأفريقية وجزرها، الدار الجماهيرية للنشر، طرابلس، ليبيا، 2000م، ص249 .

(3) الهادي مصطفى أبو لقمة. مدخل عام، ضمن كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافية، تحرير الهادي أبو لقمة، سعد القزيري، الدار الجماهيرية للنشر، طرابلس، ليبيا، 1995م، ص16-17 .

(4) محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، ط3، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا 1990م، ص9 .

حوض المتوسط الذي يعد مركز الحضارات القديمة، وهذا منحها الفرصة لكي تتصل بدول هذا الحوض منذ آلاف السنين[1].

لقد ساعد موقع البلاد على البحر المتوسط في التواصل مع الحضارات القديمة التي ازدهرت حول هذا البحر، والتي أثرت تأثيراً مباشراً في ليبيا من جميع النواحي .

لقد كان الساحل الليبي برمته يقع في الحوض الأوسط للبحر، حيث ينحصر بين صقلية في الغرب وكريت في الشرق، وفي داخل هذا الحوض فإن برقة تكاد تقع على خطوط اليونان نفسها، في حين تواجه طرابلس إيطاليا مباشرة على خطوط طول واحدة. هذا فضلاً عن أن الشقة البحرية بين الساحليين تضيق في هذه القطاعات إلى حد بعيد، فالمسافة مثلاً بين قمة الجبل الأخضر ببرقة ورأس ما تابان في اليونان لا تزيد على 400 كم، وبينها وبين كريت لا تزيد على 300 كم، كذلك لا يفصل ساحل طرابلس عن صقلية أكثر من 480 كم[2] .

وهذا يفسر العلاقة التاريخية المتواترة منذ العصور الكلاسيكية، بين هاتين الوحدتين الأوروبيتين على وجه الخصوص ليبيا .

ومن أهم الحضارات التي أثرت في ليبيا، الحضارة المصرية القديمة، والحضارة الإغريقية، والحضارة الفينيقية، والحضارة الرومانية، ولا تزال بقايا مدن وأثار أغلبها قائمة حتى الآن، شاهدة على نمو وازدهار تلك الحضارات.

فقد أسس الإغريق (اليونانيون) مملكة لهم على أراضي الساحل الشرقي من ليبيا وسموها (بنطابلس أو انطابلس أو بنتابوليس) أي إقليم المدن الخمس كما أسس الفينيقيون في القرن الأول قبل الميلاد ثلاث مدن أو مراكز على ساحل ليبيا وهي صبراته (سبرا) وطرابلس (أويا) ولبدة التي كانت تسمى (ليبكي) عند الفنيقين و(ليبكس) عند الرومان[3].

أما مدينة بنغازي فقد تأسست سنة 446 ق.م. وهي إحدى المدن الخمس التي

---

(1) محمد المبروك المهدوي، مرجع سابق ، ص 10 .

(2) D. H. Cole , Imperial Geography, lond. 1937, p. 108 – 110.

(3) جون رايت، تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور، ترجمة عبد الحفيظ الميار، أحمد البازوري، مكتبة الفرجاني، طرابلس ليبيا، 1993م، ص 24 .

ازدهرت خلال العهد الإغريقي على الجزء الشمالي الشرقي من ليبيا، وكانت تدعى في تلك الحقبة (يوهسبريدس) ثم أصبح اسمها بنغازي في العصر الإسلامي[1].

وإلى الشرق من بنغازي أسست مدينة شحات التي عرفت قديماً باسم (قورينا)، وهي أشهر المدن الخمس التي أقامها الإغريق في ليبيا سنة 631 قبل الميلاد[2].

2- التسمية :

منذ التاريخ القديم كان اليونانيون يسمون كل الشمال الأفريقي إلى حدود مصر الغربية ليبيا (Libya) ، كما أطلق الإمبراطور دوقلديان[3] البيزنطي سنة 300م اسم ليبيا عندما كون ولايتي ليبيا العليا وليبيا الدنيا في إقليم برقة شرق ليبيا واستمرت كلمة ليبيا تتداول كمرادف جغرافي لطرابلس وبلاد البربر للدلالة على الجزء الأوسط من الشمال الأفريقي[4] .

وقد توصل أحد أبناء ليبيا في بحثه عن أصل هذه التسمية إلى نتيجة مفادُها: «وردت تسمية ليبيا ولأول مرة في نقش يرجع إلى الألف الثانية ق. م في عهد الدولة القديمة في مصر، وهذه التسمية كانت تطلق على إحدى المجموعات الليبية التي كانت تنتشر مضاربها غربي دلتا نهر النيل، ويبدو أن استعمال هذه التسمية كمدلول جغرافي على سكان ليبيا استمر خلال العصر الفينيقي والروماني حيث وردت تسمية «أرض اللوبيين» في نقش بونية يرجع إلى القرن الأول في عهد البرو قنصل الروماني لوكيوس

---

(1) إبراهيم المهدوي، حكاية مدينتي بنغازي، جامعة قاريونس، بنغازي ليبيا، 2008م، ص 29 .

(2) المرجع السابق نفسه، ص 31.

(3) يعدّ هذا الإمبراطور من ضمن سلالة الأسرة الرومانية الأفريقية التي تتكون من عدد من الأباطرة مثل سبتموس سيفروس وكاراطا الله..... الخ) وكان حكمه من سنة 285 إلى 305م، المرجع السابق نفسه، ص 312 – 313 .

(4) عبد اللطيف البرغوثي. التاريخ الليبي القديم منذ أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي، دار صادر، بيروت، لبنان، 1971م، ص 9 .

إيليوس لاميا[1] حيث عثر عليه في معبد الإله الليبي آمون الذي أقامه وكرسه أحد الأثرياء الليبيين في موقع المحيجيبة بقرية الخضراء في مدينة ترهونة»[2] .

وفي فترة الصراع القرطاجي الإغريقي على ليبيا تم تقسيم ليبيا إلى قسمين قسم شرقي وقسم غربي يمثل الأول برقة والثاني طرابلس[3]، واستمرت التسمية لليبيا في الفترات اللاحقة بإسم إقليمي طرابلس وبرقة، حتى في العهد العثماني أصبحت تعرف بولاية طرابلس الغرب وبرقة إلى أن جاء الاستعمار الإيطالي وبالتحديد بعد توقيع اتفاقية أوشي (لوزان) سنة 1912م أصبحت تعرف طرابلس الغرب وبرقة بليبيا[4].

ب - الدوافع السياسية لإدارة العثمانيين المباشرة:

إن العثمانيين الذين تمكنوا من تحويل قبيلتهم إلى دولة ثم إلى إمبراطورية واسعة الأرجاء، لم يتصوروا أن ملكهم سيصل إلى جبل طارق، وأن قواتهم العسكرية ستلاحق الإسبان حتى عقر دارهم، وأن أسطولهم البحري سيدك جزءاً كبيراً من سواحل أوروبا الغربية، وحينما أتاح لهم الزمن فرصة الاستقرار في مناطق المغرب العربي (الشمال الأفريقي) سارعوا لتلبية رغبة آل بربا روس ومدّوهم بالرجال والعتاد، وتمكنوا من الاستقرار في الجزائر، ومنها بدؤوا يتطلعون لضم بقية المناطق إلى سلطانهم، وتأكد

---

(1) لما استقرت الأمور لأغسطس، جعل حكومة المدن الثلاث مؤلفة من موظفين رومانيين مرتبطين في أعمالهم بوالٍ عام يحكم البلاد باسم الإمبراطور المقيم بروما (بروقنصل)، وكانت «لبدة» عاصمة البلاد، ثم نقلت إلى «أويا» المبنية على أطلالها مدينة طرابلس. ج ماتينغلي. منطقة طرابلس في العهد الروماني، ترجمة محمد الجراري، محمد حيدر، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، 2009م، ص 209 – 210 .

(2) عبد الحفيظ الميار. ليبيا في العصر الفينيقي، ضمن كتاب معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا، اللجنة الوطنية الليبية للتربية والثقافة والعلوم، طرابلس، ليبيا، 2007م، ص 20 .

(3) حول الصراع القرطاجي الإغريقي (اليوناني) التي عرفت بالحرب بين قرطاجة وشحات، عبد اللطيف البرغوثي، تاريخ ليبيا الإسلامي، مرجع سابق، ص 58.

(4) استعمل اسم ليبيا في العصر الحديث أول مرة بصفة رسمية سنة 1912م، في منشور كارلو كانيفا (C. CANERA) قائد الحملة الإيطالية على ليبيا .

سلطانهم حينما قدم وفد ليبي بشكوى لسلطان المسلمين يوضح معاناة الليبيين من ظلم الفرسان، وفي التاسع من آب لسنة 1551م كان الأسطول العثماني يدخل مياه طرابلس الغرب، معلناً استعداده لخوض حرب في حال عدم انسحاب فرسان رودس من المدينة، وفعلاً باشرت مدفعيته رمي القلاع والحصون التي لجأ إليها عساكر القديس وفرسانه، وخلال أيام معدودة اضطرت قوات الفرسان للاستسلام وتسليم المدينة والانسحاب إلى مالطه.

أدار العثمانيون ولاية ليبيا إدارة مباشرة من خلال رجال البحر من أمثال الريس طرغوت باشا ومراد آغا[1]، وقد كانت إدارتهم تمتاز بالعقلانية والاتزان واحترام مشاعر الأهالي والحفاظ على حياتهم، ويرد بعض المؤرخين ذلك إلى سببين أولهما: أن الولاة من رجال البحر، كانوا يدركون أهمية تلك المناطق والخطر المحدق بها، وثانيهما: أن الدولة العثمانية كانت قوية ويدها تطال كل من يحاول العبث بمصير الأهالي، لأن السلاطين كانوا سلاطين أقوياء ومن ذوي الجاه والسلطان، ومع أوائل القرن السابع عشر، بدأ الضعف يتسرب إلى كيان الدولة العثمانية، فانعكس هذا الضعف أيضاً على ولاتها وولاياتها بآن واحد، ولا سيما بعد تحجب السلاطين وترك مقدرات دولتهم للخصيان من إنشكاريتهم ونسائهم الأوروبيات اللواتي تسللن إلى المخدع السلطاني .

تجلى الضعف الإداري للدولة العثمانية في مناطق الشمال الأفريقي بتشكيل العساكر لديوان عُرّف (بديوان الجند)، وكانت مهمته إدارة الأوجاق وتسيير أموره بدلاً من الوالي المرسل من قبل استانبول[2].

---

(1) تم اعتماد مصطلح ليبيا بدلاً من طرابلس الغرب، لأسباب وطنية بحتة.

(2) أطلق على ولايات الشمال الأفريقي مصطلح أوجاقات الشمال الأفريقي (الجزائر، تونس، طرابلس الغرب) وكلمة أوجاق تعني موقد ملجأ، للمزيد: التاريخ العثماني المصور لمؤلفه : مدحت سرت أوغلو، استانبول 1958، ص 224.

ولهذا عرفت الفترة من 1551-1606 بفترة البكلربكي أي فترة أمير الأمراء، التي أسلفنا سابقاً أنها امتازت بصفات إدارية ممتازة، ستفتقر الولاية إليها خلال السيطرة العثمانية عليها، ومع موت رجال البحر، وافتقار الدولة العثمانية إلى سلاطين أقوياء، برز في ولاية ليبيا عهد جديد عُرّف تاريخياً بعهد الدايات (1606-1711)، أي الدايات الذين حكموا الولاية من خلال ديوانهم، وإذا كانت بداية الاختيار ديمقراطية الطابع والمضمون، فإن جشع بعض الضباط حوَّل المسألة الاختيارية الديمقراطية إلى مسألة صراع سلطوي دكتاتوري، ولهذا نشب الصراع خلال تلك المرحلة، وزهقت أرواح كثيرة من العساكر والأهالي على حدٍّ سواء، فهجر الأهالي منازلهم، واحتموا بالجبال والهضاب تاركين ساحة الصراع المحتدم للعساكر المتصارعة على السلطة، مما أسهم في إيقاف الحياة الاقتصادية وتسبب بركودها، فتراجعت المهن الحرفية اليدوية، وتوقفت الحياة التجارية، وكل هذا كانت الولاية تشهده عقب انتخاب كل داي جديد، ولم يكن يخلو أسبوع من قطع رأس داي منتخب واختيار داي جديد.

لقد استمرت معاناة الأهالي قرابة مئة سنة، معظمها صراع واقتتال على السلطة، وقد تجلى موقف السلاطين حيال هذا الصراع والاقتتال ارسال الفرمانات التي ضُرب بمعظمها عرض الحائط، ولا سيما في عهد الدايات الذين تمكنوا من شراء مناصبهم بالمال، فحينما يصل حامل الفرمان السلطاني، كانت مدفعية المدينة تُوجْه على سفينته محذرة إياها من دخول المرفأ، وطالبة منه العودة من حيث أتى، فيحمّله السلطان مسؤولية فشله، فيقطع رأسه .

إن استقرار العساكر في ولاية ليبيا (طرابلس الغرب) وزواجهم، ولدّ جيلاً جديداً عُرّف بالقولوغلية[1].

(1) القولوغلية: وهو الجيل الجديد الناشئ نتيجة زواج الإنكشارية من النساء المحليات، ولفظة قولوغلية مؤلفة من لفظتين قول: عبد، وأوغلو تعني ابن أي أولاد العبيد، للمزيد انظر: مدحت سرت أوغلو (مرجع سابق) ص 158.

هذا الجيل الجديد تنامت أعداده وقوي نفوذه، لاسيما بعدما امتهن العسكرية حرفة له، وبما أنه لم يكن يتمتع بالامتيازات التي كانت الإنكشارية تتمتع بها، فقد استغل ضعفها واقتتالها، وتسلم السلطة في الولاية سنة 1711م ممثلة في الولاية آنذاك بشخصية أحمد القرمانلي الذي تمكن من إدارة البلاد وتأسيسه إدارة عرفت تاريخياً بفترة (مرحلة) الأسرة القرمانلية وقد تمكنت هذه الأسرة من أن تستأثر بالسلطة ما بين 1711 - 1835م وأن تفصل بين مرحلتين من مراحل الإدارة العثمانية لولاية طرابلس الغرب[1] .

لم تكن ظروف الدولة العثمانية خلال العقد الأخير من القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر مساعدة لها، للدخول في صراعات خارجية، لأن الاضطراب والترهل فرضا نفوذهما على إدارتها التي تعاني ضعفاً إدارياً قاتلاً ، كما أن ميزانيتها تعاني هي الأخرى إفلاساً مريعاً، لأن معظم ولاياتها الشرقية بدأت تطالب باستقلالها مدعومة من أوروبا التي تخلصت من حروبها، وبدأت بثورتها الصناعية تتطور صناعياً وتتسع تجارياً، في حين بدأت الدولة العثمانية تتراجع عسكرياً، ولهذا حاول بعض السلاطين إصلاح أجهزة الدولة وعلى رأسها القوى العسكرية، فدفع معظمهم حياته ثمناً لهذا الإصلاح ، وحينما تسلم السلطان محمود الثاني عرش السلطنة (1808-1839م) واجهته مشكلات داخلية وخارجية ، ولتثبيت سلطانه، كلف واليه محمد علي باشا بالتصدي للحركة الوهابية، ومحاربة اليونانيين المطالبين باستقلالهم، في حين ركز اهتمامه للقضاء على القوى الإنكشارية التي تمكن من إبادتها سنة 1826م، وأنشئ جيشاً جديداً على الطراز الأوروبي، غير أن واليه محمد علي باشا خرج عليه ورفع عصا الطاعة، ولم

---

(1) كل المصادر والمراجع تذكر تلك الأحداث بالتفصيل . للمزيد انظر:

1- ابن غلبون، التذكار فيمن ملك طرابلس الغرب من الأخيار، القاهرة 1349هـ.

2- أحمد النائب، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، استانبول 1317 هـ.

3- شارل فيرو، الحوليات الليبية (مرجع سابق) يذكر الأحداث كاملة .

4- إتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م، ترجمة خليفة التلبسي 1974م.

يكتفِ بذلك بل هاجم أراضيه، ولولا تدخل فرنسا وبريطانيا لبلغت قوات محمد علي باشا العرش العثماني[1] .

في هذه الأثناء كانت ولاية ليبيا (طرابلس الغرب) تعاني ظلماً شديداً من يوسف القرمانلي، الذي أرهق الأهالي بالضرائب بعدما دمرت أوروبا مقر القراصنة المصدر الأساسي والرئيس لمعظم سكان الشمال الأفريقي[2]، وكان السلطان العثماني أضعف من أن يضع حداً لتجاوزات والي طرابلس الغرب (ليبيا)[3]، وممارسته الظلم على الولاية خلال فترة العشرينات من القرن التاسع عشر، إضافة إلى أنه عجز عن مساعدة الجزائر التي كانت تعاني حصاراً فرنسياً، استمر ثلاث سنوات (1827-1830)، أما ولاية تونس، فكانت هي الأخرى تُدار من قبل أفراد الأسرة الحسينية بصورة شبه مستقلة، وكان السلطان العثماني حذراً من التدخل في شؤونها، لعدة أسباب من أهمها، أن الولاة الحسينيين يعاملون الأهالي معاملة حسنة، وهم يرتبطون مع فرنسا بعلاقات طيبة، والأهم من ذلك كله أن فرنسا أعلمت استانبول بنيتها، وتفيد مصادر وزارة الخارجية التركية أن فرنسا حذرت السلطان من التدخل بشؤون تونس[4] .

إذاً الجزائريون رأوا أن السلطان العثماني تخلى عنهم، وقراصنة الشمال الأفريقي حملوه تدمير مصدر رزقهم ، عندما أُغرقت سفنهم سنة 1818م، والتونسيون في شغل عنه، لأن الولاة الحسينيين، لا يمارسون ظلماً قاسياً عليهم، وهم مقتنعون بإدارتهم، وأهالي طرابلس الغرب (ليبيا) يناشدون السلطان العثماني إنقاذهم من ظلم أفراد الأسرة القرمانلية منذ العشرينات من القرن التاسع عشر، والسلطان يصم آذانه عن ندائهم، كل

---

(1) Celal Tevfik Karasapan, Libya, Ankara, 1960. S. 23

(2) Ismail Hakki uzun çarşili, Osmanli Taruhu, Ankara, 1975. C. 2. S. 36 (الحقيقة هم مجاهدون حقيقيون).

(3) المرجع السابق ، ج2، ص 40.

(4) أرشيف وزارة الخارجية التركية، ملف الدوريات، رقم 763، قسم الشؤون الخارجية ملف 6، 7، إن هذا الملف يضم أحداثاً سياسية مهمة، توضح الأحداث السياسية لغالبية مناطق الشمال الأفريقي.

هذا أضاع هيبة السلطان العثماني، وتحمّل السلطان محمود الثاني مسؤولية التقصير وعدم نصرة أهالي الشمال الأفريقي، الذين أخلصوا لدولته، وقدموا لها الكثير من الخدمات، إذا كان السلطان العثماني يسعى خلال العشرينات من القرن الثامن عشر لإنقاذ عرشه من الحرس القديم المتخفي خلف الإنكشارية، وإعادة اليونان والقضاء على ثورتها[1]، وإذا كانت أوروبا (فرنسا وانكلترا) قد أنقذاه من واليه محمد علي باشا الذي هاجم أراضيه وبلغ كوتاهيه سنة 1833م، فلماذا لا يتدخل لإنقاذ الليبيين مما هم فيه، فمشكلاته الداخلية حُلت وليس له عذر يعفيه من مسؤولياته، فولاية الجزائر احتلتها فرنسا، وها هي تتطلع إلى تونس[2]، ولم يبق له في تلك الديار إلا ولاية ليبيا، تلك التي أخلصت للسلاطين العثمانيين والتزمت بأوامرهم.

وسط تفاقم الأحداث، وتطور المستجدات على الساحة المحلية والدولية، تصرف يوسف باشا بالولاية وكأنها مزرعة خاصة به، كرد علني على الثوار الذين يطالبونه بالإصلاح فأعطى :

قضاء غريان لابنه الأكبر علي بك .

قضاء مصراته لابنه مصطفى بك .

قضاء الخمس لابنه عثمان بك .

قضاء ورفلة لابنه عمر بك .

قضاء زليتين لابنه إبراهيم بك .

وأعطى قضاء درنة لمملوكه مصطفى بك[3] .

---

(1) Ismail Hakki uzun çarşili,. C. 2. S. 140

(2) محمد خير فارس، تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، دمشق 2003، ص349 وما بعد.

(3) عزيز سامح الترـ الأتراك العثمانيون في أفريقية الشمالية ، ترجمة الحاج عبد السلام أدهم، بيروت 1969، ص 176-177.

لم يكتف يوسف باشا بتقسيم الولاية ولا سيما بعدما أدرك أن الثوار والإنجليز يحيطون به من كل جانب، بل تظاهر أيضاً أمام أعيان طرابلس بأنه أصبح رجلاً مسناً، وأنه غير قادر على القيام بأعباء الحكم، وأنه ينوي تولية ابنه علي بك، وقد تلقوا ما سمعوه منه بالرضا والقبول ظناً منهم أن ذلك قد يطفأ لهيب الثورة ويعيد الحياة للبلاد[1] .

إن ما فعله يوسف باشا لم يثر حفيظة السلطان، بل على العكس من ذلك، كلف القبوجي باشا شاكر أفندي[2]، بالذهاب إلى الولاية وزوده بفرمان تعيين علي باشا والياً على الولاية، وبالفعل تحرك القبوجي شاكر أفندي من استانبول وبلغ الولاية في 13 جمادى الأولى 1250هـ - 10 نيسان 1834، وقد حاول القبوجي شاكر أفندي تهدئة الأمور في الولاية، ولكنه فشل، فعاد مسرعاً إلى استانبول حيث قدم تقريراً كاملاً عن أوضاع الولاية للصدر الأعظم[3] .

أعلَمَ الصدر الأعظم السلطان محمود الثاني بمجريات الأمور في ولاية طرابلس الغرب (ليبيا)، واقترح عليه انتزاع الولاية من الأسرة القرمانلية، ولا سيما أن يوسف باشا وابنه لم يدفعوا الضريبة السلطانية، ولم يدفعوا ما عليهم من ديون للرعايا الإنجليز، وأن الأمور أصبحت سيئة للغاية، فكلفه السلطان محمود الثاني بتسويتها، وهكذا نرى أن الدولة العثمانية، اضطرت مرغمة لانتزاع الولاية من أفراد الأسرة القرمانلية بموجب عدة عوامل منها[4] :

1- تلكؤ يوسف باشا القرمانلي في دفع الضريبة السلطانية منذ سنوات عدة .

2- مماطلته في دفع ديون الرعايا الإنجليز.

3- فرضه الضرائب الباهظة على الأهالي .

---

(1) التر، مرجع سابق، ص 184.

(2) القبوجي، تعني البواب .

(3) التر، المرجع السابق، ص 186.

(4) إرادة داخلية وثيقة رقم 1368 .

4- انتشار الثورة في مختلف أرجاء الولاية ومطالبتهم بإسقاط الأسرة القرمانلية .

5- تطلع الدولة العثمانية إلى إدارتها مباشرة بدلاً من الأسرة القرمانلية تحسباً من تطلع الفرنسيين إليها كما فعلوا بتونس.

إن القارئ للأحداث الدولية أولاً وما جرى في ولاية طرابلس الغرب (ليبيا) . ثانياً- يدرك تماماً أن القائمين على السلطة في استانبول ولا سيما السلطان محمود الثاني، لم يفكروا جدياً بخطورة الموقف الدولي الذي يلف مناطق الشمال الأفريقي، وإذا كان المركز (استانبول) قد كلف أسطولاً بالتوجه إلى ولاية ليبيا لإسقاط الأسرة القرمانلية وانتزاع الحكم منها، فإن الاضطراب الذي عم الولاية ومطالبة الثوار بإسقاط حكم الأسرة القرمانلية، هو العامل الأساسي والرئيس في ذلك، وليس محاولة استانبول إثبات وجودها في مناطق الشمال الأفريقي من خلال ولاية ليبيا. ولو كان الأمر عكس ما حدث، لما أرسل شاكر أفندي يحمل فرمان تولية علي باشا، وإن القبوجي شاكر أفندي حُمّل رسالة سرية من الثوار عن لسان الأهالي، يذكرون فيها، أنهم مستعدون لبذل أرواحهم فداء للسلطنة العلية، ولكنهم لا يقبلون أبداً بقاء الأسرة القرمانلية في الحكم[1] .

أما الوثيقة رقم 1402، تفيد أن الصدر الأعظم محمد باشا، عندما قرأ رسالة ثوار طرابلس الغرب (ليبيا)، طلب مقابلة السلطان محمود الثاني على عجل، وقرأ له ما جاء في الرسالة، وأعلمه أن الأمر يقتضي إسقاط حكم الأسرة القرمانلية فعهد إليه السلطان تسوية الأمر، وعلى الفور أمر الصدر الأعظم بتجهيز الأسطول البحري، وكلف محمد نجيب باشا بقيادته وأمره بالتوجه إلى ولاية ليبيا واستلام الأمر فيها بدلاً من الأسرة القرمانلية، ولتأكيد حاكميته أمره بوضع أفراد الأسرة في سفينة خاصة وإرسالها إلى استانبول على وجه السرعة[2] .

---

(1) التر، مرجع سابق، ص 186.

(2) إرادة داخلية رقم 1402، وقد تضمنت الوثيقة عبارات قاسية وسيئة بحق القرمانليين، حيث عدّهم الصدر الأعظم خارجين عن الطاعة ومن الضروري طردهم من الولاية.

وواقع الأمر لم يكن السلطان محمود الثاني براغب في إرسال أسطوله إلى المياه الطرابلسية استناداً إلى ما ذكره ميكاكي في مؤلفه حيث يقول: «إذ عندما عاد شاكر أفندي إلى القسطنطينية، تقدم بتقرير عن مهمته، وصل إليها مندوب من قبل حسين بك رئيس حكومة نيابة تونس، ليطلب من الباب العالي تولية وريث مصطفى القرمانلي لرياسة طرابلس الغرب، وفي شهر فبراير وصل شاكر أفندي إلى تونس وأخبر حسين بيك بالشروط التي يقبل بها السلطان إجابة طلبه، وهي دفع مبالغ كبيرة في الحال، وإعادة دفع الجزية السنوية التي كانت حكومة نيابة طرابلس الغرب تدفعها فيما مضى للباب العالي، وقد بدت هذه الشروط مرهقة للغاية، ولذلك لم يكن من المستطاع الوصول إلى اتفاق»[1].

وبعد مراجعة للفرمانات السلطانية[2]، وجدنا ما ذكره ميكاكي صحيحاً، وهذا يسوقنا للقول إن السلطان محمود الثاني، لم يكن راغباً بإرسال أسطوله إلى المياه الطرابلسية خشية إغضاب فرنسا وبريطانيا اللتين وقفتا إلى جانبه ضد واليه محمد علي باشا الذي هدد عرشه، وتفيد الدراسات التركية، لو أن فرنسا لوحت له برغبتها في احتلال ولاية ليبيا، لما أرسل أسطوله وأسقط الأسرة القرمانلية، فهو سلطان (استانبول كانت تكفيه) حسب ما ذكرته الدراسات التركية الحديثة[3]. والسلطان محمود الثاني والدته فرنسية الأصل تدعى إيميه، وهي تمت لزوجة نابليون بصلة قرابة، وكان القراصنة قد اختطفوها في إحدى غزواتهم، وبمساعدة القنصلية الفرنسية ضمنت إيميه العرش لابنها[4] .

1- انهيار أسرة القرمانلية 1835م:

عدّ المؤرخون الفترة من 1606-1711م، فترة الديوان الذي أقر نظام انتخاب شخصية من بين أعضائه، يطلق عليها الداي[5]، واشترط على المنتخب الاستمرار في

---

(1) رودلف ميكاكي، طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي، ترجمة طه فوزي، معهد الدراسات العربية والعالمية 1961، ص 248-249.

(2) سجلات الديوان الهمايوني ، فرمان رقم 617.

(3) Ismail Hakki uzun çarşili, Osmanli Tarihi C. 2. S. 356.

(4) Alikemal, padişah Analaru. Istanbul, 1997. S. 169.

(5) داي: لفظة تركية تعني خال، ولم يستخدم هذا المصطلح في قاموس العسكرية العثمانية إلا في مناطق الشمال الأفريقي (الجزائر، تونس، ليبيا) .

الإدارة لمدة ستة أشهر، لكن النظام المعتمد ضرب به عرض الحائط بسبب وجود ضباط أقوياء، عمدوا منذ اللحظة الأولى إلى الاستئثار بالسلطة، ولهذا تفاوتت فترات الدايات المنتخبين، وجرت المؤامرات والتحزبات الأقليمية داخل الديوان[1]، وأدت الرشوة دوراً بارزاً في ميزان الانتخاب كما حدث مع الداي صفر وغيره من الدايات[2]، كما كان لقوة الشخصية دور بارز في تقرير نتيجة الانتخاب من أمثال محمد باشا الصاقزلي، وعثمان باشا الصاقزلي وغيرهما.

وبموت الشخصيات العسكرية أو ندرتها، تفاقم الصراع ما بين ضباط البحرية وضباط البرية من الإنكشارية، لدرجة أنه لا يخلو أسبوع من انتخاب داي وقطع رأسه في نهاية الأسبوع، ولا سيما العقد الأخير من القرن الثامن عشر، حيث توقفت الحياة في الولاية بسبب الصراع الناشب، بعدما غدا الديوان ألعوبة بأيدي الضباط ممن يتمتع بنفوذ قوي لدى أفراد الجند، ولم يتوافر آنذاك شخصية قوية تتمكن من إيقاف مرحلة التدهور والصراع الدائر في الولاية، فقد تولى منصب الداي من سنة 1606-1711م ، 44 دايا، ثلاثة منهم تولوا أكثر من نصفها، وما تبقى بعضهم حكم ليوم واحد، وآخرون لساعات أو لأسابيع[3] .

إن قراءة متزنة لتلك المرحلة، تعطينا صورة واضحة عن التدهور الإداري الذي كانت تعانيه الولاية، ومدى إهمال السلاطين لها وتركها لقدرها ولنفوذ جنودهم، إزاء ذلك، انبرى أحمد باشا القرمانلي بعدما أدرك أن التآمر سيطاله[4] ، ما لم يتخذ موقفاً شجاعاً، ولا سيما بعدما اكتشف مضمون الرسالة المكلف بنقلها من قبل الداي محمود أبو مويس لحاكم غريان، فقرأ الرسالة إلى جنوده، وبعدما عاهدوه عاد إلى مدينة طرابلس

---

(5) لفظة ديوان فارسية الأصل، وأول من استخدمها الخليفة عمر بن الخطاب ثم اعتمدها العثمانيون في تنظيماتهم العسكرية.

(1) S. 116 (مرجع سابق) Celal Tevfik Karasapan, Libya .

(2) S. 120 (مرجع سابق) Celal Tevfik Karaspan, Libya .

(3) المرجع السابق ، ص 123.

الغرب لاستلام إدارتها بدلاً من الداي محمود أبو مويس الذي علم أن مؤامرته كُشفت، فجمع نساءه وأمواله، وركب سفينة تاركاً إدارة المدينة لأحمد القرمانلي[1] من القولوغلية.

دخل أحمد القرمانلي مدينة طرابلس في 27 حزيران سنة 1711م، محاطاً بترحاب الأهالي والعلماء، وقد عاهدهم على تطبيق العدل وتأمين الاستقرار والطمأنينة، ومشاورتهم في إدارة البلاد.

عمد أحمد منذ الوهلة الأولى إلى ملاحقة اللصوص وقطاع الطرق، وطرد الكثير من الإنكشارية بعدما وضعهم في سفينة متوجهة إلى إستانبول، وشكل الحرس المحلي، وكلفه المحافظة على الأمن، ثم التفت إلى تحصين الولاية، فرمم حصون المدينة وقلاعها، وأصلح أسوارها، وشيد حصوناً إضافية، وبنى جامعاً سماه باسمه[2] .

إن استلام أحمد القرمانلي لإدارة الولاية، في وقت عصيب من تاريخ الإدارة العثمانية، مكّنه من خلق شخصية ذاتية للولاية مرتبطة بشخصه وبأبنائه من بعده، ولهذا فإن غالبية المؤرخين، عدّوا مرحلة حكم الأسرة القرمانلية مرحلة فاصلة بين عهدين عثمانيين الأول من 1551-1711م والثاني 1835-1911م. فضلاً عن تلقبه بأمير المؤمنين، وسك العملة باسمه، واستبعاده للعنصر التركي من الإدارة كلياً[3].

إذا كانت السنوات الأولى من حكم أحمد باشا القرمانلي قد اتسمت بالعدل والرفاه الاقتصادي، فإن سنوات حكمه الأخيرة اتسمت بالظلم والانحراف الإداري، والتنكر للعدالة وللشريعة، فعم الظلم مختلف أرجاء الولاية، على الرغم من ذلك، وعند وفاته، أجمع العلماء والأعيان على انتخاب ابنه محمد باشا والياً على البلاد، لاقتناعهم بأن إدارة

---

(1) القرمانليون أسرة تركية من مدينة قرمان الواقعة جنوب الأناضول في آسيا الصغرى، جاء الجد الأكبر مصطفى قرمانلي مع الحملة التي قدمت لطرد الفرسان من طرابلس الغرب سنة 1551م وكان من جملة الجنود الذين أبقوا فيها.

(2) عمر علي إسماعيل، انهيار الأسرة القرمانلية في ليبيا 1795-1835 طرابلس 1966 ص 38-39.

(3) Celal Tevfik Karaspan, Libya (مرجع سابق) S. 121 .

القرمانليين أفضل من إدارة الأتراك، لأن القرمانليين من القولوغلية وهم أقرب لهم، وينهي الصراع والاقتتال الدائر، وأن القرمانليين يشجعون الأعمال البحرية التي تؤمن لهم دخلاً يمكّنهم من دفع الضرائب المفروضة عليهم، وأن شبابهم وأبناءهم سيجدون عملاً من خلالها[1] .

تميزت مرحلة محمد باشا (1711-1745م) بأنها امتازت بالهدوء والاستقرار، فكثرت الأعمال التجارية نتيجة لإعطائه امتيازات تجارية لكل من فرنسا وبريطانيا وهولندا[2] ، وخلو البلاد من اللصوص وقطاع الطرق، وتأمين الأهالي، إلا أنه في سنواته الأخيرة مال إلى اللهو والمجون، وترك مقدرات البلاد إلى المقربين منه[3]، فازداد الفساد، وانتشرت الرشوة، واضطرب حبل الأمن، وكبلت الولاية باتفاقيات ومعاهدات مع الدول الأوروبية، وقد أدى مجونه إلى قتله[4] .

إذا كان محمد باشا قد استلم من والده أحمد باشا القرمانلي ولاية وطيدة الأركان ومهيأة لحكم وراثي، فإنه ترك لابنه علي إدارة مضطربة، تسودها الفوضى ويعمها الاضطراب، وهي مسرح للمفسدين والخارجين عن القانون، وميداناً لتجار أوروبا من انجليز وفرنسيين، ومقيدة باتفاقيات دولية، علاوة على ذلك، فإن علي باشا بن محمد كان صغير السن، ولهذا عصفت بولايته المجاعة، وعمتها الأمراض والأوبئة، وتعرض الأهالي لوباء الطاعون[5] ، فانتشرت اللصوصية، ورفع قطاع الطريق راياتهم جهاراً، فنشب القتال بين القبائل التي بدأت تمارس الغزو فيما بينها.

---

(1) Celal Tevfik Karasapan, Libya ، مرجع سابق، S. 142 .

(2) حسن صافي، طرابلس الغرب تاريخي، استانبول 1328، ص 56.

(3) محمود ناجي، تاريخ طرابلس الغرب. ترجمة عبد السلام أدهم ومحمد الأسطى، بنغازي 1970، ص 160.

(4) إسماعيل، انهيار الأسرة القرمانلية، مرجع سابق، ص 47.

(5) المرجع السابق نفسه، ص 47، الآنسة توللي، عشرة أعوام في طرابلس، ترجمة عبد الجليل الطاهر ، منشورات جامعة ليبيا 1967، ص 193.

تخوف الأهالي من ضياع بلادهم نتيجة للتنافس عليها، لدرجة أن روسيا دخلت ميدان التنافس، حيث اشترت جزيرة في خليج بومباي (بمبه) الواقعة على ساحل برقة، لكن السلطان العثماني تدخل شخصياً ومنع روسيا من شرائها[1] .

وفي السنوات الأخيرة من حكم علي باشا، حدث صراع بين أولاده، فيوسف قتل أخاه حسن، وقطع أصابع أمه لالا فاطمة[2]، وفر إلى الدواخل للاحتماء في كنف قبيلة المحاميد، وحين عفا عنه والده، تظاهر بالالتزام بطاعته وتنفيذ أوامره، وحينما حانت فرصة للغدر حيث غدر بأبيه وأخيه، فأغلق أبواب المدينة واستأثر بالسلطة، وأدار البلاد على مزاجه من 1795-1832م[3].

لقد فقد القرمانليون ثقة الأهالي ومحبتهم، وخاب ظنهم بهم، وأدرك الأهالي أن القرمانليين لا يختلفون كثيراً عن الأتراك، وكلاهما يبحث عن مصالحه الذاتية، وأن سكان الولاية ضائعون ما بين مجون القرمانليين وعبثهم وأنانية الجند العثماني وتحجب سلاطينهم، ولهذا تأففت النفوس من مظالم يوسف الملطخة يداه بدم أخيه وأمه، ولم يعد بمقدورهم تحمل ظلمه وجبروته، ولكنهم يأسوا من مساعدة السلطان الغارق في مشكلات الجند وطمع روسيا والنمسا بأملاكه، فصبروا على معاناتهم منتظرين فرصة تنقذهم من تسلط يوسف القرمانلي ، الذي مارس ظلماً قاسياً عليهم، وأرهقهم بضرائب يعجزون عن إيفائها، علماً بأن فترته الأولى نعم الأهالي بالراحة والطمأنينة وشعروا أن ولايتهم (بلادهم) لم تعدّ تخضع لسلطان آل عثمان، وأن بحارتهم سادة المتوسط وأن أبناءهم وجدوا ضالتهم بنشاط البحرية الليبية، لكن سعادة الأهالي وفرحهم لم يدم طويلاً، فمنذ

(1) سجلات الديوان الهمايوني فرمان رقم 631 وثيقة رقم 3472.

(2) إسماعيل، انهيار الأسرة القرمانلية، مرجع سابق، ص 51، وأيضاً، الأنصاري، مصدر سابق، ص 303.

(3) روسي ، ليبيا منذ الفتح العربي (مرجع سابق) ص 372، إن جميع المصادر والمراجع ذكرت كيفية استلام يوسف القرمانلي للسلطة، وبعضهم وصفه بالغدار ومن ذوي الأيدي الملطخة بدماء أخيه وأمه.

التزام دول أوروبا ببنود مؤتمر اكس لاشابل 1816 وتنفيذها ، وغرق سفنهم وتدميرها، حُرمت البلاد من مورد رزق عام لهم وخاص لحاكمهم[1]، فجمدت الحياة بصورة شبه كاملة، وانتشرت البطالة، واضطر الوالي يوسف باشا القرمانلي إلى اتباع الظلم والتآمر والضرائب لتأمين نفقات قصره وجواريه، وانقلب أفراد قبيلة بني نويرة عليه، وتحالفوا مع منافسه محمد بك، فاتسع نطاق الثورة، وغرقت الولاية بالدماء، فاضطر العلماء والأعيان لطلب النجدة من السلطان العثماني[2] .

لكن السلطان محمود الثاني في شغل عنهم، فلديه همومه ومشكلاته التي كادت تخنقه لولا وقوف بريطانيا وفرنسا لجانبه، وتجاهل مجبراً صرخات أهالي الولاية المستنجدة به، وتركها لعامل الزمن، لربما يساعده على إيجاد حل لإنقاذها مما هي فيه[3].

وهكذا ظل أهالي الولاية عرضة للظلم والقهر، وفي الوقت نفسه، فقد شلت الأزمة المالية تفكير يوسف باشا، لدرجة لم يعد بوسعه القيام بأي عمل من شأنه إصلاح الحالة الاقتصادية، وهذا ما فرض عليه التبدل والتغيير في شخصه وفي تصرفه، ولم يعد ذاك الحاكم الذي يعمل على إسعاد شعبه، بل انصرف إلى ممارسة لذاته وشهواته وكأنه تواق لهذا، ولكن أغلب الظن أن ظروفه الخاصة والمحيطة به دفعته إلى اتباع هذا[4].

لم يكتف يوسف بمساعدة الظروف والاقتناع بالمفروض عليه ، ولإشباع غرائزه، وتأمين متطلبات قصره، لجأ إلى الاستدانة من التجار الأجانب مقابل فوائد باهظة، ولكنه عجز في المستقبل عن دفعها، فلجأ إلى المماطلة، فاضطر التجار للجوء إلى قناصل دولهم، لتحصيل ديونهم من حاكم الولاية[5] .

---

(1) S. 1169 (مرجع سابق) Celal Tevfik Karasapan, Libya .

(2) المرجع السابق نفسه، ص 170.

(3) المرجع السابق نفسه، ص 170.

(4) إسماعيل، مرجع سابق، ص 134.

(5) المرجع السابق، ص 238.

إن الإجراءات التي اتخذها يوسف ، ولاسيما نظام الجمرك الجديد والضرائب، دلت على فشل مساعيه، وأكدت تداعي سلطته وسلطانه. وللتعويض عما أصابه من فشل استعان بالقنصل الفرنسي، وفوضه برسم سياسته الداخلية والخارجية[1]، غير أن تصرفه، أيقظ مشاعر القنصل الإنجليزي دارنجتون، وحوّله إلى عدو عنيد[2]، فعمت الثورات مختلف أرجاء الولاية، حيث اشتد لهيبها بفضل قبائل أولاد سليمان ، ففي سنة 1826م ثار أهالي برنو على حاكمهم الشيخ محمد الأمين، وعجز عن إخماد الثورة، وتمكن قائد قبائل أولاد سليمان عبد الجليل بن سيف من إلحاق الهزيمة بقوات يوسف، مما زاد من شعبيته، وتجرأت بقية القبائل على إعلان عصيانها ضد يوسف باشا، وفي 20 أيلول سنة 1831م بايع الثوار حفيده أبا عبد الله محمد بك، وقاموا بمحاصرة المدينة. إزاء ذلك وكعادته أراد يوسف الالتفاف على الواقع المعقد الذي تعيشه الولاية، فجمع العلماء والأعيان، وأعملهم بأنه ينوي تعيين ابنه علي باشا بدلاً منه وذلك لكبر سنه وعجزه عن القيام بأعباء الحكم. فأجابه الحاضرون بالطاعة أملاً في تخفيف حدة الثورات التي قامت ضد يوسف[3] .

إن صراخات الأهالي دفعت استانبول لإرسال القبوجي شاكر أفندي مزوداً بفرمان تثبيت علي باشا في حكم الولاية، غير أن شاكر أفندي، نقل للصدر الأعظم الواقع المرير الذي تعيشه الولاية ، وسلمه رسالة الثوار التي تطالب بإسقاط الأسرة القرمانلية[4].

أما بشأن بروز مرحلة جديدة، فقد تجلت ببروز ثورة عارمة، أعلنت تحديها للحاكم الذي أرعب الأهالي سابقاً. ولم يكتف الثوار بإعلان تحديهم للباشا الحاكم بل أعلنوا

---

(1) إسماعيل، انهيار الأسرة، مرجع سابق، ص 248.

(2) المرجع السابق نفسه، ص 248.

(3) سجلات الديوان الهمايوني رقم 3425، لقد تعرضنا سابقاً لذلك .

(4) التر، مصدر سابق، ص 186. لقد تعرضنا لذلك، واضطررنا الآن لذكرها ثانية، وبغية تواصل الفكرة في ذهن القارئ الكريم.

مبايعتهم لحفيده أبي عبد الله محمد بك، وكأن أهالي الولاية لم ينسوا ما فعله يوسف بأمه وأخيه، وقد أكدوا أن الذي يغدر بأهله يغدر بشعبه ورعيته.

لقد فشلت جميع محاولاته الهادفة إلى إبقاء الحكم في أبنائه، فراسلوا استانبول بشأن إزالة تلك الأسرة التي يرأسها حاكم ظالم، اعتاد على الغدر.

لم تأمن الأهالي لتصرفاته، ولهذا جاهروا بضرورة تركه السلطة، ولكي لا يستغل يوسف القرمانلي ثورة الأهالي على أنها احتجاج على إرادة السلطان، أكدوا في مطالبهم التزامهم بالولاء للسلطان، وأكدوا أنهم يريدون حاكماً من قبله، بغية قطع الطريق على يوسف، وإحباط ألاعيبه ودسائسه، علماً بأن فرنسا كانت ترغب في إبقاء الحكم في الأسرة القرمانلية، لأنها لا تريد أن تكون الدولة العثمانية جارة لها، كذلك فإن أطماع فرنسا لا تقتصر على الجزائر، بل تهدف إلى إقامة إمبراطورية فرنسية في مناطق الشمال الأفريقي، كما أن السلطان محمود الثاني لا يرغب بإزعاج فرنسا وبريطانيا اللتين قدمتا له جميلاً، ألا وهو حمايته وحماية عرشه من واليه محمد علي باشا سنة 1833م.

إن دليلنا على صحة ذلك، المحادثات التي أجراها القبوجي شاكر أفندي مع رئيس نيابة تونس حسين بك، ولو أنه قبل شروط السلطان بدفع الضرائب المتراكمة على نيابة طرابلس لِما توجه أسطوله إلى المياه الطرابلسية[1].

أما المرحلة الجديدة التي برزت على ساحة الولاية والدولة العثمانية بآن واحد، هي: قدوم الأسطول العثماني إلى الولاية، وعزل الأسرة القرمانلية، وتكليف محمد نجيب بإدارة الولاية، أي حكم الولاية مباشرة ومن خلال ولاة أكفاء، في وقت كان صعباً على الدولة العثمانية، حيث صدرت التنظيمات الخيرية ، بناء على رغبة الدولة الأوروبية فرنسا

(1) لقد بذلنا جهداً شاقاً للإطلاع على حقيقة ما ذكره ردولفو ميكاكي في مؤلفه، ثم عدنا إلى الدراسة التركية الحديثة، التي أجمعت أن السلطان محمود الثاني كان سلطاناً اسمياً، أما السلطة الفعلية فكانت بيد أمه الفرنسية إيميه، وكانت السفارة الفرنسية في استانبول توجهها بما يتلاءم ومصلحة فرنسا، للمزيد انظر :

Ali Kemal Meran, padişah. S. 169

وبريطانيا، والمقصود بالتنظيمات الخيرية، المساواة بين مختلف رعايا الدولة على قدم المساواة، ونزع الامتيازات التي كان المسلم يتمتع بها، ولا سيما في الولايات الأم للدولة العثمانية. وهكذا يفهم أن التنظيمات الخيرية التي طبقها السلطان عبد المجيد، كانت تهدف لإرضاء الدول الأوروبية، وكان كلما قدمت أوروبا خدمات للدولة العثمانية، كان السلطان يقدم تنازلات لإرضائها .

2- سأم الأهالي من الإدارة القرمانلية :

إن دراسة واقع الولاية منذ غياب طرغوت باشا واستشهاده سنة 1566م، لم تعرف الولاية استقراراً دائماً، وإنما كان أمنها وقفاً على الوالي، فإذا كان قوياً، يتمكن من منع الإنكشارية من التعدي على الأهالي، أما إذا كان ضعيفاً، فإن الولاية تغدو عرضة للسلب والنهب، عندها تطل الفوضى برأسها، ويضطرب حبل الأمن، وينتشر اللصوص وقطاع الطرق في مختلف أرجاء الولاية، كذلك فإن القبائل البدوية تعتمد السلب والنهب وسيلة عيش لها، ولا سيما ضد القوافل التجارية الأوروبية التي كانت تعبر الولاية من الداخل إلى الساحل وبالعكس. ولا يخفى على القارئ مدى ما تدره الحركة التجارية على الولاية من أرباح وتشغيل للقبائل البدوية التي تعتمد حياتها على مثل تلك الحركة التجارية[1] .

وإذا كان العثمانيون قد فرضوا سيطرتهم على ولاية طرابلس الغرب ما بين 1551-1911 فإن سنوات تواجد العثمانيين قرابة ثلاثمئة وستين سنة منها مئة وأربعة وعشرون سنة، كانت وقفاً على القرمانليين، وكان العثمانيون خلالها مبعدين عن إدارتها[2]، أي إن تواجد العثمانيين في الولاية هو مئتان وست وثلاثون سنة، ولنقل: إن فترات حكم مراد آغا وطرغوت باشا ومحمد باشا الصاقزلي وعثمان باشا الصاقزلي فترات استقرار وطمأنينة، ومجموع فترة حكمهم لا تزيد عن إحدى وأربعين سنة، أما باقي السنوات التي تقدر بمئة وخمس وتسعين سنة اتسمت بالفوضى، وعمها الفساد

(1) علي رضا، طرابلس الغرب طرق مواصلاتي، استانبول 1334، ص 142.

(2) Celal Tevfik Karasapan. S. 148 .

وسادت فيها اللصوصية، وأرهق الأهالي بالضرائب، فهل بمقدور الأهالي تحمل المتاعب أكثر مما تحملوا، ألا يكفيهم هذا الظلم الذي أكلهم لدرجة أن السكين بلغت العظم، أليس بعد ذلك كله يحق لنا القول: لماذا سأم الأهالي من حكم القرمانليين ؟

عندما أعلن أحمد باشا رغبته باستلام السلطة بدلاً من دايات الفوضى والاضطراب رحب به الأهالي وأيدوه، مدللين بترحيبهم عن تطلعهم إلى إدارة عادلة، أقل واجباتها ضبط الأمن وتأمين الاستقرار، وأحمد باشا القرمانلي عاهد الأهالي على ذلك ، بل تعهد بمشاورتهم ومشاركتهم بالحكم[1]، وما إن حصل على فرمان التولية السلطانية حتى ضرب بوعوده عرض الحائط، ويفهم من حركته أنه استغل الأهالي لتأمين فرمان التولية، والأهالي من أعيان وعلماء وحدهم قادرون على تأمين ذلك لأن السلطان العثماني يمنح الوالي فرمان التولية، إذا أبدى العلماء والأعيان رغبتهم بذلك، ولم يثبت بأن والياً تولى الإدارة وحصل على فرمان تعيينه من السلطان العثماني إلا بوساطة أعيان علماء الولاية، وحينما حصل أحمد باشا على فرمان التولية، تجاهل العلماء والأعيان، وأدار الولاية مع أقربائه ومقربيه ومحبيه .

هذا الحال الذي واجهه أحمد القرمانلي، تعرض إليه الولاة من مراد آغا حتى الداي محمود أبو مويس، وحالما يحصل أي منهم على فرمان التولية، يتجاهل العلماء والأعيان ويمارس الظلم ويرهق الأهالي بالضرائب، ويشرد منهم من يشرد، ويظلم من يظلم. وفي أغلب الأحيان كانت شكاوي الأهالي، لا تصل إلى السلطان، ناهيك عن ذلك، وكأن السلطان العثماني ليس لديه إلا ولاية طرابلس الغرب (ليبيا) فلديه 58 ولاية شرقاً وغرباً، وكمٌ هائلٌ من المشكلات التي تحط بثقلها على رأسه، أما المشكلات الخارجية وتآمر الغرب الأوروبي عليه، فمسألة تحتاج إلى معالجة خاصة، ولا سيما منذ العقد الأخير من

(1) رضا، مرجع سابق، ص 149، وانظر أيضاً تاريخ جودت باشا ج3 ص 39، وتاريخ نعيما ج2 ص 119، وتاريخ بـــچوى ص 137.

القرن الثامن عشر وحتى نهاية إمبراطورية آل عثمان، لأن أوروبا بعدما تخلصت من مشكلاتها، غدا همها الوحيد، تقويض أركان الدولة العثمانية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى اليهود الذين بدؤوا يتسللون إلى القصر ويحيكون المؤامرات الهادفة إما إلى إرغام السلطان الحاكم على الاعتراف بهم كأمة ودين، فضلاً عن سعيهم تأمين وتحقيق وطنهم المنشود، وإما يسببون له المتاعب، وفي كلتا الحالتين، عرشه ومواطنوه هم الخاسرون، ولم يكن هناك أحد من المؤرخين يدرك هذه المتاعب التي واجهت سلاطين آل عثمان[1].

إزاء ما قدمناه من إرهاصات تاريخية واجهها الأهالي في ظل الإدارة العثمانية التي استمرت من 1551-1711م، والظلم الذي تعرضوا له من إرهاق ضرائبي وأعمال سخرة، واعتقال وسجن وتشريد، وخطف وضرب وإهانة، فهل يعقل وجود الأسرة القرمانلية التي حكمت من 1711-1835م، ألا يجدد للأهالي أحزانهم إذا سادت الفوضى في الولاية ؟

ولتقديم الدليل على سأم الأهالي من حكم الأسرة القرمانلية، علينا استعراض فترات الفوضى والاضطراب التي عاشتهما الولاية.

مما لا شك فيه أن ترحيب الأهالي بولاية أحمد باشا القرمانلي، كانت مرحلة إقرار من الأهالي والعلماء والأعيان بالواقع المعيش، لأنه لا بد من الاعتراف به شاءوا أم أبوا، فهو رجل عسكري ولديه عساكر من جنسيات متعددة ويتطلعون إلى تحقيق مكاسب ذاتية، يستطيع أن يضمن للأهالي الأمن والاستقرار ويشاركهم في الحكم، أو على الأقل يشاورهم في الأمر.

في الحقيقة، فإن أحمد باشا القرمانلي، يعدّ من الطغاة، لأنه استلم السلطة بقوة السلاح، وتنكر للسلطان ولي نعمته، وفي الوقت نفسه، فقد أنهى حكم الأتراك، وبدأ حكم

(1) لست براغب في الدفاع عن السلطان العثماني ، ولكنه الواقع يفرض الاعتراف بالحقيقة، فعلى سبيل المثال، هذه الولايات أصبحت دولاً، وحكامها الحاليون يعجزون عن ضبط المحافظات التابعة لدولتهم.

القولوغلية، وتآمر ضد العنصر الوطني، وهو على استعداد للتنكر إلى القولوغلية، إذا وجد نفسه في خطر، أو شعر بأن سلطانه مهدد[1].

لقد أطاح أحمد باشا القرمانلي بكل منافسيه، ففي سنة 1712م اصطدم مع محمد باشا الملقب بجانم خوجه، الموفد من قبل السلطان، وبعد أن اطمأن إلى الخارج، التفت إلى الداخل، فضرب سنة 1713م سكان تاجوراء ضرباً موجعاً، ولاحق العصاة، وفي سنة 1718م قاد حملة ضد فزان[2] .

لقد تجاهل أحمد القرمانلي الجميع، بما فيهم القولوغلية، وتنكر للأهالي الذين ساندوه وأيدوه في حركته، التي تعدّ كما ذكرنا خروجاً على الإرادة السلطانية، وبذلك يكون قد استلم السلطة بقوة السلاح، حيث أقام لأبنائه من بعده حكماً وراثياً.

ولم يكتف بتجاهل السلطان والأهالي، بل أرهق الأهالي بالضرائب، وفي حال احتجاج الأهالي على ذلك، كان يضربهم ضرباً موجعاً، كما فعل سنتي 1719 و 1720م حيث ضرب درنة وبنغازي وجبال برقة وتاجوراء[3]، فضلاً عن ذلك فإن الأعمال العمرانية التي قام بها، كان يكلف الأهالي بها من دون أجر، فقط يقدم لها الطعام، وكانوا راضين بذلك. وفي أغلب الأحيان كان يعفي العاملين من الضرائب في أثناء عمل السخرة[4].

ويذكر إتوري روسي أن أحمد القرمانلي أظهر تسامحاً للفئات غير الإسلامية، ولا سيما اليهود الذين ظفروا طوال فترة القرمانليين بالأعمال التجارية المهمة[5]، كذلك فقد ثبت حكمه وسط برج من الرؤوس البشرية، فقد لاحق زعماء الإنكشارية وقطع رأس من وقع في يديه من دون رحمة ولا هوادة[6] .

---

(1) روسي، مرجع سابق، ص 326-327.

(2) المرجع السابق نفسه، ص 331.

(3) المرجع السابق، ص 334.

(4) سجلات الديوان الهمايوني، رقم 671 ص 114.

(5) روسي، المرجع السابق، ص 341.

(6) إسماعيل، انهيار الأسرة ، مرجع سابق، ص 38.

لا شك أن لأحمد القرمانلي صفات إيجابية كثيرة، وهذه من جملة واجباته، باعتباره حاكماً، أما أعمال العنف، فقد ولدت لدى الأهالي الشعور بالخوف منه، فتجنبوا إثارة الشغب، لأنهم كانوا يدركون أنه في سبيل سلطانه مستعد للإطاحة بالجميع .

أما معاناة الأهالي في أثناء ولاية محمد باشا القرمانلي 1745-1754م، فقد كانت شديدة الوطأة عليهم، فقد عمد إلى خنق رئيس البحرية وابنه من دون ذنب، فقد حرم القراصنة من مهاجمة الدول الأوروبية، فجمدت الحياة، وهجر الشبان منازلهم باحثين على عمل، ولم يكتفِ بذلك، بل عاقب كل داعٍ لها أو متحدث عن ميزاتها بخير، وذلك إرضاء للدول الأوروبية التي أغرقته بالهدايا والمشروبات الروحية التي غدا أسيراً لها، وعقد المعاهدات مع الدول الأوروبية من دون موافقة السلطان[1].

لم يكتفِ محمد باشا بذلك، بل استقبل مندوب فرنسا السيد (de Revest) الذي قدم شكوى ضد القراصنة الذين يعتدون على السفن الفرنسية، فاستجاب الباشا، وأمر بمعاقبتهم[2].

لم يكن محمد باشا القرمانلي ميالاً إلى العنف كأبيه، وكان يدرك أن القرصنة مصدر رزق للكثير من البحارة والأهالي على حد سواء، لكنه ونتيجة لارتباطه مع معظم الدول الأوروبية بمعاهدات ود وصداقة، أقام تلك المعاهدات على حساب رجال البحر الذين كانوا يجدون ضالتهم في ممارستها[3].

إن بساطة محمد باشا وميله إلى السلم، دفعت الأرناؤوط والأعلاج لتدبير مؤامرة ضده كادت تودي بحياته[4]، إلا أن الجيش الموالي له تصدى للمتآمرين وناصره عرب الريف، وقد مات في هذه الاضطرابات عدد كبير من الأعيان، وفي اليوم التالي أعدم خمسين شخصاً من المتمردين الذين وقعوا في قبضته[5] .

---

(1) فيرو، الحوليات الليبية، مرجع سابق، ص 117.

(2) تاريخ جودت، مصدر سابق، ج3 ص 154.

(3) المصدر السابق نفسه، ج3، ص 155.

(4) إن استخدام مصطلح الأعلاج يعدّ خطأً شائعاً والأصح تسميتهم بالمهتدين.

(5) برنيا، طرابلس من 1510-1850 مرجع سابق، ص 265.

لم تواجه محمد باشا القرمانلي ثورات قياساً بأبيه الذي تعرض إلى أكثر من عشرين ثورة على مدار أربع وثلاثين سنة[1] ، لأنه كان مسالماً، فلم يسعَ لتوسيع حدود إمارته على حساب جيرانه، كما فعل والده، إلا أنه كان ضعيف الشخصية استجاب بسهولة إلى رغبات الدول الأوروبية، وعقد معها اتفاقات كثيرة، كبلت الولاية، وغدت مسرحاً للأوروبيين الذين تمكنوا من تجميد الأعمال البحرية[2] .

ويذكر علي بن إسماعيل في مؤلفه، أن الاتفاقات التي عقدها الباشا مع الدول الأوروبية كانت إساءة كبيرة لكرامة شعبه، وقللت من قيمة دولته[3].

وتؤكد بعض المصادر والمراجع التركية أن محمد باشا فعل ذلك متجاهلاً السلطان العثماني، ولولا وفاته لفعل أكثر من هذا .

أما في عهد علي باشا بن محمد باشا، فقد كثرت الاغتيالات، ولا سيما الأشخاص الذين لا يؤيدون الأعمال البحرية وعلى رأسهم ابن عمه خليل، بك درنة، ولولا تهديد القنصل الفرنسي، لفتح علي باشا باب الأعمال البحرية على مصراعيه، وهذا يسر الأهالي ويفرحهم، لكن علي باشا تصرف كشاب متحمس تنقصه الخبرة والدراية، ويرد بعض المؤرخين أن البطانة التي كانت تحيط به، هي التي أشارت عليه بذلك[4].

استمر علي باشا موضع تجاذب ذويه وبطانته، وبعد سنوات من حكمه، تمرس بالحكم، فانتزع بمساعده بعض أقاربه السلطة والنفوذ من هيئة مجلس الولاية وتفرد بالحكم، فبدأ يدير أمورها بما يراه مناسباً له ولأفراد أسرته، إلا أن الطرابلسيين يعدّونه رجلاً سيئاً ومنحوساً، بسبب تعرض الولاية إلى قلة الأمطار ولا سيما سنة 1767م حيث

---

(1) روسي، مرجع سابق، ص 351.

(2) التر، مصدر سابق، ص 147-148.

(3) إسماعيل، انهيار الأسرة القرمانلية (مرجع سابق) ص 48.

(4) S. 169 (مرجع سابق) Celal Tevfik Karasapan, Libya .

أعقبها مجاعة، أودت بحياة المئات من سكان الولاية[1]، وعقبها تفشت الكوليرا في الدواخل، فعمت المظاهرات والاحتجاجات مختلف أرجاء الولاية، تعبيراً عن سخطهم على إدارته[2] . وفي سنة 1781م وقعت اضطرابات واسعة في جبل الزاوية[3] .

لم يواجه علي باشا وشعبه وإيالته مصائب الجوع والقحط والوباء فحسب، وإنما دخل مرض النزاع والصراع بين بنيه إلى منزله الخاص، وبسبب ضعفه أو بالأحرى قوة عاطفته، لجأ إلى القنصل الفرنسي طالباً مشورته ونصحه، وقد أعلمه القنصل بصراحة أن ولده يوسف أكثر أولاده شراسة، وأشدهم خطراً[4]، لقد انتهت الفتنة العائلية بقتل يوسف لأخيه حسن[5].

لقد بدأت المشكلات الداخلية والخارجية تحيط بعلي باشا، فعلى صعيد الولاية ثورات وعصيانات، وعلى صعيد الطبيعة أمراض وأوبئة وجفاف، وعلى الصعيد الخارجي، قدوم علي باشا (علي برغل) من استانبول حاملاً فرمان توليته بدلاً منه، فاضطر هو وأولاده اللجوء إلى باي تونس حموده باشا الذي ساند العائلة القرمانلية تحدياً للجزائريين وكراهية بهم، فجهز حموده باشا علي باشا وولديه بجيش وبعثهما لاسترداد ملكه، وبالفعل فقد اضطر علي باشا (علي برغل) للرحيل[6] ، لأنـــه لم يكن بمقدوره مقاومـــة القرمانليين

---

(1) المرجع السابق نفسه، ص 172.

(2) Ismail Hakki uzun çarşili, C. 3. S. 360 (مرجع سابق) .

(3) المرجع السابق نفسه، ج3 ص 361.

(4) يذكر شارل فيرو في مؤلفه أن يوسف كان على علاقة مع اليهودية إيستر أربيب ومحاولتها إقامة فتنة داخلية . للمزيد انظر شارل فيرو الجزء الثاني، هامش 499-500 ، وقد نقلها شارل فيرو عن مذكرات الآنسة توللي.

(5) فيرو، الحوليات الليبية، المرجع السابق، ج2 ص 502.

(6) لقب علي باشا بعلي برغل، لأنه أراد شراء الأرز من مصر، إلا أن حموده باشا مارس ضغطه على والي مصر، فرفض والي مصر بيعه الأرز، فاضطر لإطعام عساكره برغلاً بدلاً من الأرز، فسمي بعلي برغل. للمزيد، انظر سجلات الديوان الهمايوني المهمة رقم 200 ص 174 تاريخ 1307.

وحليفهم باي تونس حموده باشا[1] .

حالما تخلص القرمانليون من علي باشا (علي برغل)[2]، اعتقد رب العائلة القرمانلية أن الوئام عاد إلى بيته، وأن ابنه يوسف سيلتزم بما يقره، لكن خاب ظنه ، فحالما حانت الفرصة ليوسف بالغدر ، غدر بأبيه وأخيه وطردهما من طرابلس الغرب ، بعدما أغلق أبوابها ، معلناً بدء مرحلة جديدة.

ليس من مؤرخ ينكر شخصية يوسف في إدارة ولاية طرابلس الغرب، وفي الوقت نفسه كأنه كان يجد في القتل والثورة لذة، على ما يبدو، وحسب تاريخ إدارته حرّم على نفسه ذلك، فلجأ إلى الاتصال بالأهالي محاولاً التقرب إليهم ، فبادلـــه الأهالي الموقف ذاته، فالتفوا حوله[3].

إن تودد يوسف للأهالي كان خلال فترة تولي أخيه أحمد السلطة، أي عندما كان خارج السلطة، وفي منصب الإمارة، وبعدما حقق ما يصبو إليه، وغدت السلطة بيده، طالب العلماء والأعيان تودداً للحصول على فرمان التولية، والسلطان العثماني حالما رأى الوفد وما يحمله من هدايا، أقر باستلام يوسف وزود الوفد بفرمان التوليـــة ليوسف ، وذلك سنة 1797م[4] .

لم يستجب يوسف بعد ذلك إلى فرمان السلطان ولا سيما بشأن قطع علاقته مع فرنسا التي أرسلت حملة بحرية إلى مصر، ولم يكتفِ بذلك فحسب، بل أعلن تجاهله

---

(1) التر، مصدر سابق، ص 157-158.

(2) انظر قسم الملاحق، (ملحق رقم (1)) .

(3) إسماعيل، انهيار الأسرة القرمانلية، مرجع سابق، ص 77.

(4) سجلات الديوان الهمايوني، فرمان رقم 2007، ص 134.

الكلي للفرمانات المحمولة من قبل قناصل الدول الأوروبية، ففي سنة 1799 قدم له القنصل الدانماركي فرماناً من السلطان سليم الثالث يطلب منه إرجاع السفن الدانماركية الثلاث التي كان بحارته قد أسروها، أجاب بقوله : «إنكم تعتقدون أن الفرمان شيء كبير، ولكن يجب أن تعرفوا أنه من الممكن الحصول على فرمانات مقابل أربعين قرشاً شرقيا، وإن هذه الفرمانات ليست هنا سوى قصاصات من الورق»[1].

إذا أردنا أن نحلل رد يوسف باشا القرمانلي تحليلاً علمياً، لقرأنا منه الآتي:

1- إن يوسف باشا القرمانلي يبحث عن مصلحة إدارة ولايته أولاً.

2- إنه يسعى لبناء استقلالية خاصة به وبولايته.

3- كان يدرك تماماً أنه يستطيع الحصول على الفرمانات ببضعة قروش شرقية .

4- إنه يتحرك حسب متطلبات الواقع، ويتجاهل الإرادة السلطانية، إذا رآها تتعارض ومصالحه حتى الذاتية منها.

5- نقرأ أيضاً أن يوسف القرمانلي مراوغ من الدرجة الأولى، فقد لجأ إلى السلطان ثانية[2]، للحصول على فرمان لتولية ابنه علي باشا سنة 1832م[3]، بعد قيام الثورة ضده وتنازله عن الحكم لابنه علي، فنجده في هذه الرسالة قد أفرط في إظهار الولاء والخنوع للسلطان ولدولته، وأكد أنه يفتخر بعائلته التي التزمت بالأوامر العلية[4] .

---

(1) إسماعيل، انهيار الأسرة القرمانلية، مرجع سابق، ص 86.

(2) إن هذا التحليل شخصي لا يعتمد على وثائق أو مصادر ومراجع، وإنما استنباط، تم من خلال القراءات الكثيرة التي وردت في متن المصادر والمراجع.

(3) رسالة يوسف باشا إلى السلطان يرجوه فيها تعيين ابنه علي والياً على طرابلس، صورة من وثائق رئيس الوزراء رقم 20242 تاريخ 1248هـ/1832م، وتوجد بطرابلس الغرب صورة، وهي باللغة التركية مترجمة إلى العربية من قبل الحاج محمد الأسطي.

(4) إن القارئ لتاريخ عائلة القرمانلية خلال إدارتها لولاية طرابلس، يجد أن هذه العائلة بدءاً من المؤسس وحتى يوسف تجاهلت لمرات ومرات الأوامر السلطانية وضرب بها كثيراً عرض الحائط، وهذه صفة ليست جديدة على الحكام، وهي من أصول السياسة. للمزيد انظر إسماعيل، عمر علي، انهيار الأسرة القرمانلية، مرجع سابق، ص 86-87.

أما بشأن سأم الأهالي من الإدارة القرمانلية، فحرّي بنا القول: إن الأهالي سئمت جلودها من سياط الجند العثماني، وفرغت جيوبهم من كثرة الضرائب التي أرهقوا بها، فالجند العثماني مكلف بحماية الولاية من الإسبان الطامعين بالولاية، ومن حق الجند تأمين متطلباتها، لكن الولاية وأهاليها فقراء، لم يكن بمقدورها تأمين متطلباتهم لأن أرضهم قاحلة، وما لديهم من مزروعات يعتمد على ما تدره السماء، والعثمانيون لم يطوروا الزراعة ولم يحسنوها، والصناعة بقيت على حالها، فمن أين لهم تأمين متطلبات الجند التي تتجاوز أعدادهم أكثر من خمسة عشر ألفاً من الجنود الذين تركوا ديارهم بناء على أوامر استانبول، ولهذا كانت الأرض مثقلة بما عليها من قوى بشرية، أكثر من نصفهم يعيش عالة عليها، ناهيك عن تأمين حصة العنصر من مال ومواد تموينية.

لم يكن بمقدور أهالي الولاية مطالبة الجند العثماني بالخروج من الولاية، وكان كل ما يملكونه من حق إبدال الجنود والولاة، وتوجيه رسالة ملاطفة وترحم للسلطان بتخفيف الضرائب، ومساعدتهم في حال تعرضهم لنكبات وزلازل وأوبئة، ولم يكن السلطان يبخل عليهم بالمساعدة، وكان في مواقف كثيرة يعاقب بقسوة كل من تسول له نفسه الاعتداء على الأهالي، وهذا ما كان يخفف على الأهالي معاناتهم، ولكن إذا كان حكام الولاية من سكان الولاية اسمياً وفعلياً كالقرمانليين، ففي مثل هذه الحالة ما هو المطلوب من السكان، لأن القولوغلية التي أقامت تزاوجاً مع الأهالي وتوطنت لقرون في الولاية، وواقع الأمر فالقولوغلية كانت تعدّ نفسها أقل مرتبة من الإنكشارية وأعلى مرتبة من الأهالي، ولا سيما بعد استلامها السلطة ممثلة بالأسرة القرمانلية.

إزاء الواقع الذي كانت ولاية ليبيا تعانيه في ظل الأسرة القرمانلية، فإن الأهالي، يمتلكون حرية إسقاط الأسرة القرمانلية التي تمارس ظلماً قسرياً عليهم ، ولم يكن الأهالي يطالبون بطرد القولوغلية المتمثلة آنذاك بالقرمانليين، بل طالبوا السلطان العثماني بإنقاذهم من الأسرة القرمانلية، التي بلغت هي وأفرادها ضعفاً كبيراً، ولم يعد بمقدور يوسف وأبنائه تقديم الخير للولاية، ولا سيما أن حكام الأسرة لم يعملوا على تطوير البلاد وتحسينها، أسوة بالأسرة الحسينية التي حكمت تونس، وشاركت الأهالي بالإدارة.

إن القرمانليين، لم يعملوا على مشاركة الأهالي في إدارة الولاية، بل تفردوا بها، ووزعوها على أقربائهم ومحبيهم، وعاثوا في البلاد فساداً وجمدت الحياة في عهدهم، وتعرضت لكوارث طبيعية وبيئية، فعم الجوع والفقر، وانتشرت اللصوصية، وساحت القبائل في مختلف المدن تمارس السلب والنهب.

لقد سئم الأهالي من الإدارة القرمانلية، والتمسوا من السلطان محمود الثاني (1808-1839م) إنقاذهم من ظلمها حتى ولو بعودة الجند التركي، فعلى الأقل، يشعر الأهالي أن الجنود غرباء عنهم وبالإمكان استبدالهم إذا تجاوزوا حدودهم ، ولربما يرسل السلطان والياً شجاعاً حكيماً، يتمكن من ضبط وربط الولاية.

إن القرمانليين الذين حكموا الولاية منذ سنة 1711م، لم يسعوا إلى الاهتمام بالزراعة، وكذلك فقد أهملوا الصناعة، وتعقدت أمور الولاية من الناحية التجارية، وانتقل التجار ببضائعهم إلى الولايات الأخرى، لدرجة أنهم تعاملوا مع الجزائر المحتلة من قبل فرنسا، وتركوا ولاية ليبيا لأنها مضطربة ويخافون من التعامل مع يوسف القرمانلي، الذي غدا يتطلع لكسب المال لتأمين متطلبات قصره، فلجأ إلى الاستدانة بفوائد فاحشة، وحينما رفض إيفاءها ازدادت الأمور اضطراباً، ناهيك على أن نساءه كانت تبذر الأموال من دون حدود.

إن اختفاء الأعمال البحرية، أسفر عنه اختفاء مصادر الثروة، ووجد الوالي نفسه مضطراً إلى فرض الضرائب وإرهاق الأهالي بها، لذلك كان من الضروري المطالبة بتغييره، بغية أن يجدوا في غيره رجلاً يستطيع إحياء الماضي الغابر[1].

لقد أسهمت الدول الأوروبية بإسقاط الأسرة القرمانلية، بمحاربتها للقرصنة، فعلى أثر إلغاء القرصنة، توجه حكام الولاية إلى إرهاق الأهالي وحينما ضاق الحال بالأهالي تطلعوا إلى السلطان آملين تدخله لإنقاذهم مما فيه.

---

(1) برنيا، طرابلس من 1510-1850، مرجع سابق، ص 311.

شدد اليهود على يوسف مطالبتهم بإيفاء الديون المستحقة عليه، وبغية التهرب من ضغوط واحتجاجات مختلف الدائنين، عمد إلى تقسيم ديونه وأملاكه بين أبنائه[1].

لقد انحنى يوسف أمام الأحداث التي أحاطت به من كل جانب، وغدا عاجزاً من الهروب منها، ولا سيما عندما أعلن سكان الداخل ثورتهم العارمة داعين الآخرين إلى الانضمام إليهم في ثورة عامة.

إن الفقر والجوع والقهر والظلم وتشابك الأحداث الخارجية، حوّل الولاية إلى ثورة بدوية حضرية، شارك فيها سكان الدواخل وسكان المدن، واتجهوا إلى قصر يوسف، مستغلين الضريبة التي فرضها يوسف، فاحتمى يوسف بالقلعة، وبدأ الثوار يعلنون سقوط يوسف القرمانلي ويبايعون أحمد بك أحد أقربائه[2].

تخوفت فرنسا من هذه الثورة، واعتقدت أنها قد تفرض على الدولة العثمانية التدخل لتهدئة الأوضاع في الولاية، وهذا يعني عودة الولاية إلى السيطرة العثمانية وهذا ما لا تريده فرنسا، وفي الوقت نفسه فإن إنجلترا كانت راغبة بإزالة الأسرة القرمانلية، ولكنها لا تريد عودة الولاية إلى إدارة العثمانيين المباشرة.

تفاقمت الأحداث، وغدت استانبول مرغمة للتدخل، وكما أسلفنا سابقاً، كلفت شاكر أفندي بالذهاب إلى الولاية للاطلاع على أحوالها، وما إن بلغها شاكر أفندي حتى وجد الولاية وكأنها في حالة حرب دائمة، ولا سيما بعدما سلمه الثوار رسالة تتضمن مطالبهم المجمعة على إسقاط الأسرة القرمانلية .

لم يكن أمام السلطان من حل سوى تكليف محمد نجيب باشا بقيادة الأسطول والتوجه إلى الولاية مزوداً بفرمان توليته، وإسقاط الأسرة القرمانلية التي سئم الأهالي منها[3].

---

(1) سجلات الديوان الهمايوني، عينيات دفتري رقم 473 ص 26، لقد قام السفير البريطاني بتقديم لائحة بديوان يوسف القرماني إلى السلطان محمود الثاني، بتاريخ 1835/3/13م.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 326.

(3) تضاربت الآراء، فبعض المصادر والمراجع تذكر أن الأسطول قدم لحماية علي باشا وإلقاء القبض على المشاغبين، في حين أفادت الوثائق، إن الأسطول تحرك بقيادة محمد نجيب ومعه فرمان تعيينه، وقد عثرنا على فرمان عزل يوسف وتعيين علي باشا، أما دفاتر المهمة فتؤكد أن محمد نجيب كان علم بالإجراء الذي يتخذه فور بلوغه الولاية. انظر قسم الملاحق، ملحق رقم (2) الذي يوضح عزل يوسف باشا وتعيين ابنه علي باشا.

3- سياسة الولاة وأعمالهم الداخلية:

لكل عصر طبيعته ورجاله الذين يتأقلمون معه، ويتفاعلون مع أحداثه وكل من يحاول أن يعاكس العصر، يلفظه ويطرحه جانباً، ومن غير المعقول أن تصل أشخاص إلى مناصب مفصلية من تراث الماضي، لأن الماضي ذهب بكل ما فيه من سلبيات وإيجابيات، كما أن العصر يهيئ رجاله، وينتهج طرائقه وأسلوبه ويفرض على من حوله، وعلى القوى التي تعيش ضمن إطاره أن تدرك ذلك، ولهذا فالتغيير يكون شاملاً، لدرجة أن المفهوم يعطي مسوغات العصر ويشفع لأحداثه لأن عصر الولاءات الدينية وإن اضمحلت قليلاً، إلا أنها بقيت سارية المفعول ولكن في نطاق الدائرة الاقتصادية التي يفرضها العصر، وتوضحها مستجداته المستمرة التي تفرض تأثيراتها على القوى البشرية ووسائل حياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن غير المعقول بروز قوى بشرية بعقلية الماضي، وقد عُرف القرن التاسع عشر بعصر القوميات التي تنامت ضمن أطر فكرية متطورة ومؤطرة بتأثيرات مخلفات الإصلاح وتداعيات الثورات المبرمجة والهادفة إلى تغيير واقع، وليس الاحتجاج عليه.

بناء على ما ذكرنا، فإن الولاة الذين كلفوا بإدارة ولاية طرابلس الغرب كانوا على دراية تامة بكيفية التعامل مع أحداث القرن التاسع عشر، لأن الخطأ في هذه المرحلة خطأ قيادة وأمة، وليس خطأ قائد وحاكم، فالصحافة والمجلات وثائق شهود وإثبات قد يسفر عنها تداعيات سلبية ، إذا كانت القيادة غير واعية. وعلاوة عن الحذر الشديد الذي يلف الولاية، فالولاة مراقبون من عدة جهات، أشدها وأخطرها جهة فرنسا التي ترتقب سفاهة الولاة العثمانيين في الولاية، فقناصلها في استانبول تعد أنفاس سلطانهم، ولم تكن فرنسا تسمح للولاة بالتحرك أكثر من سماحها لهم بضرب السكان وملاحقة قطاع الطرق واللصوص والثورات التي كانت تطل بين الحين والآخر تطلعاً إلى زيادة كراهية الأهالي للعثمانيين، فهذه الحركات تناسب فرنسا المحتلة للجزائر والمراقبة للأوضاع في تونس.

لم يكن الولاة العثمانيون في غفلة من الأحداث المحيطة بهم، فقد كانوا على معرفة بنوايا فرنسا، ولهذا حاولوا منذ الوهلة الأولى وبجد، كسب رضا السكان، فمصطفى نجيب

باشا بعد قراءة الفرمان أخذ من الأهالي وعداً بدفع ما عليهم من ضرائب سلطانية، وطالب الأهالي بالتزام الهدوء، بعدما عاهدهم على الأخذ بمشورتهم في الأمور التي تهم بلادهم، ولكن كما أسلفنا سابقاً، فالبداوة ترفض الخضوع للغير، بسبب واقعها الذي يفرض عليها الترحال والتنقل، ولهذا نلحظ أن معظم الثورات وإن كان إطارها تذمر الأهالي من الضرائب المفروضة عليهم، إلا أن جوهرها العام، الطبيعة البدوية الغالبة على واقع أهالي الولاية، وعلى الرغم من الحذر الشديد الذي التزم به الولاة، غير أن ثورات عديدة، قامت في معظم المدن، ولا شك أن أكبر الأخطاء التي ارتكبها مصطفى نجيب باشا اعتقاله لزعيم قبيلة المحاميد غومه المحمود، وقد جر تصرفه على الولاية والإدارة مصائب جمة، لم يتخلص منها زملاؤه لأكثر من ربع قرن، ولدى عودته إلى استانبول عاتبه الصدر الأعظم على تصرفه، وحمله مسؤولية المشاغبات التي تواجهها الولاية. وكان الوالي الذي خلفه يحمل توصية إطلاق سراح رئيس (زعيم) قبيلة المحاميد وإرضائه.

وهكذا نرى أن الولاة الذين كلفوا بإدارة ولاية طرابلس الغرب، كانوا على درجة كبيرة من الدراية، حيث كانوا يتعقلون في تصرفاتهم، ويحاولون إجراء تفاهم مع الثوار قبل اللجوء إلى أسلوب القوة والعنف.

1- دور مصطفى نجيب باشا ، 1835م:

بعدما اقتنع السلطان بالمسوغات التي قدمها الصدر الأعظم حول اضطراب الأوضاع في ولاية طرابلس الغرب، وأن مصلحة الدولة العثمانية تقتضي حكم الولاية حكماً مباشراً وكيلا تقع فريسة بأيدي الدول الأوروبية، أصدر السلطان محمود الثاني أمره الهمايوني بإرسال أسطول بحري ضخم إلى ولاية طرابلس الغرب بمهمة إزالة الفوضى القائمة فيها، وتنحية علي باشا القرمانلي وعائلته من إدارة البلاد، مع فرمان تولية مصطفى نجيب باشا[1].

(1) طرابلس الغرب، مسائل مهمة، رقم 2079، 2090، 2097، وهذه الوثائق زود بها مصطفى نجيب، وكلف بموجبها بإدارة الولاية، مع تحذير من حدوث مشاغبات ، خشية ألا تغرق البلاد =

عمل مصطفى نجيب باشا فور وصوله المياه الطرابلسية إلى استدراج علي باشا القرمانلي إلى قيادة الأسطول، وأجرى اتفاقاً مع أنصاره داخل الولاية تحسباً من حدوث اقتتال إثر اعتقاله، لأن المستفيدين منه لن يقفوا مكتوفي الأيدي، وبعد نجاح مخططه أمر باعتقال علي باشا وأنصاره، ثم وجه دعوة إلى العلماء والأعيان والأهالي للاجتماع في مسجد طرغوت، وهناك قرأ الفرمان السلطاني المتضمن إزالة الأسرة القرمانلية وتجريدها من حكم البلاد، وتعيينه والياً عليها، فعم الفرح وجوه الحاضرين واستبشروا خيراً بهذه الخطوة التي أقدمت الدولة عليها.

حقيقة الأمر، لقد تولى مصطفى نجيب باشا الإدارة، من دون اضطرابات واحتجاجات إلا من بعض أقرباء القرمانليين وأنصارهم، ولكنهم لم يعكروا صفوة الأمن، ولا قلق المواطنين، وكل ما فعلوه، حملوا حوائجهم وعيالهم، وتفرقوا في البلاد باحثين عن ملجأ لهم، في حين وُضع علي باشا وعياله وأقربائه في سفينة مكلفة بالذهاب إلى استانبول[1].

لم يعمد مصطفى نجيب باشا إلى إحداث تغيير في الضرائب المفروضة منذ عهد يوسف باشا، وقد اعتقد الأهالي أن الوالي الجديد سيعمد إلى إلغائها، بل اتجه إلى إنشاء محاكم جديدة معتمداً على قضاة الولاية[2]، وقد قصد من حركته، تقديم المشاغبين إلى المحاكم، وهي خطوة جديدة لم يعتد سكان الولاية عليها[3].

عندما كان مصطفى نجيب باشا ينظم الولاية على الأسس الحديثة، ويضع لها أنظمة قضائية وإدارية، جاءه زعيم قبيلة المحاميد غومه المحمود محاطاً بحرسه الخاص من

= بالدمار، قد يسهم بها بعض الوصوليين وعديمي الضمير. وانظر بشأن تعيين مصطفى نجيب، روسي، اتوري ، ليبيا (مرجع سابق) ص422 وناجي محمد، نوري محمد، طرابلس الغرب، ترجمة أكمل الدين محمد إحسان، طرابلس 1973، ص 189.

(1) مسائل مهمة، رقم 2090 لف6، وقد تضمنت هذه الوثيقة فرماناً سلطانياً يقضي بالمحافظة على علي باشا وعائلته وإيصاله سالماً إلى استانبول. لم تذكر لنا المصادر والوثائق شيئاً عن مصير يوسف باشا القرمانلي، هل انتحر أم أنه أرسل إلى استانبول مع ابنه.

(2) ناجي محمد، نوري محمد، طرابلس الغرب، المرجع السابق، ص189.

(3) الإنصاري، المنهل العذب، مصدر سابق، ص 344.

قبيلته[1]، معلناً الطاعة والولاء، لكن مصطفى نجيب، لم يرق له دخول غومه المحمود إلى مجلسه ولا حتى المرافقة التي تحيط به ، فبدلاً من ملاطفته والترحيب به ، عمد إلى اعتقاله ، وزجه في السجن، مدللاً بحركته العسكرية، على أنه لا كبير في الولاية غيره، وأن الجميع يخضعون إلى سلطانه الجالس في استانبول[2].

لقد تسبب الوالي بفعلته إثارة العصبية القبلية من جديد، وعرّض قواته العسكرية إلى حرب استنزاف طويلة الأمد[3]، لا تنتهي إلا بخروج العثمانيين من البلاد، فإهانة الزعامة القبلية مسألة معقدة لا حلّ لها إلا بالثأر من الفاعل، ولم تعلم استانبول بفعلة مصطفى نجيب باشا إلا بعد اعتقاله وانتشار الثورات في الولاية، وللتخفيف من حجم الإساءة، كلفت على الفور الوالي محمد رائف باشا وأمرته بإطلاق سبيل زعيم قبيلة المحاميد والاعتذار له ولقبيلته، لأن الدولة العثمانية، لا تريد حدوث مشاغبات وصدامات في ولاية يحيط بها الأعداء من جميع أطرافها[4].

تشاور مصطفى نجيب باشا مع العلماء والأعيان، ومن ثم عمل على ضبط البلاد، فلاحق محمد باشا القرمانلي وقتله ونفى أخاه إلى مالطة[5]، كما شكل لجنة مصالحة برئاسة الحاكم الشرعي أحمد التوغاري وخمسة أشخاص من طرابلس والمنشية وحاكم البلد وشيخها، وكلفهم بفض المنازعات القائمة بين الأهالي، كما أسند إليهم مهمة المحافظة على الأمن[6] .

رداً على قيام مصطفى نجيب باشا باعتقال زعيم قبيلة المحاميد غومه المحمود، قام عبد الجليل سيف النصر بالاستيلاء على لواءي خمس وفزان، كما استولى الشيخ غومه ابن خليفة بن عون على مناطق الجبل الغربي وزوارة وجنزور[7].

---

(1) الأنصاري، مصدر سابق، ص 345.

(2) S. 142 (مرجع سابق) Kara sapane .

(3) انظر فرمان التولية رقم 254، وفرمان تعيينه رقم 255.

(4) أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول، سجلات الديوان الهمايوني، مهمة رقم (9).

(5) S. 145 (المرجع السابق) Kara sapane .

(6) ناجي محمد ونوري محمد، طرابلس الغرب (مرجع سابق) ص190، لم يذكر لنا النائب ما ذكره ناجي ونوري، أما سجلات الديوان الهمايوني رقم 256، فقد أشارت إلى حدوث مشاغبات تخل بالأمن دون ذكر أسماء المشاغبين.

(7) S.146 (مرجع سابق) Celal Tevfik Kara sapan .

ويذكر قره صابان في مؤلفه أن مصطفى نجيب باشا استأنف نظام الضرائب المرهقة، إلا أن تحركات مصطفى نجيب لم تكن لتحصيل الضرائب، وإنما بسبب لجوء أهالي طرابلس نقل محاصيلهم إلى منطقة تاجوراء، كرد على اعتقال غومه المحمود[1].

وفي الحقيقة، فأن الوالي مصطفى نجيب جاهل للطبيعة البدوية، ولو كان على معرفة لِمَ أقدم على فعلته التي حولت البلاد إلى بركان ثائر، وغدا الجميع حذرين منه ولا يثقون به، حتى اللجنة التي شكلها وكلفها بحفظ الأمن بمدينة طرابلس، تخلت عن مهمتها بحجة أنها لا تستطيع معاداة القبائل القاطنة حول طرابلس وترتبط مع قبيلة المحاميد بصلة قرابة[2].

وهكذا نلحظ أن مهمة مصطفى نجيب باشا، غدت صعبة، لأنه حوّل البلاد ومن فيها إلى أعداء له ولسلطانه، ولهذا بدؤوا يتأسفون على القرمانليين، وقد تناسى الوالي مصطفى أنه ارتكب خطأً فادحاً، فوضع الأشخاص الذين أشاروا عليه باعتقال غومه المحمود في السجن[3].

تذكر الحوليات الليبية لمؤلفها شارل فيرو، أن لحظة اعتقال غومة المحمود من قبل مصطفى نجيب تحولت فرحة الناس إلى حزن عام، وأن الوجوم علا وجوه الجميع. وصمتت الناس كأن على رؤوسهم الطير[4].

إن المراسيم أو (التعليمات) التي وجهها مصطفى نجيب باشا إلى أهالي طرابلس، كادت تثمر ويستجيب الجميع لندائه، ولولا قيامه باعتقال غومه المحمود ، لما حدث هذا الاضطراب ، فلقد أضاع بفعلته الفرحة والأمل الذي كان الجميع يتطلعون له، لقد حوّل الولاية إلى دائرة صراع، فالقبائل البدوية بكامل فصائلها، تحولت إلى ثوار حقيقيين، فلم يرحموا حتى الأهالي وعلى الأخص أهالي المدن لأنها كانت بنظرهم مؤيدة للحكم التركي الذي يرأسه الغدار - حسب وجهة نظرهم - مصطفى نجيب باشا[5].

---

(1) ناجي ونوري، مرجع سابق، ص150، سالنامه سي لسنة 1312، ص162.

(2) أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، سجلات الديوان الهمايوني، مهمة مكتومة رقم (9).

(3) فيرو، الحوليات الليبية، مرجع سابق، ص441.

(4) Karaspan. S. 160 .

(5) جريدة الطنين، العدد 56 لسنة 1835 الصادرة في استانبول ص 16، حين ذكرت أن الصدر الأعظم وبخ مصطفى نجيب على فعلته، حيث تم عزله من قيادة الأسطول، وكان آنذاك الصدر الأعظم رؤوف باشا الذي يحظى بثقة السلطان محمود الثاني.

استبدل مصطفى نجيب باشا بعد ثلاثة أشهر من تعيينه والياً على ولاية طرابلس الغرب وحل محله الوالي محمد رائف باشا، الذي كان حاكماً لمنطقة الدردنيل[1]، وقد تسلم منصبه في السابع من أيلول لسنة 1835 م، وحسب ما ذكره شارل فيرو أن أول التعليمات التي صدرت إليه، هو إرسال جميع أفراد الأسرة القرمانلية ما عدا يوسف بسبب شيخوخته. أما قره صابان فيذكر أن أول التعليمات التي تلقاها محمد رائف باشا هو إطلاق سراح غومه المحمود وتطييب خاطره، وإرساله إلى قبيلته معززاً مكرماً[2]، ثم إلغاء الضربخانه التي أقامها مصطفى نجيب باشا[3].

علم محمد رائف باشا أن سكان تاجوراء معلنون العصيان، ويقومون بين الفينة والأخرى بمهاجمة أطراف مدينة طرابلس، ولهذا أرسل كتاباً إلى محمد بك حفيد يوسف بالحضور إلى طرابلس الغرب إلا أن أهالي المدينة أعلنوا رفضهم لطلبه، لذلك أرسل الأميرآلاي (ورسون) بقوة عسكرية لتأديب المدينة وأهلها، وقد تحقق له ذلك، والمعروف عن محمد رائف باشا بأنه رجل قاسٍ وذو مزاج متقلب، وكان ينوي إظهار قسوته، إلا أن تعليمات استانبول حذرته من الإقدام على أي عمل يضر بالولاية وأهلها[4].

لم يكتف محمد رائف باشا بإخضاع تاجوراء، بل كلف حملة لاستعادة المدن والمناطق التي سيطر عليها عبد الجليل سيف النصر زعيم قبيلة أولاد سليمان وعدد آخر من قرى الساحل، لقد تسببت حركاته العسكرية بزيادة عداء الأهالي للأتراك، ويتفرد شارل فيرو في ذكر محمد رائف باشا، بأنه كان يبيع المناصب لمن يدفع أكثر ودون مراعاة لدينه أو أخلاقه، أي إن المناصب الإدارية في الولاية كانت في عهده عرضة للمزاد العلني، ويضيف (بأنه ما أن يرسو عليه المزاد وبعد تسلمه لمنصبه بأيام يزاح الذي اشتراه ليحل محله آخر يكون قد دفع...) [5].

---

(1) Karasapan. S.193 والطنين العدد 56 وانظر أيضاً الأنصاري، المنهل العذب ص345.

(2) الأنصاري، المنهل العذب ص345، Karasapan. S.193 وناجي محمد ونوري محمد، طرابلس الغرب ص190.

(3) ناجي ونوري، طرابلس الغرب، المرجع السابق، ص190.

(4) الأنصاري، المنهل العذب، المصدر السابق، ص 346.

(5) فيرو، الحوليات الليبية، مرجع سابق، ص452، لقد تجاهلت السالنامات ذكر محمد رائف باشا، فتقويم سنة 1312، لم يأت على ذكره. ولم نعثر على ما يؤيد صحة ما قاله فيرو.

وهكذا نرى أن الوالي محمد رائف باشا، أصلح من جهة وأساء من جهة أخرى، فإطلاق سبيل غومه المحمود كان بناء على توجيهات من استانبول، وإرضاء لفرنسا التي كانت ترتبط مع بعض القبائل بصداقة لأنها حافظت على ودها للأسرة القرمانلية، وفرنسا كانت تؤيد بقاءها في إدارة البلاد، بعكس بريطانيا، وقد هدأت النفوس لدى عودة غومه المحمود إلى قبيلته معززاً مكرماً، أما الأخطاء التي ارتكبها، كاعتماده القوة حيال تاجوراء، وضربها بشدة وببيعه للمناصب الإدارية، فهذه الأمور وإن حدثت، فهي تعدُّ عملاً سيئاً.

وهناك مراجع من أمثال نيكولاي بروشين، حيث يذكر أن الفرنسيين كانوا يخططون لاعتقال غومه المحمود، فلربما يساعد اعتقاله في إعادة الأسرة القرمانلية إلى السلطة[1]، وإن عزل مصطفى نجيب باشا الذي لم يستمر في إدارته سوى ثلاثة أشهر[2]، جاء ترضية لها من جهة ، ومن جهة أخرى لتخفيف حدة التوتر السائد في الولاية، ويفهم مما ذكرته بعض المصادر المراجع من أمثال النائب وقره صابان أن إطلاق سراح غومه المحمود من سجنه، كان بضغط من فرنسا[3].

إن تصرفات محمد رائف باشا من حيث بيعه للمناصب، واتباعه للظلم والقهر من خلال الحملات العسكرية التي أمر بها، حوّل عدداً من المدن الطرابلسية إلى بركان غضب ضد الأتراك الذين لا يزالون يمارسون أعمالاً، يعدّها الأهالي تحدياً لهم.

ويذكر (بروشين نيكولاي) أن رسالة أرسلت من محمد رائف باشا إلى استانبول تتضمن، تصميمه على إبعاد الأشخاص المعادين للدولة عن طرابلس، وتوجيه الجيوش إلى هناك لإقرار الأمن، وأضاف أن إقرار الأمن في الولاية، لا يتم إلا باستخدام القوة ضدهم[4].

---

(1) بروشين، نيكولاي ايليشن، تاريخ طرابلس في العصر الحديث، مرجع سابق، ص266. إن هذا التصور الذي أبداه نيكولاي بروشين لتصور ضعيف وغير مقنع، لأن فرنسا تعلم جيداً أن اعتقال زعيم قبيلة لدى السلطان العثماني لا تعنيه كثيراً.

(2) نعيما باشا، تاريخ نعيما، استانبول 1309م، ج2، ص 24.

(3) إن تضارب الآراء ما بين اعتقال غومه المحمود وإطلاق سراحه، أوقع البحاثة بتناقض شديد، والمشكلة الثانية، بيع محمد رائف باشا للمناصب أيضاً حيرة تاريخية، لم نتمكن من التأكد من صحة الأحداث. بروشين نيكولاي، يؤكد في مؤلفه ص 266، أن مصطفى نجيب اعتقل، ولم يذكر لنا شيئاً واضحاً.

(4) المرجع السابق نفسه، ص268.

لقد كلف محمد رائف باشا حملات عسكرية بضرب بعض المدن مثل جنزور والزاوية وإجبار أهاليها على دفع الضرائب المستحقة عليهم، ولكن الطرابلسيين تحالفوا مع الثائرين من أمثال زعيم مصراته عثمان الأدغم وأحمد المريض حاكم ترهونه، وغدت معظم المناطق ما عدا مدينة طرابلس بأيدي القبائل الخارجة على الإدارة التركية[1]. لم يكن محمد رائف باشا بأكثر من عسكري فظ، ومرحلته والولاية التي يترأس إدارتها تحتاج إلى السياسة أكثر من الجندية، وكان على الوالي محمد رائف باشا ألا يعدّ ولاية طرابلس الغرب جبهة عسكرية معادية له ولسلطانه، ولهذا فقد ترك البلاد مقسمة بين زعامات محلية، أسهم في صنعها من دون أن يدري، وذلك على النحو التالي:

مصراته: تحت حكم عثمان الأدغم.

ترهونه: تحت حكم الشيخ المريض.

المنطقة الواقعة بين ورفله وفزان: تحت حكم الشيخ عبد الجليل زعيم قبيلة أولاد سليمان.

الجبل الغربي والزاوية: تحت حكم الشيخ غومه المحمود زعيم قبيلة المحاميد[2].

وهكذا نرى أن الولاية التي تطلعت إلى حياة أفضل في ظل الإدارة التركية، غدت أشبه ببركان ما بين مؤيد للأتراك ومعادٍ لهم، ولم يتصور الأهالي أن أوضاعهم ستسوء إلى درجة الانقسام والاقتتال، وهي حالة سيئة لم تشهدها ولاية طرابلس طوال مراحل الإدارة العثمانية[3]، ففي المرحلة السابقة للأسرة القرمانلية وجدت عصيانات متفرقة ولكنها لم تصل إلى درجة الانقسام والاقتتال المحلي، كذلك فقد كان الولاة يفرضون

---

(1) بروشين، مرجع سابق، ص268.

(2) للمزيد، انظر، تاريخ نعيما، مصدر سابق، ج5 ص52، روسي إتوري، مرجع سابق، ص425. التر، عزيز سامح، مرجع سابق، ص 192-194، فيرو ، مرجع سابق، ص453. ناجي محمد، نوري محمد، مرجع سابق، ص 190-194. الأنصاري، مصدر سابق، ص346. تاريخ جودت، ج4، مصدر سابق، ص211.

(3) تم التحدث مطولاً عن محمد رائف باشا، بهدف إجراء مقارنة تاريخية ما بين ولاة المرحلة الأولى من عهد الباشوات مع من خلفهم من الباشوات. (الباحث)

الضرائب، وكانت الأعمال البحرية تشكل مورد رزق، يخفف عن الأهالي وطأة الجوع والفقر، أما في مرحلة الإدارة المباشرة، فأوضاع الولاية أسوأ من السابق بكثير، وليس بمقدور الأهالي تحمل أعباء إطعام العساكر القادمين من استانبول وضرائب السلطان المفروضة عليهم.

وحقيقة الأمر، فلقد افتعل الوالي محمد رائف باشا الأحداث، لأن عرب الولاية لم يجاهروا بالثورة عليه، وإنما أظهروا مقاومة سلبية في معظم مناطق الولاية، فقابل سلبيتهم بتسيير حملات عسكرية إلى تاجوراء، وبعد اقتحامها أمر بسلبها ومنها تحرك إلى جنزور والزاوية وعدد آخر من قرى الساحل، وإذا كان قد حقق انتصاراً عسكرياً عليهم، فقد خسر تأييد أنصاره وزاد من نقمة معارضيه، وحوّل الولاية إلى بركان نقمة وأتون غضب عارم، وتبارت الزعامات الشعبية لاقتطاع مناطق ومدن، وتولت حكمها وزعامتها[1].

إزاء شراسة الحملات التي قادها الوالي محمد رائف باشا، أبرم عبد الجليل وغومه المحمود اتفاقاً حول النضال المشترك، وانضم إليهم الأدغم زعيم مصراته وأحمد المريض حاكم ترهونه، فقد أسفر عن قيام تلك التحالفات المحلية، وقوع القوات التركية في ضائقة اقتصادية خانقة، لأن الأهالي رفضوا التعامل معها على الصعيد البيع والشراء.

2- دور طاهر باشا:

لم يكلف طاهر باشا بإدارة الولاية، وإنما اقتصرت مهمته على مساندة الوالي محمد رائف باشا، إلا أن نجاحه في مهمته، دفع السلطان لإصدار فرمان توليته.

إن توجه طاهر باشا بأسطوله إلى المياه المتوسطية أثار مخاوف فرنسا، التي اعتقدت أن الأتراك قد يقدمون المساعدة للجزائريين، ولهذا أمرت قواتها بمراقبة تحركات الأسطول العثماني [2].

---

(1) فيرو، الحوليات الليبية، مرجع سابق، ص452.

(2) بروشين، مرجع سابق، ص 269.

ما إن بلغ طاهر الولاية حتى وجه رسائل إلى المشايخ وزعماء القبائل، يطلب منهم تقديم مراسيم الطاعة والولاء، وبعد انتظار استمر أكثر من أسبوع لم يتلق جواباً من أحد، فلجأ منذ اللحظة الأولى إلى اعتماد العنف وسيلة لإلزام أهالي الولاية بطاعته قسراً فتحرك أولاً إلى مصراته والمناطق المجاورة لها، إلا أنه اصطدم بمقاومة عنيفة عرضت الطرفين إلى خسائر فادحة، كانت من نتيجتها انهزام حاكمها عثمان الأدغم الذي احتمى بترهونه.

إن زيادة الاضطراب وتحوله إلى اقتتال ما بين الأهالي والقوات العثمانية، أرغم السلطان على تكليف طاهر باشا حيث وجه إليه فرماناً في 19 محرم 1252م جاء فيه: «إن الولاة الذين كانوا في طرابلس شغلهم التمتع بالملذات، وأضروا بفقراء الشعب، ولذا فقد أرسل الفريق رائف باشا لتصفية أولئك الظلمة، وتمكن من إرجاع السكينة في بنغازي وغيرها من الدواخل، إلا أن الإيالة واسعة، ولما كان غرضي السلطاني، تأمين الاستقرار التام في جميع الأنحاء نظراً لإطلاعك على الأحوال، فإن إرادتي اقتضت تعيينك لتلك الجهات ممنوحاً الاستقلال الكامل في العمل ولك أن تستخدم العساكر النظاميين الذين زود بهم فريق البحر نامق باشا من الأسطول والسفن الملكية حسب الحاجة للسوق والإنزال براً وبحراً، ومكافأة المطيعين للسلطنة والتنكيل بالمخالفين، وأن تسعى لتحسين حال الإيالة»[1].

وهكذا نرى أن ولاة الثلاثينيات، كانوا يهدفون إلى اخضاع الولاية للإدارة السلطانية، بغية تهيئتها مستقبلاً لمواجهة الأحداث التي قد يواجهها الشمال الأفريقي آنذاك، وعلى ما يبدو فإن الدولة العثمانية كانت تزود ولاتها بتعليمات مبنية أصلاً على التقارير المرسلة من قبلهم.

---

(1) سجلات الديوان الهمايوني رقم 251 تاريخ التاسع عشر من محرم لسنة 1252 هـ.

وتفيد التقارير التي تلقتها استانبول من مصطفى نجيب باشا، أن الولاية تعيش حالة فوضى واضطراب، وأن الأمر يتطلب إلزامهم بالطاعة، ولهذا كلف محمد رائف باشا بولاية طرابلس بعد ثلاثة أشهر من استلام مصطفى نجيب باشا، وحينما لم يتمكن محمد رائف باشا من ضبط الولاية، كلف طاهر باشا بالقضاء على المشاغبين، وحينما أثبت جدارته أُصدر فرمان التعيين[1].

لقد اقتصرت فترة الباشوات الثلاث (مصطفى نجيب، محمد رائف باشا، وطاهر باشا) على أسلوب القوة كوسيلة لإلزام الأهالي بالطاعة والانصياع لأوامرهم، وهذا يدلنا على أن استانبول لم تعتمد إلا على تقارير ولاتها، وتجاهلت التقارير المرسلة من قضاة الولاية التي تفيد بأن أهالي الولاية يثورون احتجاجاً على الضرائب المفروضة عليهم، وهم ملتزمون بتقديم الولاء إلى السلطان[2].

ويؤكد قره صابان في مؤلفه، إن السلطان ارتأى الاعتماد على تقارير الولاة لأن المشكلات التي كانت تواجهه، كانت أكبر من الاعتماد على تقارير القضاة، ولم نتمكن من تفسير تلك الظاهرة، علماً بأننا نشك بالمسوغ الذي قدمه قره صابان[3].

لم يكن طاهر باشا محبوباً لدى أهالي الولاية، بسبب ضربه لبعض مناطق الولاية بشدة، ولاعتماده العنف حيال المشكلات التي كانت تواجهه مهما صغرت، ولهذا كان عرضة لألسنة الأهالي، فخاف من تعرضه لحادث اغتيال، فلجأ لحماية نفسه من الأهالي التي كانت متعطشة للاقتتال وممارسة أعمال سلب ونهب[4]، ولا أدل على ذلك

---

(1) مجلس الوكلاء، 13 رجب 1252هـ، رقم 87، ص 6.

(2) أرشيف رئاسة الوزراء، قضاة دفتري نمرة ، 59، ص18 و19.

(3) Karasapan. S. 59-60. .

(4) Karasapan. S. 79. .

من نهبهم لضواحي العاصمة، والزاوية وغريان وفزان، لدرجة أنهم هدموا المنازل على ساكنيها[1].

إن الأعمال التي اعتمدها طاهر باشا، لا توحي أن استانبول كانت تريد منه ذلك، وإنما طبيعته العسكرية التي جُبل عليها، هي التي رجحت لديه استخدام القوة حيال أي مجموعة لا تعترف بالولاء له ولسلطانه.

ويعلق جودت باشا في تاريخه قائلاً: من الصعب أن تنعم ولايات الدولة العثمانية في مرحلة التكالب الدولي على الدولة العثمانية بولاة يسعون إلى تهدئة أحوالهم بوساطة المشاورة والإقناع، لأن الولاة إذا كانوا من العسكريين، لا يلتزمون بمبدأ المساومة المستندة على الإقناع، لأن ذلك يُعدّ في نظرهم عيب على الشرف العسكري، ولهذا فالعسكر بغالبيتها تتلذذ بالضرب والقتل، كشرط من شروط بنيتها القائمة على العنف[2].

بالاستناد إلى التحليل الذي أورده جودت باشا فإن طاهر باشا وزملاءه، لم يكونوا مستعدين، لإقامة حوار مع الأهالي، علماً بأن ولاية طرابلس محاطة بأعداء لديهم استعداد لشن هجوم عسكري عليها، إذا شعرت تلك الدول بخطر تفاقم الأزمة في الولاية بحجة المحافظة على أمن المنطقة واستقرارها[3].

وتفيد المصادر العثمانية من أمثال جودت ونعيما أن خلافاً حدث بين غومه المحمود وابن عمه بيري سنة 1837 م، أسفر عن انقسام القبيلة إلى قسمين متحاربين، فاستغل طاهر باشا هذا الانقسام، حيث أعد حملة ضخمة، وتوجه إلى الجبل الغربي، غير أنه اصطدم بمقاومة ضارية، حيث أظهر مقاتلو غومه المحمود بسالة منقطعة النظير، ووجد الأتراك أنفسهم تجاه خصم عنيد، فاضطروا مرغمين إلى إيقاف القتال، إلا أن غومه المحمود ومقاتليه كثفوا هجماتهم ضد الأتراك، ولاسيما في منطقة الزاوية وزوارة، وتمكنوا من إلحاق الهزيمة بهم، وعاد إلى يفرن محملاً بالغنائم، مما أرغم الأتراك على طلب الهدنة[4].

---

(1) جودت باشا، تاريخ جودت، مصدر سابق، ص 484.

(2) المصدر السابق، ج6، ص484.

(3) المصدر السابق نفسه، ج6، ص484.

(4) بروشين، تاريخ ليبيا الحديث، مرجع سابق، ص272.

إن النصر الذي حققه غومه المحمود على الأتراك، دفع أهل الجبل الغربي للالتفاف حوله، فلقبوه ببطل الجبل، وبعد فترة اعترف به أيضاً سكان غريان[1].

لقد سلك ولاة الثلاثينيات في أثناء فترتهم سلوكاً سيئاً من تجاه الأهالي، وتصوروا أن الانتصارات التي حققوها على بعض المدن، ستزيد من مكانتهم لدى السلطان، لذلك اندفعوا بحملاتهم العسكرية، يلاحقون الخارجين عن طاعته من مكان لآخر، إلى أن اصطدموا مع ثوار الجبل الغربي بقيادة غومه المحمود الذي أرغم طاهر باشا على طلب الصلح بموجب هدنة بين الطرفين، كذلك فقد تصرف تجاه القناصل الأوربيين بفظاظة وغلظة، مما أضعف من شعبيته، وألب الجميع ضده[2].

يعود سبب سوء تصرف بعض الولاة بسوء تجاه الأوروبيين إلى فشل الفرنسيين في احتلال قسنطينة، وكان يردد في مجالسه بالقول علانية إن وجود الأمير عبد القادر الجزائري من ناحية وأحمد باي من ناحية أخرى، سيؤدي إلى إخراج الفرنسيين من الجزائر، وستغدو الجزائر ولاية عثمانية، وكان طاهر باشا يجري اتصالات مع بك قسنطينة أحمد باي تحدياً للفرنسيين وكراهية بهم، ولاسيما أن طاهر باشا أوفد شاويشاً إلى أحمد باي محملاً إياه وعداً بأنه سيزوده بنجدة قوامها ثمانمئة جندي ألباني[3].

لم تتحقق طموحات بعض الولاة، بل على العكس، فقد تأفف الجميع منهم ومن تصرفاتهم وحمّلتهم استانبول التي كانت تواجه أزمات خارجية، غير أزمة طرابلس الغرب، مسؤولية تفاقم الأحداث وزيادة التوتر في الولاية التي كلفوا بإدارتها.

وقد فُسِّر عزل بعضهم من الولاية ليس بسبب فشلهم العسكري، وإنما لإستياء الأوروبيين منهم، ولاسيما أن الدولة العثمانية كانت بأمس الحاجة إلى رضاء الأوروبيين ومساندتهم لها[4].

---

(1) بروشين، مرجع سابق ، ص272.

(2) المرجع السابق نفسه، ص272.

(3) فيرو، الحوليات الليبية، ص454.

(4) تاريخ جودت باشا جلد6، ص453، التر، عزيز سامح، مرجع سابق، ص194، ويفيد الفرمان السلطاني الصادر في أواخر محرم 1253هـ القاضي بتعيين حسن بك وعزل طاهر باشا، أن القناصل الأوروبيين راجعوا الصدر الأعظم بإساءات طاهر باشا فنقل الصدر الأعظم ذلك إلى السلطان الذي أمر بعزله فرمان 259، ص45.

تظاهر الوالي طاهر باشا، قبل مغادرته الولاية، بأن الدولة كلفته بتقديم نجدة إلى بك قسنطينة التي هاجمها الفرنسيون، وأن الواجب العسكري يحتم عليه، ضبط الأمن في الولاية وقد يصدقه بعضهم، وكذلك فقد تساعده حيلته هذه في القبض على عثمان الأدغم آغا مصراته، وعلى أحمد المريض شيخ ترهونه، لكنه فشل في الإيقاع بغومه المحمود[1].

من الإجحاف بشيء القول إن طاهر باشا لم يكن حريصاً على الولاية وأهلها، وقد كان يهدف من تحركاته العسكرية، طمأنة الأهالي والمحافظة على حياتهم، ولاسيما أن الصدامات التي خاضها مع الثوار المحليين، لقنته درس عبرة وخبرة[2]، مفاده أن الواقع (الطرابلسي)، لم يكن يساعد الأهالي على قبول التعالي التركي، ولا الأتراك بولاتهم وجنودهم قادرون على المناورة الإدارية والسياسية، المفروضة عليهم وعلى الطرابلسيين وعلى مجمل مناطق الشمال الإفريقي، الذي يعيش واقع التقسيم الأوروبي واستهلاكه.

لم يقتصر نشاط القبودان طاهر باشا على مواجهة العصاة ومحاربتهم، وإنما قدم للولاية آثاراً عظيمة، فقد بنى قصراً للحكومة في مصراته[3]، على الرغم من أنها كانت مركزاً للثائر عثمان الأدغم، الذي حاول الاستقلال بها، كما بنى في طرابلس داراً للحريم،

---

(1) فيرو، الحوليات الليبية، مرجع سابق، ص455، ذكره فيرو غومه المحمودي، لكن معظم الوثائق والمصادر العربية ذكرت غومه المحمود، وتفيد المصادر أن قبيلة المحاميد التي تمكن الأتراك من تشريدها وتفريقها، هاجر قسم منها إلى سورية وسكان منطقة حوران، لا تزال هذه العائلة تتمتع بسمعة طيبة.

(2) الفرمان السلطاني رقم 260 القاضي بعزل طاهر باشا وتعيين حسن باشا.

(3) انظر قسم الملاحق، رقم (11).

وشق الطرق وأمنها وفتح الآبار في الدواخل، لتأمين المارة والقوافل التجارية العابرة للصحراء[1].

لقد كان السفير الفرنسي في الآستانة، يراجع الصدر الأعظم من أجل عزل طاهر باشا من ولاية ليبيا، بحجة أنه ظالم وخرب الولاية، وقد شاركه سفراء الدول الأوروبية الأخرى رأيه، وأجمعوا على عزله، وبما أن الدولة العثمانية تواجه أزمة مع محمد علي باشا والي مصر، فإن إدارتها مضطرة لاسترضاء الدول الأوروبية وهذه ليست المرة الأولى التي تخضع فيه الدولة العثمانية لرغبة الدول الأوروبية ولاسيما بعزل بعض الولاة من ولاياتهم[2].

وفي سنة 1837 م عين الجشمه لي حسن باشا والياً على ليبيا، وكانت البلاد تواجه وباء الطاعون الذي عمّ مختلف الولاية وذهب ضحيته ما يقارب 80.000 إنسانٍ، وقد تألم حسن باشا لمصاب السكان، ووعدهم بالمساعدة، إلا أن الثوار عدّوا ملاطفته للأهالي ضعفاً وخوفاً، فاضطر إلى اعتماد القوة خير وسيلة على إيقاف حالة الفوضى.

وفي أواسط جمادى الآخرة سنة 1838/1254 م عين عشقر علي باشا، وعشقر مشهور بشجاعته وصلابة رأيه، ولم يلجأ إلى أسلوب القوة حقناً للدماء ورأفة بأوضاع الولاية المنكوبة بوباء الطاعون، وكان يحاول دائماً إجراء تفاهم مع الثوار، وعاهدهم على مساعدتهم لدى السلطان، وحينما فشل في إقناعهم كلف حليم بك بالقضاء على ثورة

---

(1) تاريخ پچوى (د.ت) ج5، ص 254، تاريخ جودت ج6، ص495، وانظر أيضاً:

Celal Tevfik Kara sapan, Libya S. 224. (مرجع سابق).

(2) تاريخ جودت ج6, ص400, لقد ذكر جودت في مؤلفه أن الدولة العثمانية كانت تستجيب بصورة دائمة لرغبات الدول الأوروبية بشأن عزل الولاة, ولا سيما الولاة الذين يقفون من الرعايا الأوروبيين موقفاً لا يرضون عنه.

بنغازي، في حين توجه لمواجهة عبد الجليل المتمركز في بلدة مصراته، وبعد قتال استمر 8 ساعات، اضطر عبد الجليل إلى الهرب إلى فزان[1].

انصرف الوالي عشقر علي باشا بعد فرار عبد الجليل إلى محاربة غومه المحمود وبينما كان يلاحقه، هجم عبد الجليل بمن معه على بلدة سوكنة والهون ونهب حيوانات أهلها وأفسد مزروعاتهم، وقد تألم عشقر علي باشا مما فعله عبد الجليل، وعدَّ تصرفاته خروجاً عن المألوف، وأنه من غير المعقول ارتكاب مثل هذه الوحشية بمدن لا ذنب لها سوى إعلانها الطاعة للإدارة السلطانية، فكلف عشقر علي باشا عامله على مصراته حسن بك بمحاربته وزوده بقوات منظمة مع أسلحة وعتاد، وقد تمكن حسن بك من قتل عبد الجليل وشرد قواته، وألقى القبض على أخيه سيف النصر ومصطفى الأدغم، فأمر عشقر علي باشا بإعدامهما في ساحة مدينة طرابلس[2].

إن جدية عشقر علي باشا وحزمه مكناه من تحقيق الأمن والاستقرار لولاية أكلتها الاضطرابات الداخلية وخربت قراها ودمرت حياتها، ولهذا قدمت الوفود إليه من مختلف المدن معلنة الطاعة والتزام الهدوء، وحينما اطمأن إلى توطيد الأمن في الولاية وخلوها من العصيانات، انصرف إلى إعمار الولاية، فأنشأ قصراً للحكومة في أورفله، وقصراً في منطقة أبو نجيم[3].

3- دور محمد أمين باشا :

إن الولاة الذين كلفوا بإدارة الولاية بعد إسقاط الأسرة القرمانلية، بذلوا جهوداً مضنية، لإخضاع الولاية للنظام، فلاحقوا العصاة، ولهذا فإن فترتهم تميزت بالاضطرابات

---

(1) Kara saban, s. 245 (مرجع سابق), جودت ج6, ص465, بجوى ج5, ص307, تاريخ نعيما (د.ت) ج4, ص254.

(2) الأنصاري، مصدر سابق، ص 352، وأيضاً : Karasapan, s. 245 ، ويذكر التر عزيز سامح ، أن عشقر علي باشا أعدمهما.

(3) طرابلس الغرب سالنامه سي، سنة 1312 هـ، ص162. انظر ملحق رقم (4).

والقلق، ولم يتمكنوا من إعمار الولاية بحسب ما كان متوقعاً منهم، ويرد الكتاب الأتراك تقصير الولاة إلى المشاغبين الذين منعوا الولاة من تأدية المهام الموكلة إليهم[1].

عين محمد أمين باشا والياً على ليبيا سنة 1258 هـ/1842 م، وقد تميزت فترته بالهدوء والاستقرار خلال سنوات إدارته 1842-1848م، مما ساعده على تخليد اسمه في مجالات الإصلاح والبناء، قياساً بمن سبقه من الولاة، لقد قطف الوالي محمد أمين جهود زملائه ممن سبقوه، فهم انصرفوا للأعمال العسكرية التي أساءت لسمعتهم، في حين انصرف هو لتخليد اسمه من خلال ما أظهره من نشاط إداري وعمراني، لقد انصرف أولاً إلى تنظيم الولاية إدارياً، فعين القادة في الألوية والقضاة في أقضيتهم، وحذرهم من ارتكاب الأخطاء والإساءة إلى أحد من دون إثبات، كما طبق التنظيمات الخيرية اقتداءً بما هو معمول به في استانبول، ومن ثم نظم أمور الميرية، وقد استمر النظام الذي أقره معمولاً به حتى سنة 1911[2].

لقد لمس محمد أمين باشا المآسي التي حلت بالأهالي نتيجة تعرضهم لوباء الطاعون والآثار المدمرة التي أسفرت عن المواجهات المحلية، وبغية حماية الأهالي والعساكر من التعرض للوباء ثانية، أقام مشفى للعساكر وزودها بجميع الأدوية والعقاقير الطبية اللازمة، كما شكل فرقة طبية خاصة بالأهالي[3].

كذلك فقد أنشأ منطقة سكنية في منطقة أبو نجيم، وهي منطقة غنية بالمياه، لأنها أشبه بمستنقعات كان اللصوص يتخذونها ملجأً ومخبأً لهم، فأمر ببناء 57 منزلاً، ونقل الأهالي للاستقرار فيها[4]، وأطلق عليها المجيدية تيمناً بالسلطان عبد الحميد وأعفاهم من

---

(1) Celal Tevfik Kara sapan. S.260 – Ismail Hakki Uzun çarşili. c. 4. s.370

(2) طرابلس الغرب سالنامه سي، سنة 1312 هـ، ص162.

(3) المرجع السابق نفسه، ص162، الأنصاري، ص355.

(4) علم وخبر دفتري، نمرة 4، ص34، وأيضاً مسائل مهمة نمرة 2098.

الضرائب لمدة ثلاث سنوات، وأحضر لهم البذار وكل ما يلزم من أدوات زراعية متطورة[1].

وهكذا نرى أن الوالي محمد أمين باشا على الرغم من قصر فترة ولايته، فقد قدم للولاية النظام الإداري المتطور، وبنى الثكنات العسكرية خارج المدن، منعاً للاحتكاك، وشق الطرق، وأقام بقربها الآبار[2].

لم يكن محمد أمين باشا متعالياً، بل كان يعتمد في معظم خطواته على الأعيان والعلماء ويعمل بمشورتهم إذا كانت مناسبة، فحينما قدم الأعيان شرحاً عن حالة غومه المحمود، اقتنع بوجهة نظرهم، فاستدعى غومه المحمود بعدما أعطاه الأمان، وحينما مثل بين يديه أكرمه وعظم من مقامه ومنحه لقب قبوجي باشا، وعينه عضواً بمجلس الإدارة، وخصص له داراً في طرابلس لسكنه مع راتب شهري قدره (3000) قرش[3].

لم يكن محمد أمين باشا بالرجل المتسرع في أحكامه ولا تصرفاته، وكان لا يتخذ أي قرار إلا بعد دراسته بدقة، وفهم أبعاده، فحينما اصطدم اللواء أحمد باشا قائد الجيش مع غومه المحمود، وأخبر الوالي محمد أمين بخلافه مع غومه المحمود، تظاهر محمد أمين باشا بعدم الرضا، وفي اليوم الثاني، أقام الوالي مأدبة عشاء، ودعا الأعيان والعلماء ومنهم غومه المحمود، وبغفلة من الحاضرين، اعتقل غومه المحمود، فأركبه سفينة، وأرسله موجوداً إلى استانبول[4].

إن التصرف الذي اتخذه الوالي محمد أمين باشا، على الرغم من عقلانية الإجراء، إلا أنه اتسم بالتحيز لقائد جيشه، فقد ناصره وأيده، واعتقل غومه المحمود ونفاه، من دون مشاورة الأعيان والعلماء، وبهذا الصدد يقول رضا نور في مؤلفه التاريخ العثماني: (إن

---

(1) طرابلس الغرب، مسائل مهمة نمرة: 2098، لف2. انظر ملحق رقم (5).

(2) علم وخبر دفتري، نمرة: 4 ص34-35 ، انظر ملحق رقم (6).

(3) الأنصاري، المنهل العذب، المصدر السابق، ص355، التر، عزيز سامح، مرجع سابق، ص200.

(4) التر، مصدر سابق، ص200، الأنصاري، يذكر أنه نفاه إلى مدينة بورصه، للإقامة الجبرية فيها، ص355، أما بروشين، نيكولاي، فيذكر أنه نفاه إلى طرابزون ، ص282.

العسكر غير مؤهلين في كل الأوقات لإدارة البلاد، لأن لهم عقلية لا ترضخ إلى المنطق، فهم يريدون كل شيء على حساب كل شيء، وفوق هذا لا يرضخون لقانون غير قانون التباهي، الذي في الغالب، يجر الوطن إلى ويلات، وكان على السلطان آنذاك أن يعين على الولاية ولاة مدنيين، فولاية مثل ولاية ليبيا، طبيعتها العامة والخاصة بداة، والبداوة أكثر تباهياً وعجرفة من العسكر، ولهذا ظلت الولاية في حرب دائمة وصراعات محلية، سببها العقلية العسكرية المتعالية، وطبيعة البداوة الجاهلة الرافضة لنظام غير النظام المعتمد لدى المؤسسات الإدارية)[1].

تجدد الصراع ثانية باعتقال غومه المحمود، واضطر الوالي محمد أمين إلى تكليف قائد الجيش بإعداد حملة عسكرية لملاحقة العصاة في مناطق الجبل وفزان، وقد تمكن القائد أحمد باشا من تفريق العصاة، ومن ثم توجه إلى يفرن واحتلها بعد قتال دام يومين، وبعدما أخضعها توجه إلى فساطو فاحتلها، وعين موظفين عليها، وأمرهم بالمحافظة على الأمن، وعدم التحرش بالأهالي، وتقديم المشاغبين منهم إلى محكمة القضاء.

لم تستطع قوات أحمد باشا أن تسيطر على مختلف المناطق التي مرت بها، ولم تحاول في الوقت نفسه أن تطالبهم بأكثر من المحافظة على الأمن، وعدم الاعتداء على التجار الذين يمرون بالقرب من مناطقهم، على الرغم من امتلاكه لمدفعية ثقيلة، وقد فضل اللجوء إلى الحيلة تجنباً من إراقة الدماء وتعرض المنازل إلى الخراب والدمار، فادعى أنه يرغب في إجراء تفاهم، وأنه سيوزع البرانس الحمراء - رموز سلطة القبائل - إضافة إلى نقود وهدايا، فاستدعى رؤساء القبائل ووجهاء يفرن، وبعد القيام بمظاهر الاحتفال، واطمأن الحاضرون إليه، وبغفلة منهم، أشار إلى حرسه الذين أباحوا لأنفسهم حرية قطع رؤوس المحليين من دون تمييز. وأعدم في تلك اللحظة (27) شخصاً من أقرباء غومه المحمود، ووضع (20) شخصاً على الخوازيق، كما قطعت رؤوس (80)

(1) رضا نور، عثمانلي تاريخي، استانبول 1924م، جلد 5، ص147، ويؤكد رضا نور في مؤلفه ، كان بالإمكان معاتبة غومه المحمود من قبل الوالي والأعيان، بدلاً من نفيه وتحويل الولاية إلى ساحة قتال لن تنتهي إلا بإعادة غومه المحمود إلى وطنه.

شخصاً من المدافعين عن يفرن، وبعد هذه المذبحة غادرت جيوشه وقواته مراكزها متجهة إلى حدود تونس[1].

لقد ترك القائد أحمد جروحاً عميقة في قلوب الأهالي نتيجة غدره، فوجهوا كتاباً إلى استانبول يشكون من تصرف قائد جيش الوالي، فقد لقبوه بالسفاح، ولم يكتف القائد أحمد بما قطع من رؤوس بل توجه إلى مدينة جادو، فاستولى على قلعتها، ثم جمع الضرائب من أهلها كتعويض عن نفقات الحملات التي قامت بها القوات التركية، ومن ثم توغل غرباً فاستولى على نالوت، ولم يعد بقواته إلى طرابلس إلا بعدما أخضع الجبل الغربي، وفي نهاية سنة 1843، اعترفت غدامس بالإدارة التركية، فأرسل إلى هناك أول حاكم تركي، لكنه قتل في الطريق، فنهض يعقوب الزنجي الذي عين مكانه بالحكم، وقد تمكن بفضل سياسته المرنة من حكم غدامس لفترة طويلة معتمداً على الحامية التركية المكلفة بحراستها[2].

إن الاضطرابات التي شهدتها الولاية، وقتل عبد الجليل، دفعت قريبه ميلود للجوء إلى جربه، وعبثاً حاول الأتراك المطالبة بتسليمه، إلا أن باي تونس رفض ذلك بشدة، ولهذا سرت إشاعات بأن الأتراك يريدون إعادة تونس إلى الحكم المباشر.

إزاء ذلك وفي سنة 1846 م أرسلت فرنسا إلى طرابلس فرقة بحرية بقيادة الأميرال François Ferdinand De Joinville فرانسوا فرديناندو دي جوانفيل، لكي يؤكد عزم فرنسا الوطيد على الاحتفاظ بالوضع القائم في تونس، وعدم قبولها لكل ما يؤدي إلى زعزعة الوضع وتغييره. وقد أكدت فرنسا بأسطولها للدولة العثمانية عن عزمها باستخدام القوة إذا استدعى الأمر ذلك[3].

---

(1) بروشين، مرجع سابق، ص282-283.

(2) المرجع السابق نفسه، ص284. لم تذكر المصادر التركية الأحداث التي ذكرها بروشين نيكولاي، كذلك فإن جودت الذي تناول أحداث ليبيا في تلك الفترة لم يتعرض لها، ولهذا نشك بصحتها، علماً بأن روسي إتوري أكد الأحداث التي قام بها أحمد باشا، انظر كتابه (ليبيا) ص433.

(3) علم وخبر دفتري، نمرة13 ، ص78.

4- دور أحمد عزت باشا :

لقد ترك محمد أمين باشا ولاية تخطو بتثاقل شديد نحو التطور التدرجي، فالطرق والمشافي وإعمار أبو نجيم، وبناء المشافي، وتنظيم أمور الولاية شجع الولاة الذين خلفوه اتباع نهجه، لأنهم لمسوا رغبة شديدة لديهم للتجاوب معهم، وتجنب الثورة والعنف وما تسبب عنهما من قتل للأنفس وتدمير وتخريب للمزروعات وتوقف للحياة التجارية.

وصل أحمد عزت باشا إلى الولاية للمرة الأولى سنة 1848/1265، وهو يعد من أكثر الولاة عدلاً وحكمة، فلقد اهتم خلال ولايته التي استمرت أربع سنوات في زيادة إعمار الولاية وتشجع الأهالي على ممارسة حياتهم الاعتيادية من زراعة وصناعة وتجارة، بعدما عاهدهم على تطبيق الأمن، وملاحقة المشاغبين وأي قوى تخل بالأمن، وليدلل على حسن نيته، أقام عدة إنشاءات صالحة كمخازن للتجارة، ومنح الفلاحين قروضاً طويلة الأجل[1].

وفي عهده ثارت منطقة سرت، فنهبت المناطق المجاورة لها وسبت نساءها وأطفالهم، ولما علم بما فعل أهلها، كلف حملة عسكرية، وطلب من قائدها، إعادة ما سلب ودفع التعويضات لِمن تضرر، وفي حال الرفض عليه باستخدام القوة، إلا أن من ثار من أهالي سرت رفض إعادة المسلوبات، فضربهم قائد الحملة واستوفى منهم الأموال وألزمهم بالطاعة[2].

لقد تعرضت مدينة طرابلس سنة 1850 م إلى وباء الكوليرا، وقد أودى بحياة الكثيرين من أهلها فجمدت الحياة، وعم الأهالي حزن شديد على أبنائهم، وحمّلوا الأتراك وولاتهم مصابهم لأنهم أهملوا الولاية، وكرسوا جهدهم على ضبط الأمن، تاركين الولاية

(1) جلال توفيق قره صابان، تاريخ ليبيا، استانبول 1936م، ص 254.

(2) الأنصاري، المنهل العذب ، مصدر سابق، ص 373.

لأقدارها، وتخلو عن كل شيء، وقد غادر قسم كبير البلاد هرباً إلى تونس ومالطا طلباً للنجاة وبحثاً عن عمل يدر عليهم قوت يومهم[1].

تألم الوالي أحمد عزت باشا لِما حل بالولاية وأهلها، ولكنه لم يكن يملك أي وسيلة للتخفيف عنهم، ووجد أن طلب مساعدة من استانبول، قد يساهم في إحياء الأمل في نفوس الأهالي، وراسل استانبول بشأن تقديم مساعدة مالية، وعرض في رسالته حالة الولاية، وتعرضها لوباء الكوليرا الذي أودى بحياة أكثر من ثمانمئة شخص، وتشريد مئات الأطفال الذين بقوا من دون معيل يعيلهم[2].

ما إن علم السلطان عبد المجيد بما تعرضت له الولاية حتى أمر بإرسال معونة مالية وطلب من الوالي أحمد عزت أن يوزعها عليهم، مع إعفاء المناطق المنكوبة من ضرائب وأعمال سخرة، وإعفاء صادرات الولاية لمدة سنتين من دفع الضرائب الجمركية[3].

سُرَّ أحمد عزت باشا كثيراً بالمعونة التي أرسلها السلطان، وعلى الفور أمر موظفيه بإجراء إحصاء سكاني، ليتمكن من توزيع المعونة على الأكثر فقراً من الأهالي[4].

لقد أخاف إجراء الإحصاء الأهالي، واعتقدوا أن الوالي سيفرض عليهم ضرائب جديدة إضعافاً لحالهم، وبغية إنقاذهم من تلك الضرائب التي سيفرضها الوالي أحمد عزت باشا نظموا عريضة ووقعوها من الأعيان والعلماء، يشكون فيها الوالي أحمد عزت وسوء تصرفه في إدارة الولاية، ولاسيما أن الأهالي، نظروا إليه على أنه بادرة شؤم، وأن ما حل بأهلهم، كان بسبب هذا الوالي المنحوس[5].

---

(1) علم وخبر دفتري لسنة 1268م، نمرة 18، ص34.

(2) المصدر السابق نفسه لسنة 1268م ، نمرة 19، ص11.

(3) المصدر السابق نفسه لسنة 1268م ، نمرة 19، ص24.

(4) سجلات الديوان الهمايوني لسنة 1268م ، نمرة 86، ص13-19.

(5) علم وخبر دفتري، نمرة 33، ص41.

ما إن وصلت شكوى الأهالي إلى السلطان حتى بادر إلى عزل أحمد عزت باشا، وأمر بتعيين مصطفى نوري والياً على الولاية 1852م، وأمره بالمحافظة على أهلها، وحذره من استخدام العنف ضدهم، لكن الوالي مصطفى كان على علم بالإجراء الذي اتخذه أحمد عزت باشا، فأمر بإلقاء القبض على الأشخاص الذين أساؤوا للوالي وأودعهم السجن[1].

وفي سنة 1858/1274 عين الوالي أحمد عزت باشا ثانية على ولاية طرابلس، وبما أنه معروف عنه عدالته واتزانه، فقد عمد إلى تحسين أحوال الولاية والاهتمام بها، فعين الموظفين في الأقضية والنواحي، وحذرهم من ممارسة الظلم واستلاب الأهالي، ثم توجه إلى تحسين الأمور الزراعية، ودربهم على زراعة الأرض عدة مواسم، بدلاً من موسم واحد، وطلب من التجار الدخول بمناقصات، وطلب منهم بناء الفنادق الخاصة، وسهّل لهم شراء الأراضي وخفف عنهم الضرائب، كما شكل لجاناً لمراقبة المشفى الذي بناه طاهر باشا، وأمرها بإحضار الأدوية من أي مكان بغية معالجة المرض[2].

لقد امتازت فترة أحمد عزت باشا الثانية بالهدوء والاستقرار خلال السنوات الثلاث التي قضاها في الولاية، وبغية تحسين أوضاع الأهالي فتح البلاد أمام التجار الخارجيين، الذين توافدوا على الولاية ببضائعهم التي غمرت الأسواق، ولم تقف حركة التجارة على طرابلس، بل شجع موظفيه في الأقضية والنواحي على إنشاء أسواق تجارية، وكلفهم بحماية التجار وبضائعهم[3].

لم يكتف أحمد عزت باشا بذلك، بل توجه إلى افتتاح المدارس الابتدائية والمدارس الرشدية، حيث بنى رشدية بالقرب من جامع طرغوت باشا[4]، وبغية توافد الطلاب إلى

(1) علم وخبر دفتري، نمرة 38، ص5-6.

(2) إرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، وثيقة رقم 19052.

(3) مالية مدور دفتري، نمرة 156، ص 53-56.

(4) علم وخبر دفتري، نمرة 56، ص17، وانظر ملحق رقم (7).

المدارس، أحضر لهم الكتب على نفقة نظارة التعليم في استانبول، كما راسل مجلس وكلاء استانبول لتقديم ملابس إلى طلاب الولاية تشجيعاً لهم، كما ناشد الجمعيات الدينية في استانبول لتقديم التبرعات العينية والنقدية، وقد لقيت طلباته استجابة من الجميع، واشترى سفينة خاصة بالولاية سماها المولودية[1]، ساهم قسم من تجار الولاية بشرائها[2].

ظل الوالي أحمد عزت باشا يسهر على راحة الأهالي، ويقدم كل إمكاناته لتحسين أوضاعهم، وقد ألغى عدة ضرائب، وخفف من قيم الضرائب الأخرى، ولاسيما على المزروعات، وشجع الأهالي على فتح الآبار، بغية اعتماد الزراعة المروية، واستخدامها في أوقات الجفاف، ولتأمين التواصل بين جميع المناطق، أقام دائرة للبريد، وبنى لها أبنية في تاجوراء ويفرن وبنغازي وسرت، وعيّن الموظفين المختصين، وبنى داراً للحكومة في منطقة المنشية[3]، وعين موظفين خاصين بشؤون تنظيف المدينة وألزم البلديات بدفع رواتبهم ومراقبتهم، كما رفع الضريبة عن جميع الآبار التي تستخدم لمياه الشرب، وأكثر من إشعال القناديل الليلية، وخصص موظفين لها، وأكثر من بناء الحدائق، وأقام فيها مقاعد خاصة لجلوس المواطنين، فغدت مدينة طرابلس أشبه بنجمة على ضفاف المتوسط، وفتح المخازن التجارية في وسط البلدة، وأمر أصحاب المهن بتشغيل أكبر عدد ممكن من الشبان العاطلين عن العمل، وبعدما خفف الضرائب على بعض الصناعات البدائية[4]، حض أصحابها على شراء الآلات الحديثة، وسمح لهم باستيرادها من الخارج، وكلف التجار بإحضارها لهم من الخارج[5].

---

(1) أرشيف رئاسة الوزراء، إرادة داخلية رقم 18829.

(2) مهمة دفتري، نمرة 79، ص38 .

(3) مهمة دفتري، مرة 79، ص112.

(4) مهمة دفتري، نمرة 79، ص 112.

(5) أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، وثيقة رقم 19052 لف 7.

خلف أحمد عزت باشا في إدارة الولاية، الوزير محمود نديم باشا 1860م، ويصفه أحمد النائب، بصاحب العقل السديد ومن ذوي الهمة العالية، فقد أدرك الوالي محمود نديم أن الصدمات المحلية التي شهدتها الولاية أسهمت بصورة مباشرة في زيادة فقرها، فانصرف إلى تقوية زراعتها، ولاسيما غراس الزيتون، وقد أحضر الغراس من تونس، ووزعها على الأهالي مجاناً، كما أعفى غراسها من الضرائب مدة خمس سنوات، وأقام مطبعة في قصر الحكومة لطباعة الأخبار، وسماها باسم طرابلس الغرب، كما استحصل من استانبول على فرمان يقضي بتحويل الإيالة إلى ولاية، ووزع الوظائف على المتعلمين من الأهالي مستنداً في ذلك على الأنظمة والقوانين المعمول بها، ونظم مجالس الجنايات والحقوق والتجارة[1].

لقد تولى الولاية ما بين فترة أحمد عزت باشا الثانية والثالثة أي من سنة 1857-1879 عشر ولاة، كان أشهرهم محمود نديم باشا. أما الولاة الباقون، فكانوا ضعفاء قياساً بأحمد عزت باشا وطاهر باشا ومحمود نديم، وبعضهم الآخر كان عبئاً ثقيلاً على الولاية، فلم يحاولوا تطوير الولاية وتحديثها، كما كان بايات تونس يفعلون، ولهذا فإن الإعمار والإصلاح الذي قام به بعض الولاة الجيدين لم ينعكس على الولاية إيجاباً بما يوازي تكاليفه وجهد الولاة المصلحين.

والجدير بالذكر أن الولاية حظيت في فترة الستينات من القرن التاسع عشر، بعدة أمور إدارية كانت سابقاً محرومة منها، من أهمها التنظيمات الإدارية، وإعداد كادر قضائي للفض في المنازعات المحلية حسب القانون المدني، وقد أرسل عدد كبيراً من القضاة إلى استانبول لإجراء دورات تدريبية لمدة تتراوح ما بين 3-6 أشهر على نفقة وزارة العدل (عدلية نظارتي)، كما أُدخلت الآلات الحديثة لاستخدامها في الزراعة وفُتحت الآبار الارتوازية، ومُدّت خطوط البرق والبريد، وأُعفيت البضائع المحلية من الرسوم الجمركية.

(1) النائب، أحمد, المنهل العذب، ص384، طرابلس الغرب سالنامه سي، لسنة 1312، ص163-164.

وفي سنة 1879 عين أحمد عزت باشا والياً على الولاية للمرة الثالثة، وقد شارك هو وزملاؤه في تطوير الولاية وتحديثها، وسعى جاهداً للنهوض بها، علمياً وصناعياً وتجارياً، وخلت الولاية في فترة السبعينات من صدامات محلية، فقد اقتنعت القبائل البدوية بالواقع، وأدركت ضرورة التوطن والعمل بالزراعة والصناعة والتجارة، وهي خطوة مهمة خطتها تلك القبائل، وتركت مسألة السلب والنهب فيما بينها.

إن خطوات الوالي أحمد عزت باشا، كانت نقطة بداية السير نحو إصلاح منظم ومدروس لولاية أكلتها المنازعات المحلية، وخيمت عليها بداوة مطبقة في جهل التباهي على حساب إناس فقراء، لا يدركون من متاع الحياة إلا ما تدر عليهم زعامتهم الممثلة آنذاك لرأسمالية عصرها.

حقيقة، لقد جسد الوالي أحمد عزت باشا الإصلاح القائم على فهم الواقع وتعامل معه بعقلية سبقت عصرها، فلم يتباه في تصرفه، ولم يترك تنفيذ الإصلاح لنوابه وأعوانه، بل كان يشرف بنفسه، ولو أنه جالس العامة وشاور أهل العلم من أهل البلاد، لفاق أحمد راسم باشا، إلا أن ظروف أحمد عزت باشا، لم تكن مهيأة للقيام بمثل ذلك.

وهكـــذا :

لو أننا ألقينا نظرة علمية على واقع الولاية في ظل الأسرة القرمانلية وواقعها في ظل عهد الباشوات وفقط لفترة الثمانينات، لأدركنا، أن أوضاع الولاية ظلت ولفترة تزيد عن عشر سنوات مشابهة لأوضاعها في ظل الأسرة القرمانلية، لعدة أسباب من أهمها:

1- أن الولاة الأوائل كانوا عسكريين، ولم يتفهموا المرحلة وخطورتها، بل تطلعوا إلى تحقيق انتصارات على القوى البدوية في الولاية.

2- لقد اعتقد هؤلاء الولاة أن إرضاء السلطان يتحقق من خلال فرض الطاعة على الأهالي حتى ولو استدعى الأمر إبادتهم وتدمير قراهم ومدنهم.

3- لقد كان الولاة الأوائل جاهلين لواقع البلاد البدوي.

4- بقاء الطابع البدوي وترسيخه من قبل زعامة البدو المستفيدة من هذا الواقع.

5- ليس صحيحاً أن تفاقم الأحداث وتجدد الصراع سببه غومه المحمودي زعيم قبيلة المحاميد وعبد الجليل سيف النصر زعيم قبيلة أولاد سليمان، وإنما يتحمل مسؤولية خلق النزاع وتفاقمه مصطفى نجيب باشا، الذي عمد إلى اعتقال زعيم قبيلة المحاميد من دون ذنب يذكر، سوى مظاهر الأبهة والعظمة التي تربى عليها وعمقها يوسف القرمانلي.

بقي علينا القول: إن الولاة على الرغم من سعيهم الحثيث لتثبيت الإدارة التركية في ليبيا، فإن بعضهم عمل على المسارين: العسكري وطد الأمن وثبت الاستقرار، وعلى المسار المدني: نظم البلاد، وشق الطرق، وطبق القوانين والأنظمة، وقسم البلاد إلى أقضية ونواحٍ وعين عليهم الموظفين وحذرهم من ارتكاب أخطاء بحق المواطنين. ومهما يكن الأمر ، وإن تفاوتت همم الولاة وأعمالهم، فإنها مع تقدم الزمن أسهمت بتطوير الولاية وتحديثها، ولن نقول الوالي فلان أخلص، ولكن غالبيتهم سعوا جاهدين، لتطوير ولاية بعيدة عن المركز، وبقربها جيرة تترصد أحوالها وتسعى لإبعاد إدارتها عنها، وكانت فرنسا وإنجلترا يرصدان الولاية وتحركات الولاة، وربما يكون لقناصل بريطانيا وفرنسا يدٌ في تشجيع الصراع المحلي وتعميقه.

بناءً على ما تقدم، يمكننا أن نعد الفترة الأولى من عهد الباشوات والتي تقدر زمنياً بربع قرن، فترة توطيد أمن ومحاولة إثبات وجود على حساب ولاية أكلتها الأوبئة الطبيعية، ومزقتها النزاعات المحلية، ودمرتها المدفعية التركية كرد على إعلان رفض الطاعة والولاء، وعجز الطرفان المحلي والتركي، عن فهم وثيقة الفهم الزمني للواقع المعاش، فلا الأتراك تنازلوا عن عجرفتهم وتسلطهم، ولا القبائل البدوية الريفية رضخت للواقع ولا قبلت التنازل عن كرامة يمزقها مدفع وتهتكها رصاصة بندقية، فظل الفهيم الراعي موضع تجاذب العجرفة والعناد إلى أن أطل النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فحلّ الفهم والوعي والإدراك، وبات من كتب له الحياة يتطلع بحسرة إلى الماضي

الذي قتل بسبب الكبرياء، وعزة النفس، ولاسيما حينما لمس التطور الجديد الذي طرأ على الولاية.

ويعلق بعض الكتاب الأتراك على تلك المرحلة بالقول إن الدولة العثمانية أخطأت عندما كلفت ضباطاً لمهمة إدارية في ولاية محاطة بجيران غرباء بلغوا مرحلة متقدمة من التطور والتحديث كفرنسا وبريطانيا، وبعضهم يقول لابد من تولية الضباط مقاليد السلطة في ولاية ليبيا، لأنه من الصعب إدخال التنظيم والإصلاح والإعمار إلى ولاية، الحياة البدوية هي أس حياتها، والزعامة البدوية هي صاحبة قرار الفصل فيها، ومن يستطيع أن يمنع زعيم قبيلة، ومن يتجرأ القول له عليك الخضوع للنظام بالكلمة الحلوة، ولولا وجود البندقية وقذيفة المدفع، لما تحركت القوافل التجارية في الصحراء الليبية، ولما استفادت تلك القبائل تأجير إبلها لنقل البضائع من طرابلس إلى السودان إلى نيجيريا وبالعكس.

إن قراءة واعية لتاريخ السلاطين، ولاسيما سلاطين القرن التاسع عشر، يدرك القارئ أن السلطان، لم يكن يوماً من الأيام عقبة في إعمار الولاية وتحسينها، حتى في رفع الضرائب عن ولاية يشكو الفقر منها فاقة ومجاعة.

لم نقرأ بأن أياً من السلاطين عاقب أو عاتب والياً على تخفيف الضرائب أو لرفعها عن الأهالي، ولم يتردد سلطان من السلاطين في الإسراع بإرسال المعونة إلى أي ولاية، وإذا أعلمه واليها بأن أهلها بحاجة إلى مساعدة مالية.

إن الفساد الذي شهدته ولايات الدولة العثمانية، كان بسبب فساد الولاة الذين كلفوا بإدارتها، وولاية ليبيا واحدة من الولايات التي رزقت بولاة سيئين عملوا لحياتهم، وتجاهلوا وجدانهم الوطني والمهني.

إن الولاة في عهد الباشوات وإن اعتمدوا القسوة منهجاً لهم جاء هذا تلازماً مع نشئتهم، إلا أنهم سعوا إلى تحسين الولاية وتحديثها، وإن أية محاولة إعمار أو إصلاح تغدوا خطوة جيدة تساهم في ولاية، التخلف العام يحيط بها من مختلف أطرافها وأن حظها في التحديث لم ينفذ لعدة أسباب يصعب علينا التعرض لها.

وواقع الأمر، فإن محمد أمين باشا، أسهم في تعميق التطلع إلى التوطن من خلال الزراعة، فأعماله في منطقة أبو نجيم كانت خطوة عملية جسّد ضرورة التمسك بالأرض والدفاع عنها، فنحن نعلم أن المجتمع البدوي غير مبالٍ بالأرض، لأنها لا تشكل جوهر حياته ومعاشه، وإنما يدافع عن الماء والمرعى، فمن خلالهما يثبت وجوده، ويعمق كيانه، وتبلورت شخصيته، لقد عمق هذا الوالي في نفوس الليبيين حب الأرض، وغدت الأرض بالنسبة للبدوي جزءاً مكملاً لكيانه ولا سيما بعدما أكل ثماراً لم يألفها سابقاً.

أما الوالي أحمد عزت باشا، فقد اتجه إلى إصلاح الخلل الإداري فحرص على تطبيقه، فوزع الموظفين والقضاة، وحذّر من الانحراف ولا سيما الرشوة، حيث عدّها سبب الفساد الإداري، ومن الخطوة التي تُحسب له، شراؤه لسفينة خاصة بالولاية وجعلها وساطة العقد ما بين استانبول وطرابلس الغرب، بدلاً من استئجار سفينة فرنسية.

إذن الولاية تدور في دائرة التحسن الاقتصادي والإداري، بدلاً من الاقتتال الذي يزهق الأرواح طلباً لرفع رأس على حساب أقدام حافية يأكلها الحصى أكلاً.

استنتاج الفصل الأول

لم يعتمد البحث الرأي العثماني القاضي اسم ولاية طرابلس الغرب حسب ظروف تلك المرحلة تجنباً للمشادات والخلافات حول اسمها، وإنما اعتمد اسم ليبيا من باب الوطنية.

صحيح أن الجزائر هي الخطوة المتقدمة للعثمانيين في الشمال الأفريقي من خلال آل بربا روس، ولظروف خارجة عن إرادة أهالي طرابلس الغرب وبسبب الاحتلال الإسباني لها ثم تقديمها هدية لفرسان القديس يوحنا، اضطر الأهالي إلى اللجوء إلى السلطان العثماني آنذاك سليمان القانوني (1520-1566م) الذي كلف مراد آغا بالذهاب مع مجموعة من الإنكشارية لمناوشة الفرسان ريثما ينتهي من حل بعض المشكلات العالقة في الشرق، وفعلاً كلف سنان باشا وبيالي باشا بالتوجه لطرد الفرسان من طرابلس الغرب سنة 1512م. وبأقل من أسبوع تمكن العثمانيون من طرد الفرسان وغدت طرابلس الغرب ثاني ولاية عثمانية في الشمال الأفريقي، وقد حظيت الولاية خلال مرحلة البكلربي (أمير الأمراء) 1551-1606م لتليها مرحلة الدايات 1606-1711م ومن بعدها تمكن النفوذ المحلي المتجسد بالأسرة القرمانلية من تولي إدارة البلاد بموافقة السلطان العثماني الغارق في إصلاحات فرضتها الدول الأوروبية عليه.

لم يكن القرمانليون بمستوى الأسرة الحسينية التي تولت إدارة تونس، لأن القرمانليين التفتوا إلى تجاهل الولاية، واكتفوا بضبط الأمن وإقامة اتفاقيات ومعاهدات مع الدول الأوروبية، ناهيك على أن تزايد الجهاد البحري الذي خفف عن الأهالي الكثير من الضغط الضريبي، غير أن سعي الدول الأوروبية التخلص من الجهاد البحري (أعمال القرصنة) مما عرض واقع الولاية ولا سيما القرمانليون تعرضوا لضائقة اقتصادية،

دفعت حكامها إلى فرض ضرائب على الأهالي لدرجة أن الأهالي سئموا تصرفات الحكام القرمانليين فلجأ الأهالي إلى رفع شكوى إلى السلطان يطالبونه بإنقاذهم من ظلم يوسف القرمانلي الذي حاول التحايل على الواقع من خلال تعيين ولده علي باشا، لكن تحايله لم يجد نفعاً، لأن القرار السلطاني قد اتخذ قراراً بإنهاء حكم الأسرة القرمانلية، واضطرت إلى إدارتها إدارة مباشرة من خلال تعيين ولاة امتاز بعضهم بحسن الإدارة والاتزان، والسعي إلى نقل خطوة الإصلاح إلى الولاية، وكان ولاة تلك المرحلة قد تحولوا إلى وظائف مدنية تاركين مسألة استخدام العقلانية واللجوء إلى تنظيم الولاية تنظيماً إدارياً، أشعر الأهالي بأن العثمانيين أخوة لهم ولا سيما في هذه المرحلة التي تشهد تنافساً استعمارياً مخيفاً.

سياسي بامتياز، وقد تطرق البحث إليه لأن إيطالية منذ هزيمتها في معركة عدوه 1896م بدأت تباشر تدخلاتها وتعمد إلى مضايقة الولاة الوطنيين أمثال أحمد راسم باشا ورجب باشا، علماً بأن تدخلها الاقتصادي تجسد من خلال بنك روما وقبل معركة عدوه، وهذا حتم على البحث إيضاح هذا التدخل وتبيان موقف الولاة العثمانيين. وفيه يتضح تصرف الولاة تجاه الإيطاليين، وكيف تلاحم الأتراك والليبيون في جبهة واحدة، ولجأ بعض الولاة إلى تدريب الأهالي على السلاح، وكلفوا المدرسين أن يخصصوا الدقائق الأولى لشرح أطماع الإيطاليين وتدخلاتهم في بلادهم، أي بتعبير آخر لجأ هؤلاء الولاة إلى تنمية الروح الوطنية لدى الليبيين.

وهنا لا بد من الإشارة إلى ناحيتين:

الناحية الأولى: المصادر العثمانية ووثائقها ومراجعها لا تعرف مصطلح ليبيا وبدافع الوطنية ولتجسيد اسم ليبيا عمد البحث إلى اعتماده.

الناحية الثانية: علمياً يجب توحيد المصطلحات فلفظة ليبيا في العنوان (ليبيا) في معظم المصادر والمراجع (ليبيا) البحث اعتمدها بالألف، لأن اعتمادها يتناسب مع الجمهورية الليبية، ولهذا نعتذر من القراء على تجاوز الناحيتين السابقتين اللتين أشار البحث إليهما، ويدعم هذا وذاك السقطات التاريخية والأخطاء اللغوية والمنهجية التي تسللت إلى طيات البحث دون شعور من الباحث، وأرجو أن يسجل على الباحث على أنه نقص أو إهمال، والباحث يعتذر عن السقطات والهفوات التاريخية والأخطاء اللغوية إذا وجدت، وكل أمل أن يقبل القراء والأساتذة والمشرف ولجنة الحكم اعتذاري وإن شاء الله سوف أعمل على تلافيها وتجنبها.

وختاماً فإنني أقدم شكري وتقديري للأستاذ المشرف الدكتور محمود علي عامر الذي عاملني باحترام وتقدير، وكأنني ولده، وفعلاً أنا ولده وسأحفظ جميله مدى حياتي،

الفصل الثاني

التنظيمات الإدارية في ولاية ليبيا

أولاً - التقسيمات الإدارية في الولاية:

آ - متصرفية طرابلس الغرب.

ب - متصرفية الخمس.

جـ- متصرفية الجبل الغربي.

د - متصرفية فزان.

هـ- متصرفية بنغازي.

ثانياً - الجهاز الإداري الحاكم:

آ - الوالي .

ب - نائب الوالي (الكتخدا).

جـ- الدفتردار.

ثالثاً - مجلس الولاية:

آ - مدير الشؤون الخارجية.

ب - مدير التجارة والزراعة.

جـ- مدير المعارف.

د - أمين الطرق.

هـ- مدير الولاية الخاقاني.

و - مأمورو إدارات الأملاك والنفوس.

ز - مدير الأوقاف.

ح - المكتوبجي.

رابعاً - الجهاز الإداري خارج مركز الولاية:

آ - المتصرفية.

ب - مجلس إدارة المتصرفية.

جـ - الأقضية.

د - النواحي .

هـ- القرى.

خامساً - النظام القضائي:

1- أنواع المحاكم واختصاصاتها:

آ - محكمة الصلح.

ب - المحكمة الابتدائية.

جـ- المحكمة التجارية.

د - محكمة الاستئناف.

ر - محكمة الجزاء.

ز - محكمة النقض أو التمييز.

هـ - محكمة اليهود الدينية.

2 - المحاكم الشرعية:

آ - القاضي.

ب- نائب القاضي.

جـ- مجلس الإفتاء.

د - كاتب المحكمة.

هـ - عدول المحكمة.

و - المحضر.

ز - ترجمان المحكمة.

ح - الوكلاء.

3 - أحكام القاضي.

آ - رسوم المحكمة.

ب - العقوبات.

4 - الامتيازات الأجنبية في القضاء.

سادساً - النظام المالي:

1 – الضرائب المباشرة:

آ - ضريبة العشر.

ب - الويركو (الضريبة).

جـ - رسم الحلفا.

د - ضريبة الدخل.

ر - ضريبة العقارات والأراضي.

ز - ضريبة بدل الخدمة العسكرية.

هـ - ضريبة المشاركة.

2 - الضرائب غير المباشرة:

آ - الرسوم الجمركية.

ب - الضرائب على التبغ والملح.

جـ- ضرائب البريد والتلغراف والبرق.

د - ضريبة اللاقبي.

ر - ضريبة البلدية.

- استنتاج الفصل الثاني.

التنظيمات الإدارية في ولاية ليبيا

صُعب على الدولة العثمانية فرض نظمها الإدارية المطبقة لديها على ولايات الشمال الأفريقي لأسباب عدّة أبرزها:

1- بعد الشمال الأفريقي عن مركز الولاية وصعوبة وصول الفرمانات السلطانية إليها في الوقت المناسب ولا سيما خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين.

2- لم تكن إنكشارية الشمال الأفريقي من نتاج الدفشرمه الذي طبق لدى تأسيس الإنكشارية. وإنما كان إنكشاريتها قوى محلية آثرت التطوع لقتال الكفار من جهة، ولجمع المال من جهة أخرى، وإقرار الدولة بمنح تلك العناصر المتطوعة خصيصاً لمناطق الشمال الأفريقي ميزات إنكشارية استانبول[1].

3- تخوف السلطان العثماني من تزايد نفوذ الشخصيات المدنية التي أسندت إليها مناصب مفصلية في مناطق الشمال الأفريقي من انفصالها، ولهذا منحت القوات العسكرية مساحة من التغييرات الإدارية مشروطة بانقيادها بطاعته وتقديم ولائها له، هذه الأمور مجتمعة، إضافة إلى مقتضيات أخرى، عمد العثمانيون إلى تقسيم ولايات الشمال الأفريقي إلى وحدات إدارية، أكبرها إدارياً مصطلح الإيالة، وفي مطلع القرن التاسع عشر، اعتمد مصطلح ولاية[2].

---

(1) لزيادة الاطلاع، عزيز سامح التر، الأتراك العثمانيون في أفريقية الشمالية، ترجمة محمود عامر، بيروت 1988م، ص 150 وما بعد.

(2) الإيالة مصطلح إداري اعتمده العثمانيون حيث قسموا البلاد التي خضعت لسيطرتهم إلى إيالات بادئ الأمر، ثم استبدل بمصطلح الولاية بعد صدور التنظيمات، وليس هناك أي خلاف بينهما، للمزيد، شمس الدين سامي، قاموس المصطلحات والتعابير العثمانية، استانبول 1964م، ج1، ص 275.

إن صراعات الجند وتزايد نفوذهم، أسفر عن تقسيم ولاية ليبيا إلى عدة مراحل إدارية أبرزها:

1) مرحلة البكلربكي (أمير الأمراء) 1551-1606م.

2) مرحلة الدايات 1606-1711م.

3) مرحلة الأسرة القرمانلية (1711-1835م (قسم من المؤرخين يعدّها مرحلة خاصة فصلت بين مرحلتين تاريخييتين، لكن المؤرخين الأتراك يعدّونها مكملة لما قبلها وبعدها، فالهيكلية الإدارية مطابقة لسابقاتها) [1].

4- عهد الباشوات 1835-1911م، وهذا هو موضوع الدراسة، وقد أشرنا إلى أن هذا العهد أو تلك المرحلة الإدارية شهدت تحولات إدارية من مختلف الفواصل أبرزها اعتماد النظام المدني لإدارة البلاد والتعامل مع الأهالي، وقد أشرنا إلى أهميته والدوافع لبحثه في المقدمة.

لا شك في أن إدارة القرمانليين لولاية طرابلس الغرب لأكثر من قرن ونيف خففت عن استانبول حل الكثير من المشكلات، فضلاً عن ذلك فإن لدى استانبول ولايات أكثر اضطراباً من ولاية طرابلس الغرب، غير أن مستجدات القرن التاسع عشر وضرورة التخلص من شغب الفرمانليين المدعومين من الفرنسيين، فرض على الدولة العثمانية إدارتها مباشرة[2].

لقد رافق إزالة الأسرة القرمانلية تدخلات كثيرة لقناصل الدول الأوروبية، وبخاصة فرنسا التي تخوفت من جيرة العثمانيين لها بعدما احتلت الجزائر سنة 1830م، ولكي لا تكون ولاية طرابلس الغرب موضع تجاذب أوروبي، فقد عمدت الدولة العثمانية إلى تكليف ولاة إداريين ومتميزين عسكرياً ومن ذوي الصفات الحسنة، غير أن ولاة الثلاثينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر اعتمدوا أسلوب القوة وممارسة الإرهاب

(1) فرنشيسكو كورو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، ترجمة خليفة التليسي، طرابلس 1971م، ص 28.

(2) أشرنا في الفصل الأول عن الدوافع التي حتمت اعتماد الإدارة المباشرة.

على الأهالي فكثرت الثورات والعصيانات[1]، فعمدت سنة 1858م إلى اعتماد الإدارة المدنية، وكلفت ولاة مدنيين يمتلكون خبرة إدارية فائقة، وكلفتهم بضرورة ترك أسلوب العنف والعمل على ملاطفة الأهالي وتحسين أمور الولاية وتشجيع التعليم وشق الطرق وإقامة الآبار وغيرها[2].

لقد قُسمت الولاية إلى خمسة أقسام إدارية عرفت بالصناجق أو الألوية أو المتصرفيات، وعين على رأس إدارتها موظفين إداريين انسجاماً مع التقسيم الإداري وذلك حسب متطلبات العصر[3].

آ - **التقسيمات الإدارية في الولاية** :

1- متصرفية طرابلس الغرب، ومركزها مدينة طرابلس، بلغ عدد سكانها 275 ألف نسمة[4] وتتبعها الأقضية والنواحي الآتية :

أ. قضاء طرابلس المركز، وتتبعه نواحي تاجوراء وجنزور والعزيزية، والجفارة.

ب. قضاء الزاوية، وتتبعه ناحيتا العجيلات وزواره .

جـ. قضاء غريان .

د. قضاء نجاد الذي استحدث في سنة 1909م، في منطقة الصيعان والنوايل قرب الحدود التونسية[5].

هـ - قضاء ترهونة.

---

(1) تجنب البحث بحث الثورات والعصيانات لأن زميلي الليبي (ابن بلدي) يعدّ بحث دكتوراه عن عصيانات واحتجاجات الأهالي، وبإشراف الدكتور محمود عامر.

(2) للاطلاع على إنجاز الولاة عساكر أو مدنيين يمكن الرجوع إلى الفصل الأول فقرة سياسة أبرز ولاة هذه المرحلة.

(3) دولة علية سالنامه سي، لسنة 1305م، ص 58.

(4) لقد سميت المتصرفيات صناجق وسميت أيضاً ألوية كما ورد في الدستور العثماني ج1 ترجمة نوفل أفندي نوفل الله، مراجعة خليل أفندي الخوري، بيروت 1301، نظام الولاية المادة الثانية والثالثة، ص 382.

(5) ايستاتستيق عمومي إداره سي، استانبول 1316، ص 48.

2- متصرفية الخمس، ومركزها مدينة الخمس، وبلغ عدد سكانها 130 ألف نسمة[1]، وضمت الأقضية والنواحي الآتية :

أ - قضاء مصراتة، وتتبعه ناحية تاورغاء.

ب - قضاء مسلاته .

ج - قضاء زلتين (زليطن).

د - قضاء سرت.

هـ- ناحية الطابية، وقد كانت موضع تجاذب بين قضائي مسلاته وزليطن.

3- متصرفية الجبل الغربي، ومركزها مدينة يفرن، وبلغ عدد سكانها 100 ألف نسمة[2]، وتتبعها الأقضية والنواحي الآتية :

أ – قضاء يفرن.

ب- قضاء فساطو.

ج- قضاء نالوت، وتتبعه ناحيتا ككله ومزده[3].

هـ- قضاء الحوض، تم تشكيل هذا القضاء في عام 1873م وعُدَّتْ مواطن القبائل الواقعة في إطاره نواحيَ تتبعه، وهى قبائل النوائل، والصيعان، والسبعة، وأولاد شبل، والغنايم، والمحاميد، والقديرات، والشعايل[4].

4- متصرفية فزان، ومركزها مدينة مرزق، وبلغ عدد سكانها 70 ألف نسمة[5]، وضمت الأقضية والنواحي الآتية :

أ - قضاء مرزق.

ب - قضاء سبها.

ج - قضاء سوكنه .

---

(1) طرابلس الغرب، سالنامه سي، سنة 1896، ص 136.

(2) طرابلس الغرب، سالنامه سي، سنة 1809، ص 153.

(3) طرابلس الغرب، سالنامه سي، سنة 1889، ص 156.

(4) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، ملف الشؤون الإدارية، وثيقة رقم 713.

(5) طرابلس الغرب، سالنامه سي، سنة 1887م، ص 157-158.

هـــ - قضاء غات.

د - قضاء أزقر.

ز - قضاء تبورشادة.

وضمت هذه الأقضية النواحي الآتية[1] :

أ - ناحية الوادي الشرقي .

ب- ناحية الوادي الغربي.

ج - ناحية وادي عتبة .

د - ناحية القطرون.

هـــ- ناحية هون.

و - ناحية زلة .

ز - ناحية الحفرة الشرقية .

5- متصرفية بنغازي، ومركزها مدينة بنغازي، وعدد سكانها 230 ألف نسمة[2] وتتبعها الأقضية الآتية :

أ - قضاء العواقير.

ب - قضاء جالو وأوجله.

ج - قضاء المرج .

د - قضاء درنة.

هـــ- قضاء البراعصة، وتتبعه نواحي الدرسة، والحاسة، والقبة .

و - قضاء طبرق وتتبعه ناحية مرسى البريقة.

---

(1) أحمد صدقي الدجانى، عبد السلام أدهم، وثائق تاريخ ليبيا الحديث (الوثائق العثمانية، 1881-1911) جامعة بنغازي، 1974، وثيقة رقم 91، ص 150–151.

(2) المصدر السابق، وثيقة رقم 93، ص 58-59.

ز - قضاء أجدابيا وتتبعه ناحية البريقة .

ح. قضاء تلثه[1].

ك. قضاء الجغبوب، استحدث سنة 1910م .

لم تكن هذه التسميات نهائية، فقد طرأت تغيرات عليها سنة 1911 والجدول الآتي يبين متصرفيات الولاية والأقضية التابعة لها والمديريات التابعة لكل الوحدات[2].

المتصرفية أو الصنجق	القائمقامية أو القضاء	النواحي التابعة للمتصرفية
طرابلس (مقر المتصرفية مدينة طرابلس)	مدينة طرابلس	تاجوراء
		جنزور
	العجيلات	الجفارة
	زواره	العلاونة
	ترهونة	المنشية
	الزاوية	الساحل
	ورفله	المردوم
	غريان	قصر الهانئ
		الرقيعات
الخمس (مقرها مدينة الخمس)	الخمس	تاورغاء
	مصراتة	
	زليتن	
	سرت	
	مسلاته	
الجبل الغربي (مركزها يفرن)	يفرن	الأصابعة

1 - استاستيق عمومي إدارة سي، مجموعة من المؤلفين، 1313 ص 7.

(1) سالنامة الولاية. سنة 1870م، ص 51 – 55 .

(2) عقيل محمد البربار. دراسات في تاريخ ليبيا الحديث، منشورات ELGA، فاليتا، مالطا 1996، ص 88-89 ، وكورو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، مرجع سابق، ص 29-30.

المتصرفية أو الصنجق	القائمقامية أو القضاء	النواحي التابعة للمتصرفية
	فساطو	الزنتان
	الحوض	ككله
	الجوش	مزده
	نالوت	
	غدامس	
فزان مركزها (مرزق)	مرزق	
	الشاطئ	سبها
	سوكنه	الجفرة الشرقية
	غات	الوادي الشرقي
		وادي الشاطئ
بنغازي (مقرها مدينة بنغازي)	سلوق	الوادي الغربي
		وادي نازلة
		ودان
		القطرون
		وادي عتبة
		هون
		القدوة
	قمينس	سلنطة
	شحات	المرج
	سيدي خليفة	الحنية
	العبيد	السلوم
	طلميثة	طبرق
	المرج	القبة
	درنة	شحات
	إجدابيا	مرس البريقة
	جالو أوجلة الكفرة	

كان لحركة الإصلاحات، التي أقدم عليها السلطان عبد المجيد بإصداره مرسومي كلخانة 1839، وهما يون 1856، أثرٌ كبيرٌ في الولايات العثمانية، لأن هدف هذه الإصلاحات، هو تنظيم إدارة الدولة العثمانية في المجالات كلها .

ومن أجل وضع هذه الإصلاحات موضع التنفيذ، أقر الدستور العثماني نظام إدارة الولايات، فقسَّم الإمبراطورية إلى ولايات، وهذه قسمها إلى ألوية، والألوية إلى أقضية والأقضية إلى نواح، والنواحي إلى قرى، والوالي هو الرئيس الإداري، والمرجع الأعلى في الولاية[1].

ب – الهيئات الإدارية الحاكمة:

1- إدارة الولاية:

آ- الوالي :

الوالي هو الحاكم الأعلى في الولاية وكان في البداية يدعى (البكلربكي)[2] وأُطلق عليه في كثير من الوثائق اسم (الميراميران) أي أمير الأمراء، ثم أصبح اسمه الوالي مع مطلع القرن الثامن عشر، وكان اسم البكلربى في البداية يعني القائد (قومندان) صاحب الصلاحيات العسكرية الواسعة، ولما اتسعت الفتوحات وتشكلت الولايات العثمانية أصبح البكلربى يتمتع بالصلاحيات العسكرية والمدنية معاً .

وفي القرن الخامس عشر كانت الوظائف قد تحررت معالمها عند العثمانيين، وهى ثلاث:

أ - أهل السيف، أي وظائف الجند المحاربين .

ب - أهل العلم، أي هيئة رجال التعليم والقضاء والأختام .

ج - أهل القلم، أي فئة الإداريين .

---

(1) الدستور العثماني. جـ1، نظام الولايات، المادة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة، ص 382 .

(2) بكلربكي: مرادفة لكلمة إيالة أو ولاية، وكل هذه التعابير ترمز إلى المقاطعة العثمانية، وهى أكبر وحدة إدارية يحكمها بكلربكى أو بيلربيه: مرادفة لكلمة ميرميران (أمير الأمراء): وهى تعبر عن الحاكم العام للبكلربكلك، ثريا فاروقي، وآخرون. التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، المجلد الثاني 1600-1914 م ترجمة قاسم عبده قاسم، دار المدار الإسلامي، طرابلس ليبيا - 2007م، ص 803.

وكان البكلربكي من فئة أهل السيف، أي أن الولاة الأوائل الذين كانوا يسمون البكلربكي يشترط فيهم أن يكونوا من القادة العسكريين إلا أن السلطان محمد الفاتح فتح الطريق لتولي هذا المنصب، أمام الفئات الأخرى حيث نصت فرمانات محمد الفاتح على أن البكلربكى طريق مفتوح لأربعة أشخاص، إذ يمكن أن يتولاها دفتر دار المال والنشايجى الحائز على البكاوية والقاضي الذي يتقاضى خمسمئة أقجة، وأمير السنجق الذي بلغ راتبه أربعمئة أقجة، ويحصل البكلربى عند تعيينه على مرسوم يُسمى (براءة) (برات)[1] وهذه البراءات التي يحصل البكلربيلر كان يجرى إعدادها في قلم التحويل التابع لديوان السلطان وفي البداية كانت المدة التي يفترض أن يقضيها البكلربكي في وظيفته طويلة نسبياً إلا أنه مع مطلع النصف الثاني من القرن السادس عشر بدأت هذه المدة تُقْصَرُ لأسباب مختلفة، حتى وصل الأمر في القرنيين السابع عشر، والثامن عشر أن ينتقل البكلربكي خلال عام واحد بين عدة ولايات وقد حدد الدستور العثماني صلاحيات الوالي ومهامه كما يأتي :

- القيام بتفتيش الدوائر ضمن ولايته مرة أو مرتين في السنة على أن لا تتجاوز مدة التفتيش ثلاثة أشهر، وإذا اقتضى الأمر زيادة مدة التفتيش فلا بد من موافقة الباب العالي[2].
- متابعة الأمور المالية في الولاية، فهو المسؤول عن خزينة الولاية وجباية الضرائب، والواردات وأبواب الصرف، والنفقات، بحيث لا تخرج عن صلاحياته في النسب المحددة له، وإذا تطلب زيادة الإنفاق يجب الحصول على موافقة الباب العالي بعد إبداء المسوغات لذلك، وهو المسؤول عن حسم الخلافات والمنازعات التي قد تحدث في الأمور المالية، ويشرف على مراقبة المأمورين الماليين وتحركاتهم داخل الولاية
- الاهتمام بالتربية والتعليم، والرفع من المستوى العلمي والثقافي لسكان الولاية[3].

---

(1) صك سلطاني يحمل ختمه الرسمي تدعى (الطغراء)، ويدعى أيضاً منشوراً. ثريا فاروقي، مرجع سابق، ص 803. وقد ترد في بعض المصادر (براءة) وتأتي أيضاً بمعنى صك إعفاء (براءة).

(2) الدستور العثماني، مصدر سابق، المادة السابعة، ص399.

(3) المصدر السابق نفسه، المادة، الحادية عشر، ص400

- الاهتمام بالأوضاع الاقتصادية في الولاية خلال تنمية التجارة، وتأمين الأمن والحماية لها وتطوير الزراعة من خلال توفير البذور والمعدات وفتح الجداول وتطهير الأنهار والبحيرات، والاهتمام بالثروة الحيوانية والحفاظ عليها، والعمل على تطوير الصناعات والحرف وتوفير المستلزمات التي تساعد على النمو، بإنشاء المعامل والشركات التي تحقق هذا الهدف .
- الارتقاء بالجانب الصحي من خلال إنشاء المستشفيات وتوفير الخدمات الصحية للأهالي .
- الاهتمام بالثروة المعدنية وتنميتها والحفاظ عليها .
- تنمية الغابات وتطويرها والحفاظ عليها .
- إنشاء الصناديق الخيرية (للمنافع العمومية) وتشجيع السكان على الإدخار .
- العمل على تعمير الأراضي الشاغرة من أجل المنفعة العامة .
- توفير الأمن والهدوء والاستقرار في الولاية، وله صلاحية إنفاق الأموال اللازمة من أجل تحقيق هذا الهدف[1].
- ومن مهامه رئاسة مجلس إدارة الولاية، وتحديد مواعيد اجتماعاتها، ومواعيد اجتماعات مجالس الأقضية والنواحي.
- إعطاء الصلاحيات للمتصرفين ضمن حدودهم الإدارية.

قبل صدور قانون الولايات سنة 1864م، كان للوالي صلاحيات أكثر وغير محدودة، ولكن بعد صدور هذا القانون حُدِّدَتْ صلاحياته ومهامه، وأصبح ملزماً بالعمل بها وإلا فقد منصبه، والخروج على حدود صلاحياته يعد خروجاً على إرادة السلطان، وقوانين الدولة، وبالتالي يستحق العقاب[2] .

حكم الولاية خلال الحقبة الممتدة بين 1835 -1911م ثلاثة وثلاثون والياً تفاوتت أساليبهم في إدارة الولاية، وفي تنفيذ الإصلاحات العثمانية، باختلاف قدراتهم وإمكاناتهم في تطبيق القوانين طبقاً لما يحيط بهم من ظروف داخلية وخارجية.

---

(1) الدستور. مصدر سابق، المادة الحادي عشر، ص400 .

(2) سجلات الديوان الهمايوني، دائرة المجلس المخصوص، وثيقة رقم 17.

وكان مصطفى نجيب باشا أول والٍ قدم إلى طرابلس في سنة1835 ولكن لم يستمر في الحكم وانتهت ولايته في العام نفسه، وآخر الولاة هو إبراهيم أدهم باشا (1909–1911) [1].

2 - نائب الــوالي (الكتخدا) :

تعد وظيفة نائب أو معاون الوالي من الوظائف المهمة في الولاية، فهو معاون الوالي في جميع الأمور المتعلقة بالولاية، وينوب عن الوالي في إدارتها في حالة تكليفه من قبل الوالي عندما يكون مشغولاً في مهمة خارج الولاية، ويكلف بمهام وواجبات حددها الدستور، وهي : الاطّلاع على جميع المراسلات التي ترد إلى الوالي من الإدارات التابعة له، ودراستها وتقديم ملخص عنها إلى الوالي.

- مشاركة معاون الوالي بمهام أخرى يتم إسنادها إليه من قبل الوالي مثل إشغال منصب متصرف طرابلس إلى جانب وظيفته.
- يكون المعاون مسؤولاً أمام الوالي عن جميع أعماله التي يقوم بتنفيذها .
- توجيه الرسائل والأوامر إلى دوائر الولاية لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بها وواجباتها[2].

3- الدفتردار :

يعد الدفتردار المسؤول الأول عن الجهاز المالي في الولاية، وممثلاً للسلطة المركزية في كل ما له علاقة بمالية الولاية، على الرغم من وجوده بمعية الوالي وتحت إمرته فهو يرتبط مباشرة بنظارة المالية في إستانبول ومسؤول أمامها عن الأمور الحسابية التي تقع في دائرة الولاية التي هو فيها[3]، ومن مهامه إجراء الأحكام المتعلقة بالأمور المالية الصادرة عن مالية الولاية وتنفيذها، ومراقبة مأموري الولاية الماليين وإبلاغ الوالي عن تجاوزاتهم مع اقتراح الأساليب العقابية في حقهم وإبداء الرأي في

(1) الزاوي. ولاة طرابلس، الفتح للطباعة والنشر، بيروت 1969م، ص 284.

(2) الدستور العثماني. مصدر سابق، المادة السابعة عشر، ص 401 .

(3) المصدر السابق نفسه، المادة السابعة، ص 382- 383 .

تعيين المحاسبين الجدد[1]. وهو عضو في مجلس الولاية، ويتم تعيينه من قبل الباب العالي بعد تقديم كفالة مالية من كفيل معتبر، ويقع ضمن دائرته من الموظفين الماليين والكتبة، ويمثله المحاسب في مجلس إدارة المتصرفية، ومدير المال في مجلس إدارة القضاء، وهم أيضاً تؤخذ عليهم كفالة عند تعيينهم، ويجرى التحري عن الكفيل والتأكد من مقدرته واستمراره في الكفالة ويسمى هذا التحري (بالبوقلمة) ويُشَكَّلُ كموسيون (أي لجنة) لهذا الغرض لضمان مقدرة الكفلاء المالية من عدمها، وإبلاغ محاسبة الولاية بذلك ولا تقبل الكفالة من المأمورين الذين ليس لهم أموال سوى معاشاتهم ؛ لأنه يمنع استقطاع أكثر من ربع المعاش ويجوز قبول كفالة التجار وغيرهم في حالة تراوحت قيمة أموالهم وممتلكاتهم ما بين عشرة آلاف قرشٍ إلى المائة ألف قرش[2].

وقد كان المأمورون الماليون مقسمين إلى صنفين : الصنف الأول يضم الدفتردار والمحاسبين، والصنف الثاني يضم مديري المال وكتبة المحاسبين وأمناء الصناديق، وكانت تؤخذ المعلومات كاملة عن جميع هؤلاء وترسل إلى الخزينة في إستانبول[3].

جـ - مجلس الولاية :

يتألف هذا المجلس من مفتش الأحكام الشرعية : الكاتب، والدفتردار، ومدير الخارجية والرؤساء الروحانيين للطوائف الدينية غير المسلمة، ويمثل كلَّ متصرفية من المتصرفيات اثنان من المسلمين واثنان من غير المسلمين يتم انتخابهم من قبل السكان ومهام هذا المجلس مساعدة الوالي في إدارة شؤون الولاية[4].

يعقد المجلس اجتماعات دورية في مقر الولاية برئاسة الوالي أو من ينوب عنه من أعضاء المجلس مرة في الأسبوع، وتستمر اجتماعاته أربعين يوماً، لدراسة أوضاع الولاية في المجالات كلها[5] وتنحصر مهام هذا المجلس. بما يأتي :

---

(1) الدستور، مصدر سابق، ص 382 -383.

(2) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، وثيقة رقم 1616، رسالة من نظارة المالية إلى الولاية، تختص بنظام الكفالة.

(3) الدستور. المصدر السابق نفسه، المادة الثامنة والعشرون، ص 386 .

(4) المصدر السابق نفسه، المادة الثالثة عشر، ص 383 .

(5) المصدر السابق نفسه، المادة الخامسة والعشرون، ص 385.

- الاهتمام بالحياة الاقتصادية في الولاية وتنمية مواردها من خلال تنظيم التجارة، والاهتمام بالصناعة والزراعة والثروة الحيوانية.
- العناية بالأشغال العامة، وإنشاء الأبنية للبلديات، والتدقيق في قضايا السكان المختلفة وإقامة المعابر والجسور والطرق داخل الولاية والحفاظ عليها وصيانتها[1].
- تنظيم الملكية العامة والخاصة .
- تقديم المساعدات والإعانات للأهالي والمؤسسات المختلفة، وتسجيل ذلك في سجلات خاصة .
- الإشراف على العلاقات الخارجية للولاية .
- الإشراف على الأمور المالية للولاية وتحديد تكاليف العقود والمقاولات الخاصة بمنشآت الولاية[2].
- الاهتمام بنشر العلوم والآداب والثقافة في أنحاء الولاية .
- توزيع المخصصات المالية على المتصرفيات، وتعديل الحدود الإدارية للأقضية والنواحي[3].
- تدقيق الأمور المتعلقة بالأملاك العامة للولاية، كإنشاء الساحات العامة والمراعي والمستشفيات والمؤسسات الصحية وإدارتها[4].

ويجوز انعقاد هيئة خصوصية تفرز من المجلس حسب اقتضاء المصلحة : مثل المذاكرة في شؤون ملة من الملل، ولا يمكن لأحد من خارج المجلس أن يتدخل في مذاكراته سواء كانت خصوصية أو عمومية، ولا يجوز للمجلس التدخل في المحاكم الشرعية والقانونية المتعلقة بالحقوق الشخصية ولا يتم انعقاده ما لم يحضره ثلثا أعضائه، ومهمته إبداء الرأي أما مسألة التنفيذ فهي عائدة إلى الوالي والحكومة المركزية[5]، ويتكون مجلس الولاية من الإداريين على النحو الآتي:

---

(1) الدستور. مصدر سابق، المادة السابعة والعشرون، ص 386.
(2) المصدر السابق ، المادة الرابعة عشر، ص 383 .
(3) المصدر السابق. المادة الرابعة والستون، ص 411 .
(4) المصدر السابق ، المادة الثانية والستون، ص 410 .
(5) المصدر السابق ، ص 411 .

1- مدير الخارجية:

وهو ممثل الولاية في الشؤون الخارجية ومن خلاله يتم الاتصال مع قناصل الدول الأجنبية في الولاية، يكون بإمرة الوالي مباشرة، وعن طريق مدير الخارجية يتم توقيع الاتفاقيات والمعاهدات التي يتم عقدها مع الدول الأجنبية[1].

2- مدير التجارة والزراعة :

هو المسؤول عن التجارة والزراعة في الولاية والعمل على تطويرها داخل الولاية، ويتم إبلاغ الوالي عن الإجراءات التي يتم اتخاذها من قبل مدير التجارة والزراعة وذلك بتقديمه تقريراً سنوياً عن جميع إنجازاته خلال السنة، حيث يرفعها بدوره إلى الباب العالي[2].

3- مدير المعارف :

يهتم مدير المعارف بالجانب العلمي والثقافي في الولاية ويرأس مجلس المعارف فيها، ومن مهامه أيضاً تنفيذ القرارات والتعليمات الصادرة من نظارة المعارف بعاصمة الدولة العثمانية، والقيام بزيارة المؤسسات التعليمية في مراحلها جميعها، وعن طريقه يتم تقديم الدعم المالي للمدارس والمعاهد، ويقدم تقريراً في نهاية السنة الدراسية إلى الوالي يُبين فيه ما قام بإنجازه في تلك السنة، ليرفعه بدوره إلى الباب العالي[3].

4- أمين الطرق:

وهو المسؤول عن إنشاء الطرق وتطويرها والحفاظ عليها، وإدارتها، وتنفيذ جميع الأوامر والتعليمات الواردة إليه من نظارة الطرق في إستانبول[4].

---

(1) الدستور، مصدر سابق، المادة الثانية والعشرون، ص 402.

(2) المصدر السابق، ص 403.

(3) المصدر السابق، المادة الخامسة والعشرون والسادسة والعشرون، ص 403 .

(4) المصدر السابق، المادة السابعة والعشرون والثامنة والعشرون، ص 403 – 404 .

5- مدير الولاية الخاقاني :

من مهامه تفتيش وإجراء أحكام القوانين والتعليمات المتعلقة بإدارة الأراضي والأملاك والنفوس، كما أُسندت إليه مهمة الإشراف على أعمال المأمورين العاملين في الأقضية والنواحي ويبلغ الوالي بالمخالفات التي قد تحدث في الجهاز الإداري التابع لدائرته[1].

6- مأمورو إدارات الأملاك والنفوس :

يقوم هؤلاء بتسجيل الأملاك العامة والخاصة من أرض وعقارات وتقديم صلاحيات بالتكاليف العائدة إلى الأملاك العامة في أوقاتها المحددة، ومن مسؤولية هؤلاء أيضاً تدوين قيود النفوس من الولادات والوفيات[2].

7- مدير الأوقاف :

وظيفته الإشراف على أملاك الوقف، وتحصيل أموال الأوقاف من مستحقيها، وإرسالها إلى خزينة الأوقاف في أوقاتها المحددة، وهو المسؤول عن إدارة حسابات دائرته من إيرادات ومصروفات، وتدقيق حسابات الدوائر الفرعية التابعة له في الولاية، والإشراف على الصناديق الخيرية ذات المنفعة في الولاية[3].

8- المكتوبجي :

تختص واجباته بتحرير جميع المراسلات المتعلقة بالولاية، وهو المسؤول عن قلم التحريرات، وتتم عن طريقه جميع مراسلات الولاية وحفظ أوراقها وسجلاتها، وتكون مطبعة الولاية تحت إدارته[4].

---

(1) الدستور، المادة التاسعة والعشرون والثلاثون، ص 404.

(2) المصدر السابق ، المادة الحادية والثلاثون، ص 404 .

(3) المصدر السابق ، المادة الثانية والثلاثون والثالثة والثلاثون، ص 405.

(4) المصدر السابق ، المادة التاسعة من نظام الولايات، ص 383 .

د – التقسيمات الإدارية خارج مركز الولاية :

لم يكن التنظيم الإداري مقتصراً على مركز الولاية فقط، بل تعداه إلى الدوائر والمؤسسات التابعة للولاية، وهى :

1- المتصرفية أو السنجق أو اللواء :

تُعَدُ المتصرفية من أكبر الوحدات الإدارية في الولاية، ويرأسها المتصرف ويعين بموجب فرمان سلطاني، كما نصت المادة التاسعة والعشرون من قانون الولايات[1] وهو المسؤول أمام الوالي عن تنفيذ جميع الأوامر والتعليمات الصادرة إليه. وحدد الدستور العثماني صلاحياته وواجباته بما يأتي[2]:

- حفظ الأمن والاستقرار داخل المتصرفية .
- قيادته للجيش في المتصرفية ويحركه حسب ما يراه، بعد موافقة الوالي .
- الإشراف على الأمور المالية بالمتصرفية .
- التصديق على الأحكام التي تصدرها المحاكم الجزائية والمدنية .
- يترأس اجتماعات مجلس إدارة المتصرفية، ويحدد مواعيد انعقاد المجلس .
- مراقبة أعمال جميع الموظفين وتصرفاتهم في الدوائر الحكومة بالمتصرفية.
- تبليغ الوالي عن المخالفات التي يرتكبها موظفو الدوائر، وما يراه من تدابير لازمة .

ويعمل إلى جانب المتصرف جهاز إداري يتكون من :

2 - مجلس إدارة المتصرفية، مجلس يترأسه المتصرف، ويضم في عضويته كلاً من: القاضي بمركز المتصرفية، ومفتى البلدة، والمحاسب، ومدير التحريات، وستة أعضاء، ثلاثة منهم يمثلون الطوائف الدينية غير المسلمة، وثلاثة مسلمون وآمر هيئة ضابط المتصرفية، ومأمور الدفتر الخاقاني.

---

(1) الدستور. مصدر سابق، ص 386 .

(2) المصدر السابق، المادة التاسعة والثلاثون من الباب الثاني، ص386، والمادتان الخامسة والثلاثون والسادسة والثلاثون من الباب الثالث، ص 405 – 406.

آ- المحاسب، وهو المسؤول عن الأمور المالية والحسابية في المتصرفية[1].

ب- مدير التحريرات، هو المسؤول عن جميع المكاتبات والمراسلات والقيود والسجلات في المتصرفية، والإشراف على قلم التحرير[2].

جـ- مأمور دفتر الخاقاني بالمتصرفية، مهمته تنفيذ الأحكام والقوانين والتعليمات المتعلقة بإدارة الأملاك والأراضي والنفوس ومعاملات التصرف بالعقارات والأملاك الخاصة، كما يشرف على أعمال المأمورين العاملين في الأقضية ومحاسبة المخالفين منهم[3].

د - مأموريات أملاك اللواء ونفوسه، وهي الدائرة المختصة بإدارة النفوس والأملاك العمومية، ومن مهامها إصدار جوازات السفر[4].

3 – الأقضيـــة :

القضاء وهو أكبر وحدة داخل المتصرفية من حيث التقسيمات الإدارية، ويدعى من يأتي على رأس القضاء بالقائمقام، ويعين من الحكومة العثمانية في إستانبول، وهو المسؤول عن الأمور المدنية والمالية والأمنية وتنفيذ أوامر الدولة الصادرة عن طريق المتصرف وتنفيذ الأحكام الصادرة عن محاكم القضاء وذلك في حدود صلاحياته الممنوحة له والاستئذان في الخارج عنها من المتصرف. ومن مهامه أيضاً ترشيح مدراء النواحي التابعة للقضاء وترأس مجلس إدارة القضاء، وتحديد موعد انعقاد مجالس النواحي بعد أخذ الإذن من المتصرف، وتنفيذ القرارات التي يصدرها مجلس إدارة القضاء بعد أخذ الموافقة عليها من قبل المتصرف، ومن مهامه أيضاً تفتيش دوائر القضاء والنواحي[5].

ويضم القضاء عدداً من الموظفين المسؤولين عن الأمور المالية والإدارية يأتي على

---

(1) الدستور ، المادة السابعة والثلاثون، الباب الثالث، ص 406.

(2) المصدر السابق ، المادة التاسعة والعشرون، والتاسعة والثلاثون، ص 405 – 406.

(3) المصدر السابق ، المادتان الحادية والثلاثون والأربعون، ص 405 - 406.

(4) المصدر السابق ، المادة الثامنة والثلاثون ص 406

(5) المصدر السابق ، المادة التاسعة والثلاثون، ص 389 .

رأسهم مدير المال وهو موظف مسؤول عن الأمور المالية في القضاء وذلك فيما يختص بتسوية الحسابات الرسمية من واردات ومصروفات، ويكون تابعاً لمحاسبة الصنجق، ومكلفاً بتنفيذ أوامرها عن طريق القائمقام، ويعينه الوالي بترشيح من دفتردار الولاية ويعد عضواً مميزاً في مجلس إدارة القضاء كما يوجد كاتب التحريرات وهو موظف مسؤول عن المكاتبات بهذا الشأن والصادرة إليه من القائمقام[1].

4 - النواحي :

وهى وحدات إدارية صغيرة يضمها القضاء، ولا يقل عدد سكان الناحية الواحدة عن خمسمئة نسمة من الذكور على الأقل، ويترأس الجهاز الإداري في الناحية مدير الناحية، الذي يُعَيَّنُ من قبل الوالي ومسؤول أمام القائمقام. ومن الشروط الواجب توافرها في مدير الناحية أن يكون متعلماً، وأن يكون متمتعاً بجميع حقوقه المدنية، وذا سيرة وسلوك حسن وأن يكون قد تجاوز سن العشرين، وأن لا يكون محكوماً بأية جناية[2].

وكان من مهامه العمل على نشر القوانين النافذة وتطبيق الأنظمة في حدود دائرة ناحيته وتزويد القائمقام، وهو السلطة الأعلى منه مباشرة، بالمعلومات المتعلقة بالمواليد والوفيات وقضايا الإرث والخصومات على الأرض، التي تصله عن طريق مخاتير القرى، ومن مهامه أيضاً الإشراف على انتخابات المخاتير والتحقيق في الشكاوى التي تقدم ضدهم وضد مأموري الضرائب وتحقيق الأمن، وكل ما من شأنه أن يضمن جباية الضرائب، وأموال الدولة وإرسالها إلى القضاء، وكان يساعد مدير الناحية وهو موظف ملازم للمدير للقيام بالمكاتبات الرسمية، وحفظ السجلات والأوراق[3].

5 - القــرى :

تعدّ القرية أصغر الوحدات الإدارية في الهيكل الإداري للدولة العثمانية، وتكون تابعة للنواحي، ويديرها المخاتير وهم موظفون شبه رسميين، ينتخبهم سكان القرى، بحيث

---

(1) الدستور، المادة الثانية والتسعون، ص415، والمادة الخامسة والأربعون، ص407، والمادة السادسة والأربعون، ص 407 .

(2) المصدر السابق ، المادة الثانية والخمسون والخامسة والخمسون، ص 408 .

(3) سالنامة الولاية، 1307هـ - 1889، ص 174.

يكون لكل قرية مختاران، إذا كان سكانها ينتمون إلى عشيرتين مختلفتين، ومختار واحد للقرية التي ينتمي سكانها إلى عشيرة واحدة[1] .

وتحدد واجباتهم بتنفيذ جميع الأوامر والتعليمات في قراهم ونشر قوانين الدولة وأنظمتها، وتزويد مدير الناحية بكل المعلومات والأخبار والأحداث التي تجرى في قراهم، والمختار مسؤول عن حفظ الأمن في قريته، ومساعدة السلطات المختصة في إلقاء القبض على المخالفين والمجرمين، بالإضافة إلى الأحوال الشخصية المتعلقة بالمواليد والوفيات، والمصادقة على الكفالات ومعاملات الإرث، ومن مهامه أيضاً الاهتمام بالأمور البلدية، وجباية الضرائب[2].

هـ - النظام القضائي :

عملت الحكومة العثمانية منذ إعادة سيطرتها على ولاية ليبيا في سنة 1835 على تطبيق النظام القضائي المعمول به في الدولة مع مراعاة بعض الظروف التي تمر بها ولاية ليبيا عن بقية ولاياتها الأخرى وبخاصة غير الإسلامية منها. وقد اختلفت الآراء بين المؤرخين حول تحديد فترة زمنية محددة لبداية العمل بالنظام القضائي العثماني في ليبيا، فقد حدد المؤرخ الإيطالي (كاكيا) [3] سنة 1869م بداية العمل القضائي في الولاية[4]. بينما المؤرخ الإيطالي (روسي)[5]، حدده بفترة ولاية محمود نديم باشا (1860 – 1867م) حيث تم افتتاح أولى المحاكم المدنية والجنائية والتجارية في الولاية[6].

---

(1) الدستور، مصدر سابق، المادة الرابعة والخمسون، ص390.

(2) المصدر السابق ، المادة الستون، ص 409 – 410.

(3) أنتوني جوزيف كاكيا. ضابط إيطالي برتبة رائد، ولد في سنة 1896 وتوفي بليبيا عام 1946 ، ألف كتاب: ليبيا في العهد العثماني الثاني.

(4) كاكيا. مرجع سابق، ص 98 .

(5) أتوري روسي. ولد سنة 1894 وتوفي عام 1955، عمل أستاذ للأدب العربي في جامعة روما، ثم مديراً للمعهد الشرقي ومشرفاً على مجلته، وقد ارتبط روسي بليبيا وشغف بتاريخها وأقام بها فترات في أثناء الخدمة العسكرية ثم المدنية ، روسي، طرابلس تحت حكم الأسبان، مرجع سابق ، ص 8.

(6) روسي. ليبيا منذ الفتح العربي، مرجع سابق، ص 452، وكاكيا ، مرجع سابق، ص 98.

بيد أنَّ المؤرخين يتفقون على أن اكتمال نظام هذه المحاكم تم في سنة 1879م.

إن ما ذهب إليه (روسي) من أن محمود نديم هو الذي أسهم في إنشاء المحاكم بليبيا، وذلك لما عرف عن هذا الوالي اهتمامه بإجراء إصلاحات بالولاية.

وفي الحقيقة إن تطبيق النظام القضائي العثماني في جميع أنحاء الولاية لم يكن إلا اسميا فقط، ولم يستطع الولاة العثمانيون العمل بذلك النظام رسمياً إلا في المناطق الساحلية والمدن المكتظة بالسكان.

أما في المناطق الداخلية التي تبعد عن مراكز الولاية مئات الكيلومترات لم يكن للنظام القضائي العثماني أيّ دور يُذْكَر، فقد كان الأهالي يطبقون قوانينهم التقليدية ويفضون نزاعاتهم حسب أعرافهم وتقاليدهم، كما كان الأهالي في المناطق الداخلية يعارضون القوانين العثمانية ويرفضون العمل بموجبها .

ويمكن تصنيف المحاكم الموجودة في الولاية خلال العهد العثماني إلى نوعين من المحاكم : النظامية و الشرعية .

أولاً : أنواع المحاكم واختصاصاتها :

تنقسم المحاكم النظامية إلى عدة درجات حيث يختصُّ كل منها بالاختصاصات المحددة لها وهي على النحو الآتي :

آ - **محكمة الصلح** :

تُنْظَرُ قضاياها في القرى والنواحي، وكان قُضاتها يعيّنهم الوالي من أعيان الولاية وكانوا يفصلون في القضايا المدنية، تلك القضايا التي لم يكن المبلغ المالي المختلف عليه فيها يزيد على 150 قرشاً[1].

أما في القضايا الجنائية فكانت هذه المحكمة تفصل فيها، وكان حكمها لا استئناف فيه حيث كانت الغرامة لا تتعدى 25 قرشاً[2].

---

(1) بروشين. مرجع سابق، ص 334 .

(2) كاكيا. مرجع سابق، ص 99 .

أما في القضايا التي كانت غراماتها تزيد على ما ذُكِرَ أو تكون عقوبتها السجن، فإن للمتهم في ذلك الوقت الحق في الاستئناف، وكانت استئنافات أحكام محكمة الصلح تنظرها وتفصل فيها المحكمة الابتدائية، ويتفرع عنها محاكم في بعض الأقضية، وبخاصة بعد سنة 1858م.

ب - المحكمة الابتدائية :

تأتي المحكمة الابتدائية في المرتبة الثانية من حيث التدرج في صلاحية إصدار الأحكام بعد محاكم الصلح وتوجد في مركز كل قضاء، وتتكون من رئيس للمحكمة وأربعة قضاة، عدا محكمة مدينة طرابلس التي تتكون من رئيسين وأربعة قضاة، فكان أحُد الرئيسين وقاضيان يؤلفان القضاء المدني، بينما يتألف القضاء الجنائي من الرئيس الآخر والقاضيين الآخرين، وتأتي هذه الزيادة في محكمة طرابلس على بقية المحاكم الأخرى، ربما لارتفاع نسبة عدد السكان بها مقارنة بالمناطق، الأخرى وبالتالي كثرة القضايا المرفوعة إليها، فضلاً عن خلوها من محاكم الصلح الموجودة بالقرى والنواحي، وهذا ما يفسر وجود قاضيين للتحقيق بخلاف المناطق الأخرى التي يوجد بها قاضٍ واحد، وكان من مهام هذه المحكمة النظر في القضايا المدنية والجنائية[1].

جـــ - المحكمة التجارية :

في سنة 1851م أُنشئت محكمة تجارية مشتركة، بعد التعديلات التي أُجريت على نظام المحاكم ،فقد أنشئت في مدينة بنغازي وطرابلس محكمة تجارية وطنية،تتألف من رئيس وقاضيين، ويُلْحَقُ بالقاضيين الوطنيين اثنان من القضاة الأجانب إذا كانت القضية المعروضة بين عرب وأجانب، ويُسمَّى هذان القاضيان الأجنبيان بالأعضاء المؤقتين ويكون استئناف أحكام المحكمة التجارية بطرابلس في المحكمة التجارية في إستانبول على شرط ألا تقل عن 5000 قرش عثماني[2] .

وتشير إحدى الوثائق إلى أحد التجار الأوروبيين وهو تاجر فلمنكي (النمسا) يطالب بعض تجار مدينة الخمس بتسديد ما عليهم من ديون له عندهم، وعندما رفض هؤلاء

---

(1) كورو. مرجع سابق , ص 31.

(2) المرجع السابق ، ص 32 .

التجار طلبه لجأ إلى المحكمة التجارية للمطالبة بأمواله، وبعد عقد عدة جلسات ثبت أنّ له عند من أشتكى عليهم مبلغاً مالياً وقدره 287 قرش ونصف، فأصدرت المحكمة حكماً بإلزام التجار تسديد الديون إلى التاجر الفلمنكي وذلك سنة 1290هـ 1873م[1] .

د - محكمة الاستئناف :

مركزها في مدينة طرابلس، ويشمل اختصاصها ولاية ليبيا بكاملها، وتنظر فيها المحكمة بالطعون المرفوعة ضد الأحكام الصادرة، عن المحكمة الابتدائية سواء أكانت مدنية أم جنائية. وتتألف المحكمة من ثلاثة أقسام : مدني وجنائي وادعاء، وتتكون هيئتها من رئيسين وعشرة قضاة، فالقسم المدني يتألف من رئيس وأربعة قضاة، والقسم الجنائي من رئيس وأربعة قضاة، أما قسم الاتهام أو الادعاء فيتألف من رئيس المحكمة الابتدائية وقاضيين ويشارك النائب العام في قسم الاتهام من دون أن يكون له الحق في التصويت[2].

ر - محكمة الجزاء :

مركزها مدينة طرابلس، وتضم رئيسا للمحكمة وعضوية قاضيين آخرين، ومهمتها النظر في القضايا الأكثر فداحة وأهمية كالقضايا المتعلقة بأمن الولاية[3].

ز - محكمة النقض أو التمييز :

لم تكن في ولاية ليبيا محكمة للنقض، وإنما كانت القضايا الكبيرة الجنائية والمدنية الصادرة من محكمة استئناف طرابلس تحال إلى محاكم النقض أو التمييز في العاصمة إستانبول[4] .

---

(1) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، ملف متصرفية الخمس، وثيقة رقم 609 .

(2) كورو. مرجع سابق، ص 32 .

(3) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، ملف المحاكم، وثيقة بشأن حكم محكمة الجزاء بطرابلس رقم 530 .

(4) علي عمر الهازل. النظام القضائي في ولاية طرابلس الغرب، المركز الوطني للمحفوظات والدارسات التاريخية طرابلس ليبيا، 2009م، ص 236 – 242، والدستور، مصدر سابق، ص 154.

هـ - محكمة اليهود الدينية :

وكانت تسمى محكمة (الرَّبي)[1] وهي تختص بالفصل في قضايا الأحوال الشخصية لدى الطائفة اليهودية، وذلك وفق الشريعة والأعراف اليهودية[2] .

وقضاتها من اليهود أنفسهم، وكان يتم التصديق على أحكامها وتنفيذها من قبل القاضي الشرعي المسلم. وعدد القضاة في هذه المحكمة ثلاثة بما فيهم باش خاخام اليهود وهو رئيس المحكمة، ويطلق على هذه المحكمة من قبل اليهود اسم مجلس الروحانية[3].

ثانياً - المحاكم الشرعية :

تختص المحاكم الشرعية بقضايا الأحوال الشخصية من إرث وعقود نكاح وطلاق، وغيرها من الأمور ذات الصلة بالأمور الشرعية[4].

ويوجد بمدينة طرابلس مقر الحاكم الشرعي أو القاضي الشرعي الذي يدير شؤون القضاء الشرعي، ويشرف عليه بواسطة المحكمة التي يرأسها، والتي تستأنف أحكامها أمام شيخ الإسلام في إستانبول[5].

ولما كان من الصعب تولي القاضي الشرعي تنفيذ مهام وظيفته في جميع أنحاء الولاية كافة صار يُعَيِّنُ نواباً له في المناطق المختلفة ويعرفون باسم (النواب الشرعيين) .

اختص القاضي الشرعي بطرابلس بتعيين من يتولون هذه المهام في النواحي، ويتقاضون نصيباً من رسوم القضايا المرفوعة إليهم، بينما اختصت السلطة المركزية في

---

(1) الربى، تعني في اللغة العربية العالم التقي الصابر، وتأخذ معنى رجل الدين اليهودي في اللهجة العامية، الهازل. المرجع السابق، ص 280 .

(2) المرجع السابق ، ص 281.

(3) علي عمر الهازل. القضاء والامتيازات الأجنبية، ضمن كتاب المجتمع الليبي، تحرير محمد الطاهر الجراري، مركز جهاد الليبيين، طرابلس ليبيا، 2005، ص 203 .

(4) بروشين. مرجع سابق، ص 334 .

(5) المرجع السابق ، ص 335 .

إستانبول بتعيين النواب الشرعيين في المراكز الإدارية الأكبر من النواحي كالسناجق والأقضية مقابل دفع مرتبات شهرية محددة لهم .

وفي أواخر فترة حكم العثمانيين كان النواب الشرعيون يخضعون لامتحان يجري بمقر المحكمة الشرعية بمدينة طرابلس يعين على إثره الناجحون لتولي هذه المهام في المناطق المختلفة، وكان إلى جانب ذلك المفتي وهو بمنزلة الزعيم الروحي وليس من مهامه إصدار الأحكام، بل يقوم بمراجعة بعضها للتحقق من مطابقتها للشرع الشريف[1].

أما فيما يخص الجهاز القضائي للمحكمة ؛ فيتكون من القاضي ونائبه، ومن مجلس استشاري وعدد من الموظفين :

آ - **القاضي** :

اختصت الحكومة العثمانية في إستانبول بتعيين القضاة ولاسيما بعد إعادة السيطرة المباشرة على الولاية، فشيخ الإسلام في عاصمة الدولة العثمانية يقترح على السلطان العثماني تعيين عدد من القضاة من مختلف الولايات العثمانية، وعلى ضوء هذا الاقتراح يصدر السلطان فرماناً بذلك، وفي ولاية ليبيا كغيرها من الولايات الأخرى التي كانت خاضعة للدولة العثمانية، كان تعيين القضاة الشرعيين من اختصاص شيخ الإسلام وبفرمان سلطاني[2].

ويتضح ذلك في صدور فرمان في سنة 1835م بنقل القاضي أحمد نظيف من محكمة البوسنة إلى محكمة طرابلس الغرب بليبيا[3] .

وكان يدير شؤون القضاء الشرعي في كل من متصرفية طرابلس وبنغازي قضاة، بينما كان يدير شؤون القضاء الشرعي في الأقضية والنواحي نواب شرعيون، وتتولى إستانبول تعيين النواب الشرعيين في الأقضية، وأما النواب الشرعيون في النواحي فيتم تعيينهم من قبل الوالي، بتوصية من قاضي القضاة بطرابلس.

---

(1) صحيفة الترقي. العدد 98، 15 صفر عام 1327هـ - 1909م، مقال (المحاكم الشرعية).

(2) الهازل. النظام القضائي في ولاية طرابلس الغرب، مرجع سابق، ص 22 – 23 .

(3) محمد عمر مروان. سجلات محكمة طرابلس الشرعية (1760- 1854م)، منشورات مركز جهاد الليبيين طرابلس ليبيا، 2003 م، ص 87 .

وكان الأهالي في الأقضية والنواحي يستأنفون الأحكام أمام قاضي طرابلس، وأما الأحكام الصادرة عن محكمة طرابلس فكانت تستأنف أمام شيخ الإسلام بإستانبول، وقاضي القضاة هو رئيس القضاة، ويعين من قبل الحكومة العثمانية ومهمته الإشراف على سير القضاء في كل أنحاء الولاية، كما أنه يختار القضاة ونواب الشرع في المناطق والنواحي ومركز عمله في مدينة طرابلس .

كما حدد السلطان العثماني فترة محددة لعمل القاضي لا تزيد عن سنتين ونصف السنة وبعدها يتم نقله إلى محكمة أخرى[1].

ويمكن التأكيد على أنَّ المناطق الداخلية تخلو ممن يدير شؤون القضاء، ويتضح هذا من خلال ما تبينه إحدى الوثائق العثمانية بأن أغلب أقضية بنغازي ونواحيها، لا يوجد فيها قضاة للشرع وذلك في سنة 1872م، كما تشير إحدى الوثائق بأن مدينة «غات» طالبت الوالي بتعيين قضاة للشرع فيها لخلو منطقتها من أناس يفصلون بين الناس[2].

ونتساءل هنا كيف يحتكم أهالي تلك المناطق الداخلية في فض منازعاتهم ؟

من المعروف أن النظام القبلي ينتشر بشكل واسع في شرق ليبيا وجنوبها، وبالتالي فإن الأهالي يحتكمون في فض منازعاتهم إلى كبرائهم وأولي الرأي والمشورة منهم الذين يستندون في فض المشكلة بين المتخاصمين إلى مجموعة من الأعراف والتقاليد السائدة في منطقتهم، وإلا فإن الاقتتال هو الحل بالفصل بين الأطراف المتنازعة وحلفائهم وهو الأسلوب القضائي نفسه المتبع في سائر النجوع ومواطن القبائل الرحل حيث تسود أعراف القبيلة وعاداتها في الفصل بين المتخاصمين وإذا فشلت يندلع القتال بين الجانبين .

ب - نائب القاضي :

هو من ينوب عن القاضي في القضاء، حيث كان للقاضي الشرعي الحنفي وفقاً لمذهب الدولة السلطاني المعين من قبل السلطان نائب ينوب عنه ذو مذهب مالكي وفقاً

---

(1) الهازل. مرجع سابق، ص 22- 23.

(2) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، ملف المحاكم، وثيقة رقم 1318.

لمذهب الولاية ويكون من الأهالي يتم تعيينه من قبل ديوان الولاية، وحددت فترة بقائه بمنصبه بفترة القاضي أي سنتين ونصف[1].

ومن اختصاصاته الفصل في قضايا المتقاضين من المذهب المالكي بعد أن يتم إسناد القضية إلى النائب من قبل القاضي الشرعي الحنفي[2].

ومن اختصاصاته أيضاً تأجيل القضايا وتحديد مواعيدها، وإصدار الإذن بالطلاق الغيابي وتقدير النفقات .

ولقاضي محكمة طرابلس الشرعية نواب يعاونونه في المناطق الأخرى كتاجوراء ومسلاته، والخمس، وزليتن، ومصراته، وفزان، وللقاضي الشرعي الحق في تعيينهم وعزلهم، كمـــا كان القاضي يمنحهم أختاماً ليختموا بها القضايا والأحكام الصادرة عنهم[3].

وإذا ما أساء أحد النواب للقضاء ولأحكام الشريعة الإسلامية ؛ فإن القاضي الشرعي يتولى عزله[4].

جـــ- مجلس الإفتاء

يتألف مجلس الإفتاء من عدد من العلماء والمفتيين (مالكي وحنفي)، كما يُعْرَفُ بمجلس الشورى والمجلس الشرعي، ويقوم هذا المجلس بتقديم المشورة إلى القاضي في بعض القضايا الغامضة التي تحتاج إلى من يكون أكثر علماً من القاضي، ويرأس المجلس رئيس المفتيين وفي أغلب الأحيان لا يقوم بإصدار حكم إلا بعد الرجوع إلى أعضاء المجلس مجتمعين .

ولا يسمح لأي شخص بالإفتاء ما لم يتحصل على شهادة علمية من الوالي تخوّله للعمل كمفتٍ .

---

(1) مروان. سجلات محكمة طرابلس الشرعية، مصدر سابق، ص 91 .

(2) المصدر السابق ، ص 91.

(3) المصدر السابق ، ص 94 .

(4) المصدر السابق ، ص94.

وكثيراً ما يعود القضاء للمفتي، لأخذ رأيه في بعض القضايا ورأي الشرع فيها، أو عمل تنوي الدولة القيام به وعن مدى مطابقته لأحكام الشرع الإسلامي، مثل تحويل مقبرة إلى مدرسة، أو منع الناس من الحج بسبب تفشي وباء أو غير ذلك من الأمور كإثبات رؤية الهلال في شهر رمضان وشهر شوال بل وكل شهر من شهور السنة القمرية، إضافة إلى أن المفتي في طرابلس كان مستشاراً للقاضي وعمل القضاة أيضاً مستشارين لإدارة الأوقاف العامة، وكانت إقامة المفتون في مركز الولاية[1].

د - كاتب المحكمة

كان يوجد بالمحكمة عدد من الكتبة يرأسهم (باش كاتب المحكمة) ويُكلفون بكتابة المحاضر التي يعقدها نائب الشرع، وتدوين جلسات فض النزاعات بالسجلات وفي عدة نسخ كما يقوم القاضي بتكليف بعض الكتبة بالخروج في لجان شكلها القاضي للكشف عن جثة قتيل أو الاطلاع على قضية في مكان الحدث، كما يعد الكتبة تقريراً يحتوي على النتائج التي توصلوا إليها في ضبط القضية، ويسجل الكاتب اسمه في أسفل السجلات، ويشترط في من يتولى هذه الوظيفة مهارة الكتابة والقراءة وإلماماً بكثير من المسائل الشرعية وبالأخص في الأحوال الشخصية[2].

هـ - عدول المحكمة

وهي وظيفة من الوظائف المهمة في النظام القضائي بالمحاكم الشرعية، وتختص بتحرير الحجج والسندات وتقييدها بالسجل بأمر القاضي. كما أوكلت للقائمين مهاماً مثل تكليفهم من قبل القاضي في لجان للخروج تخصُّ قضايا العقارات، كما يقوم العدول بالشهادة بين الناس فيما يتعلق بحقوقهم وأملاكهم وديونهم ومعاملاتهم جميعها بعد موافقة نائب القاضي[3].

---

(1) الدجاني. ليبيا قبيل الاحتلال الايطالي 1882-1911م، القاهرة، ص 203 .

(2) على الدوماني. الأوضاع السياسية والاقتصادية لمتصرفية الخمس خلال العهد العثماني الثاني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المرقب، ترهونة ليبيا، 2004، ص 49 .

(3) الهازل. النظام القضائي في ولاية طرابلس الغرب، مرجع سابق، ص 40- 41 .

ويتم اختيارهم من قبل نائب الشرع شريطة أن تتوافر فيهم عدة شروط من أهمها، السيرة الحسنة، والأخلاق الحميدة، ويكونون ممن يشتهرون بالمعرفة في علوم الفقه، وأيضاً يكونون ممن يحسنون التوفيق بين الناس، لذلك نجد أن السلطات العثمانية تخاطبهم بتسمية العلماء الأفاضل تقديراً لمكانتهم في النظام القضائي، كما أن للعدول رأياً في بعض القضايا قبل عرضها على نائب الشرع، وبالأخص قضايا العقارات[1].

و - المُحضر

يتواجد بكل محكمة عدد من المحضرين يرأسهم (باش محضر المحكمة)، ويكلفون من قبل القاضي بتوزيع البلاغات التي يأمر القاضي بإيصالها إلى من لهم علاقة بالقضايا، ويقومون بإحضار من يأمر القاضي بإحضاره إلى المحكمة أو وضعه في السجن بعد الحكم عليه من قبل القاضي، وتُوكلُ لهم أيضاً مهام أخرى مثل النظر في بعض قضايا الخلاف بين الأهالي في الأسواق[2].

ز - ترجمان المحكمة

اختصاصه الترجمة من اللغة العثمانية إلى اللغة العربية وبالعكس، ويساعده عدد كبير من المترجمين[3].

ح - الوكـــلاء

يقوم الوكلاء بالترافع أمام القاضي عن القضايا التي تم توكيلهم عليها من قبل أصاحب العلاقة، وتنقسم هذه الفئة إلى قسمينٍ، الأول اتخذ من هذا العمل مهنة، وأصبح يحق له الترافع عن قضاياهم بالمحكمة، وعلى الأغلب فإن هؤلاء الوكلاء تم توكيلهم من قبل المتقاضين بوكالات عامة. والقسم الثاني امتهنوا حرفاً أخرى، ولكن كلفوا من قبل أصحاب القضايا للترافع عن قضاياهم بالمحكمة[4].

---

(1) الدوماني. مرجع سابق، ص 49 .
(2) مروان. سجلات محكمة طرابلس الشرعية، مصدر سابق، ص 101.
(3) الهازل. النظام القضائي, مرجع سابق، ص47–48, الدستور، مصدر سابق، ص 567 – 568.
(4) الهازل، المرجع السابق ، ص 43 – 44، ومروان، المصدر السابق، ص 101 – 102 .

ثالثاً - أحكام القاضي :

من المعروف أن المحكمة تعقد جلساتها في قاعة المحكمة الخاصة بعقد الجلسات، وفي بعض الأحيان تعقد المحكمة جلساتها خارج بناء المحكمة وخاصة في القضايا المهمة والتي تهم الناس جميعاً، وعلى سبيل المثال عقدت المحكمة جلسة لها في عام 1835 بجامع درغوث باشا بطرابلس وحضرها عدد كبير من الأهالي[1].

كما تتم عملية المحاكمة بالطريقة المعروفة والاعتيادية والمتمثلة في الآتي :

تعرض القضايا أمام القاضي، ويقوم المدّعي والمدَّعى عليه بذكر اسم كل منهما وشهرتهما ومكان إقامتهما، وصنعتهما وفي بعض الأحيان يطالب أحد طرفي القضية بمناقشة قضيته على المذهب الذي يرغب فيه.

يقوم القاضي بدراسة القضية من كل جوانبها، ويستمع لأقوال المدّعي والمدَّعَى عليه، ويفصل فيها بنفسه إذا كان الشهود من المذهب المالكي، وإذا كان طرفا القضية على المذهب المالكي يجعلها لنائبه[2].

كما يقوم القاضي باستشارة مجلس الشورى والمؤلف من المفتيين والعلماء في بعض القضايا ذات الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا يصدر حكماً إلا بعد أخذ آرائهم، وفي بعض القضايا الأخرى وبخاصة التي تتعلق بالعقارات يكلف القاضي أناساً من أهل الخبرة للخروج للمعاينة، ودراسة المشكلة على أرض الواقع وإعداد مذكرة حول القضية أمام القاضي للبت فيها[3].

ومن القضايا الشائكة التي تواجه القاضي قضايا قتل، وبمجرد حدوث الجريمة، يقوم القاضي بتكليف لجنة تتكون من عدلين من عدول المحكمة، وشيخ البلاد، وطبيب للكشف على جثة القتيل.

وتصنف جرائم القتل إلى قسمين :

---

(1) مروان، سجلات محكمة طرابلس، مصدر سابق ، ص 104 .

(2) مروان. سجلات محكمة طرابلس الشرعية، مصدر سابق، ص 111 .

(3) المصدر السابق ، ص 112.

القسم الأول: يصنف على أنه سياسي بحت، وذلك لاختصاصه بالمسؤولين في الدولة والجنود، وهنا القاضي يحقق في القضية من مختلف جوانبها وملابستها ولا يقوم باتخاذ أي إجراء بها، أو إصدار حكم، عدا وضع المتهم في السجن انتظاراً لإصدار حكم بشأنه من الباب العالي، والسبب في ذلك أن المعنيين هنا جنود ولهم قضاء خاص بهم[1].

أما **القسم الثاني**: من قضايا القتل فإنه يخص المدنيين من سكان الولاية، هنا نجد أن القاضي يتجه اتجاهاً آخر، وهو الاتجاه نحو الجانب الاجتماعي حيث يسعى إلى حصول صلح بين المتهم بالقتل وأهل القتيل، وذلك بدفع دية المقتول من قبل أهل القاتل أو قبيلته.

وفيما يخص السرقة نجد القاضي يحكم بالسجن دائماً، أمّا قضايا الخلاف على الأراضي القبلية فإن هذه القضايا تُحَلُّ دائماً بوجود الوالي إلى جانب القاضي ونائبه وأعضاء المجلس[2].

آ - رسوم المحكمة :

يتقاضي كل من القاضي ونائبه وموظفي المحكمة مرتباً شهرياً محدداً ؛ بالإضافة إلى نصيب معين من رسوم القضايا وضرائبها الواردة إلى المحكمة[3].

ب - العقوبات :

استحدث العثمانيون ما يعرف باسم (الكوريك) ومعناها باللغة العربية (المجداف)، وهي أن يحكم على المتهم بالسجن داخل السفن العثمانية مجدِّفاً وتُعَدُّ هذه العقوبة من أشد العقوبات وأقساها، وكان يحكم بها على الأشخاص الخارجين على سلطة السلطان أو أسرى الدول المعادية وكان المحكوم بها يساق أول الأمر إلى أهم ميدان في المدينة أو المنطقة التي يكثر فيها مرور الناس حيث يقيد إلى أحد الأعمدة المخصصة وتوضع على صدره ورقة (طارمة) عليها خلاصة عن جرمه والحكم الصادر عليه، مكتوبة بخط عريض، ويظل المحكوم مقيداً إلى ذلك العمود لمدة لا تقل عن ساعتين، ثم يوضع في قدميه قيد حديدي غليظ وينقل إلى أحد المراكب البحرية، ويبقى الحديد في قدميه حتى موته أو انتهاء مدة حبسه[4]، وفي السفينة تتلقاه مجموعة من البحارة الغلاظ القلوب،

---

(1) مروان. مصدر سابق، ص 122.

(2) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، ملف المحاكم، وثيقة 1332.

(3) المصدر السابق، وثيقة 1324.

(4) المصدر السابق، وثيقة 1344.

فيربطونه إلى أحد المجاذيف ويجلدونه بالسياط كلما تباطأ أو تراخى بالتجذيف، ولا يبارح المحكوم مجدافه إلا إذا مات أو سقط مغشياً عليه من شدة التعب والإرهاق، وفي القرنيين السابع والثامن عشر أصبحت لفظة كوريك تطلق على كل من يحكم عليه بالأشغال الشاقة ويُقَيَّدُ بالحديد مندون شرط العمل داخل السفينة[1].

وبالإضافة إلى عقوبة المجذاف هناك عقوبة السجن في القلعة أو ما يسمى بالعثماني (قلعة بند) فقد أصبحت بعد الإصلاحات القضائية تصدر بحكم قضائي يحدد مدة العقوبة ونوعها، انفرادية أو ضمن مجموعة، بينما كان الحكم في السابق مرهون بمزاج الحاكم، وغالباً ما أُخِذَ الكثيرون إلى القلعة لأسباب تافهة ولمدة زمنية محدودة، ولكن الحاكم انشغل عنهم فنساهم فقضوا عمرهم كله في زنزاناتهم[2].

كما طبق العثمانيون عقوبة النفي إلى خارج منطقة المحكوم وبخاصة إلى المناطق الحارة، والجافة. وقد كانت الصحراء الليبية منفى السياسيين والمعارضين للسلاطين من سكان الأناضول وبلاد الشام، كما كانت صحراء العراق، حسب ما تشير إلى ذلك إحدى وثائق منفى الليبيين[3].

رابعاً - الامتيازات الأجنبية في القضاء :

كان للأجانب في ولاية ليبيا مزايا خاصة بهم، فالقناصل كانوا يفصلون في القضايا التي كانت تخص شخصاً أو أكثر، إذا كان أصحاب القضايا تابعين لجنسية هؤلاء القناصل، أما إذا كانت القضية واقعة بين مواطن عربي وآخر أجنبي، أو بين أجانب من جنسيات مختلفة، فإن النظر فيها يكون من اختصاص المحاكم الوطنية، مع السماح بأن يرافق الأجنبي موظف من قنصليته كمترجم، ولا يتم تنفيذ الأحكام على الأجنبي إلا عن طريق قنصله[4].

---

(1) الديجاني. وثائق تاريخ ليبيا، وثيقة رقم 139، ص 234 – 236 .

(2) للمزيد من العقوبات انظر القانون العثماني، دار المحفوظات التاريخية، طرابلس – ليبيا.

(3) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، وثيقة تتضمن رسالة موجهة من متصرفية بنغازي إلى والي طرابلس فيها نفى أربعين شخصاً مع عائلاتهم من قبائل شرق ليبيا إلى صحراء العراق والشام وذلك لتحريضهم الأهالي على عدم دفع الضرائب، ملف المحاكم وثيقة رقم 260.

(4) بروشين. مرجع سابق، ص 335، والهازل، مرجع سابق، ص 267- 282.

خامساً - النظام المالي:

لم تتمكن الدولة العثمانية من فرض النظام الإقطاعي الأرضي القاضي بتقسيم الأرض إلى تيمار وزعامات وملك خاص، فقد اضطرت إلى تطبيق نظام السالیانه (الرواتب، المعاشات) ونظراً للأعباء الدفاعية والمهام الحربية، فقد عمدت إلى إعداد نظام مالي دقيق عماده الضرائب والصادرات والواردات، فضلاً عن الضريبة الجمركية نظراً لكثرة الموانئ التي تحظى بها ولايات الشمال الأفريقي بخاصة[1].

تعدّ الضرائب من إيرادات عماد رئيس في الهيكلية المالية للدولة العثمانية، ولهذا فقد عدّت الدولة العثمانية من أكثر إمبراطوريات العالم ضرائبياً، بحيث تجاوز تعدادها عن ألف ضريبة[2].

لم تكن ولاية طرابلس الغرب (ليبيا) ولاية زراعية، بل شكلت الثروة الحيوانية، فضلاً توافر بعض الأشجار مثل الزيتون والنخيل، ولهذا فقد فرضت ضريبة على ما يتم الإتجار به في الأسواق، زد على ذلك، فقد فرضت الحكومة المحلية وبتوجيه من استانبول رسوماً جمركية على البضائع المستوردة والمصدرة للولاية[3].

أولاً - الضرائب المباشرة :

أ - ضريبة العشر :

ضريبة العشر من أكثر الضرائب انتشاراً، فقد فرضت على جميع أنواع الأشجار والحبوب، ويتولى جبايتها أناس مختصون يتم تكليفهم من قبل حكومة الولاية ويعرفون

---

(1) مروان، مرجع سابق، ص 371.

(2) سجلات الديوان الهمايوني، عينيات دفتر، نمرة 4270.

(3) مروان، المرجع السابق، ص 373.

بمأموري الخراصة. يقوم الخراصة بتقدير المحصول لجبي العشر عليه ويتم التقدير قبل نضج المحصول، سواء أكانت من الأشجار المثمرة أو الزرع ويكون في طور الإنبات، وفي كثير من الأحيان يكون تقدير الخراصة غير صحيح ولا تتناسب مع الإنتاج الفعلي للزرع، مما سبب في كثير من الأحيان الإضرار بالفلاحين، نظراً لأَنَّ إنتاجهم لا يفي بما قدر لهم في عملية العشر مما يضطرهم إلى شراء النقص لكي يدفع للدولة، والفلاح غير ملزم بدفع الضريبة نقداً أو حبوباً ؛ فله الخيار في ذلك[1].

ومقدار هذه الضريبة (العشر) عشر كميات المحاصيل التي تجبى من الفلاحين في مختلف أنحاء الولاية[2] .

ولكن الحكومة العثمانية قامت برفع مقدار هذه الضريبة من وقت لآخر من أجل الحصول على مبالغ عالية أكثر لتغطية العجز في خزينة الدولة. وخير دليل على ذلك قيام الحكومة برفع قيمة ضريبة العشر في سنة 1875م إلى 12.5% وذلك لتمويل مشاريع إصلاحية وفي سنة 1878م، أضافت حكومة إستانبول 4/1% على كل الولايات من أجل دفع التزاماتها المالية اتجاه روسيا بناء على اتفاقية سان ستيفانو سنة 1878م[3]، كما قررت الحكومة إضافة 1% إلى ضريبة العشر من أجل تأسيس مصرف زراعي في طرابلس سنة 1885م، وتم إضافة 2/1% إلى هذه الضريبة لسد العجز في ميزانية التعليم، وفي سنة 1897م تم إضافة القيمة نفسها أي 2/1% إلى الضريبة لتمويل المشروعات والتجهيزات العسكرية[4] .

---

(1) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، ملف متصرفية الخمس، وثيقة 495 و499 و500، ص371.

(2) بروشين. مرجع سابق، ص 336 .

(3) بهذه المعاهدة انتهت الحرب الروسية العثمانية .

(4) صلاح الدين حسن السوري. الضرائب العثمانية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي، مجلة البحوث التاريخية السنة السادسة العدد الثاني، مركز جهاد الليبيين، طرابلس، يوليو 1984م ص 372 .

«قيمة العشر في القمح والشعير جمعت من عدد من الألوية في سنة 1876م بالقرش العثماني والبارات»

اسم اللواء	قرش	بـــارة
طرابلس	916706	13
الخمس	773980	18
الجبل الغربي	573340	32
فزان	87376	13
المجموع	**2351403**	**36**

«مجموع ما تم جمعه من ضريبة العشر في الولاية 1894 – 1902م بالجنيه الإسترليني»[1]

السنة	المبلغ المجمع من هذه الضريبة
1894	60199
1895	30021
1896	27001
1897	48301
1898	26908
1899	21464
1900	20489
1901	4834
1902	40420
المتوسط	**31840**

ب - الويركو (الضريبة) :

الويركو كلمة عثمانية تعني الجزية أو خراج أو مال ميري أو رسم مصدرها

(1) Great Britain , parliamentary papers , consular Reports : Report on the Tirade and Economic state of the wilayat of the wilayat of Tripoli , no. 578 , pp. 10-11.

(ويرمك) تعني الوهب أو العطاء أو المنح أو الهبة[1]، تعرف في ليبيا باسم الميري وهي ضريبة على الرأس يدفعها كل بالغ وهي سنوية وتشمل أيضا رسوماً محددة على الأغنام، والأشجار المثمرة، ومقدارها كالآتي:

- ضريبة على كل شخص بالغ بمعدل 40 قرشاً .
- ضريبة عن المواشي بمعدل 40 قرشاً عن الإبل، 20 قرشاً على البقر، 4 قروش عن رأس الغنم وقرشين على رأس الماعز.
- ضريبة الأشجار 2.5 قرشاً على كل شجرة نخيل أو زيتون .
- ضريبة على الآبار ومقدارها 25 قرشاً عن كل بئر صالح للري[2].

«المبالغ التي جمعت من الويركو خلال 1894 – 1902م بالقروش»[3]

السنة	المبلغ بالقروش
1894	79346
1895	68137
1896	73563
1897	74150
1898	68710
1899	75990
1900	76881
1901	81214
1902	683925
المجموع	**759916**

(1) عبد العزيز محمد عوض. الإدارة العثمانية في ولاية سوريا 1846 – 1914م، دار المعارف – القاهرة 1969، ص 169 .

(2) كورو. مرجع سابق ص 64-47 ، كاكيا. مرجع سابق، ص 90 .

(3) Great Britain. op. cit. p.10. .

جـــ- رسم الحلفـــاء :

تُعدّ من بين الضرائب المهمة التي تدخل ضمن شريحة ضرائب العشر التي كانت تدر دخلاً لا بأس به على خزينة الولاية، وقد أسهم هذا النبات في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في تدعيم خزينة الولاية، فقد كانت تُجبى ضريبة تبلغ 30 بارة لكل قنطار يباع من نبات الحلفا، وتتم جبايتها عن طريق ملتزمين يبرمون عقوداً مع الحكومة والذين يدفعون أكثر .

والجدول الآتي يوضح الضرائب المحصلة من الحلفا خلال سنة 1890م[1]

القيمة بالقرش	مكان التحصيل
600000	ميناء طرابلس
233000	ميناء الخمس
77379	ميناء زليتن
5388	ميناء طابية (ساحل آل حامد)
المجموع : 925767 قرش (أي تسعة ألاف ومائتان وسبعة وخمسون جنيهاً ذهبياً وسبعة وستون قرش) .	

د - ضريبة الدخل :

تُفرض هذه الضريبة على التجار وأصحاب الحوانيت وكذلك على الصناعة. كما تفرض على الأطباء والمهندسين وأرباب المهن الحرفية وقد فرضت بواقع 3% من الربح الصافي لأصحاب التجارة أو الحرفة .

ومن المعروف أن هذه الأنشطة والحرف كانت تتركز في المدن والسبب وراء فرض هذه الضريبة هو أن حكومة إستانبول أرادت أن تحمل الأنشطة التجارية في المدن عبئاً أكبر من الضرائب عما كانت عليه في السابق، وقد رفعت قيمة هذه الضريبة في سنة 1878م من 3% إلى 4% ثم إلى 5% كما فرضت على المعاشات[2] .

(1) الدجاني، أدهم. وثائق تاريخ ليبيا، مصدر سابق، وثيقة رقم 50، ص 83.

(2) Great Britain. Op. Cit , p. 20.

ر - ضريبة العقارات والأراضي :

شملت هذه الضريبة المباني والمنازل والأراضي، وقد بلغت الضريبة على الممتلكات المؤجرة 10% من مجموع الدخل و 8% بالنسبة للممتلكات التي تستعمل من قبل المالك مباشرة، وقيمتها لا تتعدى 20000 قرشاً ثم 5% على التي تزيد قيمتها عن هذا التقدير، وكان يؤخذ ما مقداره 5% من مجموع ضريبة العقارات والأراضي لصالح المعارف و 6% لصالح التجهيزات العسكرية[1].

ز - ضريبة بدل الخدمة العسكرية :

يدفعها المعفون من الخدمة العسكرية والخدمة في الشرطة وغير المسلمين منهم بالدرجة الأولى، ومقدار الضريبة 30 قرشاً، وكانت الجاليات الأجنبية في ليبيا تدفع هذه القيمة عن كل فرد من أفرادها[2].

هـ - ضريبة المشاركة :

فرضت هذه الضريبة في سنة 1897م كضريبة مشاركة، والمقصود بها هنا مشاركة المواطنين في تكاليف الحرب مثل حرب الدولة العثمانية مع اليونان، ومقدارها 6% من ضريبة الويركو، ولكن لم تستمر هذه الضريبة وأُلغيت في سنة 1903م[3].

ثانياً - الضرائب غير المباشرة :

آ - الرسوم الجمركية :

فرضت هذه الضريبة على الصادرات والواردات بمعدل 8% من قيمة الواردات و1% من قيمة الصادرات، وتمَّت جبايتها عن طريق الالتزام وعلى سبيل المثال فقد رَسَا التزام جمرك ميناء طرابلس سنة 1851م على مبلغ قدره 1600 قرشاً عثماني كما تم جباية جمرك ميناء بنغازي ودرنة عن طريق الالتزام في السنة نفسها[4].

---

(1) كورو. مرجع سابق، ص 49، 50 .
(2) بروشين. مرجع سابق، ص 336 .
(3) صلاح السوري. مرجع سابق، ص 372 .
(4) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، وثيقة رقم 76. التزام جباية رسم الجمرك سنتي 1266 – 1267هـ مالية، 1850 – 1851م .

وكان التزام الجمرك يشمل البضائع الداخلة للمدينة والخارجة منها .

فقد كان مثلاً لمدينة طرابلس بابان للدخول إليها والخروج منها، وهما باب البحر الذي يُعَدُّ نقطة دخول المدينة للقادمين إليها بحراً أو المسافرين منها، وباب المدينة القبلي أو باب المنشية وهو نقطة دخول المدينة عن طريق البر، وقد منح جبي الجمرك لملتزمين، وأحياناً تمنح جباية البابين لملتزم واحد، وأحياناً أخرى تمنح لكل ملتزم باباً على حده[1].

ب - الضرائب على التبغ والملح :

تُعدّ هذه الضريبة من المصادر المهمة للولاية وبخاصة بعد أن قامت حكومة الولاية باحتكار هاتين الصناعتين: صناعة التبغ والملح، فتحكمت في إنتاج الملح وتسويقه وتصديره وتوريد بيع التبغ، كما أنها، أي حكومة الولاية، حددت كميات التبغ المزروعة إذ فرضت 10% على الإنتاج من هذا النوع من الزراعة، واحتفظت لنفسها بحق شراء باقي المحصول والجدول الآتي يوضح مبيعات التبغ خلال السنوات المالية 1886 – 1897م[2]:

المكان	الكمية بالكيلو جرام		القيمة بالقرش	
	1896	**1897**	**1896**	**1897**
بنغازي	18772	183055	555416	5769255
المرج	587435	6575	22050	24517
درنة	4284	34605	160490	114400
الإجمالي	610491	224235	737456	5908172

هذا بالنسبة للتبغ ؛ أما فيما يخص الملح فقد كانت توجد في الولاية العديد من الملاحات في كل من تاجوراء وبنغازي وزوارة، ويتم بيع الملح عن طريق الامتياز لشركات أجنبية، وفي بداية إنتاجه تحصَّلت حكومة الولاية على مبالغ طائلة من وراء تصدير الملح حيث وصل متوسط الدخل من وراء بيع الملح من 500000 إلى 600 ألف

(1) مروان. مرجع سابق، ص 384 .

(2) Great Britain. Op. Cit , p.15.

قرشاً، ولكن مع مرور الوقت قَلَّ الطلب على الملح من ليبيا ولا سيما أوروبا التي اعتمدت على إنتاج تركيا لقلة سعره .

جـــ - ضرائب البريد والتلغراف والبرق :

كانت ترتبط ليبيا بالعالم الخارجي من خلال خطين بحري وبري، فالأول كان ملكاً للشركة البريطانية (استرن تلغراف) مقابل دفع نسبة مئوية من دخلها السنوي للحكومة العثمانية، والخط يمتد من طرابلس حتى جزيرة مالطا بطول 200 ميل، والخط الثاني أي البري أو التلغرافي ملكاً للحكومة العثمانية وهو يربط مركز الولاية بباقي الأقضية والمديريات، وقد قدر دخل ضريبة البريد والتلغراف سنوياً بـــ 20000 جنيه إسترليني وترسل مباشرة إلى إستانبول[1] .

د - ضريبة اللاقبي :

فرضت هذه الضريبة على أشجار النخيل التي يتم قطعها أو (حجامتها) للحصول على شراب اللاقبي منها، ففي سنة 1866 م فرضت ضريبة بقيمة 80 قرشاً، ثم 120 قرشاً في سنة 1883م عن كل شجرة نخيل تستعمل لهذا الشراب، وفي سنة 1901م قرر مجلس إدارة الولاية رفع هذه الضريبة إلى 130 قرشاً، ويتم استقطاع عشرة قروش كمورد لمدرسة الفنون والصنائع بطرابلس، ثم رفعت حصة هذه المدرسة لتصبح ثلاثين قرشاً عن كل شجرة[2] .

هـــ - ضريبة البلدية :

هناك العديد من ضرائب البلدية المتمثلة في ضريبة ذبح الحيوانات، ضريبة الرحبة (السوق) ضريبة الوزن العمومي (القنطار) وضريبة الكيل العمومي (كيل حبوب الفلفل الأحمر) وضريبة كيل الزيت والسمن (الجرة) وفي العادة، تعطى هذه الضرائب لأعلى مزايدة كل سنة، وما يتم جمعه من ضرائب لصالح خزائن البلدية، وهذه الضريبة أي

---

(1) كورو. مرجع سابق، ص52، وكاكيا. مرجع سابق، ص94، والترقي العدد 105، 1909م، مقال (البريد والتلغراف) .

(2) الدجاني، وأدهم. مصدر سابق، وثيقة رقم 100، ص165 .

ضريبة البلدية شريحة كبيرة بلغت في سنة 1897م حوالي 9000 ليرة عثمانية، وقد صرفت كلها وشملت هذه الدخول على النحو الآتي :

حصيلة ضريبة البلدية سنة 1897م[1]

	العملة (ليرة عثمانية)
استحقاق على الحيوانات المذبوحة	3600
استحقاق على بيع الحيوانات	1220
استحقاق على مواد نسيج وطنية	742
الأوراق العامة	650
أرصفة الحلفا	500
القمح في أسواق القمح	257
مكاييل القمح	257
مكاييل الزيت والزبدة	400
الحلفا في سوق الحلفا	250
الجير المصنع	30
إيجارات الدكاكين والمنازل المملوكة للبلدية	1300
المجموع	**9206**

وبقراءة واعية إلى جدول حصيلة ضريبة البلدية لسنة 1897م نلحظ أن تطوراً اقتصادياً شهدته الولاية قياساً بسنوات الثلاثينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر، وهذا يؤكد أن الدولة العثمانية، سعت جاهدة إلى تكليف ولاة على مستوى جيد من النضوج والوعي مستبدلين البذة العسكرية ببذة مدنية قبلها السكان وتعاملوا معها، وزال الخلاف ما بين الأهالي والولاة الذين هم أيضاً وجدوا الأهالي على درجة من الطيبة وكرم الأخلاق[2].

---

(1) . Great Britain. Op. Cit , p.15.

(2) مذكرات قاضي طرابلس أحمد فايض السايح، استانبول 1309هـ، ص 27.

استنتاج الفصل الثاني

عرفت الإدارة التي فرضها العثمانيون من أكثر الدول والإمبراطورية حكمة وعقلانية على الرغم من شجاعة العثمانيين، وتجنبهم الاتكال على الظروف في حل المشكلات التي تواجههم، وقد حمل العثمانيون مبادئ دولتهم على أكتاف مقاتليهم، فطبقوا في المناطق الخاضعة لسيطرتهم ما يمكن تطبيقه، وأجازوا في مراحل منه ترك النظم الإدارية المعتمدة في المنطقة قبل دخولهم إليها.

يمكن القول إن النظم الإدارية خلال القرن السادس عشر لم تكن موضوع نقاش، لأن العسكرة كانت النواة الرئيسة لتوطيد نفوذهم في المناطق التي دخلوها، وهذا ما تتطلب إسناد إدارة تلك المناطق إلى شخصيات عسكرية، غير أن الولاة من العسكر توافرت فيهم شخصيات امتلكت مؤهلات إدارية أسهمت في معاملة الأهالي معاملة حسنة، وقابلها التفاف الأهالي حولها، كما حدث مع طرغوت باشا الذي تولى إدارة الولاية ما بين 1555-1566م وقد بكاه الأهالي كثيراً لدى استشهاده في حرب مالطه سنة 1566م.

لم تكن النظم الإدارية خلال المراحل الأولى للسيطرة العثمانية واضحة كما تم اعتماده فترة القرن التاسع عشر، ففي سنة 1843م قسمت الولاية إلى ولاية طرابلس ويتبعها متصرفية بنغازي، وقد تعاملت بنغازي مع استانبول مباشرة من دون الاعتماد إدارياً على طرابلس الغرب ما عدا الناحية المالية والضرائب.

تعددت ألقاب الولاة من مرحلة إلى مرحلة، مثل (الوالي) و(المتصرف) يُساعد الوالي في مهامه، ففي مرحلة القرن التاسع عشر وبخاصة بعدما عمدت الدولة العثمانية

إلى تطبيق المركزية، كلفت ولاتها باعتماد نظام إداري متطور بحيث يتميز بالملاطفة وتقديم خدمات تدفع الأهالي إلى التقرب إلى الأتراك.

لقد دعم العثمانيون مجلس الولاية وزادوا أعداده، وعهدوا إليهم توزيع الاختصاصات بغية إدارة الولاية، غير أن الولاة الذين عينوا في الثلاثينيات والأربعينيات كانوا قساة صارمين، ضربوا الأهالي وأوجعوهم ضرباً بحجة أنهم يثيرون الشغب ويخرجون عن طاعة السلطان.

أدركت الدولة العثمانية أن ظروف الولاية قد تبدلت بالمستجدات التي ولدتها الثورة الصناعية والثورة الفرنسية، وزالت الكثير من الفوارق ما بين الحاكم والمحكوم، وبما أن الديون قد أثقلت كاهل الدولة العثمانية التي اعتمدت إصلاحات وتنظيمات بفعل الضغوط الخارجية، فقد قررت تحويل إدارة ولاية ليبيا إلى إدارة مدنية بدءاً من 1858م وعهدت إدارتها إلى شخصيات مدنية تتمتع بحسن السيرة وتتوافر فيها إنسانية فرضت على أصحابها القيام بإصلاحات إدارية، وألغوا مسألة المركزية ولتأمير هذا التطور الإداري، حددوا مهام الجيش ورواتبه، وحددوا مهام القضاء وأقام بموجبه محاكم متنوعة قادرة على الفصل في المنازعات دون اللجوء إلى اعتماد القوة كوسيلة لإزالة هذه المشاحنات التي يفرضها الفقر والجوع الذي يعانيه أهالي البلاد.

تنوع القضاء بمهام فمن قضاء مدني إلى قضاء شرعي، ومن محاكم صلح إلى محاكم بدائية ومحاكم للأجانب ومحاكم لليهود، وهذا بحد ذاته تطور إداري متميز، وشددت الدولة على اعتماد التوثيق والمدونات للتأكد من صحة الإجراءات المتخذة والمطبقة.

إن إقامة نظام إداري دقيق يتطلب إحاطته بنظام مالي هو الآخر أكثر دقة، فمن خلال دقته يمكن للهيكلية الإدارية في مختلف المؤسسات العمل بموجب قانون يحدد المهام ويحدد أجر كل موظف بحسب مؤهلاته. وتداركاً من حدوث التباس في الإجراءات

المتخذة، ومنعاً من عشوائية القرار أو لجوء المدير أو المسؤول إلى فرض ضرائب على مزاجه، وقد تأكدت مسألة ضبط الشؤون المالية من خلال القانون الذي يحدد الضرائب وأسباب فرضها وصفات الذين يكلفون بتحصيلها. واشترطت استانبول إعلامها سنوياً وفي بعض السنوات نصف سنوي عن الأخطاء التي ترتكب ليتم محاسبة مرتكبها، والسجلات الهمايونية حافلة بالمخالفات التي ارتكبها موظفوها في أية ولاية من الولايات، وولاية ليبيا واحدة من الولايات التي شددت استانبول على مراقبتها.

الفصـل الثالث

الحيــاة الاقتصاديـة

أولاً : الزراعة

آ- حيازة الأرض وإدارتها .

ب- أنماط استغلال الأراضي الزراعية .

ثانياً : الثروة الحيوانية

1- حرفة الرعي .

2- أنواع الحيوانات .

ثالثا : الصناعة

1- أهم الصناعات في الولاية .

2- أنماط العمل الحرفي والصناعي .

رابعاً : التجارة

آ - الطرق البرية.

ب- الواردات والصادرات.

جـ- الأسواق .

4- النظام النقدي .

5- الأوزان والمكاييل والمقاييس .

خامساً : النظام النقدي

آ - تطور النظام النقدي.

ب- النظام النقدي في الولاية.

سادساً- الأوزان والمكاييل والمقاييس.

أولاً : الأوزان.

ثانياً: المكاييل.

آ - الأقمشة .

ب- الأراضي.

سابعاً : قطاع الخدمات

آ - الخدمات البريدية.

ب- الطرق.

جـ- الطرق المتجهة من الغرب إلى الشرق.

1- الطريق الساحلي.

2- الطرق البحرية.

د - خدمات أخرى.

- استنتاج الفصل الثالث.

أولاً - الزراعــة :

تقدر مساحة ليبيا الطبيعية بحوالي مليون وسبعمئة ألف كيلو متر مربع 1.700.000 كم^2، لا يمكن استغلال سوى 5 إلى 10% منها، وكانت نسبة الأرض الصالحة للزراعة بالنسبة لعدد السكان تتراوح بين هكتار ونصف وهكتارين للفرد الواحد[1] .

وتُعَدُّ الزراعة عماد الاقتصاد، وهي ترتبط على نحوٍ كلي بالتربة، ومصادر المياه باستثناء بعض المناطق التي تتمثل في 1% من مساحة الولاية، وتتركز هذه المناطق في السهل الساحلي حول مدينة طرابلس (سهل جفارة) ثم سفوح التلال المنحدرة من الجبل، وسهل المرج، وكذلك هضبة برقة التي تعرف بالجبل الأخضر، وحتى هذه المناطق قليلة المطر، وغير منتظمة في مواعيدها. ومما يزيد الأمر سوءاً تعرض الزراعة ولاسيما بالقرب من طرابلس إلى الرياح الحارة المعروفة محلياً بالقبلي، التي تأتي من الصحراء محمَّلةً بالرمال، وكذلك تعرض المحاصيل في بعض المواسم لأسراب الجراد[2] .

وتُعد الزراعة أهم الموارد الاقتصادية في الولاية خصوصاً عقب تدهور تجارة القوافل عبر الصحراء لأسباب متعددة مثل : اضطراب الأمن في البلاد واحتلال فرنسا لكل من الجزائر (1830م)، وتونس (1881م)، ثم استيلاء بريطانيا على مصر (1882م)، مما أدى إلى تغير في مسارات عدة طرق تجارية كانت تربط بين وسط أفريقيا والبحر المتوسط عبر الأراضي الليبية إلى داخل السودان، ومصر، وتونس، والجزائر، من دون المرور بآخر الولايات العربية العثمانية في الشمال الأفريقي[3].

وأمام هذا الواقع الجديد الذي شهدته ليبيا في القرن التاسع عشر، لم يبق أمام الدولة العثمانية غير أن توجّه عنايتها ومجهوداتها المتواضعة من أجل دعم مواردها الزراعية : بإدخال وسائل التقنية العلمية الحديثة، في المجالات الزراعية المختلفة، كمقاومة الآفات

---

(1) مبارك حجير. الاقتصاد الليبي، دار مكتبة الأندلس، بنغازي ليبيا، د. ت، ص 12 .

(2) المرجع السابق ، ص 13 .

(3) صلاح العقاد. المغرب العربي، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، دراسة في تاريخه الحديث وأحواله المعاصرة، الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1969م، ص 79-141 .

وإجراء التجارب العلمية، من أجل الحصول على نتائج زراعية أفضل، وتأسيس المدارس والمعاهد المتخصصة في مجال الزراعة[1].

وبرجوع الولاية إلى سلطة الدولة العثمانية المباشرة على إثر انهيار حكم الأسرة القرمانلية في سنة 1835م قامت بعدة أعمال يمكن أن نعدها أعمالاً إيجابية لما كان لها من أثر حميد للنهوض بالأوضاع الزراعية، مثل صدور قانون الأراضي في سنة 1858م، الذي جاء تجنباً لحل ما كان يحدث من نزاع دموي بين الأفراد والقبائل نظراً لحالة المجتمع العثماني في ذلك الوقت حيث التخلف والجهل، الأمر الذي دفع بالكثير من الناس إلى مقاتلة بعضهم بعضاً من أجل قطعة أرض أو مرعى للحيوانات أو بئر ماء وهو ما سيتم عرضه في هذه الدراسة على النحو الآتي.

آ - حيازة الأرض وإدارتها :

تميزت الفترة التاريخية، موضوع البحث، بوضوح ظاهرة تحديد أصناف الأراضي وبيان عائديتها وحقوق التصرف بها، نتيجة لتطبيق قانون الأراضي العثماني الصادر في سنة 1858م وقانون الطابو سنة 1859م وما تلى ذلك من صدور قوانين عديدة ذات علاقة، بها، إضافة إلى ما كان متعارفاً عليه في المجتمع منذ أمد بعيد، ويمكن تحديد ستة أنماط للحيازة من الأراضي آنذاك على النحو الآتي[2] :

1 - أراضي الملكية الفردية :

وتكون ملكيتها خاصة بالأفراد، ولا ينازعهم فيها أي شخص، ويدفع عنها صاحبها العشر، وهي تشمل الأراضي المعدة للبناء، أو المعدة للزراعة البعلية المروية بأنحاء الولاية، وقد قسمت الأراضي المملوكة إلى أربعة أنواع :

- العرصات الموجودة داخل القرى والقصبات، وما يوجد حولها من الأراضي التي لا تزيد مساحتها عن نصف دونم، والمخصصة لإكمال ملحقات السكن[3].

(1) ز، ي، هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ترجمة مصطفى الحسيني، دار الحقيقة، بيروت لبنان، 1973م، ص 72.

(2) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، ملف الشؤون الاقتصادية، وثيقة 122.

(3) المصدر السابق، وثيقة 200.

- الأراضي التي أفرزت من الأراضي الأميرية، وتملكت تملكاً صحيحاً .

- الأراضي العشرية التي تم توزيعها منذ الفتح الإسلامي على القائمين بذلك .

- الأراضي الخراجية التي بقيت بيد أصحابها الأصليين من غير المسلمين، على أن يدفعوا عنها الخراج بنسبة من المحصول أو مقدار معين من المال[1] .

كانت الأراضي ذات الملكيات الفردية الصغيرة موزعة في المناطق الساحلية وحول المدن والواحات نظراً للكثافة السكانية في تلك المناطق، والاعتماد على الجهد العضلي والري الدائم مع بدائية الوسائل الزراعية المستخدمة، وكان لكل أسرة تقريباً أرضها التي تزرعها بأشجار الفاكهة أو الخضروات لتلبية متطلبات الاستهلاك المحلي للأسرة والبيع للقرى والمدن القريبة منها[2]. وأما الملكيات الفردية الكبيرة، فكانت موزعة في المناطق المفتوحة

إضافة إلى ما قام به بعض شيوخ القبائل من تمليك الأراضي الواقعة جنوب الساحل، والتي نشأت بفعل عمليات البيع والشراء من قبل كبار الأغنياء والموسرين بأسمائهم لدى دوائر الطابو الرئيسية[3].

2 - الأراضي الأميرية أو الحكومية :

وهي الأراضي المملوكة للدولة، وتعود رقبتها إلى بيت المال عن المزارع والمشاتي والمحاطب، التي كانت تؤخذ سابقاً من أصحاب التيمارات والزعامات أو من الملتزمين والمحصلين[4]، وقد بيَّن قانون الأراضي سنة 1858م كيفية التصرف بمثل هذا النوع من الأراضي ضمن أربعة فصول تتناول صورة التصرف والفراغ والانتقال[5]، كما وضع

---

(1) الدستور العثماني. مصدر سابق , قانون الأراضي، المادة 2، ص 14 .

(2) مابل لومس تود. أسرار طرابلس، لندن 1985م ، ص 101-102 .

(3) بروشين. مرجع سابق، ص 338 .

(4) الدستور العثماني، مصدر سابق، قانون الأراضي، المادة 4، ص 15 .

(5) المصدر والقانون نفسهما، المواد 8-90، ص 16-34 .

قانون الطابو سنة 1859م أُسساً أصبح من القانون السابق بشأن تسوية الحقوق المتعلقة بالأراضي الأميرية، وإنشاء نظام قانوني لتسجيل الحجج والعقود الخاصة بتلك الأراضي. تلا ذلك صدور العديد من القوانين المتعلقة بالأراضي الأميرية خلال الفترات اللاحقة[1].

شملت الأراضي الأميرية المناطق القريبة من الساحل والمدن الرئيسية كطرابلس وبنغازي، التي لم تثبت ملكيتها لأحد من الأفراد أو الجماعات، ضمت أيضاً الأراضي الخالية من السكان والأنشطة الزراعية غير أن ادعاء ملكية الدولة على تلك الأراضي وسيطرتها عليها كانت من الناحية الشكلية فقط بسبب عدم وجود الرغبة والإمكانيات والوسائل لاستثمارها. واضطرت الحكومة للاعتراف بحق التصرف إلى الأبد من قبل مستغليها في بعض الأماكن. أو بيعها في أماكن أخرى كالذي حدث في الأراضي الواقعة شرقي مدينة طرابلس في عهد الوالي أحمد راسم باشا (1882-1886م)[2]، وقامت أيضاً بتفويض أراضٍ أخرى إلى طالبيها بأثمانٍ زهيدة وبأقساطٍ يسيرة الدفع، إلا أن حكومة الولاية لم تكن قادرة بشكل دائم على تحصيل الأموال الأميرية للأراضي المفوضة، حيث كانت تتراكم سنين طويلة يتم بعدها تسوية المستحقات عبر تخفيض الديون أو إلغائها[3].

3 - أراضي الوقف[4]:

وهي عادة ما تكون وقف على المساجد والزوايا، والأضرحة والمدارس وغيرها، سواء كانت أراضٍ خاصة أو أراضٍ أميرية على أن تعامل الأراضي الأميرية بضم دخلها للوقف

---

(1) أصدرت الحكومة العثمانية عدة لوائح وقوانين متعلقة بقانون الطابو، مثل القانون الصادر في عام 1860م، بشان تنظيم ومنح سندات الطابو، ووضعها في ضوابط صحيحة، كذلك صدر قانون تعريف نظام الطابو في السنة ذاتها، كما صدر الخط الهمايوني سنة 1872م، حول نقل ملكية الأراضي الأميرية الحاصل التصرف بها الطابو، الدستور العثماني 1876م، مصدر سابق، ص51-64 .

(2) سالنامة. الولاية، 1312هـ، ص 208 .

(3) المصدر السابق ، ص 197-198 .

(4) الوقف في الشريعة الإسلامية هو الصدقة المحرمة التي لا توهب ولا تباع ولا تورث ولا يصرف ريعها إلا في جهات البر والإحسان، انظر : غيث العربي، مسلاته في العهد العثماني الثاني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المرقب كلية الآداب ترهونة، 2006م، ص 59.

فقط ولا تخضع لعمليات البيع والشراء، أو الرهن والتوريث، وإنما تستغل طبقاً للأحكام الشرعية أو حسب وصية الواقف[1] .

وقد قسم القانون الأراضي إلى قسمين هما :

- الأراضي التي تم وقفها من الملكيات الفردية الخاصة، وتكون رقبتها وجميع حقوق التصرف الخاصة بها عائد للوقف، وبموجب شروط الواقف وليس عن طريق القانون.
- الأراضي التي أوقفها السلاطين، أو الآخرون بالإذن السلطاني من الأراضي الأميرية. وتكون رقبتها عائدة لبيت المال، حيث يتم التصرف بها عن طريق الوقف أو الاستئجار، ولا تطبق عليها اللوائح القانونية الخاصة بالإفراغ أو الانتقال[2].
- أما الأراضي الوقفية، فتتولى إدارتها مؤسسة خاصة تعرف باسم نظارة الأوقاف في العاصمة إستانبول إذ إنها كانت تقوم بتأجير الأحباس الموقوفة على المساجد والأعمال الخيرية وفق سندات خاصة مسجلة في دوائر الدفتر الخاقاني، يسجل فيها العائدات جميعها[3]. ويتم صرف جزء منها لصالح تعمير المساجد والزوايا والأعمال الخيرية المحلية وترسَل الفائض منها إلى إستانبول[4].

4 - أراضي البور :

وهي أراضي قد تكون صالحة للزراعة مثل : المراعي، والأحراش، وتعرف أيضا بالأراضي المتروكة، وقد قسمها القانون العثماني إلى قسمين هما :

- الأراضي المتروكة لأجل عموم الناس مثل الطريق العام .
- الأراضي المتروكة المخصصة لأهالي القرى والقصبات لأغراض الرعي[5].

---

(1) كاكيا. مرجع سابق، ص 101-102 .

(2) الدستور العثماني، مصدر سابق، قانون الأراضي، المادة 4، ص 15-16 .

(3) كورو. مرجع سابق، ص 44 .

(4) المرجع السابق ، ص 44 .

(5) الدستور العثماني، مصدر سابق، المادة 5، ص 16 .

5 - الأراضي الموات[1]:

وهي الأراضي التي لا تعد ملكيتها لأحد من الأفراد وهي غير صالحة للزراعة وغير مأهولة بالسكان وتبعد عن المناطق المعمورة لمسافة ميل ونصف الميل تقريباً، تخميناً (نصف ساعة مشيا على الأقدام) [2].

ويسمح لأي شخص يقوم باستصلاحها واستغلالها مدة ثلاث سنوات بامتلاكها بموجب الأمر السلطاني، قد شكلت الأراضي الموات مساحة واسعة من أراضي الولاية وكان يطلق عليها الأراضي الخالية[3] .

6 - الأراضي القبلية :

وهي الأراضي التي يشترك فيها أفراد القبيلة الواحدة في ملكيتها، وتخضع للتوزيع السنوي بينهم من دون أن تكون هناك أرض معينة وثابتة لأحد من الأفراد وهذا النوع من الملكية لم ينص عليه القانون العثماني، وإنما جاء كموروث تقليدي اجتماعي قديم، قائم على المشاركة الجماعية للقبيلة في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وكان يخضع بإنتاجه للضرائب والرسوم المقررة من قبل الإدارة الحكومية على القبيلة بشكل جماعي، ويتم بعد ذلك توزيعه بنسب متفق عليها على فروع القبيلة من العوائل الرئيسية، حتى مستوى الأفراد من الذكور. وغالباً ما يكون دفع الضرائب بشكل عيني من المحاصيل الزراعية، التي تقوم القبيلة بزراعتها بعد حضور مأمور الضرائب في مواسم الحصاد والإنتاج[4].

ب - أنماط استغلال الأراضي الزراعية

شهدت المناطق الزراعية تنوعاً في أنماط الاستغلال، تبعا لنوعية الأراضي وطرق

---

(1) موات تعبير قانوني للأرض «الميتة» الأرض الميتة هي أما ارض تم التخلي عنها وتركت دون زراعة لمدة طويلة أو ارض قاحلة مثل الصحارى والغابات ومناطق الحدود .

(2) المصدر السابق ، المادة 6، ص 16 .

(3) سالنامة الولاية. 1302هـ، ص 188 .

(4) مختار محمد الأمير. ملكية الأرض واستغلالها في ولاية طرابلس الغرب ، مرجع سابق ، ص 55 .

ريها سواء أكانت بالسقي أم بالاعتماد على الري بمياه الأمطار، وكانت هناك عوامل أخرى أثَّرت في تحديد أنواع الاستغلال، مثل وسائل الزراعة وأدواتها، وظروف العمل والفلاحين، الذين اعتمد بعضهم على زراعة أراضيهم بشكل مباشر، أو بواسطة آخرين في حالة عدم القدرة والإمكانية. وتتقسم تلك الأنماط قسمين رئيسين هما : الزراعة المروية، والزراعة البعلية .

أ - الزراعة المروية :

تشمل الأراضي التي تعتمد على السقي بالواسطة، وعبر الاعتماد على المياه الجوفية في المناطق الساحلية، والواحات الداخلية ذات التربة الخصبة التي لم تحتاج إلى كمية كبيرة من المياه في أثناء ريها[1]. وقد شغلت تلك المناطق مساحات زراعية بسيطة مقارنة بالزراعة، البعلية، وذلك بسبب ما كانت تحتاجه من إمكانيات وموارد بشرية ومادية كبيرة إضافة إلى افتقار الولاية إلى مصادر المياه الدائمة كالأنهار.

وتُعَدُّ عملية السقي من الآبار الجوفية أساس استثمار الأرض الزراعية المروية. إذ إن الآبار كانت على مسافة قريبة من سطح الأرض، بحيث لم تتجاوز أعماقها مترين إلى عشرين متراً في مناطق الساحل والواحات[2]. وتكاد تكون لكل قطعة أرض زراعية بئر واحدة، وأحياناً تشترك بها مع أرض زراعية مجاورة[3]، والآبار المقامة في الولاية كانت تتشابه إلى حد كبير في أقسامها المختلفة، والتي تعد مكملة وضرورية لعملية السقي[4].

- الاستغلال بالأجرة :

يحتاج المزارع إلى من يساعده في بعض الأعمال الزراعية وذلك لأيام محدودة،

---

(1) كاكيا. مرجع سابق، ص 119 .

(2) غيرهارد رولفس. رحلة إلى الكفرة، ترجمة عماد الدين غانم، مركز جهاد الليبيين، طرابلس - ليبيا، 2000م، ص 339-340 .

(3) تود. مصدر سابق، ص101 .

(4) عماد الدين غانم. طرابلس الغرب في مطلع القرن العشرين في وصف جغرافي للألماني افالد بانزة، مركز جهاد الليبيين، طرابلس - ليبيا 1998م، ص 77-78.

وفي أوقات معينة من الزراعة مثل موسم الحرث، وسقي الزرع، وموسم الحصاد أو جني المحصول مقابل أجرة يومية أو شهرية يتم الاتفاق عليها بين الطرفين وقد تدفع الأجور أحياناً بشكل محاصيل بعد الانتهاء من العمل المتفق عليه، وفي بعض الأحيان تحدد الأجرة بمقابل نقدي، وقد تتباين من مكان لآخر حسب المحصول والحاجة للعمل والوضع الاجتماعي للعامل فمثلاً في غدامس كانت أجرة العامل في عملية إعداد مزرعة متوسطة المساحة وتجهيزها لفترة لا تزيد على يومين ونصف (قرش تونسي واحد)[1] .

- **الاستغلال بالمشاركة** :

يتم فيها الاتفاق بين صاحب الأرض وبين من سيقوم باستغلالها، عبر مبدأ المشاركة في العمل والإنتاج الزراعي وحسب الاتفاق ؛ إذ تختلف نسبة المحاصصة تبعاً لنوعية الإنتاج والجهد المبذول في الزراعة والري إضافة إلى نسبة مشاركة صاحب الأرض أو الفلاح في توفير أدوات العمل كمعدات السقي والحيوانات والبذور؛ لذا كانت هناك المحاصصة على أسس خمس المحصول أو أكثر من ذلك حسب شروط الاتفاق، الذي يتم بصورة موسمية أو سنوية وقد يقوم بدفع بعض ملاك الأرض للتشجيع للعمل بالمشاركة مقابل مبلغ مالي أو تزويده ببعض الحيوانات للاستعانة بها في الزراعة على أن يقوم بشؤون بعض المحاصيل وبالتالي يتم في النهاية اقتسام المحصول بحسب الاتفاق[2].

- **الاستغلال بكراء الأرض** :

المقصود بالكراء التأجير بمقابل مادي (نقدي) أو نسبة مقررة من الإنتاج , ولفترة زمنية محددة حسب الاتفاق موسمياً أو سنوياً. وعادة ما يقوم بهذا الاستغلال الفلاح الذي لا يملك أرضاً زراعية. وتتمثل أهمية هذا النمط في أن صاحب الأرض المؤجرة يحتفظ بأرضه حيث يلزم المؤجر بتركها بعد الفترة المقررة للإيجار[3] .

---

(1) الأمير. مرجع سابق، ص 77-78 .

(2) المرجع السابق نفسه، ص 79 .

(3) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، سجلات المحاكم الشرعية، سجل رقم 78–23 لسنة 1873م.

وتتم عملية الكراء في بعض الأحيان بكتابته وتدوينه في سجلات المحاكم الشرعية لكي يحفظ حقوق الطرفين، حيث يتم بيان الأرض المؤجرة وقيمة الإيجار وما دفع منه مقدماً[1]. وهذا الاستغلال يختلف من منطقة لأخرى حسب خصوبة التربة ووفرة المياه ومساحة الأرض .

- **الاستثمار مقابل حكر الأرض** :

المقصود هنا بحكر الأرض، أي الاستثمار عن طريق الإنتاج وذلك بمنح أحد ملاك الأراضي أرضه أو جزءاً منها لأحد الفلاحين يكون له حصة في الإنتاج ويتم تحديد الحصة غالباً بربع المحصول[2].

وإلى جانب حكر الأراضي الخاصة، وجدت عملية استثمار أراضي الوقف والأراضي الأميرية على نسق نفسه لاستثمار الأراضي الخاصة، وحددت قيمة الحكر بمقدار ثابت من المحصول في السنة[3] .

- **الاستغلال بالمغارسة** :

يُعَدُّ نظام المغارسة، نظاماً مبنياً على اتفاق مكتوب بين مالك الأرض وطالب المغارسة وتخص أشجار الزيتون والنخيل وأشجار الفاكهة، وهذا على أساس المشاركة في المحصول أو الإنتاج و في الأرض بعد فترة زمنية يتم الاتفاق عليها، وعادة بعد أن تثمر الأشجار التي يتم غرسها من قبل (المغارس) وتُعَدُّ المغارسة مشاركة في الإنتاج بناءً على شروط وتتم عملية المغارسة بعد الاتفاق، بتسليم مالك الأرض لقطعة أرضٍ من ضمن أملاكه وعادة تكون هذه القطعة (بور) أي لا يوجد بها أي نوع من الأشجار، عادة تكون في مكان يبعد عن مقر سكن صاحب الأرض بمسافة تصل حتى خمسةِ كيلومترات في بعض مناطق الولاية[4].

---

(1) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، سجلات المحاكم الشرعية، سجل رقم 78–27 لسنة 1872م.

(2) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، سجلات المحاكم الشرعية، سجل رقم 78 لسنة 1873م .

(3) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، سجلات المحاكم الشرعية، سجل رقم 78–23 لسنة 1873م.

(4) عقيل البربار. دراسات في تاريخ ليبيا الحديث، مرجع سابق، ص 5.

ومن خلال عقد المغارسة المبرم بين الطرفين والذي يتضمن شروطاً أخرى منها:

- التزام المغارس بتشجير الأرض بنوعية الأشجار التي يلزمه بها صاحب الأرض وفي بعض الحالات يترك أمر تحديد نوعية الشجر المراد غرسه للمغارسة من دون اشتراط من صاحب الأرض في النوع، أما العدد فيتم اشتراطه في بعض الأحيان[1].
- التزام المغارس بحماية الأرض طول فترة العقد[2].
- تعهد المغارس بفلاحة الأرض والاهتمام بها حتى انتهاء فترة العقد[3].
- تعهد المغارس بحفر بئر، إضافة إلى قسمة الأرض بعد بدء الأشجار بإنتاج الثمار وقد تختلف الأشجار فيما بينها في تحديد سنوات النضج وجني الثمار، فأشجار الكروم مثلاً تحتاج إلى 5 سنوات والتين 8 سنوات والنخيل 10-14 سنة، وهذا ما يجعل المغارس ينتظر فترات طويلة من الزمن مع تحمله نفقات مالية كبيرة للمعيشة، يضطر فيها إلى الاستدانة من صاحب الأرض، أو من أطراف آخرين، وقد يدفعه ذلك إلى التنازل عن حصته لإ يفاء الدين[4].

ولكن هذا النمط تواجهه عدة مشاكل في تطبيقه، وتتمثل في عدم تنفيذ شروط المغارسة خلال الفترة المحدودة، بسبب طول فترة المغارسة، والظروف الطارئة المتعلقة بالمغارسة، الأمر الذي كان يؤدي إلى حدوث نزاع بين المغارس وصاحب الأرض حول مطالبة الأخير بإنهاء العقد، ومطالبة المغارس بتقييم الجهد الذي بَذَلَهُ في إصلاح الأرض وقد يتم اللجوء إلى لجان الصلح المحلية أو اللجوء إلى القضاء[5].

---

(1) المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، الوثائق الأجنبية، وثائق المركز الزراعي، وثيقة رقم (2) .

(2) المصدر السابق، وثيقة رقم 3 لف 1.

(3) المصدر السابق، وثيقة رقم 3 لف 2.

(4) المصدر السابق، وثيقة رقم 11 لف 4.

(5) المصدر السابق، وثيقة رقم 14 لف 34.

ب - الزراعة البعلية :

ويعتمد هذا النوع من الزراعة على مياه الأمطار الهاطلة، فهي السائدة وتصل نسبتها من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة إلى حوالي 82% وحوالي 95% من الأرض المزروعة، وتنقسم إلى:

- مناطق تتساقط عليها الأمطار أكثر من 200 ملم سنوياً، وتبلغ مساحتها من الأراضي المزروعة 59.6% وتضم منطقة الجبل الأخضر ومنطقة سهل جفارة وتقدر مساحة هذا النوع بحوالي 50% من إجمالي الأراضي القابلة للزراعة في ليبيا، ويُعَدُّ خط مطر 200ملم الحد الجنوبي للمناطق التي تزرع زراعة مطرية، ونمو بعض الأشجار كالزيتون، وغالباً ما تتعرض لأربع سنوات جفاف كل عشر سنوات[1] .
- مناطق تسقط عليها الأمطار أقل من 200 ملم سنوياً تقدر بـــ35.8% من الأراضي الصالحة للزراعة، ويحتاج هذا النوع إلى رية تكميلية من المياه الجوفية بعد انقضاء موسم المطر وعادة ما تستخدم هذه الأراضي في عملية الرعي في المواسم شحيحة المطر[2].

وتتصف الزراعة البعلية بإنتاجها المتدني وعدم ثبات مساحتها نتيجةً لتذبذب سقوط الأمطار التي تزرع عليها وإنتاجها الزراعي ومن خلال متوسط المطر الساقط على المناطق الزراعية المطرية ولتي تضم سهل الجفارة، وسهل المرج، وسهل جنوب بنغازي والمنطقة الوسطى وسهل طبرق والجبل الأخضر وعلاقته بمساحة محصول القمح والشعير وإنتاجهما لأنهما أكثر المحاصيل التي تزرع بعلياً، ويوجد اختلاف واضح في المساحة المزروعة من سنة لأخرى وبالتالي يختلف الإنتاج[3].

وبالإمكان تقسيم الولاية إلى أقاليم زراعية تبعاً لسقوط الأمطار كالآتي :

- **الإقليم الشمالي الشرقي** : وهو أغزر أقاليم ليبيا مطراً ويضم الجبل الأخضر وسهل

---

(1) Allan J. A , Drought in Libya. Some Solutions Available to an oil – rich Gover nment , In , African Affairs , vol , 73 , no. 291 , April 1974 , Long man , London. 1974. p. 152 .

(2). بروشين. مرجع سابق، ص 25 .

(3) المرجع السابق ، ص 27 .

بنغازي ولكن مساحته الزراعية قليلة مقارنة بالإقليم الشمالي الغربي وذلك لوعورة السطح وانتشار التربة الجيرية القليلة الخصوبة[1].

- الإقليم الشمالي الغربي : وهو أكبر الأقاليم من حيث المساحة الزراعية فهو يضم سهل الجفارة وتتراوح أمطاره ما بين 100 – 300 ملم سنوياً، وتربته فيضية خصبة وسطحه مستوي وتتوافر فيه أيضا المياه الجوفية التي تساعد على قيام الزراعة[2].
- **المناطق الصحراوية** : لا توجد بها أية زراعة مطرية وإنما تقتصر على الزراعات المروية القائمة على المياه الجوفية، وتوجد في الواحات وفي الأودية الجافة لقرب مستوى المياه الجوفية. وتُعَدُّ الأودية الجافة مناطق الزراعة الأساسية في ليبيا لتربتها المتجددة سنوياً والمتشبعة بالرطوبة وقرب مستوى الماء الباطني لما يجري فيها من مطر موسمي، وتكون الزراعة على جوانبها وفي دلتاتِها في فصل الشتاء وفي قيعانها في فصل الصيف .

ومن أهم الوديان التي تزرع وادي ورفلة الذي يبلغ طوله حوالي خمسين كيلومتراً وتربته خصبة وتسقط كمية الأمطار على الوادي نحو 150 – 160 ملم سنوياً .

والأودية المنتشرة في المنطقة الشرقية للولاية وبخاصة القريبة من الحدود المصرية وبالتحديد قرب مدينة طبرق تنتشر فيها زراعة الشعير وتنمو الحشائش التي تصلح لعملية الرعي معتمدة على الأمطار القليلة، حيث تجري مياهها في بعض الأودية وتنتشر الزراعة على منحدرات الجبل الغربي وتزرع أودية سهل الجفارة بالمحاصيل مثل الحبوب وتُعَدُّ الزراعة المعتمدة على المياه السطحية في هذه المنطقة أكثر أهمية من نظيرتها في المنطقة الشمالية الشرقية[3] .

أما سفوح الجبل الأخضر التي تنتهي إلى بحيرات تمتلئ في فترة تساقط الأمطار وتجف مع اشتداد الحرارة في الصيف، فتزرع على جوانب هذه البحيرات الحبوب

---

(1) بروشين، مرجع سابق، ص 27 .

(2) المرجع السابق، ص 27 .

(3) Jarrett. H. R ,. Africa Edumacdonald and Erans. New casel. Great Britain. 1974. p257.

وبخاصة الشعير وتعرف باسم البلط مثل بلاطة الرمل وبلاطة الزلق[1]، ومن المناطق التي تعتمد زراعتها على مياه البحيرات التي تمتلئ في أثناء سقوط الأمطار منطقة سهل البريقة في الطرف الغربي للجبل الأخضر التي تتراوح أمطارها بين 300-500 ملم سنوياً[2]، ونظراً للمساحات الواسعة من الأراضي الزراعية التي تعتمد على مياه الأمطار (الزراعة البعلية) لم يكن باستطاعة أصحاب هذه الأراضي زراعتها كلها، لذا تم اللجوء إلى أنماط للاستغلال المشترك حيث تتشابه إلى حد كبير مع ما كان متعارف عليه في الزراعة المروية، مع وجود بعض الأسس والشروط المميزة على النحو الآتي:

- **الاستغلال بالأجرة** :

تتم عملية الاستغلال بالأجرة عن طريق الاتفاق بين مالك الأرض المراد تأجيرها، وبعض العمال الزراعيين على القيام ببعض الأعمال الزراعية، مثل الحراثة أو جني المحصول مقابل أجر يومي نقدي محدود[3]، ويحدد الأجر الذي يتقاضاه المزارع نقدياً أو عينياً من المحصول نفسه للأعمال الواردة خلال فترة معينة يتم تحديدها، وهذا النوع من الاستغلال عادة لا يتم توثيقه أو تدوينه وإنما يكون شفهياً وعلى الرغم من هذا يحدث الخلاف بين المستأجر صاحب الأرض ينتهي بهما المطاف إلى اللجوء للقضاء[4].

- **الاستغلال بالمشاركة** :

تتضح فكرة المشاركة في الزراعة البعلية أكثر منها في الزراعة المروية، حيث تقوم مجموعة من المزارعين بالاتفاق على الشراكة في حراثة مساحة معينة مع توفير البذور والأدوات والحيوانات، ثم يتم تقسيم المحصول بالتساوي اعتماداً على تساوي دور

(1) جمال الدين الدناصوري. موارد المياه في الوطن العربي، الأنجلو المصرية، القاهرة، 1971، ص 82.

(2) يسرى الجوهري. شمال أفريقيا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، الإسكندرية، 1980م، ص 342 .

(3) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، سجلات المحاكم الشرعية، سجل رقم 23 لسنة 1853م .

(4) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، سجلات المحاكم الشرعية، سجل رقم 11 للسنوات 1859 – 1850م.

كل عنصر من عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية. وقد تتم العملية الزراعية في أرض مملوكة جماعية أي قبلية، فيتم تقسيم الإنتاج دون النظر إلى حصة الأرض باعتبارها مملوكة لجميع أفراد القبيلة ولأفرادها حق الاستغلال[1] .

جـ - الاستغلال مقابل حكر الأرض :

يقوم هذا النمط من الاستغلال بقيام صاحب الأرض بإعطاء أرضه لمن يقوم بحرثها، لعدم قدرته على ذلك بنفسه مقابل حصوله على الحكر، الذي يُقَدَّرُ في كثير من الأحيان بربع الإنتاج، وقد يتكرر منح الأرض سنوياً لاستغلالها وفق هذا النمط. وقد يؤدي هذا النوع من الاتفاق إلى خلاف بين صاحب الأرض والمزارع ولاسيما في أثناء جني المحصول وتقديره[2].

إنَّ قيام بعض الفلاحين باستغلال الأرض من دون إذن مسبق من أصحابها، يُعَدُّ تجاوزاً من قبل بعض المزارعين، مما يؤدي إلى حدوث خلاف بين الطرفين، وعدم القبول بالحل التوفيقي المتعارف عليه بدفع الربع من المحصول إلى المالك، وهذا ما دفع الحكومة إلى إصدار قرار عام 1895م يقضي بإلزام الفلاح الذي يقوم بحراثة أرضٍ من دون إذن صاحبها بإعطاء نصف الإنتاج لصاحب الأرض وليس الربع كما كان في السابق، ومع هذا لم ينه الخلافات القائمة حولها[3] .

د - الاستغلال بالخماسة :

وجد هذا النمط من الاستغلال في أكثر الأوقات بالزراعة البعلية، والخماسة تتمثل في تقسيم الإنتاج إلى خمسة أقسام (الأرض – الأدوات – البذور – والحيوان - والعامل) ولكل قسم من أقسام الإنتاج المذكورة حصة متساوية تمثل الخمس بحيث تكون نسبة المشاركة فيها هي التي تحدد الحصة في الإنتاج، فإذا اشترك صاحب الأرض في

(1) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، سجلات المحاكم الشرعية، سجل رقم 78 لسنة 1873م.

(2) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، سجلات المحاكم الشرعية، سجل رقم 78 لسنة 1873 .

(3) تيسير بن موسى. المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني ، الدار العربية للكتاب، طرابلس ليبيا، 1988م، ص 109.

الزراعة بالأدوات والبذور والحيوان فإنَّ له أربعة أخماس[1]، والخماس في غرب الولاية يتحصل على خمس الإنتاج وفي شرقها يتحصل على الربع، ولهذا سمي بالرباع والسبب في ذلك هو اختلاف التربة في شرق الولاية عن غربها ؛ لأنها تربة طينية ومن الصعب حرثها أو زراعتها بسهولة وبخاصة في فترة تساقط الأمطار، ومن هنا يتم التعويض عن هذه الصعوبة بمنح الربعين من الإنتاج[2].

ومن أهم المحاصيل التي تعتمد على الزراعة البعلية :

1 - الحبوب :

من أهم محاصيل الحبوب في ليبيا الشعير، وذلك أنَّهُ نبات يرضى بالقليل من المياه والقليل من خصوبة التربة، فمجال التوسع في زراعته كبير، لأنه من أكثر الحبوب ملائمة للمناخ، وسريع النمو، ويستفيد من موسم النمو القصير، ويُعَدُّ الغذاء الرئيسي للسكان، ويكون الجزء الأكبر من غذاء البدو اليومي، وتقدر حاجة السكان منه بحوالي 300 جرام للفرد الواحد ، ويتوقف على ما يسقط من الأمطار، ولذلك يتقلب محصوله تقلباً كبيراً من سنة لأخرى، ويعادل الشعير عادة بين ثلثي وثلاثة أرباع المحاصيل المنتجة في الولاية، أما الباقي فيتكون معظمه من القمح، ويتم إنتاج الحبوب بالدرجة الأولى في الأراضي البعلية[3].

ويتراوح الإنتاج تراوحاً كبيراً مع تقلب الأمطار، وتتناسب المساحة المزروعة كل سنة تناسباً مفرداً مع كمية الأمطار فتتراوح بين 200000 هكتار و 400000 هكتار، وتزرع مساحات محددة من الشعير والقمح في المنطقة الساحلية بالقرب من طرابلس، والشعير هو المحصول الرئيسي في الجبل ولا سيما في الوديان، أما في برقة فيزرع القمح على نطاق واسع في التربة الطينية الحمراء بالمنطقة الجنوبية شبه الصحراوية وتتبع منها أساليب الزراعة المتنقلة[4] .

---

(1) البربار. مرجع سابق، ص 24 .

(2) المرجع السابق نفسه، ص 24 .

(3) عبد العزيز طريح شرف: جغرافية ليبيا، مؤسسة الثقافة الجامعية–الإسكندرية، 1962م، ص640.

(4) المرجع السابق، ص 640.

ويختلف الإنتاج من سنة لأخرى حسب كمية الأمطار المتساقطة، وبالتالي هناك سنوات يقل فيها الإنتاج مثل سنة 1845م حيث كان إنتاج الويبة الواحدة أربع عشرة مرطة، وفي عام 1853م أنتجت مرطة الشعير حوالي اثني عشر كيلوجرام ونصف تقريباً وهذا يدل على أن الموسم خصب[1] .

كما تشير إحدى الوثائق أن سنة 1896م كانت سنة خصبة، بلغ فيها المحصول من الحبوب في منطقة غرب ليبيا فقط حوالي عشرة آلاف طن من القمح وأربعين ألف طن من الشعير والقمح الليبي من النوع الأسمر الصلب غير مرغوب كثيراً في صناعة الخبز، غير أنه يُعَدُّ من أجود الأنواع المستعملة في صناعة المعكرونة، لذلك كانت تصدر كميات كبيرة منه إلى إيطاليا.

وفي إطار اهتمام الدولة العثمانية بالزراعة في الولاية، فقد استوردت في سنة 1903م أربعين كيساً من بذار القمح الأبيض وتم توزيعه على المزارعين الليبيين للاستفادة من خصوبة الأراضي الليبية لإنتاج هذا النوع من القمح المرغوب فيه تركيا[2]، وفي حالة توافر الإنتاج تقوم حكومة الولاية بتصدير الشعير والقمح وعلى سبيل المثال قامت الحكومة بتصدير المحصولين عبر ميناء طرابلس خلال الفترة (1863 – 1867م) والجدول الآتي يوضح ذلك :

السنة	قيمة صادرات القمح بالجنيه الإسترليني[3]	قيمة صادرات الشعير بالجنيه الإسترليني
1863	60.000	40.000
1864	20.000	18.000
1865	67.000	3.000
1866	7.000	15.000
1867	54.000	54.000
المجموع	**208.000**	**130.000**

Abdallah A.Ibrahim. Government and Society in Tripoli ltania and Cyrenaica (libya) 1835 – 1911 , (Tripoli , Markaz Jihad A – Libya- in Studies Center , 1989) , p. 236

(1) مروان. سجلات محكمة طرابلس الشرعية، مرجع سابق، ص 231 – 232 .

(2) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس. ملف الزراعة، وثيقة رقم 685 .

(3) الجنيه الإسترليني : عملة انجليزية كانت تعادل آنذاك 125 – 128 قرشاً عثمانياً .

2 - الزيتـــون :

تُعَدُّ الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية في ليبيا ؛ لأنها تمثِّلُ الغذاء الرئيسي للسكان ويأتيِ بعدها من حيث القيمة الزيتون[1]، وذلك بسبب المناخ الليبي الذي يتناسب مع أشجاره وتنتشر هذه الشجرة في شمال الولاية ولاسيما في المناطق الجبلية. وهناك آلاف عديدة من أشجار الزيتون القديمـــة التي لا يعرف تاريخ زراعتها، ولابد أن بعضها نما نمواً طبيعياً، إلا أن بعضها قد زُرِعَ على الأرجح في عهود تاريخية قديمة ترجع إلى عهد الفينيقيين في طرابلس وعهد اليونانيين في برقة أو عهد الرومان الذين سيطروا على كل شمال أفريقيا[2]. وتشير الدراسات الأثرية إلى أن المدن الليبية القديمة يتواجد فيها عدد كبير من معاصر الزيتون، وهذا يدل على أن الولاية كانت غنية بأشجار الزيتون ؛ لكن هذه الشجرة لم تعد تلقي الاهتمام الكافي خلال الحكم العثماني، مما أدى إلى ضعف الإنتاج وبالتالي لا يفي الحاجة المحلية، فاتجهت حكومة الولاية إلى الاستيراد من جزيرة كريت وتونس لسد حاجة الأهالي من الزيت[3].

وفي ظل الاهتمام المتأخر للعثمانيين بالزراعة ولا سيما أيام الوالي حافظ باشا (1899 – 1903م) الذي طالب المزارعين الاهتمام بشجرة الزيتون وشجعهم على زراعة المزيد منها في أراضيهم وذلك بموجب القرار الصادر في عام 1900م[4].

وقد كانت مستويات إنتاجها عالية، بحيث بلغت في الولاية سنة 1910م ما يقارب 60 ألف قنطار من الزيتون[5] .

ومن أهم المناطق التي اشتهرت بالزيتون مسلاته وورفلة، غريان، فساطو، نالوت، الزاوية، ترهونة، الجبل الأخضر[6].

---

(1) أشارت الإحصاءات الرسمية العثمانية إلى وجود حوالي (535 348) شجرة زيتون في الولاية، انظر : سالنامة الولاية 1289هـ، 101 .

(2) شرف. مرجع سابق، ص 648 .

(3) ناجي، نوري. مرجع سابق، ص 34 .

(4) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، ملف الزراعة وثيقة رقم 1338.

(5) كورو. مرجع سابق، ص94 .

(6) ناجي، نوري. المرجع السابق، ص33 .

3 - النخيــل :

تعد أشجار النخيل من أكثر الأشجار المثمرة عدداً في ليبيا وهي ثروة عند سكان الواحات عموماً، ومع هذا فإنَّ أشجار الزيتون تتفوق عليها من حيث أهميتها الاقتصادية، ويزرع النخيل في الواحات لاسيما في فزان، ولكنه يزرع أيضاً على طول المنطقة الساحلية وهو ينمو من دون حاجة إلى الري نظراً لطول جذوره وقرب الطبقة المائية الجوفية من سطح الأرض، وتُعَدُّ التمور غذاءً رئيسياً للإنسان إلا أنه يستعمل أيضا كعلف للحيوان، ينمو أفضل أنواعها في الواحات الداخلية[1] .

ويقدر إنتاج النخلة بـــ 80 إلى 100 كغ من البلح سنويا وتختلف نسبة المحصول حسب نوع النخلة، وعلى صعيد النوع فنخلُ مدينة طرابلس فيه 34 نوعاً، ونخل غدامس 35 نوعاً أما نخل فزان فيصل إلى 49 نوعــاً، ولكل نــوع اسم خــاص، وإنَّ اختــلاف الأنواع يرجع إلى سرعة نضوج الثمرة أو كمية المواد السكرية التي تحتويها، وكذلك شكل الثمرة الخارجي والمدة التي يمكن الاحتفاظ به جافة[2].

أما بالنسبة للنضوج فهو يختلف من فترة لأخرى حسب نوعه، ويمكن تحديده ابتداءً من الشهر السادس إلى الشهر التاسع وبالتحديد في فصل الصيف، ويطرح الثمر على الأرض معرضاً للشمس حتى يجف ثم يوضع في مطامير خاصة لتخزينه للمستقبل، وقد يبقى التمر من سنة إلى سنتين أو أكثر من دون أن يتغير. ولا تقتصر استفادة الناس من النخلة بثمرها فقط بل يستفيد من جريدها وسعفها وجذوعها لعدة صناعات يدوية، غير أن بعض المزارعين قد أساء إلى ثروة النخيل حيث كان يعمد إلى قطع الجزء الأعلى من النخلة لاستخلاص عصارتها الجوفية والمعروفة باسم (اللاقبي) وهي عصارة مذاقها حلو حين تكون طازجة وتنقلب إلى نوع من الخمر بعد تركها فترة، حيث يصبح طعمها حامضاً وتزداد فيها نسبة الكحول ، وهذه العملية تقصر من عمر النخلة. وللمحافظة على شجرة النخيل وعدم العبث بها، أصدر الوالي حافظ باشا فرماناً يغرم كل من يستخرج اللاقبي من النخلة الواحدة بـــ 150 قرش[3] .

---

(1) شرف. مرجع سابق، ص 646 .

(2) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، ملف الزراعة وثيقة رقم 635 .

(3) ناجي، نوري. مرجع سابق، ص 31 .

ويقدر عدد النخيل في الواحات أكثر من مليون نخلة والجدول الآتي يوضح مناطق الواحات وتوزيع أعداد أشجار النخيل فيها:

المنطقة	عدد أشجار النخيل	المنطقة	عدد أشجار النخيل
وادي الآجال	160.000	مرزق	60.000
القطرون	100.000	الحفرة الشرقية	200.000
منطقة الجفرة	130.000	سمنو	40.000
ناحية زلة	120.000	جالو	100.000
غات وتوابعها	75.000	أوجلة	16.000
وادي عقبة	60.000	الكفرة	35.000
سبها	75.000		
المجموع العام			**1.146.000**

1- استاستيق عمومي إدارة سي، مصدر سابق، ص 9.

4 - ثمـــار أخـــرى :

أ - اللـــوز :

نجحت زراعته نجاحاً كبيراً في الأراضي الليبية التي لا يقل مطرها عن 150 ملم، سواءً في السهول أو في الأقاليم الجبلية الشمالية. وتتميز هذه الأشجار بأنها يمكن أن تكتفي بماء المطر، شأنها في ذلك شأن أشجار الزيتون بأنها لا تحتاج إلى تربة غنية، وبأنها تستطيع أن تنمو بنجاح في التربة الرملية الخفيفة، ولا تحتاج للري في كل مراحل نموها ونضجها أقصر من مراحل نمو الزيتون، ومن أهم المناطق التي تشتهر بزراعة اللوز السهول المحيطة بطرابلس وحوض المرج والجبل الأخضر[1].

ب - الحمضيـــات :

تتركز زراعة أشجار الحمضيات في الشريط الساحلي الممتد من الخمس شرقاً حتى مدينة الزاوية غرباً وكان بالإمكان مضاعفة زراعة هذه الشجرة غير أن صعوبة المحافظة على محصولها لمدة طويلة في تلك الفترة حَدَّ من انتشارها في جميع المناطق

(1) هـــ. ل، كينكسيد: تقرير عام للاقتصاد الليبي، بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا، نيويورك، 1951م، ص28.

الساحلية، وبما أن تصنيع هذه الثمار غير معروف فإنَّ معظم ما تنتجه البلاد من برتقال وليمون يصدر إلى مالطا وتونس وانجلترا وألمانيا[1].

والى جانب هذه الأشجار كان هناك التين والخوخ والبرقوق والتفاح والمشمش والكمثرى والرمان، ويختلف عدد الأشجار من هذه الأنواع من منطقة إلى أخرى ومعظم الإنتاج يستهلك محلياً، وقد أوردت سالنامة الولاية لسنة 1286 و 1869م أنواع الأشجار وإعدادها في الولاية على النحو الآتي :

النوع	عدد الأشجار	النوع	عدد الأشجار
البرتقال	39,000	الرمان	1000
العنب	40،000	السفرجل	300
الليمون	19,000	اللوز	850
التين	800	التفاح	400
المجموع العـــام			**101,350**

5- نبـــات الحلفـــاء :

يعرف علمياً باسم (Stipatenacissima) (ستيباتيناشسما) وعُرِفَ قَدِيماً باسم (Spartum tegum)[2].

ينمو هذا النبات بصورة برية في أنحاء مختلفة من المنطقة الجبلية بالولاية وخصوصاً في مناطق مسلاته وترهونة وورفلة والجبل الغربي وغريان وورشفانة وفي كل المناطق الممتدة من الساحل حتى المناطق الجبلية في جنوب طرابلس وسهل بنغازي وبعض مناطق برقة الأخرى[3].

يعتمد هذا النبات على الأمطار وهو يقاوم الجفاف ويحافظ على نموه بأقل كمية من

(1) ناجي، نوري. مرجع سابق، ص 34 – 35 .

(2) فتحية الرتيمي. نبات الحلفا كمورد اقتصادي بولاية طرابلس الغرب، مركز جهاد الليبيين، طرابلس ليبيا، 2006م، ص81 .

(3) المركز الوطني للدراسات التاريخية ، شعبة الوثائق الحديثة والمعاصرة، وثيقة رقم 8/2/ 154/15.

الرطوبة وينمو نبات الحلفاء في التربة الرملية والحجرية والجيرية، ويتأقلم مع الظروف الجوية ودرجات الحرارة على طوال أيام السنة .

وينمو هذا النبات أيضاً في مناطق المغرب العربي كالجزائر وتونس والمغرب، وبعض الدول الأوروبية مثل اليونان وأسبانيا، ويُعَدُّ من النباتات الدائمة الاخضرار وينمو ببطء شديد كما يعيش لسنوات طويلة، ويتألف من أوراق أو سيقان خيطية الشكل مدببة الرؤوس وتتسع بعض الشيء عن القاعدة إلى حوالي الميلمترين، ويتراوح طول الساق ما بين أربعين إلى ستين سنتيمتراً تقريباً، وتلتف الورقة طولياً حول نفسها على هيئة قصبة[1] .

بيد أَنَّ الحكومة العثمانية لم تهتم بهذا النبات إلا في نهاية السبعينات من القرن التاسع عشر بعد ما اكتشفت أهميته في صناعة الورق، حيث انتشرت تجارة الحلفا في فترة ولاية المشير علي رضا باشا (1870 – 1876م) وخصص له أسواقاً بضرائب مالية، وخلال فترة جمع الإنتاج وتسويقه كانت له أسواق خاصة في كل من طرابلس والخمس وزليتن ومصراته، حيث شهدت هذه الأسواق نشاطاً تجارياً كبيراً مزدحمةً بالباعة والمشترين والموردين ووسطاء ووكلاء الشركات التجارية لعقد صفقات الشراء، وخُصِّصَ يوم الأحد من كل أسبوع لبيع وشرائه الحلفا[2].

وما يتم إنتاجه وبخاصة في غرب ليبيا يصدر إلى بريطانيا، ويقوم بشراء المحصول وسطاء شركات التصدير الاحتكارية الإنجليزية ، ومن أهم شركات التصدير أربع شركات احتكرت تجارة الحلفا وهي شركة (بيري بوري الإنجليزية) (Perry Bury) وشركة M. J. Hamen اللتان كانتا تمتلكان عدة مخازن كبيرة ومعامل آلية لكبس الحلفا في منطقة العزيزية بطرابلس والخمس، ثم شركة (أربيب) (Bancodi Roma - Arabib) وتمتلك هذه الشركة مخازن ومكابس آلية في طرابلس وزليتن والخمس، ثم شركة (ناحوم) (Nahum) وهي كسابقاتها تمتلك المخازن والمكابس في طرابلس والخمس وزليتن[3] .

---

(1) المركز الوطني للدراسات، مصدر سابق، وثيقة رقم 8/2 و154/15 .

(2) كاكيا. مرجع سابق، ص 154 .

(3) عبد الله علي إبراهيم. نبات الحلفا وقيمته الاقتصادية في ليبيا، ضمن كتاب المجتمع الليبي، منشورات مركز جهاز الليبيين – طرابلس 2005م، ص 717.

وصلت صادرات الحلفا السنوية إلى 70.50% من قيمة الصادرات الأخرى، ويُعَدُّ العقدان الأخيران من القرن التاسع عشر أهم فترة تم فيها تصدير كميات كبيرة من الحلفا حيث كان متوسط الكميات المصدرة من هذا النبات تتراوح ما بين 60000 – 70000 طن سنوياً[1].

وبلغ معدل الصادرات السنوية في الفترة من 1880 إلى 1897 حوالي 46019 طن بقيمة 12832 جنيه إسترليني[2] .

وفي عام 1900م بلغت الصادرات 45931 طن بقيمة قدرها 96400 جنيه إسترليني والجدول التالي يوضح لنا كميات تصدير الحلفا من سنة 1886 إلى 1890م[3]:

السنة	الكمية بالطن
1886	52000
1887	58000
1888	69000
1889	54000
1890	44500

وتختلف كمية الحلفا المجمعة والتي يتم تجهيزها للتصدير من سنة لأخرى، ويمكن ملاحظة الانخفاض في كميات الحلفا المصدرة في العقد التاسع من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين مقارنة بما كان يصدر في الثمانينيات من خلال الجدول الآتي :

السنة	الكمية بالطن
1896	32580
1897	37200
1898	34200

وتُعَدُّ بريطانيا من أهم الدول الأوروبية المستوردة لنبات الحلفا في العقد الأول من القرن العشرين، ويتضح ذلك من الجدول الآتي:

---

(1) إبراهيم، مرجع سابق ، ص 718 .

(2) الجنيه الإسترليني الواحد يساوي (110) قرش .

(3) الرتيمي. مرجع سابق، ص 85، إبراهيم المرجع السابق، ص719 -720 .

كميات الحلفاء التي استوردتها بريطانيا في السنوات 1902 – 1911م

السنة	الكمية بالطن
1903	32716
1904	46450
1905	36760
1906	35737
1907	36099
1908	23507
1909	21452
1910	24385
1911	24225
المجموع	281331

ومن أهم الموانى البريطانية التي تصدر إليها الحلفاء من ليبيا بصفة عامة خلال السنوات 1909 – 1910م هي :

1909			1910	
لندن	2030	طناً	لا شيء	
ليفربول	3121	طناً	1890	طناً
غرينول	لا شيء		2623	طناً
نمادسكو	3418	طناً	8648	طناً
ابردين	لا شيء		6534	طناً
بورلينلاند	1193	طناً	لا شيء	
سوندرلاند	11680	طناً	9695	طناً

المصدر :

Do TT. G. MANGANO. L'ALFA in Tripolitania FIRENZE – MILANAO ITALia – 1913. P26

إنَّ ارتفاع إنتاج الحلفاء وانخفاضه يرتبط ارتباطاً كبيراً بكميات الأمطار الساقطة فكلما ارتفعت كميات الأمطار ازداد المنتوج.

ويتأثر التوزيع البيئي للحلفاء بصفة عامة بكميات الأمطار المتساقطة، إذ إنَّ تحليل القياسات المناخية ومقارنتها مع أنماط الحلفاء يبين أن الحلفاء تنتشر بالمناطق التي يبلغ

معدل هطول الأمطار فيها بين 200 – 320 مم سنوياً والجدول الآتي يبين لنا كمية الأمطار الساقطة بين عامي 1892 – 1898م[1] .

الشهر	السنة 93 - 92	السنة 94 - 93	السنة 95 - 94	السنة 96 – 95	السنة 97 - 96	السنة 98 – 97
نوفمبر	6.2	1.6	3.5	0	1.2	1.8 ملم
ديسمبر	1.3	9.0	14.8	5.5	4.3	6.2
يناير	5.4	6.3	0.8	8.7	0.2	0.8
فبراير	2.8	1.1	0.4	0.6	6.3	2.4
مارس	1.8	0.1	0.3	7.1	0.2	0.9
الإجمالي	**17.5**	**18.1**	**19.8**	**16.9**	**12.2**	**12.1**

يتضح من هذا الجدول أَنَّ كمية الأمطار الساقطة في أعوام 1892، 1893، 1895، 1896، 1897، 1898، كافية إلى حَدٍّ كبيرٍ وموزعة على الأشهر من نوفمبر إلى مارس في حين نجد أن كمية المطر التي هطلت عام 1894، 1895م لم تكن موزعة توزيعاً جيداً ؟ فنجد أن ما سقط في شهر نوفمبر وديسمبر بلغ 18.3 ملم في حين أن كل ما سقط في الشهور يناير، فبراير، مارس، لم يزد عن 1.5 ملم، الأمر الذي جعل كمية الإنتاج في تلك السنة بسيطة[2] .

6 - التبـــغ :

يُعَدُّ التبغ من المحاصيل النقدية المهمة في ليبيا، يخضع إنتاجه لنظام الاحتكار، ففي عام 1884م وقعت الحكومة العثمانية مع شركة فرنسية وهي (الريجي) حصرت بموجبها زراعة التبغ وصناعته وبيعه لهذه الشركة التي خصصت مساحات وأراضي بمنطقة طرابلس والزاوية وغريان لزراعته[3] .

(1) الرتيمي. مرجع سابق، ص 84-85 .

(2) المرجع السابق ، ص 86 .

(3) المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية طرابلس، شعبة الوثائق والمخطوطات، الأوراق البرلمانية البريطانية، تقرير القنصل الإنجليزي رقم 327 .

ولمنح ترخيص زراعة التبغ وضعت الشركة عدة شروط يجب أن تتوافر في المزارع المراد منحه الترخيص، وذلك لزراعة التبغ في أرضه وهي :

1 - أن يلتزم المزارع بالتعليمات التي تعطيها الشركة .

2 - الإشراف المباشر للشركة على التبغ المزروع .

3 - أن يكون المزارع المالك الفعلي لقطعة الأرض المراد زراعتها .

4 - تقوم الشركة بواسطة موظفيها الإشراف على زراعة التبغ واختيار النوعية .

5 - كما يحق للشركة ملاحقة كل مزارع يخالف تعليماتها قضائياً .

كما طلبت الشركة من المزارعين الذين وافقوا على زراعة التبغ بأراضيهم وفق الشروط المذكورة سلفاً تعهداً خطياً بتنفيذ ما طلبته الشركة من دون احتجاج أو اعتراض، زد على ذلك تقديم شهادة حسن السيرة والسلوك من شيخ القبيلة وصورة من شهادة الطابو. وقد بلغ عدد المزارعين الذين وافقوا على زراعة أراضيهم بالتبغ 73 مزارعاً ليبياً[1] .

وللتبغ أنواع: **الأول** ما يعرف بالفزاني وهو يزرع في أرض منطقة غريان، ويزرع في شهر يناير ويجنى في يوليو، ويمتاز بأوراقه السميكة وكان الهكتار الواحد من هذا النوع ينتج من ثلاثة إلى أربعة أطنان من الأوراق الجافة[2] .

وأما النوع **الثاني** ويعرف باسم الطرابلسي وهو الأجود، ويمتاز بأوراقه الرقيقة والخفيفة، وكان يزرع في فبراير ويُجنى في أغسطس وأوائل سبتمبر، غير أن المحصول منه في الهكتار الواحد لا يتجاوز الطنين، لذلك كان المحصول من النوع الأول دائماً ضعف المحصول الثاني. وقد اقتصرت الشركة على زراعة هذين النوعين فقط وهما من الأنواع المتوسطة الجودة، وذلك يرجع إلى أن زراعة الأنواع الممتازة تحتاج إلى عناية وريٍّ متواصلٍ ويحتاج أيضاً إلى تربة طينية وليست رملية. وكان المحصول السنوي من التبغ حوالي 26 طناً من النوع الفزاني و 11 طناً من النوع الطرابلسي[3] .

---

(1) دار المحفوظات التاريخية، ملف الزراعة، وثيقة رقم 316 .

(2) المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية طرابلس، شعبة الوثائق والمخطوطات، وثيقة رقم م/81/8/8 .

(3) المصدر السابق نفسه، وثيقة رقم م / 87/8 .

ثانياً - الثروة الحيوانية :

1- حرفة الرعي :

تُعَدُّ حرفة الرعي من أهم المهن الريفية، فمن المعروف أن هناك ارتباطاً كبيراً بين حياة البدو وكثرة التنقل من ناحية، وحرفة الرعي من ناحية ثانية، ومن ثَمَّ فإنَّ هذه الحرفة تَسْهُمُ بنصيب كبير في الحياة الاقتصادية، وبخاصةٍ في منطقة برقة التي يعتمد 45% من سكانها في حياتهم على الرعي، وتليها منطقة طرابلس التي تبلغ النسبة فيها 20% أما في منطقة فزان فلا تؤدي حرفة الرعي في اقتصادها إلا دوراً محدداً[1] .

- **مناطقها** : هناك علاقة بين توزيع الأمطار وبين الرعي والثروة الحيوانية، فخلال موسم المطر تتجول القطعان بحثاً عن المرعى، وقد تبتعد عن موطنها بحوالي مئة كيلومتر، ويتركز الرعي في هذا الموسم في المناطق التي لا تزرع كسفوح المنحدرات، ولا يسمح لها بالرعي في مناطق الزراعة إلا بعد موسم جني المحصول، ولذلك تحتاج إلى مياه الآبار والصهاريج إلا أنها لابد من أن تهاجر شمالاً كما في موسم الصيف حتى تقترب من شاطئ البحر خلال موسم اشتداد الحرارة لوفرة المياه[2] .

ويُعَدُّ تحسن المراعي من أهم أسس الحياة الاقتصادية في ليبيا، لما للثروة الحيوانية في هذه الولاية من قيمة غذائية للسكان، ومن قيمة الصادرات وبذلت الجهود الحثيثة لاتباع الأساليب الفنية في حرفة الرعي والتغلب على الصعاب الاجتماعية بنشر الوعي الخاص بذلك بين القبائل، فالمتبع هو الاعتماد على الطبيعة اعتماداً كلياً في غذاء الحيوان وشرابه، فإذا راعينا الذبذبة الشديدة في كمية المطر السنوية وفي توزيعها على شهور الفصل الممطر، فإنَّ معنى هذا تعرُّض القطعان لذبذبة شديدة في أعدادها، يضاف إلى هذا أن عدد الآبار التي يعتمد عليها الرعاة في غير موسم المطر قليلة العدد، متباعدة المسافات، مما يتطلب جهداً ومشقة في الوصول إلى مكان البئر وفي استخراج الماء منه. ومن مشاكل الرعي كذلك أنَّهُ لابد من تبادل المرعى بين قطعان طرابلس وقطعان برقة حينما يكون نصيب أحد الإقليمين من المطر أقل من الآخر إنقاذاً لحيواناته من

(1) المركز الوطني للدراسات التاريخية، شعبة الشؤون الاقتصادية، وثيقة 478.

(2) بروشين. مرجع سابق، ص 33.

الهلاك جوعاً وعطشاً، لكن هذا الانتقال نفسه يسبب في هلاك جزء كبير منها ؛ لطول المسافة حيث تنتقل القطعان سيراً وقلة الآبار. ولهذه المشكلة وجه آخر، وهو أن ملكية المراعي ملكية قبلية فتمتلك معظم الأراضي في ليبيا قبائل مختلفة لكل منها حق استغلال منطقة معينة، ولابد لتبادل مناطق الرعي من الاتفاق مع القبائل صاحبة الامتياز، ولا تكفي في هذا الموضوع القرارات الحكومية، لأَنَّ القبائل المختلفة تتمسك بحقوق الرعي وحقوق المياه في أراضيها، وعلى العكس من الزراعة نجد أن تربية الحيوان في الولاية تتركز في إقليم برقة شرق الولاية، إذ يتمتع هذا الإقليم بـــ60% من مجموع الحيوان في ليبيا، وكما تتذبذب الغلات الزراعية نتيجة لذبذبة المناخ من عام لآخر، فكذلك الحيوان يختلف عددُهُ من سنة إلى أخرى بحسب كمية المطر وحالة المرعى[1]، ولكل منطقة مشاكلها الخاصة المتعلقة باقتصاديات الرعي فالمشكلة في فزان، ليست مشكلة مياه، وإنما مشكلة تسويق، فمشكلة المياه غير موجودة في فزان، ولكن مشكلة التسويق عسيرة الحل في هذه المنطقة، فإذا زاد عدد المواشي في فزان فلا يوجد هناك سوق لها في منطقتي طرابلس وبرقة، إذ إِنَّ لكل منهما كفايته من الحيوان، ولهذا الحيوان سوق خارج ليبيا .

2- أنواع الحيوانات :

أ - الأغنـــام :

المشهور باسم (البربري) وله قدرة كبيرة على تحمل الظروف البيئية الطبيعية، وذلك لمقاومته الجوع والعطش مدة أطول من أصناف الغنم الأخرى، ويساعده في ذلك إِليتُهُ تكبر بسرعة في فصل الربيع، فتكون بمنزلة خزان للماء والغذاء، يستفيد منه الحيوان في فترة الجفاف ويمكن لهذه الأغنام أن تكتفي في هذا الموسم بالشراب مرة كل يومين أو ثلاثة، على الرغم من انخفاض درجة الحرارة في فصل هطول الأمطار، ومادامت المراعي خضراء لا تحتاج إلى الشرب[2] .

وعلى كل حال ليست هناك إحصائية دقيقة يمكن الاعتماد عليها في عدد الأغنام التي كانت موجودة عند الليبيين في العهد العثماني، ولا سيما بعد أن شددت السلطة العثمانية

(1) البنك الدولي للإنشاء والتعمير. بعثة الأمم في ليبيا، ج1، واشنطن–ابريل 1960م، النص العربي.
(2) عزيز محمد حبيب. ليبيا، مكتبة الأنجلوا المصرية، القاهرة 1973م، ص 91 .

عملياتها في فرض الضرائب على الأغنام، فقد كان في كل عام وبالتحديد في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الميلادي تخرج من طرابلس وبنغازي لجان متعددة لعد الأغنام، وملاحقة الرعاة لجباية الرسوم المفروضة على الحيوانات. وكثيراً ما عمد المواطنون لإخفاء حيواناتهم أو تهريبها خارج الحدود وإعطاء بيانات غير صحيحة عما يملكون من الغنم .

ب - الماعــز :

يتميز الماعز الليبي بقدرته على تحمُّل ارتفاع درجة الحرارة وقلة المياه وفقر المرعى في فصل الصيف والتكاثر السريع، ولكن وجوده بكثرة في أي منطقة له أضرارٌ كثيرة على التربة وعلى الحياة النباتية، فمن المعروف أن قطعان الماعز تعمل بسبب دقة حوافرها وسرعة حركتها على تفتيت التربة وتعريضها لفعل الرياح، وعلى قتل كثير من جذور الحشائش مما يترتب عليه فقر المرعى سنة بعد أخرى. ويُعَدُّ الماعز من أخطر الحيوانات على المزارع والأشجار، ولاسيما أنها معتادة على أن تتسلق بأقدامها الأمامية على جذوع الأشجار لتأكل البراعم[1]، على الرغم من هذه المساوئ فإنها تُعَدُّ من أهم أنواع الثروة الحيوانية، فهي مصدر مهم للحوم كما أن ألبانها وجبنها تُعد من المواد الغذائية الرئيسية والجيدة عند الكثير من الرعاة والمزارعين. وتدعى المعزة بقرة الفقير لا سيما أنها ترضى بالغذاء البسيط والقليل، ويزداد الاهتمام بتربية الماعز في المرتفعات والمنحدرات الجبلية لقدرة هذا الحيوان على تسلق الجبال والسير في المناطق الوعرة من دون أن يلحقه أي أذى، كما ترتفع نسبة تربيتها أيضاً في المراعي الفقيرة على حوافي الصحراء[2].

جـــ - الأبقـــار :

من أهم الأصناف السائدة في الولاية هو البقر من الصنف الأحمر أو البني الفاتح المتواجد في مصر وغيرها من دول شمال أفريقيا، وهو صغير الحجم ويمتاز بقدرته

(1) إبراهيم أحمد زرقانة. محاضرات في جغرافية المملكة الليبية، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة 1964م، ص 230 .

(2) المرجع السابق نفسه، ص230 .

على العيش في المراعي الفقيرة، باستثناء عدد قليل من الأبقار التي تعيش في المزارع الخاصة أو في الحظائر ؛ فإنها تكون أحسن حالاً من غيرها، فالأبقار التي تربى على المراعي الطبيعية حتى في إقليم الجبل الأخضر تكون غالباً هزيلة وبخاصة في فصل الصيف، ويستفيد المربي من جلودها وألبانها ولحمها. كما يستخدمها الفلاح في حراثة الأرض، واستخراج المياه من الآبار، وكانت منطقة برقة من المناطق المصدرة للأبقار إلى مصر ومالطا، حتى إنَّهُ في سنة 1908م تم تصدير 20 ألف رأس إلى مصر و 700 رأس إلى مالطا وتقدر ثروة الولاية في تلك الفترة من البقر بحوالي 40 ألف رأس[1].

د - الإبـــل:

تستخدم الإبل في أعمال الحمل والجر، وتتميز بأنها أكثر الحيوانات مقدرة على الحياة في المراعي الفقيرة الواقعة على أطراف الصحراء، نظراً لمقدرتها على تحمل الجوع والعطش، وتتناول معظم أنواع الأعشاب والحشائش بما في ذلك الحشائش التي تنمو في الأرض المالحة (السبخة) وتوجد ثلاث سلالات من الإبل الليبية تتميز أحداها بالنحافة وسرعة الجري وهذه هي المهاري، وتتميز الثانية بالقوة وضخامة الجسم، وتُستخدم في الجر وحمل الأثقال، والسلالة الثالثة وهي أكثرها شيوعاً من السلالتين الآخرين، ولذلك تُستخدم في معظم الأغراض المختلفة[2].

هـــ- الحميـــر:

تتميز الحمير في ليبيا بصغر حجمها، ولكن فائدتها كبيرة، بحيث تُستخدم في الركوب والنقل في الوقت نفسه، وهي رخيصة الثمن بعكس الحصان، ويُعَدُّ الحمار مظهر من مظاهر حياة البادية، ويستعين به الإنسان في أعمال الحراثة وحمل المحاصيل ولا سيما في المناطق الجبلية[3] .

---

(1) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، ملف التجارة، وثيقة رقم 3088 .

(2) شرف. مرجع سابق، ص 673 .

(3) المرجع السابق ، ص 674 .

و - البغـــال :

وعددها قليل في ليبيا، والسبب في ذلك أنها لا تنتج إلا بالتهجين، ويمتاز البغل بقوته ولا سيما في المناطق الجبلية، زد على ذلك بأنه لا يحظى بالعناية به مثل الحصان، كما كانت القوات العثمانية تمتلك أعداداً كبيرة من البغال لجر المدافع والمعدات العسكرية الأخرى[1].

ز - الخيـــول :

يعتز العربي بالخيول وأصالتها، ولكن أعدادها دائماً قليلة، والسبب في ذلك أن وظيفتها في المناطق الصحراوية محدودة، لا يمكن أن تقارن بالنواحي المتعددة التي يُستخدم فيها الجمل أو الحمار أو الماشية، فليس للحصان فائدة إلا في السفر السريع، ومع ذلك فإِنَّهُ لا يستطيع أن يؤدي هذه الوظيفة إلا إذا زُوِّدَ بالماء الوفير والطعام الجيد، وهما أمران صعبا المنال في الصحراء. والحصان الليبي مغربي في الغالب مع بعض الدماء العربية، وبذلك يجمع الحصان الليبي بين أصالة الحصان المغربي و خفة الحصانة العربي وحسن مظهره ولكن من غير شك يتأثر الحصان الليبي بقلة الغذاء ولذلك يبدو هزيلاً في أغلب الأحيان[2].

حـــ - الدواجـــن :

تنتشر تربية الدجاج في مختلف أنحاء الولاية ولا سيما عند المزارعين، ومن المألوف أن بيت المزارع لا يخلو من الدجاج ونسبة أقل من الحمام والإوز والبط وغيرهما من الدواجن، وكان المزارع الليبي يربي دواجنه للاستفادة من لحمها وبيضها وليس للمتاجرة ولكن في أواخر الحكم العثماني اعتاد الليبي على أن يأخذ قسماً من دواجنه إلى الأسواق لبيعها ؛ ولكن لإعجاب الأوروبيين بالدجاج الليبي فهم يجمعون بيضه من الأسواق لتصديره إلى أوروبا، حتى أَنه في سنة 1902م باعت ليبيا إلى مالطا من الدجاج ما قيمتُهُ 160 ألف فرنك[3] وفي الوقت نفسه صدرت إلى مالطا ومرسيليا وإيطاليا

(1) موسى. مرجع سابق ، ص 133 .

(2) حبيب. مرجع سابق، ص92 .

(3) الفرنك الفرنسي أو يسمى آنذاك بالليرة الفرنسية وتعادل (105) قرش عثماني .

من البيض، 5215 صندوقاً، وزن كل صندوق (60 كيلو جرام) ويبلغ ثمنه 310 ألف فرنك[1] .

وقد أوردت سالنامة الولاية سنة 1286هـ / 1869م إحصائيات غير دقيقة عن أنواع الحيوانات وأعدادها في الولاية وهي على النحو الآتي[2] :

الصنف	عدد الحيوانات	الصنف	عدد الحيوانات
الأغنام	1.287.000	الجمال	35.000
الماعز	700.000	الخيول	14.000
الأبقار	32.000	البغال	300
عجول الأبقار	10.000	الحمير	غير محددة
الثيران	25.000	الدواجن بأنواعها	5.000.300

هـ- صيد الأسماك والإسفنج :

تُعَدُّ ليبيا من ضمن دول حوض البحر المتوسط، وهذا البحر مصدر مهم من مصادر الثروة والساحل الليبي يُعَدُّ من أشهر السواحل الغنية بطبقات الإسفنج وبكميات كبيرة من الأسماك الجيدة، إلا أن حرفة صيد الأسماك ليست من الحرف المهمة في الولاية، وذلك بسبب استحواذ الجاليات الأجنبية على هذه المهنة ولا سيما الإيطاليين واليونانيين والمالطيين وفي سنة 1890م حاولت الحكومة العثمانية تطبيق نظام الصيد العثماني في ليبيا والذي يعرف باسم (نظام الضابطة الصيدية) حيث يتم تحديد أنواع الأسماك المسموح بصيدها، خوفاً من تضرر الثروة السمكية جراء الصيد الجائر، وذلك حسب أنواع السمك المصاد، ويعاقب النظام كل مخالف وفقاً للمادة (30) منه بغرامة تتراوح بين 100 إلى 500 قرشٍ عثمانيٍّ[3] .

أما الإسفنج ؛ فقد تولت شركات أجنبية استخراجه من البحر، ولما للإسفنج من مردود مالي جيد رأت الحكومة العثمانية تزويد الشركات بجميع التسهيلات، ووفقاً لما

(1) ناجي، نوري. مرجع سابق، ص43 .

(2) سالنامة الولاية 1286هـ، ص91-92 .

(3) حبيب. مرجع سابق، ص 92 .

ورد في دفتر الوالي أحمد راسم، فقد تحصلت حكومة الولاية فقط من الضرائب على محصول الإسفنج المستخرج من شواطئها 279800 قرشاً وذلك خلال السنوات الأربع من 1881 إلى 1885م[1].

ونظراً لما يجنيه الصيادون الأجانب من أرباح ضخمة من الإسفنج الليبي، لذلك رأت الحكومة العثمانية أن تستفيد من هذه الحرفة وتم ذلك بصدور قرار عام 1911م حصرت فيه عمليات صيد الإسفنج بالصيادين المتمتعين بالجنسية العثمانية[2].

ثالثاً - الصناعـــة :

لم تؤدّ الصناعة إلا دوراً محدوداً في النهوض بالاقتصاد الليبي وإذا ما تتعبنا وضعية النشاط الصناعي تاريخياً، نستطيع أن نؤكد بأن الصناعة منذ حقبة الوجود العثماني كانت بدائية في أساليبها وإنتاجها وإذ قامت أساساً على الطرق اليدوية ومن أهمها صناعة النسيج اليدوية، وصناعة الجلود والسيوف وصياغة الذهب والفضة والمشروبات الروحية والصابون والسجاد والبسط ونقش النحاس، بالإضافة إلى صناعة القوارب[3].

وتعتمد هذه الصناعة في الأغلب على المواد الخام المحلية، فالنشاط الصناعي آنذاك قام من أجل سد حاجة السوق المحلي، وبيع جزء صغير منه للزوار والأجانب. وتتركز الصناعة في المنازل، أو في أماكن خاصة في المدن وبين الطوائف ويعتمد الصانع على قوته البدنية ومهارته اليدوية ويساعده في ذلك أبناؤه .

ومن مظاهر النشاط الصناعي في تلك الفترة تأثره بسياسة الولاة العثمانيين الذين كان همهم جمع الأموال عن طريق زيادة الصادرات والضرائب، ونتيجة لذلك كان احتكار التبغ والملح عن طريق شركة (ريجي) ومن نتائج احتكار التبغ أنه لم يسمح بزراعته إلا في منطقة طرابلس وتحت إشراف الحكومة[4].

---

(1) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، ملف الشؤون الاقتصادية ، وثيقة رقم 713 .

(2) صحيفة الترقي. العدد 197 لسنة 1329هـ، 1911م مقال (أخبار محلية) .

(3) بن إسماعيل. انهيار حكم الأسرة القرمانلية، مرجع سابق، ص179، التليسي، حكاية مدينة، مرجع سابق، ص 118 .

(4) كاكيا. مرجع سابق، ص 173 .

وقد عانت الصناعة المحلية من عدة مشاكل، كان في مقدمتها الضرائب الثقيلة، التي كانت تفرض على العاملين، زد على ذلك منافسة الصناعات الأوروبية لها، ومن نتائج هذه المنافسة فتح باب الاستيراد من الخارج، وفرض الضرائب، فعجزت الولاية عن تطوير الصناعة[1].

وللإشارة إلى ذلك يوضح الجدول الآتي قيمة الإنتاج المحلي للصناعات، مع بيان المواد الأولية الداخلة في الإنتاج والمستوردة من الخارج في العقد الأخير من الحكم العثماني في الولاية[2].

الصنف الصناعي	قيمة الإنتاج بالفرنك الفرنسي	قيمة المواد الأولية المستوردة من الخارج بالفرنك الفرنسي
منسوجات قطنية	70.000	570.000
منسوجات صوفية	883.000	00
منسوجات حريرية	340.000	260.640
صناعة الحصر	240.000	00
صناعة الجلود	240.000	00
صناعة الصابون	904.000	64.200
مصنوعات فضية	470.000	27.000
مصنوعات ذهبية	60.000	00
المجموع العام	**3.023.000**	**1.164.840**

أ - صناعة النسيج :

لم تكن هذه الصناعة من الصناعات المتطورة والمتقدمة في ليبيا، ولكن ازدهرت وتطورت بعض الشيء في أواخر القرن التاسع عشر وبخاصة في مدينة طرابلس ومصراته ودرنة وشملت هذه الصناعة نسج الصوف والحرير، واشتهرت مدينة مصراته بأنواع السجاد والبسط ذات الصناعة المتقنة، وكان لكل نوع من أنواع المنسوجات

(1) الأوراق البرلمانية البريطانية. تقرير رقم 327 .

(2) ناجي، نوري. مرجع سابق، ص 52 .

صناعها المهرة الذين كانوا يتركزون في سوق خاص، ويشكلون ما يمكن أن نطلق عليه (طائفة) وكان أبرز هذه الروابط صناع الأنسجة الحريرية، الذين كونوا اتحاداً حرفياً يقوده شخص ينتخب لمدة سنتين من بين أقدم الصناع المهرة، يحمل اسم أمين الحرفة وأمين سوق الحرير، ويساعده أربعة صناع لنسيج الحرير والحرف المتممة له كالصباغة، ويتمتع الأمين بمركز اجتماعي مرموق، ومن مهامه رعاية أفراد حرفته وحماية حقوقهم ومنع أي تعسف من السلطة نحوهم، ويناط بأمين السوق مراقبة جميع ما ينتج من نسيج الحرير، ولا يعتد بأية قطعة حريرية مصنوعة في سوقه إذا كانت لا تحمل ختمه[1].

حيث كان الصانع يحمل إنتاجه إلى أمين السوق قبل أن يعرضه للبيع، فيقوم الأمين ومساعدوه بفحص ذلك الإنتاج والتأكد من مطابقته للشروط والمواصفات المعروفة والمحددة لكل قطعة، ويحق لأمين السوق مصادرة أية قطعة غير مطابقة للمواصفات المطلوبة، وبسبب هذا النظام احتلت صناعة نسج الحرير الليبية مركزاً مهماً بين جميع الصناعات الأخرى داخلياً وخارجياً ؛ فكان لها أسواقها الرائجة في شمال أفريقيا ودول جنوب الصحراء، وجنوب أوروبا، ومن مهام أمين سوق الحرير أيضاً منح الصانع المستجد إجازة ممارسة المهنة، ولم يكن يسمح لأي كان ممارسة هذه المهنة. وقد ضُبطت عملية الالتحاق بمهنة نسيج الحرير بشروط منها أن يكون الشخص الراغب في تعلم هذه الحرفة من الأسر الليبية المعروفة، ومن ذوي الأخلاق الحسنة، وجرت العادة أن تُعطي الأفضلية للالتحاق بهذه الحرفة لأبناء الصناع القدامى في نسج الحرير.

ولم تهتم حكومة الولاية بهذه الصناعة إلا بعد مطالبة أرباب هذه الصناعة من السلطات التركية الاهتمام بوضعهم ووضع حرفتهم، نظراً لدخول المنسوجات الأوروبية إلى السوق الليبية، إذ تمكنت برخص ثمنها من مزاحمة المصنوع محلياً مما أدى إلى ركود الإنتاج المحلي، وعلى هذا أصدرت نظارة الداخلية في عام 1909م قراراً يقضي بإلغاء الرسوم المفروضة على المنسوجات الوطنية[2].

وتصنع المنسوجات المحلية باستخدام (النول) والجدول الآتي يبين عدد الأنوال في الولاية سنة 1911م [3] :

(1) مروان. سجلات محكمة طرابلس الشرعية، مرجع سابق، ص 278 .
(2) البربار. مرجع سابق، ص 41 .
(3) صحيفة الترقي. العدد 94 لسنة 1909م، مقال (الصناعات المحلية) .

المدينة	الأنوال المستخدمة في صناعة المنسوجات الصوفية	الأنوال المستخدمة في صناعة المنسوجات القطنية	الأنوال المستخدمة في صناعة المنسوجات الحريرية
طرابلس	350	1700	150
مصراته	250	ـــ	ـــ
بنغازي	50	450	10
درنة	12	100	ـــ
المجموع	**662**	**2250**	**160**

كما تستخدم الأنوال للمنسوجات النسائية المحلية المختلفة الألوان والتي تعرف باسم (رداء) والواحد منها طوله 1.40×3.70 متراً، ويزن 1.282 كيلوجراماً ويباع بين 3.5 و5 فرنكات، وينسج في العام الواحد 180000 (رداء) ويبلغ ثمنها 700000 فرنك تقريباً، ويستهلك جلها أهل الولاية. ويتم استيراد المادة الخام (الخيوط الحريرية) اللازمة لهذه الصناعة من دول أوروبية كل حسب لونه، والجدول الآتي يوضح القيمة المالية ولون الخيوط وبلد التصدير[1] .

القيمة بالفرنك	اللـــون	البلد المصدر
50000	خيوط من اللون الطبيعي	ايطاليا
345000	خيوط من اللون الطبيعي	انجلترا
125000	خيوط ملونة	انجلترا
50000	خيوط حمراء اللون	النمسا

ومن المنسوجات الصوفية (الحرام) الذي يرتديه الرجال من الأهالي، والفراشة أو البطانية ويتغطى بها، وطول الحرام : 1.4 × 4.6 متراً وثمنه من 8 - 12 فرنك ويصنع منه في العام 7300 قطعة ، ثمنها 70000 فرنك، أما الفراشة فطولها 1.9×7.4 متراً / وتباع بـــ 25 - 20 فرنك، ويصنع في العام 5000 بطانية ويبلغ ثمنها 90000 فرنك، والمادة الخام يتم الحصول عليها محلياً[2] .

(1) ناجي، نوري. مرجع سابق، ص 46 .

(2) المرجع السابق نفسه، ص 46 .

وتشتهر مدينة مصراتة بصناعة العباءة وهي أحد أنواع الحرام، ويصنع في العام الواحد 33000 عباءة، يبلغ ثمنها 500000 فرنك، ويباع أكثرها داخل الولاية كما يصدّر بعضها إلى مصر وتونس[1].

ومن أهم المنسوجات الحريرية الأردية الحريرية النسائية، ويكون بعضها موشَّى بخيوط الذهب ويصنع منها في العام الواحد (13000) رداء يبلغ قيمتها 25000 فرنك، ويتم استيراد الحرير المستعمل في هذه المنسوجات، ويوضحه الجدول الآتي[2] :

القيمة بالفرنك	الوزن بالكيلوغرام	الدولة المصدرة
60000	5840	ايطاليا
90000	3000	فرنسا
60000	2000	كريت
36000	1200	تركيا
1640	820	انجلترا

ب - صناعة الحصــر :

ازدهرت هذه الصناعة في الولاية نتيجة لوفرة المواد الخام الخاصة بها مثل نبات الحلفا ونبات السمار[3] ونبات القصب .

ومن المناطق التي اشتهرت بهذه الصناعة تاجوراء وزليتن ومصراته وتاورغاء حيث يصدر جزء كبير من هذه الصناعة إلى خارج الولاية ولا سيما إلى تركيا وأخذت الصناعة شهرتها من جودة المادة التي تصنع منــها واليد الخبيرة الماهــرة التي تنتجها، وتتم عملية نسجها بنول أرضي، وكانت أثمان الحصر الليبية مرتفعة في الأسواق الخارجية، وتشكِّلُ النساء اليد العاملة لهذه الصناعة. وبالإضافة إلى الحصر تُصْنَعُ من

(1) ناجي ، مرجع سابق، ص 47 .

(2) المرجع السابق، ص 46 .

(3) السمار، نبات ينمو في الأرض المالحة (السبخة) .

الألياف الأطباق والسلال وغيرها من المصنوعات، ويصنع في السنة الواحـــدة ما قيمته من الحصر 240000 فرنك[1] وذلك سنة 1854م استناداً إلى عينيات دفتري[2].

جـــ - الصناعات الجلديـــة :

احترف هذه الصناعة عدد من الصناع إذ اعتمدوا على ما يدبغه الدباغون من الجلود ومن أهم المصنوعات الجلدية، الأحذية النسائية، وخف (بلغة) نسائية ورجالية منقوشة بالخيوط الفضية، وسروج للخيل مزخرفة وموشاة بالفضة، وغلاف للسيف مع حمالة توضع على كتف المحارب، وحزام به غلاف لغدارتين مع حقيبة للذخيرة وحزام للبندقية مع غلافها[3].

د - دبغ الجلـــود :

اعتمدت هذه الصناعة على جلود الحيوانات المذبوحة سواء داخل المجازر أو خارجها، وتتبع وسائل بدائية وخامات محلية للدباغة ومن هذه الخامات قشور الرمان والزعتر والروبيا وغيرها من النباتات[4]، لكن المنافسة الأجنبية لهذه الصناعة عملت على تقليص الإنتاج المحلي، ويدبغ في العام الواحد حوالي 72000 قطعة يزيد ثمنها على 240000 فرنك[5] .

هـــ- صناعة الفخار :

اشتهرت بهذه الصناعة منطقة غريان بالجبل الغربي، وذلك لوفرة المادة الخام المتمثلة في وجود كميات كبيرة من تراب الطفل، ومن أهم المصنوعات الفخارية الليبية الجرار المعدة لحمل الماء، وأواني الطهي المختلفة. ويعد فخار وادي المجينين أحسن أنواع الفخار في الولاية. وللاهتمام بهذه الصناعة قامت الحكومة العثمانية بفتح قسم

(1) ناجي، نوري. مرجع سابق، ص 49 .

(2) عينيات دفتري رقم 374، ص 24.

(3) مروان. سجلات محكمة طرابلس الشرعية، ص282، كاكيا. مرجع سابق، ص42 .

(4) مروان. سجلات محكمة طرابلس الشرعية، المصدر السابق، ص 281 .

(5) ناجي، نوري. مرجع سابق، ص 49 .

للصناعة بمدرسة الفنون والصنائع بطرابلس عام 1899م، وإلى جانب الصناعة الفخارية الليبية توجد صناعة فخارية من تونس لسد الإنتاج المحلي[1] .

و - الصناعـــات المعدنيـــة :

تشمل هذه الصناعة صناعة الحديد وصياغة الذهب والفضة ونقش النحاس واستعمال الرصاص وتتمثل المنتوجات الحديدية والنحاسية في صنع الأدوات المنزلية مثل القدور والأواني وغيرها من أدوات الفلاحة، وفيما يخص صياغة الذهب ؛ فتتمثَّل بما يتزين به النساء مثل الأساور والدمالج والخلاخيل. أمَّا المنتوجات الفضية فتتمثل في أدوات الزينة النسائية وفي صناعة الأطباق والملاعق .

وممن اشتهر بصياغة الذهب والفضة اليهود ولا سيما في مركز الولاية، حيث اشتهرت حارة اليهود في طرابلس بصياغة الذهب والفضة المستوردة من فرنسا، وكان الأهالي في الدواخل يقومون بشراء كميات كبيرة من هذه الصناعات[2]، وبلغ معدل الإنتاج السنوي من هذه الصناعة ما قيمته (500.000) ليرة عثمانية، كان نصيب مدينة طرابلس منها (200.000) ليرة[3].

ز - الحرف اليدوية في الواحات الصحراوية :

الصناعة في الواحات الصحراوية تقتصر على الحرف اليدوية التي تعتمد إلى حد كبير على بضع مواد أولية متوفرة محلياً، كالألياف الحيوانية التي تصنع منها المنسوجات والخيام والأثاث وكذلك الألياف النباتية التي يحصل عليها من أشجار النخيل أو القش الذي يستعل في صناعة السلال والحصر والحبال، ويستعمل الطين أحيانا لصناعة أدوت فخارية منزلية، ولا تتم دباغة الجلود الخام محلياً إلا في حالات استثنائية، أمّا الأحذية فتصنع من مواد يستورد جزء منها من طرابلس، وتستعمل المعادن من الخردة المستوردة

---

(1) حسن سليمان محمود. ليبيا بين الماضي والحاضر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1962م، ص 204 .

(2) المرجع السابق نفسه، ص 204 .

(3) كورو. مرجع سابق، ص 68 .

من برقة في صناعات الحديد والنحاس، وتقوم النساء بمعظم هذه الأعمال على أساس جزء من فرقتهن، أما معظم الإنتاج فيتجه للاستهلاك المحلي[1] .

2 - أنماط العمل الحرفي والصناعي :

كان نظام العمل يتم وفق أنماط معينة متعارف عليها بين الحرفيين والصناعيين وعلى النحو الآتي :

1 - العمل الفردي :

يتمثل العمل الفردي في قيام صاحب حرفة أو صنعة معينة بممارستها لحسابه الخاص، سواء من خلال العمل، أو بيع ما يقوم بتصنيعه في مصنعه الخاص المتواضع، ولكن لا يمكن لأي شخص فتح مصنع أو محل خاصاً به لممارسة حرفة من دون أن يكون قد امتهنها وتمرَّس في صناعتها، وبتزكية من كبار الممتهنين في الحرف أو الصنعة وأمينها الخاص، وإلا تعرض المخالف للمساءلة القانونية، والأمر الذي كان يساعد على ضبط الحرفيين والصناع وجود أسواق متخصصة، والتمثيل الحرفي أمام حكومة الولاية، وهذا ما كان يعني التزام منتسبيها بالأسس، والقواعد المهنية ، مثل اتقان المهنة، ومزاولة العمل الفردي[2].

2 - العمل بالمشاركة :

يقصد به اشتراك عدد من الحرفيين في حرفة أو صنعة واحدة، عن طريق المشاركة في رأس المال والعمل والأرباح بشكل متساوي، وعادة ما يحدث الخلاف بين الشركاء مما يضطرهم إلى الرجوع إلى أمين الصنعة أو كبار ممتهنيها لتسوية الخلاف، وإلا يتم اللجوء إلى القضاء للبت فيه[3].

---

(1) محمود. مرجع سابق، ص 320 .

(2) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس. سجلات المحاكم الشرعية، سجل رقم 12 و 115 للسنوات 1264 هـ 1266 هـ و 1277 هـ .

(3) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس. سجلات المحاكم الشرعية، سجل رقم 14 والرقم 18 للسنوات 1266 هـ 1270 هـ .

3- العمل بالأجــرة :

وهو أن يقوم بعض الحرفيين أو الصناع، ممن لا يمتلكون الخبرة الكافية وكذلك رأس المال لإنشاء مصنع صغير خاص بهم، بالعمل لصالح أصحاب مصانع آخرين من الحرفة ذاتها مقابل أجور يتم تحديدها بين الطرفين سواء أكانت يومية أم أسبوعية أم شهرية ؟. وقد يكون هناك عدد من الصناع العاملين لدى صاحب مصنع كبير، ولاسيما فيما يخص الصناعات النسيجية المعتمدة على الأنوال، التي كانت تحتاج إلى خمسة عمال في المتوسط لإنجاز العمل، وفي حالة حدوث خلاف بين أصحاب العمل والعمال يتم للجوء إلى ما هو متعارف عليه[1] .

4- العمل بالقطعــة :

يتمثل في قيام صاحب الحرفة أو الصنعة بعقد اتفاق مع العامل الذي يشتغل عنده على تصنيع عدد من القطع مقابل مبلغ مالي عن كل قطعة ينجزها أو الحصول على مقابل مالي في حالة قيامه بصناعة عددٍ من القطع، وعادة ما يكون الاتفاق بعد الانتهاء من صناعة القطعة[2].

5- العمل بالمناصفــة :

ويتم من خلال قيام أحد الطرفين بدفع رأس المال لحرفيٍّ متخصص في حرفة معينة، وما يقوم من إنتاجه أو صناعته ببيعه، ومن ثم يعود رأس المال لصاحبه، وتقسم الأرباح مناصفة بينهما[3].

6- العمل بالاحتكار :

يتمثل الاحتكار في قيام كبار رجال الصناعة والتجارة في الولاية باحتكار صنعة معينة بعد أن يتم دفع مبلغ مالي للإدارة المسؤولة عن العمل، لقاء استغلال العمل، والأدوات لصالح الإنتاج ، مثل التزام إنتاج الملح وبيعه في ملاحات معينة[4] .

---

(1) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، سجلات المحاكم الشرعية، سجل رقم 12 لسنة 1270 هـ .

(2) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، سجلات المحاكم الشرعية، سجل رقم 13و 18 لسنة 1264 هـ 1270 هـ.

(3) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، سجلات المحاكم الشرعية، سجل رقم 22 لسنة 1301 هـ.

(4) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، سجلات المحاكم الشرعية، سجل رقم 19 لسنة 1290هـ .

رابعاً - التجـــارة :

إن السيطرة العثمانية على ولاية (ليبيا) أسهمت في تنشيط الأعمال البحرية، وعدّت سنة 1528م بداية تأسيس أوجاق الجزائر، وبتأسيسه تمكن العثمانيون من ليبيا سنة 1551م، اندفع الليبيون بسفنهم البسيطة إلى غزو البحار والرد على الأوروبيين الذين لقرون سابقة حولوا البحر المتوسط إلى بحيرة تجارية يسرحون ويمرحون بها.

تبدلت المعادلة بقدوم الأتراك العثمانيين، وتحول المتوسط إلى بحيرة عربية تركية، فرض البحارة الأفارقة والعثمانيون وجودهم على الساحة، وبممارستهم الأعمال البحرية لم يشتكوا يوماً من الضرائب كما شكوا بعد توقفها سنة 1818م.

يعدّ توقف الأعمال البحرية (القرصنة) بدأ الأهالي يشعرون بثقل الضرائب وعجزهم عن دفعها، فانضم قسم منهم إلى القبائل التي أثقلت كاهلهم، ولم يكن يوسف القرمانلي (1798-1834م) يملك وسيلة ينقذ مصاريف قصره ودفع رواتب حاشيته سوى اللجوء إلى الضرائب.

لقد أدركت الدولة العثمانية أن تنشيط الحياة الاقتصادية ضروري لتتمكن الولاية وأهلها من تأمين أدنى حدود العيش، وهذا يعني الاهتمام بالزراعة والصناعة، وما دام حبل الأمن مضطرباً، فإن التجارة عماد الحياة الاقتصادية لن يكتب لها النجاح، ولهذا فإن الجمود الاقتصادي الذي شهدته الولاية ولا سيما توقف الأعمال البحرية بموجب مؤتمر فيينا سنة 1815م واكس لا شابيل سنة 1818م وذلك بصدور قرارات لمنع القرصنة البحرية وتجارة الرقيق، وبالتالي وجد ولاة ليبيا الاهتمام بتجارة القوافل مبادرة منهم لإعادة بناء اقتصاد الولاية المنهار، وتتمثل هذه المبادرة في عدة نقاط، وهي :

- قمع الوالي (محمد أمين باشا) 1841 – 1846م، حركات التمرد والعصيان التي قادها بعض الزعماء المحليين[1] .
- قام الولاة بإعادة السيادة العثمانية على كلٍّ من فزان وغدامس لكونهما مفتاح التجارة لدول جنوب الصحراء[2] .

(1) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، ملف محمد أمين باشا، وثيقة رقم 106 .

(2) الديجاني، أدهم، مصدر سابق وثائق رقم 3، 17، 18، 21، 22، 23 .

- شجع الولاة حاكم فزان (حسن البلعزي) بالإشراف على توطيد العلاقة بين حكومة الولاية وقبائل الطوارق لإنعاش تجارة القوافل[1].
- استطاع الوالي مصطفى عاصم (1875 – 1876م) ضم واحة غات وجعلها قائمقامية، وألحقها بمتصرفية فزان، مما شجع على ممارسة تجارة القوافل على نطاق واسع[2].
- قامت الحكومة العثمانية بإعادة العلاقات مع مملكة كانو برنو ووداي بعد أن شهدت تدهوراً في نهاية حكم الأسرة القرمانلية[3].
- سعت حكومة الولاية في منتصف القرن التاسع عشر إلى إقامة علاقة ودية مع سلطنة كاوار[4].
- سمح الوالي محمد أمين باشا للحكومة البريطانية بفتح فرعين بقنصليتها في كل من مرزق وغدامس[5].

كل هذه العوامل سمحت لحركة تجارة القوافل باستئناف عملها بعد انقطاع دام أكثر من خمسة عشر عاماً .

بعودة تجارة القوافل سعى التجار بشتى الطرق للحصول على رؤوس الأموال سواء كان بطريق المشاركة أو الاقتراض، وذلك من خلال تحرير عقود ومستندات رسمية تكفل حقوق الممول والتاجر، وكانت المستندات تتضمن أسماء الشركاء، وقيمة رأس المال، والعملة التي يتكون منها رأس المال، وتوضح طريقة توزيع الأرباح، وكانت صفقات توريد السلع وتصديرها تتم بين التجار وفق أسلوب العرض والطلب .

ويتم نقل البضائع على الجمال التي يتم الحصول عليها إمّا بالشراء وإمّا الإيجار من القبائل البدوية مثل الطوارق والتبو وغيرهم. ويفضل التجار السفر عبر الطرق التي تكثر

---

(1) تشايجي. مرجع سابق، ص41 .

(2) الهادي الدالي. قبائل الطوارق، القيادات الشعبية الاجتماعية، طرابلس ليبيا، 2006م، ص26 .

(3) تشايجي. المرجع السابق، ص98 – 103 .

(4) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، ملف التجارة، وثيقة رقم 716 .

(5) المصدر السابق نفسه، ملف محمد أمين باشا، وثيقة رقم 223 .

بها مصادر المياه مثل الآبار والعيون والطرق الآمنة، التي تتوفر بها الحماية من قبل حكومة الولاية أو سلاطين الدول الأفريقية الذين ترتبط ممالكهم بعلاقات تجارية مع ليبيا[1] .

آ - **الطرق البرية**:

ترتبط ليبيا مع دول جنوب الصحراء ووسط أفريقيا بشبكةٍ من الطرق التي تتميز بكثرة آبارها وقصر مسافاتها وتوفير الأمن، ومن أشهر هذه الطرق :

- طريق طرابلس، غدامس، عين صالح، تمبوكتو .
- طريق طرابلس، غات سوكوتو، كانو .
- طريق طرابلس، سوكنة، مرزق، بلما، أقدم، كوكا .
- طريق بنغازي، أوجله، مرزق، بلما، أقدم، كوكا[2] .
- طريق بنغازي، أوجله، الكفرة، التركو، جنقه، ابشكا والفاشر[3] .

وتسير القوافل التجارية عبر هذه الطرق ذهاباً وإياباً مع حرص التجار على أمن القافلة وسلامة التجار من هجمات القبائل وقطاع الطرق. ولحماية القافلة اعتاد التجار فرض نظام معين تخضع له القافلة ويتمثل هذا النظام في إسناد شؤون القافلة وقيادتها إلى أحد التجار شريطة تميزه بالحكمة والذكاء والرأي السديد، وتكون القافلة تحت إمرته وهو الذي يصدر أمر الحل والترحال، وله حق التفاوض مع سلاطين الممالك الأفريقية وشيوخ القبائل ورجال الجمارك التي تمر عبر الأراضي الخاضعة لهم[4] .

وقد اعتمد التجار نظام المكاييل والموازين لإتمام الصفقات التجارية، وتتم هذه الصفقات إمَّا عن طريق المقايضة، أو عن طريق البيع والشراء نقداً بالعملات المحلية أو الأجنبية[5] .

---

(1) محمد مروان. الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مدينة غدامس خلال العهد العثماني الثاني، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس–ليبيا، 2009م، ص341-362 .

(2) رجب نصير الأبيض. مدينة مرزق وتجارة القوافل خلال القرن التاسع عشر، مركز جهاد الليبيين طرابلس – ليبيا، 1998م، ص212 – 226، وكورو. مرجع سابق، ص57 – 58 .

(3) انظر الملحق رقم (3).

(4) رجب نصير الأبيض، المرجع السابق، ص 170.

(5) المرجع السابق، ص 171.

ومن أهم السلع التي يتم تصديرها من قبل التجار الليبيين إلى أفريقيا أصنافٌ من البضائع الأوروبية المصنوعة محلياً مثل الحرير المصنوع في مدينة ليون الفرنسية، والأقمشة القطنية المصنوعة في انجلترا، والخرز، والمرايات، والتوابل، وسروج الخيل، والسكر، والشاي والقهوة، والأسلحة والذخيرة، والورق الإيطالي والفرنسي، والمحارم الإنجليزية والهندية والعطور بمختلف أنواعها، وقد صدرّت مدينة طرابلس إلى أفريقيا في سنة 1861م من البضائع ما قيمته 552000 فرنك فرنسي[1]، ويتم استيراد التبر والريش والعاج والجلود والرقيق من أفريقيا. وبلغت تجارة القوافل ذروتها خلال السنوات 1872 – 1881م حيث بلغت 40000 ليرة عثمانية، ثم هبطت خلال عشر سنوات في عام 1892 – 1901م وصلت إلى 24750 ليرة عثمانية. وقد مثلث البضائع الرئيسية القنوات المستوردة من أفريقيا (ريش النعام – الجلود - العاج) نسبة كبيرة من الصادرات خلال فترة ازدهار تجارة القوافل الصحراوية (1860- 1866) إلا أنها عادت إلى الانخفاض في أواخر القرن التاسع عشر والجدول الآتي يوضح الصادرات للبضائع الثلاث المصدرة عبر الولاية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر[2].

السنوات	ريش النعام بالفرنك الفرنسي	الجلود بالفرنك الفرنسي	العاج بالفرنك الفرنسي	المجموع
1862 – 1871	3.000.000	ـــ	5.000.000	8.000.000
1872 – 1881	30.000.000	1.500.000	9.000.000	40.000.000
1881 – 1891	25.000.000	7.500.000	4.500.000	37.000.000
1892 – 1901	14.500.000	6.750.000	3.500.000	24.750.000
المجموع العام	**72.500.000**	**15.750.000**	**22.000.000**	**110.250.000**

وعلى الرغم من هذا النقص، فقد احتكرت طرابلس معظم تجارة القوافل القادمة من

(1) ناجي، نوري، مرجع سابق، ص 48.

(2) المرجع السابق ، ص 63 .

جنوب الصحراء، ولكن في بداية القرن العشرين بدأت تضمحل هذه التجارة يعود ذلك إلى الاحتلال الفرنسي لتمبكتو بمالي حيث حُرِمَ الاقتصاد من هذه التجارة الغنية والمناطق المجاورة لها، زد على ذلك فتح إنجلترا طريق المواصلات مع نيجيريا، فأصبحت البضائع تنقل إلى لاغوس ومن هناك تشحن عبر المحيط إلى ليفربول[1].

وإلى جانب تجارة القوافل هناك التجارة البحرية وبالتحديد عبر موانىء الولاية ومن أهمها ميناء طرابلس وميناء بنغازي بالدرجة الأولى وميناء الخمس وزليتن ومصراته وسرت وسوسة ودرنة وهي موانئ أقل أهمية من طرابلس وبنغازي، فمن موانئ طرابلس وبنغازي نقلت تجارة ريش النعام والجلود بأنواعها، والإسفنج والصوف والسجاد والحصائر والملح والشعير والثمار والحمضيات وكذلك الماشية .

أما مينائي الخمس وزليتن، فقد كان يتم من خلالهما تصدير نبات الحلفا وذلك لقربهما من المصدر أي مقاطع الحلفا، ويتم تصدير الحبوب والملح والقمح عبر موانئ مصراته وسرت ودرنة[2] .

ب – الواردات والصادرات:

يتم الاستيراد عبر هذه الموانئ، ومن أهم البضائع التي تم استيرادها من خارج الولاية المواد الخام لصناعة النسيج من قطن وصوف وحرير وكذلك الفحم والآلات الحديدية وخشب البناء والزجاج والأرز والكحول والأسلحة والذخيرة والتبغ والشاي والورق والقهوة والسكر[3] .

أما ميناء مدينة طرابلس، الذي مثل شريان الحياة الاقتصادية للولاية، فقد شهد تزايداً كبيراً في أعداد السفن القادمة والمغادرة بحمولتها خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر بفضل إزدهار حركة الصادرات والمستوردات المحلية والأجنبية والجدول الآتي يوضح ذلك[4] .

---

(1) كاكيا. مرجع سابق، ص 185 .

(2) المرجع السابق، ص 181 .

(3) كاكيا، مرجع سابق ، ص 181 .

(4) ناجي، نوري، مرجع سابق، ص 62.

السنوات	السنة القادمة		السنة المغادرة	
	العدد	الحمولة بالطن	العدد	الحمولة بالطن
1871 – 1862	1427	120.335	1369	104.269
1881 – 1872	7652	1.189.644	7273	1.372.207
1891 – 1881	8785	2.753.125	7401	2.550.248
1901 – 1892	7810	2.246.796	7583	2.143.358
1902	707	292.124	783	268.004
المجموع	**26.431**	**6.602.024**	**24.363**	**6.238.086**

ويأتي ميناء بنغازي في المرتبة الثانية مقارنة بموانئ الولاية من حيث النشاط التجاري البحري الذي يقوم به وأعداد السفن الداخلة والمغادرة له والجدول الآتي يوضح عدد السفن الداخلة والخارجة من هذا الميناء على النحو الآتي :

إحصائية شهرية لإعداد السفن الداخلة والخارجة في ميناء بنغازي

التاريخ	أعداد السفن الداخلة	أعداد السفن الخارجة	عدد السفن العثمانية	عدد السفن الأجنبية
مارس 1855م	8	8	7	1
1-13 يوليو 18569	59	59	59	ـــ
1857/2/8-7	6	6	5	1
1857/10/29-1	15	15	11	4
1857/12/17-2	3	3	3	ـــ
1858/2/17-2	5	5	5	ـــ
1859/2/19	20	20	20	ـــ
1863/6/30-1	28	28	27	1
1860/6/29-1	12	12	12	ـــ
1868/6/30-1	87	87	ـــ	ـــ
1868/10/30-1	44	44	ـــ	11
1868/11/23-5	25	25	33	1
1868/12/21-2	10	10	24	3
1869/7/30-1	71	71	7	19
1870/8/31-2	23	23	52	9
1870/8/31-2	19	19	14	5

7	14	22	22	1870/29-2
7	15	25	25	1870/10/31-4
7	20	31	35	1870/11/26-1
—	6	6	6	1870/12/14-1
—	—	8	8	1871/1/30-6
4	24	28	28	1871/11/28-1
2	9	11	11	1871/12/29-1
4	11	15	15	1872/7/28-3
16	33	49	49	1872/8/30-3
7	12	19	49	1872/9/25-10
3	19	22	22	1872/10/28-4
2	11	13	13	1875/3/31-11
11	18	29	29	1875/4/30-1
12	22	34	34	1875/5/30-1
9	21	30	30	1875/6/30-1

المصدر : نوري عمر اشتيوي. التجارة البحرية في طرابلس الغرب، مركز جهاد الليبيين، طرابلس ليبيا، 2005م، ص 68 – 69 .

وفي السنوات الأولى من القرن العشرين كانت إحصائيات السفن الداخلة والخارجة في ميناء بنغازي على النحو الآتي :

التاريخ	أعداد السفن الداخلة	أعداد السفن الخارجة
1900	653	653
1901	469	469
1902	397	397
1903	472	390

ومن الجداول السابقة تتضح الأهمية التي قام بها هذا الميناء في اقتصاديات الولاية، حيث بلغت حمولة السفن التي دخلت الميناء سنة 1900م - 18148 طن، سنة 1901م 82300 طن، وسنة 1903م، 87393 طن[1] .

(1) نائب القنصل البريطاني. النشاط التجاري لميناء بنغازي ودرنة 1901 – 1903م، ترجمة عبد المولى الحرير، مجلة البحوث التاريخية العدد الأول، مركز جهاد الليبيين، يناير 1989م، ص 46- 47 .

ويُعدّ ميناء درنة من الموانئ الليبية التي تنتشر في شرق الولاية على شاطئ البحر المتوسط وهو ميناء صغير يقدم خدمات لمدينة درنة وضواحيها، وكان يعمل بحوالي 12 إلى 14 طناً، وتوجد أيضاً زوارق أخرى تختص بالصيد فقط[1].

ويوضح الجدول الآتي عدد السفن الداخلة والخارجة من ميناء درنة[2] .

التاريخ	عدد السفن	الشراعية	التجارية	الحمولة بالطن
1900	67	25	42	35111
1901	67	26	41	4338
1902	139	98	41	33478

وعلى أية حال فإن الجداول الآتية توضح لنا صادرات الولاية حسب السلع بالفرنك الفرنسي واتجاه الصادرات من الولاية إلى خارجها بالعملة نفسها، وواردات الولاية حسب السلع بالعملة نفسها وتم تقييم هذه الجداول بعملة شائعة مثل الفرنك الفرنسي في تلك الآونة .

(1) كورو. مرجع سابق، ص 76 .

(2) نائب القنصل البريطاني. المرجع السابق، ص 63 .

أولاً : جدول صادرات الولاية حسب السلع بالفرنك الفرنسي:

نوع المواد والبضائع	1850	1861	1899	1900	1901	1902
المنتوجات المحلية						
الحلفا	_		2.410.000	2.480.000	1.890.000	2.225.000
الإسفنج	_		1.410.000	1.940.000	935.000	630.000
حيوانات حية	408.000	260.000	361.000	447.000	626.000	713.600
جلود محلية	_	141.450	500.000	170.000	185.000	202.000
الحناء	_		305.000	245.000	270.000	26.000
منتوجات صوفية وقطنية	_	325.000	320.000			
صوف	_		150.000	105.000	115.000	72.000
حصير	_		235.000	260.000	295.000	22.000
مصنوعات فضية			225.000	170.000	185.000	202.000
حبوب	1.496.000	439.150	485.000	_	913.000	
برتقال	_	_	128.000	155.000	195.000	124.000
بلح	_	_	120.000	145.000	150.000	120.000
بيض	_		255.000	239.000	205.000	310.000
سمن	406.000		_	_	_	_
زيت	742.000	395.000	185.000	42.000	55.000	45.000
أخرى			195.000	665.000	81.000	622.500
المجموع (1)	3.050.000	1.560.600	7.284.000	7.379.000	6.160.000	5.778.500
تجارة القوافل						
الرقيق	759.000	_	_	_	_	_
العاج	754.000	444.000	105.000	145.000	52.000	148.000
ريش النعام	1.000.000	_	1.450.000	1.360.000	570.000	515.000
جلود سودانية	502.000	_	980.000	970.000	_	546.000
تراب الذهب	360.000	_	_	_	800.000	_
أخرى	_	230.300	456.000	596.000	2.132.000	449.000
المجموع (2)	3.375.000	674.300	2.991.000	3.071.000		1.658.000
المجموع الكلي	**6.427.000**	**2.234.000**	**10.275.000**	**10.450.000**	**8.293.000**	**7.436.500**

المصدر : الشركسي. بعض مظاهر تجارة طرابلس الغرب مع الخارج خلال العهد العثماني الثاني، مجلة الشهيد، العدد الحادي عشر، مركز جهاد الليبيين، طرابلس ليبيا، أكتوبر 1990م، ص278 – 280 .

اتجاه الصادرات من الولاية إلى خارجها بالفرنك الفرنسي

	1861	1897	1898	1899	1900	1901	1902
إنجلترا		3.500.000	3.000.000	2.930.000	2.950.000	3.615.000	3.231.000
فرنسا		3.600.000	3.067.000	2.250.000	2.095.000	1.341.500	1.122.200
الولايات المتحدة		800.000	800.000	1.180.000	1.160.000	740.000	780.000
تركيا	1.6.030.0	520.000	517.000	797.000	787.000	1.125.010	1.100.000
الجزائر			257.000	195.000	85.000	64.490	80.000
تونس	280.880		247.000	515.000	350.000		300.000
إيطاليا	342.560	200.000	200.000	260.000	300.000	1.201.500	200.000
مالطا	997.875		500.000	371.000	367.000		200.000
ألمانيا				50.010	65.000	115.000	150.000
مصر	139.030			150.000	135.000		100.000
بنغازي	181.030			320.000	325.000		29.300
اليونان				950.000	1.100.000	1.000.000	
دول أخرى	178.495	500.000	1.350.000	307.000	931.000	86.000	
المجموع	2.234.900	9.120.000	9.938.000	10.275.000	10.450.000	8.293.000	7.436.500

المصدر : الشركسي. مرجع سابق، ص 281 .

واردات الولاية حسب السلع بالفرنك الفرنسي

نوع المواد والبضائع	1899	1900	1901	1902
خيوط للمنسوجات القطنية	2.310.000	3.120.00	2.220.000	1.918.000
صوف ومنسوجات صوفية	240.000	285.000	240.000	142.000
ملابس جاهزة	42.000	35.000	32.000	35.000
حرير خيوط حريرية	245.000	130.000	105.000	88.000
حطب وفحم	215.000	204.000	188.000	203.000
أخشاب للإنشاءات	232.000	195.000	118.000	104.000
أدوات منزلية	34.000	36.000	40.000	48.000
ورق	50.000	42.000	38.000	95.000
جلود وكعوب للأحذية	138.000	125.000	115.000	102.000
حديد وما يتعلق به	362.000	315.000	260.000	225.000
معادن وما يتعلق بها	95.000	75.000	65.000	58.000
فضة على شكل كتل اسطوانية	118.000	11.000	37.000	151.000
خزف صيني	38.000	44.000	42.000	45.000
غلال	–	592.000	–	–
دقيق وسميد	1.075.000	3.240.000	1320.000	930.000
أرز	235.000	265.000	220.000	412.000
خضروات مجففة	172.000	195.000	190.000	142.000
فلفل احمر	–	–	45.000	62.000
شمع	245.000	230.000	145.000	95.000
خردوات	58.000	45.000	48.000	45.000
مواد أخرى	514.000	484.000	765.000	660.000
المجموع بالفرنك	**9.620.000**	**12.470.000**	**8.871.000**	**8.080.000**

المصدر : الشركسي. مرجع سابق، ص 282 .

جـــ - الأسواق :

تُعَدُّ الأسواق من أهم روافد النشاط التجاري ؛ فعن طريقها يتم التبادل التجاري والبيع والشراء، وانتشرت الأسواق في كل مدن الولاية وقراها، منها الأسواق العامة الدائمة ومنها الأسواق المؤقتة والرسمية. وانتشر عدد منها في المدن الرئيسية بالولاية مثل طرابلس وبنغازي من الأسواق الدائمة على سبيل المثال كان في مدينة طرابلس سوق الترك[1]، الذي مثَّل شريان الحياة التجاريـــة في المدينة ؛ وذلك من خلال توفر مختلف أنواع السلع والمنتجات المحلية والمستوردة ، وإلى جانب سوق الترك وجد سوق آخر، يدعى سوق الرباع[2]، الذي تميز بتنوع ما يباع فيه من المنتوجات المحلية الزراعية والحرفية، وإلى جانب ذلك كانت هناك أسواق متخصصة فرعية في طرابلس مثل سوق فم الباب، وسوق الجريد، وسوق اللفة، وسوق الشيشمة، وسوق الصياغة، وسوق الحرارة، وسوق الخضار، وسوق القزارة، وسوق السبابيط، وسوق الحدادة، وسوق الحطب، وسوق السراجة، وسوق الخبز، وسوق النجارة، وسوق البنادق وسوق التركة[3].

أمّا مدينة بنغازي فقد ضمت أسواقاً عامة مثل : سوق الظلام، وسوق الجديد، ويباع فيها مختلف أنواع السلع والمنتجات المحلية والمستوردة. وتوافرت أسواق فرعية متخصصة مثل : سوق المنسوجات وسوق الخضار، وسوق الحدادة، وسوق السراجة،

---

(1) سوق الترك. أنشئ هذا السوق في فترة ولاية محمد باشا المعروف بشائب العين (1607 – 1701م) ويعدّ من أهم أسواق مدينة طرابلس، ويوجد هذا السوق في أوسع شوارع مدينة طرابلس، ويضم العديد من الدكاكين ذات الواجهات الزجاجية ويباع فيه مختلف أنواع السلع، ويتميز هذا السوق بأنه تباع فيه المعروضات الأوروبية إلى جانب السلع المحلية، وسمي بسوق الترك لأن الأتراك مقصدهم الأول في المدينة هذا السوق ومن ثم أطلقت عليه هذه التسمية. رجب نصير الأبيض، طرابلس الغرب في كتابات الرحالة، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، 2009م، ص178، علي مفتاح منصور، الرحالة العرب ودورهم في كتابة تاريخ ليبيا، مركز جهاد الليبيين، طرابلس، ليبيا، 2005م، ص 417 .

(2) أنشئ هذا السوق في عهد عثمان باشا الساقزي (1644- 1672م) ويقع بالقرب من مسجد أحمد باشا القرمانلي ويتميز بالاتساع وتباع فيه مختلف أنواع المنسوجات، المرجع السابق نفسه، ص417 .

(3) تود. مصدر سابق، ص67-68-151 .

وسوق الخرازة للمصنوعات الجلــدية، وسوق السرارة الخاص بالأسلحة، وسوق الحيوانات[1]، بالإضافة إلى مدينة طرابلس وبنغازي، كان هناك سوق دائم واحد أو أكثر في عدد من المدن داخل الولاية مثل زوارة، والزاوية، وغريان، ومصراته، وترهونة، والخمس، وغدامس، وغات، ومرزق، ودرنة، واجدابيا، والمرج، وأوجلة، والكفرة وغيرها من المدن الليبية[2] .

وهناك الأسواق المؤقتة التي تنعقد بجانب المدن في المناطق المفتوحة خلال أيام معينة من الأسبوع حيث أطلق عليها كثير منها مسميات الأيام المقام فيها، مثل سوق الأحد أو الاثنين أو الخميس ... إلخ. غير ذلك، حيث أصبحت تلك الأسواق ملتقى للباعة والمتبضعين القادمين من مناطق مجاورة، وكان يتحول يوم ذلك السوق إلى مشهد للحياة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تنوع ما هو معروض فيه من جهة، واختلاف السكان ومشاربهم ممن يرتادون هذه الأسواق من جهة أخرى، والجدول الآتي يوضح المدن والمناطق التي تتم بجوارها إقامة تلك الأسواق والأيام التي تنعقد فيها[3] .

المدينة	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
طرابلس				√		√	
الزاوية			√			√	
العجيلات			√			√	√
غريان			√			√	
جزور			√			√	
تاجوراء			√			√	
يفرن			√			√	
ككلة			√			√	
فساطو			√			√	
زوارة		√			√		

(1) منصور. مرجع سابق، ص 423-235 .

(2) كاكيا. مرجع سابق، ص 182 .

(3) المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية بطرابلس، شعبة الوثائق والمخطوطات، وحدة الوثائق الأجنبية .

المدينة	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
نالوت		√				√	
مزدة	√			√			
مرزق			√			√	√
الخمس		√	√		√		√
زليتن		√	√	√		√	
مسلاته			√			√	
مصراته		√		√		√	
بني وليد		√		√		√	
ترهونة		√					

وشهدت المناطق النائية والبعيدة مثل مدينة غات الواقعة في أقصى الجنوب الغربي من الولاية أسواقاً موسمية كانت تنعقد مرتين في السنة مرةً في فصل الشتاء والأخرى في فصـــل الصيف و لثلاثة أشهر لكل سوقٍ في مكان خارج المدينة، ويتواجد في هذه الأسواق الموسمية التجار من مختلف المناطق القريبة والبعيدة عن السوق لغرض المتاجرة بالسلع والبضائع المحلية أو المستوردة[1] .

إضافة إلى تلك الأسواق نجد أن القبائل المنتشرة في المناطق الصحراوية أو بالقرب من الجبل الأخضر أسهمت هي الأخرى في النشاط التجاري من خلال عمليات المقايضة التي تقوم بها مع القوافل المارة حيث تأخذ السلعة التي تحتاجها وتبادلها بمنتوجات محلية وهذا كان يتم في المحطات التجارية التي تقف فيها القوافل التجارية[2].

وبوجود المحطات التجارية تزايد النشاط التجاري حتى في القرى ذات الكثافة السكانية حيث يعرض هؤلاء على القوافل المارة بهم إنتاجهم من سمن وعسل وماشية وقمح وشعير لقصد البيع والحصول على ما يحتاجونه من سلع مختلفة، وقد اشتهرت العديد من العشائر ببيع منتجاتها لقوافل الحجاج أو الرحالة المارين بمناطق سكناهم[3] .

---

(1) ضياف. مرجع سابق، ص 80 .

(2) منصور. مرجع سابق، ص 432 .

(3) المرجع السابق ، ص 432 .

5 - النظام النقدي :

قبل اكتشاف العملة النقدية، كان الناس يلجؤون إلى المقايضة لإجراء الصفقات فيما بينهم، أي استبدال سلعة بسلعة أخرى من دون وجود وسيط لإتمام عملية المبادلة. إنَّ أول أشكال المقايضة كانت تتم في صمت، أي دون نقاش أو مفاوضة، وكان يتم هذا النوع من المقايضة بين الجماعات البدائية الأولى حيث تضع القبيلة ما فاض عن حاجتها من سلعة معينة على حدود قبيلة أخرى مجاورة لها، فإذا رأت الأخيرة هذه السلعة ورغبت فيها وضعت بجانبها ما تراه بديلاً لها، فإذا أرادته القبيلة الأولى أخذته وتركت ما عرضته للمبادلة لتأخذه القبيلة الثانية، وواضح أن هذه المقايضة تتم من دون كلام، وعليه سميت بالمقايضة الصامتة[1].

وبتطور المجتمعات البشرية تطورت المقايضة لإتمام المبادلات بين الناس، وأصبحت الحاجة ماسة لإيجاد وسيط للتبادل يتصف بقبول عام يستخدم في عمليات البيع والشراء، فتم في بداية الأمر استخدام النقود السلعية مثل الجلود والملح والصوف والتبغ والمعادن ثم تطورت النقود إلى النقود الائتمانية مثل النقود المعدنية كالمسكوكات الذهبية أو الفضية أو تلك المصنوعة من النيكل والبرونز، وقد تكون ورقية كأوراق النقد الإلزامية[2] .

آ - تطور النظام النقدي العثماني :

طرأ على النظام النقدي العثماني تطوراً مهماً من أوائل سك النقود حتى العقد الأول والثاني من القرن العشرين، وبما أن البيئة الاقتصادية العالمية والنظام النقدي العثماني قد تغيرا بشكل أساسي خلال القرون الماضية فإنه من الضروري أن نحدد فترات زمنية متمايزة وقد تم تحديد خمس فترات زمنية :

1- 1327-1477م : لقد سكت الأقجة لأول مرة في بورصة سنة 1327م في عهد أورخان بن عثمان[3] .

---

(1) صالح الأرباح. النقود والمصارف، دار رباح للطباعة والنشر والتوزيع، مصراته ليبيا، 1996م، ص 9 – 18.

(2) المرجع السابق، ص 9-18.

(3) Midhal seot oglu, eesimli osmanli Tarihi Ankara. 1958.S.10.

2- 1477 – 1585م : نظام الثنائية المعدنية القائم على الفضة والذهب خلال حقبة القوة الاقتصادية والمالية والسياسية بالنسبة إلى الإمبراطورية ؛ والمشكلات التي ارتبطت بوصول كميات من الفضة من العالم الجديد إلى العالم القديم[1] .

3- 1585-1690م : تفسخ النظام النقدي بسبب الصعوبات المالية والاقتصادية والسياسية التي امتزجت بالتأثيرات المعاكسة لتحركات المعادن الثمينة بين القارات، وغزو الأسواق العثمانية بالنقود الأجنبية ونسخها المعدلة ذات القيمة المنخفضة[2] .

4- 1690-1844م : محاولات تأسيس مقياس فضي جديد للقرش العثماني , الاستقرار النسبي للقرش حتى ستينات القرن الثامن عشر، وقد تلته أزمات مالية قاسية وانخفاض سريع في قيمة العملة[3] .

5- 1844-1914م : نظام ثنائية معدنية جديد قائم على القرش الفضي والليرة الذهبية، وتوسع سريع في التجارة مع أوروبا، واستدانة كثيفة من الأسواق المالية الأوروبية، والتخلي عن تخفيض قيمة العملة كوسيلة للحصول على الموارد المالية، وتبني قاعدة الذهب الأحادية في سبعينات القرن التاسع عشر[4] .

وما يهمنا هنا هي الحقبة الأخيرة ما بين 1844-1914م، فمن بداية القرن التاسع عشر، عُدَّ الاستقرار المالي شرطاً مهماً للإصلاح والتطور التجاري سواء من جانب الحكومة العثمانية أو المصالح الأوروبية، وبعد عقود من التخفيض المتكرر لقيمة العملة وعدم الاستقرار تم القيام بعملية أخرى «لتصحيح السكة» سنة 1844م أدت إلى قيام نظام ثنائية معدنية جديد مبني على أساس القرش الفضي والليرة الذهبية، وكانت الليرة الذهبية الواحدة تساوي مئة قرش فضي[5] .

---

(1) شوكت باموك. التاريخ المالي للدولة العثمانية، تعريب عبد اللطيف الحارس، دار أويا، طرابلس ليبيا، 2005م، ص 119 – 274 .

(2) المرجع السابق ، ص 275 – 313 .

(3) المرجع السابق ، ص 315 – 367 .

(4) المرجع السابق ، ص 371 – 401 .

(5) كان القرش الفضي يزن 1,2027غراماً مع درجة نقاوة تساوي 83% , وكان يحتوي على غرام واحد من الفضة الصافية. كان وزن الليرة الذهبية 7,216 غراماً مع درجة نقاوة 24|22 قيراطاً=

وصارت الليرة الذهبية، والقرش الفضي وقطعة العشرين قرشاً الفضية، التي غالباً ما كانت تسمى المجيدية هي العملات الرئيسية .

والجدول الآتي يوضح نسب تبادل العملات الأخرى معبراً عنها بالليرة العثمانية الذهبية 1850-1914م[1] :

	1850	1914
الجنيه الإسترليني البريطاني	1.10	1.10
الفرنك الفرنسي	0.0433	0.044
الفلورين النمساوي / كروز	0.11	0.046
المارك الألماني	—	0.0542
الروبل الروسي	0.175	0.116
الليرة المصرية	1.0	1.146
الدولار الأمريكي	0.229	0.229

لجأت الحكومة العثمانية طوال القرن التاسع عشر إلى العديد من الطرق للتعامل مع مشكلاتها المالية وكان لهذه الجهود دلالات مهمة بالنسبة إلى النظام النقدي[2]، وثمة طريقة للحصول على موارد مالية بدأ استخدامها سنة 1840م وهي طباعة عملة ورقية وتداولها بفائدة محددة في منطقة إستانبول أطلق عليها اسم «قائمتي معتبري نقدية» أو

= أو 91,76 % , وكانت تحتوي على 6,6 غرامات من الذهب , وكنتيجة لذلك فان تصحيح السكة عام 1844م قد ثبت نسبة الذهب إلى الفضة 15,09، باموك. المرجع السابق، ص 346 .

(1) Tate's Modern Cambisit , a manual of foreign exchanges and bullin the ed, london , 1858, and "The statistical abstract for the principal states and foreign countries" in A and p. 1914 ; Eldem (1970) , pp.223 ,26.

(2) بين سنة 1844 – 1878م كان وزن الليرة الذهبية 7.216 غرام مع درجة نقاء 22/24 أي 91.67%، وكانت تحتوي على 6.6 غراماً من الذهب الخالص، وقد كان سعر الذهبية أيضا مساوياً لمئة قرش فضي يحتوي كل منها على غرام واحد من الفضة الخالصة نسبة سعر. الذهبية إلى الفضة المتضمنة كانت لذلك تساوي 15.09. بعد عام 1878م انقطع الارتباط مع الفضة وأصبح الذهب المقياس الوحيد للعملة العثمانية، باموك. مرجع سابق، ص 376 .

«القائمة» على سبيل الاختصار. لان حجمها ظل محدوداً حتى سنة 1852م. إنَّ أداء القائمة كان جيداً بشكل معقول على الرغم من مشكلات التزوير. غير أنه في أثناء حرب القــرم، تمــت طباعة كميات كبيرة من "القائمة" وهبط سعر صرفها في السوق المعبر عنه بالليرة الذهبية إلى أقل من نصف القيمة الاسمية. ونتيجة لذلك نجم عن هذه التجربة الأولى في العملة الورقية موجة كبرى من التضخم، وتم إلغاء القائمة أخيراً في أوائل ستينات القرن التاسع عشر بمساعدة قروض قصيرة الأجل تم الحصول عليها من البنك العثماني الإمبراطوري .

وثمة طريقة أخرى استخدمتها الحكومة العثمانية للتعامل مع عجز الموازنة تمثلت في الاقتراض من أسواق المال الأوروبية، وهي الطريقة التي بدأت أثناء حرب القرم، وفي العقدين اللاحقين تم اقتراض مبالغ كبيرة من لندن وباريس وفيينا وأماكن أخرى في ظل شروط مجحفة للغاية. وعندما أدت الأزمة المالية سنة 1873م إلى توقيف الدين الخارجي في الأسواق المالية الأوروبية، أُجبرت الحكومة العثمانية على إعلان تأجيل دفع الديون وتم تأسيس إدارة الدين العثماني العام سنة 1881م لضمان السيطرة الأوروبية على المالية العثمانية[1] .

بعد تأسيس البنك الإمبراطوري العثماني برأس مال فرنسي بريطاني سنة 1863م مُنِحَ احتكار إصدار العملة الورقية لهذا البنك وقد استخدم البنك العثماني هذا الاحتكار بشكل متحفظ إلى حد ما ولم يصدر سوى كمية محدودة من العملات الورقية، هذه الأوراق المالية، التي كان لها تغطية ذهبية تم تداولها بشكل أساسي بالقرب من العاصمة العثمانية[2] .

وكانت هناك مناسبتان أخيرتان عندما لجأت الحكومة إلى العملات الورقية، من دون تغطية ذهبية كإجراء مالي. فقد زادت حرب 1877 – 1878م مع روسيا المشكلات المالية التي صارت حادة بالفعل بسبب أزمة 1873 – 1876م. وفي ظل هذه الظروف تم إصدار القوائم مرة أخرى للمساعدة في تمويل الحرب[3].

---

(1) باموك. مرجع سابق، ص 384 .

(2) المرجع السابق ، ص 381 .

(3) المرجع السابق ، ص 379 – 380 .

وفي سنة 1878م كانت الرابطة بين الذهب والفضة قد انفصمت وتم اعتماد الذهب بوصفه مقياساً للعملة العثمانية. وأوقفت الحكومة العثمانية أيضا سك العملات الفضية ذات القيمة الكبيرة وأبرزها قطعة العشرين قرشاً المجيدية، هذا بالنسبة للنظام النقدي في الدولة العثمانية، أما ما يخص ليبيا فهو كالآتي :

عرفت الولاية سك العملة المحلية في فترة حكم الوالي محمد باشا الساقزلي (1649-1673م) ويُعد هذا الوالي أول من أسس داراً لسك العملة وهو عبارة عن وحدات من النقود والفضة المحلية وعرفت باسم (القرميل)[1].

ب - النظام النقدي في الولاية :

وبرجوع العثمانيين لحكم الولاية مركزياً سنة 1835م، قاموا بإدراج العملة العثمانية وأصبح التعامل بها داخل الولاية بالإضافة للتعامل بالعملات المحلية القديمة والأجنبية ويُعَدُّ الوالي مصطفى نجيب باشا (1835م) أول والٍ عثماني سك بعض النقود في دار السكة المحلية، لمواجهة الأزمات المالية الناجمة عن تدهور قيمة النقــود والديــون المتراكمة إلا أن الدولة رفضت ذلك الإجراء وقامت بعزله عن الولاية، وعينت بدلاً منه الوالي محمد رائف باشا (1835-1836م) الذي قام بإغلاق دار السكة في طرابلس، وأمر بالتعامل بالعملة العثمانية المسكوكة في إستانبول[2].

وُجِدَ العديد من العملات العثمانية المتداولة في الولاية، فالليرة الذهبية التي كانت تسمى أيضا بالليرة المجيدية، أصبحت العملة القياسية بدلاً من القرش سنة 1888م، وقيمتها ما يعادل (117.109) قرشاً[3] .

أما فيما يخص العملات الفضية فهناك المحبوب وهو من الفضة ويعادل عشرين قرشاً[4]. والعملات النحاسية، فكانت البارة التي سكت قديماً من الفضة ثُمَّ استبدلت

---

(1) إنعام شرف الدين. مرجع سابق، ص 274.

(2) الأنصاري. مرجع سابق، ص 341 .

(3) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، ملف الشؤون الاقتصادي، وثيقة رقم 613 .

(4) بن إسماعيل. التطور السياسي والاجتماعي في ليبيا 1835-1882م القاهرة 1972م، ص 523.

بالنحاس والعملة العثمانية على الرغم سعرها الرسمي المعلن، إلا أن قيمتها الفعلية عند التعامل بها في البيع والشراء كانت تتفاوت بين يوم وآخر وكذلك بين منطقة وأخرى ويتدخل في تذبذب العملة العثمانية بل وبقية العملات الأجنبية الأخرى. وكانت الوحدة الأساسية للعملة العثمانية القرش، وتدرج مضاعفاته النقدية أو أجزاؤه كما يأتي[1] :

	العملة	ما يقابلها بالقرش الطرابلسي
1	قرش طرابلس ضرب يوسف باشا	100 بارة فضة أو 100 بارة نحاس
2	يارة فضة تساوي	بارة نحاس
3	ريال نجيب باشا	1.25 قرش يساوي 120 بارة
4	البشليك	200 بارة
5	المحبوب	8 قروش
6	المحبوب الهيري	8 قروش و 20 بارة
7	الدور ابو طيرة	8 قروش
8	الدور ابو مدفع	8 قروش و 20 بارة
9	الريال التونسي	1.5 قرش وعشر بارات
10	المجار	18 قرشاً طرابلسياً
11	البندقي	18 قرشاً وعشرين بارة
12	شريفي قديم	11.47 قرشاً طرابلسياً
13	ديلوعي ذهب	124 قرش طرابلس
14	محبوب مصري	8 قروش
15	المحبوب الاستانبولي	8 قروش
16	القرش التركي	40 بارة
17	ريال دور فرنسي	23 قرشاً تركياً
18	ريال دور	22.50 قرشاً اسكندارنياً

(1) مروان. سجلات المحاكم الشرعية، مصدر سابق، ص 367-368 .

وانتشرت العديد من العملات الأجنبية بفعل ازدهار التجارة الخارجية خلال القرن التاسع عشر، فكانت الليرة الإنجليزية، والليرة الفرنسية، والليرة المصرية، والفرنك الإيطالي، والمارك الألماني والروبل الروسي، والدولار الأسباني، والريال التونسي، وغير ذلك من العملات الأجنبية التي كانت لها تسميات محلية خاصة[1]، ولكل منها أسعار صرف خاصة كانت حكومة الولاية تحاول وبشكل مستمر تثبيتها من خلال إصدار تعليمات مستمرة بشان ذلك لغرض المحافظة على الأسعار في الأسواق والحد من تدهور قيمة العملة العثمانية والجدولان الآتيان يوضحان العملات المتداولة وقيمها الرسمية النقدية لسنتي 1888- 1892م على التوالي .

العملات المتداولة وقيمتها الرسمية النقدية 1888م[2]

نوع العملة	القيمة الرسمية		نوع العملة	القيمة الرسمية	
	بارة	قرش		بارة	قرش
الليرة الانجليزية		130	ريال أبو طيرة		19
الليرة العثمانية الذهبية		117	نصف دورو		10
الليرة الفرنسية		103	ريال سبيلة (تونسي)		11
المجيدي (فضة)	20	21	أبو ريالين (تونسي)	20	4
نصف المجيدي	30	10	أبو أربع (تونسي)		9
ربع المجيدي	15	5	ذو الصاري (أبو مدفع)		21
أبو مهراس (نابولي)		18	عملة البابا الكبيرة (روما)		7
نصف أبو فهراس		9	عملة السينكو 5 فرنكات (فرنسي)	20	25

(1) الدجاني، آدهم. مصدر سابق، وثيقة رقم 46، ص 75.

(2) المصدر السابق نفسه، وثيقة رقم 40، ص 67-68 .

ومع مرور الوقت قامت حكومة الولاية بتحديد أسعار العملات الأجنبية بشكل رسمي ونشره في صحيفة طرابلس الغرب عام 1904م، وذلك لتنبيه الأهالي وكيفية التعامل مع هذه العملات الأجنبية كما يوضحها الجدول الآتي :

العملات الأجنبية المتداولة وقيمتها الرسمية النقدية لسنة 1904م[1]

نوع العملة	القيمة الرسمية		نوع العملة	القيمة الرسمية	
	بارة	قرش		بارة	قرش
الليرة الانجليزية		110	دولار (اسباني)		23
الفرنك الفرنسي	40	4	فيلورين (فلمنك)		1
الروبل الروسي	75	11	روبية (هندية)	50	7
المارك الألماني	40	5	الكوردنا	5	12
فورن	50	4	الليرة المصرية		114

6 - الأوزان والمكاييل والمقاييس :

كانت حدود الدولة العثمانية مترامية الأطراف وعدد ولاياتها كثير، هذه الولايات تضم المتصرفيات ، والأقضية، والنواحي، والقرى، والقبائل، ولكل ولاية، ومتصرفية، وقضاء، مكاييله، مقاييسه وأوزانه الخاصة به على الرغم من قيام الحكومة العثمانية بإصدار قانون يوحِّد الأوزان والمكاييل والمقاييس في كل ولاياتها التابعة لها، ومع هذا ظهر نوعاٌ من التباين والاختلاف في الأوزان والمكاييل والمقاييس المستخدمة في الأسواق ولا سيما في ولاية ليبيا. أشارت الوثائق إلى اختلاف الموازين والمكاييل من منطقة إلى أخرى، فمثلاً كان لكل منطقة أو مدينة وحدة كيل خاصة تنسب لها مثل كيلة طرابلس، وكيلة تاجوراء، وكيلة العجيلات، وكيلة غدامس، وكيلة تمبكتو ..... وغيرها كثير[2].

(1) صحيفة طرابلس الغرب، العدد 1099 ، 4 ذي الحجة 1322هـ - 1904م، علماً بأن البارة والقرش عملة متداولة في مختلف الولايات العثمانية.

(2) مروان. الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مدينة غدامس خلال العهد العثماني الثاني، مرجع سابق، ص 237-238 .

وقد تسبب هذا الاختلاف في صعوبة التعامل التجاري في عملية البيع والشراء من خلال تحديد الأوزان والمكاييل والمقاييس ولا سيما عندما يكون التعامل مع تجار من خارج حدود الولاية، مما اضطرهم أي التجار إلى كتابة المكان الذي وزنت أو كيلت به السلعة المراد بيعها حتى يتسنى لهم تحديد سعر البيع والشراء بدقة من خلال المقارنة[1].

حاولت حكومة الولاية تطبيق القانون العثماني الصادر سنة 1870م بشان اعتماد المتر الطولي والمتر المربع والمتر المكعب العشري في أصنافه وأجزائه، كأساس موحد مع استثناء العيارات والأوزان المتعارف عليها بالنسبة للحلي والجواهر[2]، ولكن نظراً لعدم قدرة الحكومة على المراقبة الدقيقة وغياب العمل المنظم وآليته، فقد واجهت الحكومة صعوبة في تطبيق هذا القانون وخاصة في الدواجن، وعليه استمر التعامل في الأسواق بالأوزان والمكاييل والمقاييس المتعارف عليها في الولاية وهي :

أولاً - الأوزان :

- الأقة = 1.2828 كيلوجرام تنقسم بدورها إلى 400 درهم من العملة الفضية[3].
- 50 أقة = قنطار .
- القنطار = يستخدم لوزن الأشياء الكثيرة أو الثقيلة كالصوف، والحديد، والحلفا، والقنطار ويعادل 40 أقة[4] .
- الأوقية : وحدة وزن أعتمدها العثمانيون في أوزانهم تزن 1/12 تعادل 32 جرام والأوقية = (6.3/4) من المثقال = عشرة دراهم[5] .

(1) مروان، مرجع سابق، ص 238 .
(2) الدستور العثماني. مصدر سابق، المجلد الأول، ص 501-530 .
(3) محمود عامر. المكاييل والأوزان والنقود، مطبعة ابن حيان بدمشق، 1997م، ص 63 .
(4) المهدوي. حكاية مدينتي بنغازي، مرجع سابق، ص 141 .
(5) عامر. المرجع السابق، ص 64، المهدوي. المرجع السابق، ص 141 .

- المثقال : ويستخدم في وزن المعادن الثمينة، وهو ينقسم إلى 24 خروبة، والمثقال = (4.6) جرام تقريباً .

- الدرهم : ويعادل (3.2) جرام تقريباً .

- الميزورة = ثمانية أثمان[1] .

ثانياً - المكاييل :

- المرطة : تستخدم لوزن الحبوب، إذ إنَّ المرطة الخاصة بالحنطة تعادل 12 كيلوجرام، وهي = (13.12) أقة، والمرطة الخاصة بالشعير تعادل (11.530) كيلوجرام، وهي = 9 أقة .

- الكيلة الاستانبولية : وتعادل حوالي 25.656 كيلوجرام من القح، و32 كيلوجرام من الشعير[2] .

- الويبة : وتعادل 24 مرطة، وتستخدم للحبوب أيضاً .

- القفيز : ويعادل 24 كيلة اسطنبولية ويستخدم في كيل التمور والحبوب والفول، وكذلك الجير في بعض مناطق الولاية، أما في منطقة مسلاته، فيستخدم لكيل السوائل وبالأخص زيت الزيتون، وقُدِّر بـــ 7 لترات للقفيز الواحد .

- الصاع : ويزن حوالي 4 كيلوجرام من الشعير، وأكثر بقليل من الحنطة .

أما السوائل، كالزيوت والحليب فكانت تستخدم المكاييل الآتية .

- الغراف : ويعادل 2 كيلوجرام = أقة ونصف تقريباً .

- الجرة : وتعادل 12.180 كيلوجرام = 9 أقه ونصف الأقه .

---

(1) المهدوي. مرجع سابق ، ص 141 .

(2) عامر. مرجع سابق، ص 61 .

- الحدوق : وتعادل حوالي لترين .

وكانت المكاييل المستخدمة في قياس الأقمشة والأراضي وهي[1] :

أ - الأقمشة :

- الذراع : وهو الأكثر شيوعاً، ويتم قياسه باليد من مفصل المرفق حتى نهاية الأصبع الأوسط، ويعادل 46 سنتيمتراً .

الأراضي: الهنداسة وتساوي 67 سنتيمتراً .

ب - الأراضي :

- الجابية : وتساوي 900 متر مربع .

- الجدولة : وتساوي 9 أمتار مربعة .

أما فيما يتعلق بالأسعار، فإن الدوائر الحكومية (البلديات) عملت على تحديد الأسعار تماشياً مع النظم الإدارية المطبقة ومنعاً من ممارسة الغش، لأن تزايد الأسعار يسهم في زيادة الاحتجاجات التي كانت في غالب الأحيان تتحول إلى ثورات أو إلى صراعات ما بين القرى أو المدن وما بين القبائل التي تعمل على تأمين حاجاتها الغذائية من تلك القرى أو المدن .

لقد تفاقمت الثورات ما بين سنتي 1870–1871م بسبب ارتفاع الأسعار نتيجة لزيادة الطلب على المواد الغذائية، علماً بأن الأسعار في معظم الأحيان تكون مضطربة

---

(1) ناجي، ونوري. مرجع سابق، ص 68، كورو، مرجع سابق، ص 194 .

وهذا كان يسهم في تفاقم الأوضاع وزيادة الاضطرابات التي كانت تنعكس بشكل جلي وواضح على واقع الأهالي، لأن ارتفاع الأسعار كان يشكل ضائقة اقتصادية يسفر عنها عجز في القوة الشرائية، وهذه الضائقة تطال معظم قرى الولاية[1] .

سابعاً - الجانب الخدمي :

أ - الخدمات البريدية :

لم تهتم الدولة العثمانية بالخدمات البريدية إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث أصدرت السلطات العثمانية، نظاماً لإدارة البريد الأول من نوعه في تاريخ البلاد، وكان من شأنه تحديد المهام الملقاة على عاتق هذه الإدارة، ليكون البداية الأولى لبناء الإدارة البريدية الجديدة.

وقد أُطلق عليه «نظام إدارة البوستة الأساسي» ففي سنة 1859م دشنت إدارة البريد العثمانية نظاماً من طراز جديد يتألف من ثمان مواد لتنظيم شؤونها وفق معايير جديدة[2] .

بصدور هذا النظام البريدي الجديد في عاصمة الدولة، فقد كان له صدى في ولاياتها التابعة لها ومن أبرزها ولاية ليبيا، التي كانت آلية الخدمات البريدية فيها بدائية، فقد كان البريد ينقل من مركز الولاية إلى باقي مدنها من قبل ساعي بريد بوسائط النقل الشائعة آنذاك. فعلى سبيل المثال أشارت إحدى الوثائق العثمانية المحلية عن نقل البريد يوم 29 جُمادى الأولى سنة 1266هـ 16 يونيو 1844م من طرابلس إلى مدينة مرزق في الجنوب وتم وصوله في 14 جُمادى الآخرة من العام نفسه أي خلال أسبوعين[3].

---

(1) كاكيا. مرجع سابق، ص 49، بشير قاسم يوشع، وثائق غدامس تجارية وتاريخية واجتماعية، مركز جهاد الليبيين، طرابلس ليبيا، 1995، ص47-48، ورجب نصر الأبيض، مرجع سابق، ص202، ومروان، مدينة غدامس، مرجع سابق، ص 237-247 .

(2) الدستور العثماني، مصدر سابق، ص 368 – 369 .

(3) رجب نصير الأبيض. مدينة مرزق وتجارة القوافل الصحراوية، مرجع سابق، ص 125 .

ومن أهم الولاة العثمانيين الذين اهتموا بالخدمات البريدية في الولاية أحمد عزت باشا 1857 – 1860م تمثلت في شراء باخرة سماها «المولودية» وهي واسطة نقل البريد لا سيما الرسائل الرسمية والمعاملات التي تُعنى بالشؤون التجارية[1] .

ويأتي في المرتبة الثانية بعد الوالي أحمد عزت باشا من حيث اهتماماته بالبريد الوالي «علي رضا باشا» في ولايته الأولى 1860 – 1870م[2].

ركزت الإدارة العثمانية جهـــودها في هذا المجال على إصدار نظام ثان للبريد بعد مضي اثنتي عشرة سنة على صدور نظام إدارة البريد السابق، وقد تميز النظام الجديد بطابع التفصيل والشمولي وعكس بصورة لا لَبْسَ فيها تأكيد اهتمام السلطات العثمانية في عاصمة الدولة بالخدمات البريديـــة في فترة التنظيمات. وفي الخامس عشر من يوليو سنة 1871م صدرت لائحة النظام البريدي المفصل الذي تألف من سبعة فصول، تقع في 57 مادةً وشملت ما يتعلق بأمور البريد من رسائل ونقل الأوراق الرسمية والأمانات والطرود وإصدار الطوابع وغير ذلك[3] .

عُمِّمت هذه اللائحة بعد صدورها على مختلف الولايات لكي يتم العمل بها وذلك من أجل تطوير الخدمات البريدية بما يصب في مجرى خدمة الدولة بصورة عامة، فليس مصادفة أن تكون إحدى مفردات مشروع تنظيم ولاية ليبيا الذي قدمه القصر السلطاني في إستانبول هي الخدمات البريدية بين مدينتي طرابلس وبنغازي فضلاً عن تطوير مركز البريد المحلي في مدينة طرابلس[4].

وكان للبريد بالولاية إدارتان رئيسيتان الأولى في مركز الولاية «طرابلس»، والثانية في مدينة بنغازي، تتبعها عدة فروع أخرى فكان يتبع إدارة طرابلس عدة فروع وهي العجيلات، وفساطو، وغريان، والخمس، ومسلاته، ويفرن، ونالوت، وورفلة، وزليتن، ومصراته، وسرت، وترهونة، والزاوية، وزوارة، ومرزق، ويتبع إدارة بنغازي فروع

(1) الطاهر الزاوي. ولاة طرابلس، مرجع سابق، ص 256 .
(2) الأنصاري. مرجع سابق، ص 398 .
(3) الدستور، مصدر سابق، ص 370 – 380 .
(4) الوثائق العثمانية، المجموعة الأولى، ترجمة، محمد الأسطى، مركز جهاد الليبيين، طرابلس ليبيا 1990م، الوثيقة رقم 48، ص228 .

طبرق، والمرج، والجغبوب، وجالو، ودرنة، وأجدابيا[1] .

ولكن مع انتشار هذه الفروع، فإن ما أنجز في هذا المجال على أرض الواقع ظل دون المستوى المطلوب، فكما أشرنا كانت الرحلة البريدية في العقد الرابع من القرن التاسع عشر من طرابلس إلى مرزق تستغرق مدة أسبوعين، وبعد مضي ربع قرن كانت الرحلة بالبريد المذكور، وفق تقدير الرحالة الألماني ناختيجال، تحتاج إلى ثمانية عشر يوماً للوصول إلى مرزق[2]، ونظراً لضعف الإمكانيات ولتأخر وصول البريد في وقته المحدد وكذلك مقار دائرة البريد وفروعها غير المهيئة لهذا العمل وغير المناسبة، تعرضت دائرة بريد طرابلس إلى انتقاد من قبل الصحيفة الرسمية في الولاية فقد وصفت هذه الصحيفة الدار الذي استأجرته هذه الدائرة في بداية تأسيسها بأنه غير مناسب لدائرة بريد تقدم خدمات مهمة[3].

ولكن مع مرور الزمن طرأ بعض التحسين على واقع الخدمات البريدية من حيث تنظيم رحلاتها وذلك بتحديد الأيام التي يتم فيها إرسال البريد إلى الخمس والجبل الغربي براً وبحراً إلى بنغازي خلال أيام الأسبوع. واستمر خط سير حقيبة البريد من مركز الولاية إلى مرزق، فقد تحدثت إحدى الوثائق العثمانية عن رحلة لهذا البريد في 12 رمضان 1288هـ 25 نوفمبر 1871م وعودتها من مرزق إلى مركز الولاية في 3 شوال 1288هـ 16 ديسمبر 1871م[4] .

وقامت حكومة الولاية من أجل تطوير الخدمات البريدية بوسائل اتصال سريعة بالمطالبة من وزارة البحرية العثمانية إلى استخدام باخرة وسيلة للاتصال بين مدينتي طرابلس وبنغازي لكي تسهل مهمة وصول البريد، وفي أثر ذلك تقرر أن تعمل إحدى سفن الإدارة العثمانية مع بداية شهر مايو سنة 1874م بدءاً من إستانبول إلى جزيرة

---

(1) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، ملف البريد، وثيقة تتضمن كشف بأسماء إدارات وفروع البريد .

(2) الأبيض. مدينة مرزق، مرجع سابق، ص127 .

(3) طرابلس الغرب، العدد 1179 .

(4) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، ملف البريد، وثيقة تتضمن خط سير البريد من مرزق إلى طرابلس في شهر 12 – 1871م .

كريت وبعدها إلى بنغازي وطرابلس ثم العودة إلى عاصمة الدولة[1]، ومع هذا لم تؤد الخدمات البريدية على أكمل وجه والدليل على ذلك المقالات التي نشرتها الصحافة الليبية باستهزاء عن الخدمات البريدية عبر البواخر العثمانية في أثناء حديثها عن نقل الفوسفات بتلك البواخر بدلاً من البواخر الإيطالية فكتب ما نصه «ليس لنا بواخر تكفي لنقل البريد فكيف تقوم بنقل الفوسفات»[2].

ولم يسلم البريد داخل الولاية من الانتقاد حتى من قبل المسؤولين العثمانيين في الولاية نفسها، فقد أشار الوالي محمد نظيف 1880 – 1881م صراحة إلى حاجة الولاية إلى بريد منظم في أوقات معينة بين الألوية الثلاثة، لواء الجبل الغربي ولواء الخمس ولواء فزان[3].

وبعد محمد نظيف تولى أحمد راسم باشا في عام 1881م، حيث شغل هذا الوالي أطول مدة قضاها والٍ عثماني في ليبيا ما بعد سنة 1835م فقد شهد عهده تطوراً نوعياً على واقع الخدمات البريدية تمثلت في «إحداث بوسطات البريد» وأصبحت تنقل الرسائل بصور منتظمة، وفي أوقات معينة إلى جميع الوحدات الإدارية في الولاية[4]. كما قام الوالي أحمد راسم باشا لأول مرة بنقل الحوالات البريدية مقابل أجور تبلغ قرشين عن المبلغ الذي يتجاوز 250 قرشاً و4 قروش عن المبلغ الذي يزيد على 500 قرش و6 قروش إذا تجاوز مبلغ الحوالة 1000 قرش[5]، وعلى كل حال، فإنَّ ذلك يعكس تحسناً في مستوى الخدمات البريدية إلى حد ما .

ولمحدودية الخدمات البريدية التابعة للدولة العثمانية، وجدت مكاتب أخرى تقدم خدماتها البريدية منها مكتب البريد الإيطالي الذي أسس أول دائرة بريد له بطرابلس في أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر وهي أول دائرة بريد أوروبية أقيمت في طرابلس. فيما تأخر إنشاء دائرة بريد إيطالية في بنغازي لمدة نصف قرن عن مثيلتها في

(1) الوثائق العثمانية. المجموعة الأولى، الوثيقة رقم 17، ص72 .

(2) المرصاد، العدد 28 .

(3) الوثائق العثمانية. المصدر السابق، الوثيقة رقم 27، ص100 .

(4) سالنامة، الولاية لسنة 1312هـ، ص 196 .

(5) الأنصاري. مرجع سابق، ج2، ص 21 .

طرابلس، إذ تأسست سنة 1905م[1]. وتميز البريد الإيطالي بسعة الخدمات ودقة المواعيد بفرعيه في طرابلس وبنغازي، إذ يقدمان جميع الخدمات البريدية عدا ما يتعلق بصناديق التوفير.

ونظراً لارتفاع مستوى الخدمات البريدية الإيطالية في الولاية دعا الكثير من المؤسسات التجارية إلى التعامل من خلال هذا البريد زد على ذلك ثقة التجار المحليين والأهالي بالبريد الإيطالي ولا سيما في وصول طرودهم البريدية بأمان عبر هذا البريد[2].

وإلى جانب البريد الإيطالي في الولاية ضَمِنَ البريد الفرنسي حصةً له في الخدمة البريدية في الولاية، فأسس مكتباً له في مركزها «طرابلس»، لكن نشاطه بقى محدوداً وأقل من مستوى البريد الإيطالي. والسبب في ذلك الأسعار أكثر كلفة مما أدى إلى عزوف الأهالي عن التعامل معه[3] .

ومن أهم الخدمات البريدية التي تربط الولاية بخارجها الخط البحري الذي يربط الولاية بجزيرة مالطا وهو امتياز للشركة الإنجليزية EASTERN TELEGRPH التي تدفع نسبة مئوية من دخلها السنوي للحكومة العثمانية، وتمتلك الشركة نفسها خطاً بحرياً آخر يربط مدينتي طرابلس وبنغازي، ونتيجة لكثرة أعطال هذه الخطوط خاطب الوالي علي رضا باشا حكومة العاصمة استبدالها بخط بري يربط طرابلس ببنغازي ومنها إلى الإسكندرية بمصر وخط آخر إلى تونس[4]. وللعمل من أجل زيادة تطوير شبكة البريد الداخلية قامت حكومة الولاية في سنة 1883م باستيراد عدد من الأعمدة الحديدية وأسلاك نحاسية بقيمة 275900 فرنك لغرض تركيبها في عدة مناطق داخل الولاية[5].

وقد تم ربط مدينة طرابلس بضواحيها مثل تاجوراء وسوق الجمعة وجنزور

---

(1) كورو. مرجع سابق، ص 50 .

(2) المرجع السابق، ص 50 .

(3) المرجع السابق، ص 50 .

(4) دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، ملف البريد، وثيقة تتضمن رسالة من الوالي علي رضا باشا إلى الصدر الأعظم من أجل استبدال الكابل البحري، 1285هـ .

(5) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، ملف البريد، وثيقة فحواها عقد وفاتورة الدفعة الثانية للادوات اللازمة لمد خط التلغراف.

والزاوية وزوارة إلى الجبل الغربي ومن الخمس إلى ترهونة وورفلة، وفي سنة 1908م تم تشغيل الخط الذي يربط بين سرت ومرزق ومن سرت إلى بنغازي ثم إلى مدينة درنة.

ونظراً لكثرة الخطوط الداخلية والخارجية تم تأسيس حوالي 40 مكتب موزعة على ألوية وأقضية الولاية[1].

ب - الطــرق :

كانت ليبيا منذ القدم حلقة وصل بين تجارة أوروبا ومدن وسط القارة الأفريقية في الفترة التي كانت تمر بها طرق القوافل الرابطة بين أوروبا والمدن التي تقع جنوب الصحراء، ومن أهم المدن التي اشتهرت بالتجارة طرابلس، بوضعها مركزاً لتجارة السودان، أما مفتاح تلك التجارة فهي مدينة غدامس[2]. وقد كانت المدن الليبية على الساحل بمنزلة الموانىء التجارية، وأَنَّ بعض الواحات عُدَّتْ محطات رئيسية لطرق القوافل للتزويد بالمؤن واحتياجات السفر ومن أهم هذه الطرق :

جـــ - طريق طرابلس – كانو «نيجيريا»:

يبدأ من مدينة طرابلس متجهاً نحو الجنوب الغربي يمر بجنزور غرب طرابلس إلى الزاوية ومنها عبر الجبل الغربي ماراً بفساطو إلى سيناون متجهاً إلى غدامس تم يتجه جنوباً إلى غات ومنها إلى الجنوب الغربي حيث «كانو» تستغرق رحلة القافلة من طرابلس إلى كانو على هذا الطريق مدة تتراوح بين أربعة أشهر وستة أشهر[3] .

- طريق طرابلس - تشاد :

تبدأ الرحلة من طرابلس إلى ترهونة ثم ورفلة ماراً بهون وسوكنة وسبها ومرزق حتى دخول الأراضي التشادية مروراً بتيعز وبيلما وبحيرة تشاد وكوكا، وكان متوسط مدة هذه الرحلة شهراً[4] .

---

(1) دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، ملف البريد، وثيقة تشير إلى استحداث مكاتب بريد جديدة .

(2) تشايجي. مرجع سابق، ص55 – 56 .

(3) منصور. مرجع سابق، ص 443 .

(4) المرجع السابق ، ص 443 .

- **طريق طرابلس – بنغازي – واداي .**

تُعد مدينة بنغازي المنطلق الرئيسي لهذه الطريق، حيث تلتقي فيها قوافل التجـــار من مختلف المناطق الشرقية والغربية، خاصة من طرابلس، التي تسير غالباً عبر الطريق المار من أوجلة وجالو والكفرة وتبستي وأنوانجا وانسكي، واداي[1] .

جـــ - الطرق المتجهة من الغرب إلى الشرق:

1- الطريق الساحلي :

يبدأ هذا الطريق من طرابلس إلى الخمس ومصراته وسرت وأجدابيا وبنغازي ودرنة وطبرق، ثم الحدود المصرية منها إلى الإسكندرية والقاهرة[2] .

2- الطريق الصحراوي:

ينطلق من طرابلس ويمر من سوكنة وزويلة وأوجلة والجغبوب تم يدخل عن طريق واحة سيوة، حيث يلتقي بقوافل الطريق الساحلي. وهناك أيضاً تجمع القوافل المتجهة للحج .

أما فيما يخص ارتباط ليبيا بالمغرب العربي، فكان إما عن الطريق الساحلي ماراً بالقيروان وقابس وصفاقس ثم تونس العاصمة، وإما عن الطريق الصحراوي منطلقاً من غدامس حيث يتفرع هناك الأول إلى تونس ماراً من قفصة والثاني إلى الجزائر ماراً بسكيكدة، وقسنطينة وصطيف والجزائر العاصمة ومنها إلى المغرب الأقصى والأندلس ماراً من أهم المدن التجارية آنذاك مثل سلجماسة، وأوداغسيت، وسيكرة، وعين صالح وفاس وغيرها من المدن المغربية التجارية التي ذاع صيتها .

أما أفريقيا فنقاط التوزيع داخل الوسط الأفريقي من كانو وكوكا ووداي وتمبكتو ودارفور وكردفان[3] .

---

(1) المرجع السابق ، ص 442 .

(2) كورو. مرجع سابق، ص 56 – 57 .

(3) كورو. مرجع سابق، ص85 .

3- الطرق البحرية :

النشاط التجاري عن طريق الطرق البرية ما كان يستمر ويزدهر لولا أن قابله نشاط تجاري بحري، يتم من خلاله، نقل منتجات القارة الأفريقية إلى أوروبا وغيرها من قارات العالم، وجلب سلع ذلك العالم إلى أفريقيا عبر ليبيا، حتى أصبحت الموانىء الليبية تعج بعشرات السفن الداخلة والخارجة، وكانت حركة السفن في الموانىء الليبية تزداد سنة بعد أخرى منذ سنة 1890م، ويقدر عدد السفن الداخلة ميناء طرابلس سنة 1905م بسبعمئة وثلاثين سفينة، من مختلف دول العالم[1] .

د - خدمات أخرى:

تقدم البلدية خدمات عامة في مقدمتها النظافة العامة، ومراقبة الأسواق لا سيما ما يتعلق منها بتسعيرة البضائع، والتفتيش على المواد الغذائية، والتأكد من سلامتها من الناحية الصحية، ورصف الشوارع وترميم المحلات داخل المدن، وإصدار الرخص التجارية، وضبط المخالفين وغيرها من الأعمال[2]، بالإضافة إلى اهتمام البلدية بتوفير المياه الصالحة للشرب لسكان المدن عن طريق جلب المياه من آبار داخل المدينة وخارجها وعلى سبيل المثال – جلب المياه لمدينة طرابلس من بئر أبي مليانة «ضاحية من ضواحي المدينة» وإنشاء صنابير في الساحات والأماكن العامة وذلك لحل مشكلة نقص المياه[3] .

واهتمت البلدية بإنارة شوارع المدينة وأزقتها ليلاً بمصابيح تُضاء بالكيروسين، وحُمِّلت تكاليف عمال الإنارة للأهالي وألزمتهم على حمل المصابيح المضاءة ليلاً ومعاقبة كل من يخالف هذا الأمر. ولمكافحة الأمراض الطارئة قامت البلدية بتشكيل لجان أهلية للإشراف على ذلك والاهتمام بتنظيف شوارع المدن، والالتزام بالقوانين الخاصة بالآداب العامة في النهار والليل في الحانات ولا سيما في أحياء اليهود[4] .

---

(1) روسى. مرجع سابق، ص491 .

(2) دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، قانون البلديات الصادر في سنة 1877م، يتكون من 67 مادة.

(3) بلدية طرابلس في مئة عام، وثيقة رقم 5 - 6 – 9، ص 101 – 106 .

(4) المصدر السابق ، وثيقة 5 – 49، ص 101 – 148 .

استنتاج الفصل الثالث

من الصعب قراءة حال أهالي ولاية من دون معرفة حالتها الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة.

كلنا يعلم أن ولاية ليبيا من أفقر ولايات الشمال الأفريقي، لأن طبيعة أراضيها ومدى قابلية ترتبها للزراعة البعلية، ولا سيما أن البلاد تخلو من الأشجار والجبال التي قد تسهم في إيجاد جداول مائية وينابيع وليس أنهار.

إذا كانت الدولة العثمانية قد فشلت في تطبيق نظام الإقطاع الأرضي، فهذا يعني أن تأمين رواتب موظفيها يقتضي بها الاهتمام بالولاية زراعياً وصناعياً وتجارياً، علماً أن مدينة طرابلس تعدّ المرفأ الطبيعي للسودان، وقد ازدهرت الحركة التجارية بين الدول الأفريقية المجاورة لها، يضاف إلى ذلك فإن توافد الأوروبيين أسهم في تنشيط الحركة التجارية كما لامس مختلف جوانب الحياة، وبخاصة الصناعة والتجارة .

إن اعتماد الدولة على تحويل إدارة ولاية ليبيا إلى إدارة مدنية، زاد من إمكانية الاستفادة من الخبرات سعياً إلى اعتماد زراعات جديدة وغرس أشجار كما فعل محمد باشا 1854م عندما حول مستنقع أبي نجيم إلى أرض زراعية تعج بالمياه، ولتوطيد المشروع الذي سماه المجيدية، تيمناً بالسلطات عبد الحميد، عمد إلى إقامة أبنية وأعفى الأهالي الذين استوطنوا فيها من الضرائب لمدة خمس سنوات، وقد واظب الولاة الذين خلفوه على تشجيع الأهالي على زراعة أشجار التوت من أجل تربية دودة القز ولتشجيع حياكة الحرير، وقد بلغت الزراعة مرحلة متقدمة عما كانت سابقاً بعدة أضعاف.

أما بشأن التجارة فلقد تطورت وغدت القوافل التجارية تجتاز الولاية بكل الاتجاهات وأسفر عن تزايد الحركة التجارية بناء الخانات التي أقيمت فها عقود تجارية وأسفر عن ذلك الاهتمام بسك النقود والأوزان والمكاييل ممن يسهم في زيادة الحياة الاقتصادية وتحسنها.

لم تبخل الإدارة العثمانية في تقديم المساعدات التي تحتاجها الولاية، فلقد اهتم السلاطين العثمانيون بالولاية، وبخاصة إذا تعرضت إلى نكبات، وحضوا الولاة على إعلام استانبول بحاجات الولاية، وقد عرفت مرحلة عبد الحميد الثاني بحدوث تطورات عمرانية تجسدت ببناء الأسواق أبرزها سوق الحميدية وبناء مستشفى الغرباء الذي عدّ أكبر ظاهرة صحية تنعم الأهالي بظلها، ولتأمين احتياجاتها أوقف لها محلات تجارية وأراضٍ، كما أوصل المياه إلى مدينة طرابلس من منطقة أبو مليانه، هذه الإنجازات الصناعية التي تمت من خلال إحضار معصرة للزيتون وآلات للنسيج، منحت الأهالي حرية التحرك بسبب التطورات الزراعية والصناعية والتجارية خلال مرحلة الدراسة التي تصدى البحث لدراستها.

قياساً بتلك أو بما سبقها من مراحل، فإن التطور الذي لامس ولاية ليبيا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أكد وحدة الولاية من خلال الخدمات التي قام بها الولاة، فالبريد والبرق والتلغراف شمل الأقضية والنواحي وربطها بالمركز وفي الوقت نفسه ربطها باستانبول وغيرها من الولايات الأخرى، فضلاً عن ذلك فإن الطرق التي اجتازت المناطق الساحلية والداخلية نقلت إلى تلك المناطق البعيدة منتوجات المدن الساحلية، وأحضرت من تلك المناطق تراثها وواقعها المعاش فزجت الصناعة اليدوية مع الآلية المتطورة، وتناقلت الأخبار حكايات وقصص الداخل إلى الساحل، وتدافع التجار إلى تلك المناطق مستغلين الطرق التي شقت والآبار التي حفرت والخانات التي أقيمت للاتجار بما يحقق وحدة ولاية ليبيا زراعياً وصناعياً.

الفصل الرابع

الحياة الاجتماعية والأوضاع الصحية

أولاً - الحياة الاجتماعية :

1- السكان (أهالي - جاليات) .

آ - الحضر.

ب- القرويون.

ثانياً - التركيبة الاجتماعية للأسرة الليبية .

آ - الأسرة في ريف طرابلس.

ثالثاً : الأحوال الشخصية للمسلمين واليهود.

رابعاً : الحياة الصحية :

1- الأوبئة.

آ - وباء الطاعون.

ب - وباء الكوليرا.

جـ - الملاريا.

د - الجدري.

هـ - الزهري.

و - أمراض أخرى.

خامساً : الحياة الثقافية:

1 - التعليم:

آ- الانتقال من التعليم التقليدي إلى الحديث.

ب- المدارس الأجنبية.

1- مدارس اليهود.

2- المدارس الإيطالية.

3- المدارس الفرنسية.

4- المدارس الإنجليزية.

سادساً : الصحافة

1- لمحة تاريخية.

- استنتاج الفصل الرابع.

أولاً - الحياة الاجتماعية :

1- السكان :

ليس من السهل على الباحث الحصول على إحصائيات لسكان ليبيا خلال فترة الدراسة، لعدة أسباب، يتمثل السبب الأول في أنَّ سكان الدواخل بدو رحل وشبه رحل، إذ تتم عملية تنقلهم حسب الظروف على طول المساحة الممتدة من شمال تشاد جنوباً حتى شواطئ البحر المتوسط شمالاً وبالتحديد في منطقة سرت، وينتقل بعضهم الآخر شرقاً وغرباً في كلا الاتجاهين، ولا سيما في مناطق الجنوب بين الكفرة في الشرق وغات في الغرب[1].

والسبب الثاني عائد إلى إسهام الحكومة العثمانية في عدم شمولية الضرائب وجبايتها على كل فئات المجتمع الليبي، زد على ذلك تملص عدد كبير من البدو من دفع الضرائب[2].

---

(1) إلى جانب الطوارق الذين يتنقلون بين مرزق وبلاد الهاوسا جنوب غات حالياً، والتيبو الذين يتنقلون على طول جبال تبستي، فإن أشهر القبائل الليبية التي كانت لها علاقات وطيدة مع دواخل أفريقيا هي قبائل أولاد سليمان التي استقر جزء منها في وسط ليبيا وبالتحديد جنوب سرت. دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، ملف متصرفية فزان رقم 63، تقرير متصرف فزان (محمد سامي) بتاريخ 4 يونيو 1911م .

(2) قامت الدولة العثمانية باستانبول أو عن طريق حكومتها بطرابلس بمنح أفراد ومجموعات إعفاءات ضريبية جزئياً أو كلياً وذلك طوال فترة الوجود العثماني بليبيا، وحددت القوانين والأعراف العثمانية عدة شرائح معفية من الضرائب نذكر منها على سبيل المثال :- القضاة ومعلمو المدارس وأعضاء المؤسسة العسكرية، المشايخ، والعلماء، وساسة الخيل في إسطبلات السلطان، والمشاهير ممن منحوا أنواع زعامات، وقادة قوافل التجارة ... الخ. عقيل البربار. دراسات في تاريخ ليبيا الحديث، مالطه 1996م، ص 57 .

بالإضافة إلى أنّ الوضع السياسي في النصف الأول من القرن التاسع عشر للولاية لم يكن مستقراً بسبب الثورات والصراعات الداخلية والخارجية، وكذلك القلاقل التي صاحبت رجوع العثمانيين لحكم الولاية بصفة مباشرة مما سبَّبَ في هجرة عدد كبير من الليبيين إلى الدول المجاورة[1]. وواجهت الدولة العثمانية صعوبات في عملية مركزة السلطة، وهذا أثر في إمكانياتها في مراقبة السكان والممتلكات إحصائياً .

هذه الأسباب تفسر صعوبة تقدير عدد سكان ليبيا في القرن التاسع عشر ومع هذا، فإنَّ بعض الرحالة حاولوا في تلك الفترة تقديم إحصائيات غير دقيقة عن عدد السكان مع العلم أن هؤلاء الرحالة لا علم لهم بحدود الولاية .

وفي سنة 1880 م قام العثمانيون بمحاولات إحصائية أعطت تقديرات أولية لعدد السكان بين 1884 – 1911 م، أعقبهما إحصاء آخر أكثر دقةً في فترة الاستعمار الإيطالي[2].

والسكان في الولاية ينقسمون إلى الآتي :

آ- الأهالي:

1 - الحضر :

عرفت ليبيا ثلاثة أنواع من المدن مختلفة الأحجام خلال فترة الدراسة، وقد توزعت هذه المدن في الأراضي الليبية وتطورت اقتصادياً واجتماعياً، ومن أهم هذه المدن التي تقع على الطرق التجارية الصحراوية (غدامس، ومرزق، وغات، والكفرة) وطرق التجارة البحرية ومراكز السلطة السياسية (طرابلس ومصراته وبنغازي ودرنة)، توفر الظروف الطبيعية المواتية للدفاع عن النفس أو القيام بأنشطة اقتصادية مكثفة (نالوت ويفرن والخمس). هذه المدن لم تتطور خلال فترة الدراسة ولا سيما مدن الجنوب غات

(1) إبراهيم أبو القاسم، المهاجرون الليبيون بالإيالة التونسية (1861 – 1881م)، مركز جهاد الليبيين، طرابلس ليبيا، 1969م، ص29 – 62 .

(2) محمود ناجي. تاريخ طرابلس الغرب، ترجمة عبد السلام أدهم ومحمد الأسطى، مرجع سابق، ص15 – 18.

ومرزق وغدامس، التي شهدت تراجعاً مستمراً لنشاطها الحضري[1]، على عكس الكفرة والجغبوب في أقصى الجنوب والوسط الشرقي للولاية وهما اللتان لم تكونا في الماضي سوى واحتين نائيتين معزولتين شهدتا نمواً عمرانياً ملحوظاً بسبب النشاط الديني المتمثل في الإصلاح من قبل الحركة السنوسية في الحياة البدوية والتجارية في شرق الولاية وجنوب شرقها .

والمدن التي تقع على الطرق البحرية شهدت تطوراً طفيفاً بعد رجوع العثمانيين لحكم الولاية المباشر، تمثل في الإصلاحات العثمانية سواء كانت في الجانب الإداري أو التعليمي متمثلاً في (نظام البلديات ونظام التعليم الحديث) والاقتصادي من خلال بعض الأنشطة الاقتصادية مثل (تجارة الحلفاء) وازدياد عدد الجاليات الأوروبية في المناطق الحضرية .

كان ذلك قد أعطى المدن الساحلية، بعد أن استتب الأمن فيها عقب انتفاضتي عبد الجليل سيف النصر وغومة المحمودي، نفوذاً سياسياً واقتصادياً وثقافياً، جعل منها مراكز حضرية بدأت في اجتذاب السكان والإشعاع على المناطق القريبة منها[2] .

وقد شهدت المدن الليبية وبخاصةٍ الواقعة في ملتقى الطرق التجارية تنوعاً في الأصول الإثنية والثقافية لسكان المدن الليبية خلال القرن التاسع عشر، ويتضح من خلال ما كتبه الرحالة والزوار من أمثال السيد هنري ميهي دي ماتيسيو Henri Mehier de Mathuisiul الرحالة والمستكشف الفرنسي وكذلك الشخصية العثمانية البارزة عبد القادر جامي، عند زيارتهما مدينة طرابلس أول مرة بقول الأول «كنت أتقدم تحت قيادة الابن الصغير لصاحب الفندق، فاحصاً باهتمام تزايد الجمهور الأكثر تنوعاً الذي يمكن تصوره. عرب وبربر ويهود ومالطيون وأتراك وعبيد، كل درجات لون الجلد وكل أشكال الوجوه

---

(1) بدأ هذا التراجع حينما احتلت فرنسا الجزائر في عام 1830 م، وقد رافقه محاربة تجارة الرقيق في منتصف القرن التاسع عشر، تم أصبح واقعاً ملحوظاً بعد التدخل الفرنسي والإنجليزي في تشاد والسودان في نهاية ذلك القرن وبداية القرن العشرين، عبد القادر جامي، من طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى، دار المصراتي، طرابلس ليبيا، 1974م، ص 112 .

(2) Micheal Le Gall , Pashes , Bedouins and Notables : Ottoman Administration in Tripoli and Benghazi 1881 – 1902 New Jersy : princeton University press 1986 , p. 183 et sgg

تختلط في عدد لا يحصى من الأنواع في المنفذ الوحيد للقوافل السودانية. أعداد من الشعور المحلوقة أو الطويلة، الشقراء أو السوداء، الأسيلة أو المجعدة، تظهر فجأة ودون توقع بعد باب البحر بالتسريحات الأكثر اختلافاً والأكثر تعدداً في الألوان؛ عمائم، شاشيات ومحارم، وقلنسوات، وأطباق من القش»[1].

ويقول الثاني «وترى في أسواقها الضيقة هذه صباح يوم صائف معتدل الجو نسبياً نماذج من كل شعوب أفريقيا، تختلط بنماذج من سكان حول البحر المتوسط، أناساً من مختلف البلاد الأوروبية، والموظفين العثمانيين والجنود والضباط، والقولوغلية مختلطي النسب، والبدو وبربر الجبل والمغاربة واليهود والفزانيين والعربان المحترفين في نقل البضائع عبر الصحراء، وقليلاً من الطوارق الملثمين، والزنوج القادمين من أقاصي أواسط أفريقيا من بورنو ووادي وباغرمي. كل هذه الأجناس في حركة ذاتية ذهاباً وإياباً تشكل مشهداً أو معرضاً لجميع الأجناس»[2] .

وينطبق هذا الوصف على معظم المدن الليبية المهمة، سواء على الساحل أو في الصحراء على الرغم من أن هذا الوصف يعود إلى بداية القرن العشرين إلا أن في وسعنا أن نجد له صدى في كل كتب الرحالة الذين سبق لهم أن زاروا ليبيا، وحتى قبل ذلك بأكثر من قرن[3].

وعلى أية حال، فإِنَّهُ من الصعب تحديد نسبة الحضريين من مجموع سكان ليبيا، بسبب تأخر الدولة العثمانية في عملية الإحصاء، وعدم مواكبتها للدول الأوروبية في استخدام أساليب وطرق متطورة في الإحصاء، وكذلك نظراً إلى صعوبة الفصل بين نوع الحياة الحضرية التي كان يعيشها سكان المدن الداخلية الصغيرة، ونوع الحياة القروية البسيطة المنتشرة في الولاية، ومع هذا فإِنه بالإمكان تقدير عدد الليبيين من سكان المدن في نهاية القرن التاسع عشر بحوالي مئة ألف نسمة على أقصى تقدير، ففي سنتي 1884 م – 1911م كان عدد سكان المدن الليبية الساحلية الرئيسة كالآتي :

(1) هـــ. م. دي ماتيسيو. عبر طرابلس الغرب، ترجمة جاد الله عزوز الطلحي، مركز جهاد الليبيين، طرابلس ليبيا، 2006م، ص 24 .

(2) جامي، مرجع سابق، ص 21 – 22 .

(3) الآنسة توللي، مصدر سابق، ص 285.

المدن	1884	1911
طرابلس	20.000	30.000
مصراتة	-	4.000
بنغازي	14.000	16.500

واستناداً إلى هذه الأرقام، فإن مجموع سكان طرابلس ومصراته ودرنة وبنغازي سنة 1911م، كان لا يزيد عن الخمسين ألف نسمة. لكن بإمكاننا إضافة حوالي أربعين ألف نسمة آخرين كانوا يقطنون بعض مدن الدواخل أو الساحل، مثل غدامس (حوالي 5000 نسمة) وزوارة (4500 نسمة) والخمس (2100 نسمة)، وبعض المراكز الأخرى في الجبل الغربي مثل نالوت ويفرن وغيرها. كما يمكن القول إن نسبة الحضريين ربما لم تكن تتجاوز 15% من مجموع السكان الذين كان عددهم الإجمالي يقدر سنة 1911 م بحوالي 750.000 نسمة منهم 50 إلى 60% في غرب الولاية وحوالي 30% بشرق الولاية و6 إلى 7% في الجنوب[1].

2 - **القرويون** :

ذكرنا بأَنَّ هناك مشكلات واجهت الباحث في هذه الفترة حول تحديد عدد السكان سواء الحضر أو سكان الريف المستقرين. زد على ذلك الإحصاءات المتوافرة لا تفرق بين سكان المدن وسكان الوحدات الإدارية في الريف، فهي لا توثق معلومات دقيقة بخصوص نسب المستقرين والرحل وشبه الرحل. ويمكن القول إِنْ هذا المشكل الإحصائي ليس نابعاً فقط من المنهج الذي وقع أتباعه في إنجاز تعداد السكان، إنما أيضاً من صعوبة

(1) Le Gall pashes Bedouins and Notables : Ottoman Administration in Tripoli and Benghazi, 1881 – 1902.

وقد حصرت هذه المعطيات التي تأقلمت معها طرق التجارة وارتبط بها التاريخ السياسي للمجموعات إمكانية ازدهار الحياة الفلاحية المستقرة في مناطق ضيقة غلبت عليها محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، مرجع سابق، ص 215.

الفصل بين الحياة المستقرة في الأرياف، وحياة البدو، خصوصاً شبه الرحل منهم. غير أنه بإمكاننا، عند النظر في مختلف هذه الإحصاءات الخروج بعدة استنتاجات .

وفي هذا المجال يمكننا الاعتماد على الخرائط التي وضعها الجيش الإيطالي، ومذكرات الرحالة، وكتب الجغرافيا، فهي تساعدنا على إبداء جملة من الملاحظات :

1- بديهياً أن مناطق الاخضرار والاستقرار قد توزعت شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً بحسب عوامل المناخ والتضاريس والتاريخ الاجتماعي للسكان، ولا يحمل كل ذلك عناصر الإثارة العلمية، إلا أن جغرافية ليبيا الصحراوية قد جعلتها تأخذ أبعاداً اجتماعية سياسية، ففي هذه البلاد التي تبلغ مساحتها أكثر من مليون ونصف مليون كيلومتر[1]، تمتد الصحراء على أكثر من 80% من الأراضي، وتفصل بمساحات شاسعة واحات الجنوب عن شواطئ الشمال والجبل الأخضر في الشرق عن الجبل الغربي في غرب الولاية فليس هناك تقريباً تدرج واضح في المناخ ولا امتداد مهم للسهول المحاذية للبحر باتجاه دواخل، البلاد فالبحر يلتقي أحياناً بالصحراء بشكل مباشر (منطقة سرت) .

وقد حصرت هذه التي تأقلمت مع طرق التجارة وارتبط بها التاريخ السياسي للمجموعات إمكانية ازدهار الحياة الفلاحية المستقرة في مناطق ضيقة غلبت عليها صفة الواحات. وهنا يمكن القول إنه، باستثناء بعض قرى الجبل الغربي وبعض القرى الأخرى في الجبل الأخضر، فإنَّ أغلب مناطق الاستقرار في ليبيا قد نشأت في الواحات على طول الساحل البحري في الشمال أو في وسط الصحراء بين الكثبان الرملية.

إن هذا الانحسار والتشتُّت في الفضاء لمراكز الحياة الفلاحية المستقرة، قد نشأت عنهما علاقات معقدة بين الفلاحين والبدو وسكان المدن، ففي حين كان فلاحو الواحات الشمالية يتعاملون مع مجموعات حضرية تفرض عليهم في الغالب سيطرتها وتستغلهم، كان فلاحو الواحات الصحراوية خاضعين بصفة فعلية للبدو الذين يستقلون بهذه المناطق

(1) تمتد اليوم الأراضي الليبية على مساحة تقدر بحوالي مليون وسبعمائة ألف كيلومتر مربع لكن مساحتها في نهاية القرن التاسع عشر لم تكن مضبوطة، يتحدث عبد الرحمن تشايجي عن الهنترلاند الليبي أي الذي اتفق عليه دولياً أنه خاضع للسيادة العثمانية في ليبيا وهناك حدود لا تضبطها مواثيق دولية، وهو موضوع تنافس بين الدول، عبد الرحمن تشايجي، الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى، طرابلس ليبيا 1982م، ص 163.

في أوقات الأزمات، ويعملون في ركاب السلطة المركزية عند ما تنجح هذه الأخيرة في إبرام صفقات جبائية مع زعمائهم، وهكذا فإن الحياة الفلاحية الليبية في القرن التاسع عشر كانت مشتتة ضمن مناطق تفصل بينها الصحراء، ومحصورة في مساحات ضيقة ذات ارتباطات اجتماعية وسياسية مختلفة غير مستقرة بأشكال الحياة الاجتماعية المحيطة بها .

2- التداخل بين حياة الفلاحين المستقرين وحياة البدو شبه الرحل من قاطني الأرياف وبخصوص ذلك، يمكن القول إَنَّ مشاهدات الرحالة في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، وارتباك المحاولات الإحصائية العثمانية في التعامل مع هذه المسالة[1].

ويتكاثف هذا التداخل بين حياة الفلاحين المستقرين والبدو شبه الرحل، في ثلاثة أنواع من المناطق الليبية ذات التضاريس المختلفة، المنطقة الأولى هي تلك التي تكوّن الشريط الساحلي المطل على البحر، حيث تتداخل حياة الاستقرار في الواحات المنتشرة على الشاطئ أو القريبة منه (زوارة والزاوية وجنزور وتاجوراء وزليتن ومصراته) وحياة البداوة شبه المترحلة القائمة خصوصاً على تربية الأغنام في السهول القريبة مثل سهل الجفارة. أما المنطقة الثانية فهي تشمل جبال نفوسة أو الجبل الغربي وامتداداتها نحو الشمال الشرقي باتجاه مسلاته وترهونة وبني وليد. هنا ترتكز الحياة القروية الفلاحية تارة على غراسة الأشجار وزراعة الحبوب على ضفاف الأودية، وتارة أخرى على التنقل خلف قطعان الماشية للبحث عن الكلأ والماء[2]. أما المنطقة الثالثة فهي تشمل الواحات

---

(1) إذا ما أوردنا بعض الإحصائيات فيما يخص الرحالة الأجانب الذين قصدوا ليبيا لزيارة مناطقها أو للانطلاق منها إلى الدواخل الأفريقية فإننا سنجد أن عددهم يتجاوز الخمسين رحالة، وهؤلاء الرحالة من أصل إنجليزي وألماني وفرنسي وإيطالي وهولندي وتشيكي. ومعلوماتهم قد بدأت متوضعة في حجمها هشة في محتواها ثم أخذت تتنامى وتتزايد في دقتها مع ازدياد عدد المناطق التي شملتها طرق الرحالة وكثافة الرحلات والرصد المعرفي المتراكم، ومن أهم هؤلاء الرحالة رولفس، وفون ما تسان، وناختيجال، وبانزه ..... الخ، عماد الدين غانم، المجتمع الليبي لدى الرحالة الأوروبيين، مركز جهاد الليبيين، طرابلس ليبيا، 2005 م ص 309 – 335.

(2) تُعَد المنطقة المحادية من جهة الشمال لبحر الرمال العظيم في شرق ليبيا، وتصل إلى حدود الجبل الأخضر في الشمال، حالة مماثلة أساسها المد والجزر شمالاً وجنوباً بين حياة الترحال وحياة الاستقرار. انظر:

Behnke, Jr, The Herders of Cyrenaica Ecology. Economy , and kinship among the Bedouin of Eastern Libya , Illine is Steudies in Anthropology ; no 12 (Urbana : University of Illino is press , 1980)

الصحراوية النائية في الجنوب والجنوب الشرقي للولاية، حيث يعيش فلاحون من أصول افريقية، والصحارى والوديان الجافة المحيطة بها، حيث ينتقل البدو ويقضون عدة فترات من السنة يحومون على التخوم، خصوصاً خلال موسمي جني الثمر وحصاد الذرة أو بمناسبة مرور قوافل التجارة التي تحتاج إلى دواب للإيجار ومثل الإبل .

وهكذا فإنَّ السمة البارزة لحياة الفلاحين المستقرين في ليبيا خلال القرن التاسع عشر هي انفتاحها على الحياة البدوية، ربما أكثر من انفتاحها على الحياة الحضرية في المدن وقد كان لذلك انعكاسات متعددة في مستوى النشاط السياسي والثقافي للمجموعات السياسية.

3- إن المعلومات الإحصائية المتوافرة بخصوص المستقرين في الأرياف تبقى دائماً ذات طابع تقديري دلالي فقط .

إن ما يثير الانتباه في هذه الإحصاءات هو أنَّ تقديراتها العامة لنسبة المستقرين في الأرياف تتقارب إلى حد كبير، على الرغم من الاختلافات العديدة بينها على مستوى الجزئيات والمسافة الزمنية التي تفصل بين الفترات التي أنجزت فيها، فسواء رجعنا إلى الإحصاءات العثمانية أو إلى الإحصائيات الإيطالية يظل التقدير العام لهذه النسبة يدور دائماً حول 45 و50% من عدد السكان الإجمالي، وتتمركز الغالبية العظمى لهؤلاء في شمال الولاية قريباً من الساحل، أو في المناطق الجبلية القريبة. وهكذا فإن الفلاحين يظهرون بمنزلة الفئة الأكثر وزناً من الناحية العددية، وذلك مقارنة بالحضريين الذين لا تتجاوز نسبتهم 15%، والبدو الرحل وشبه الرحل الذين يقدرون بنسبة 35 إلى 40% من مجموع السكان.

غير أن أهم ملاحظة يمكن إبداؤها بهذا الشأن، هي أَنَّهُ بحكم الانفتاح الكبير للحياة الفلاحية على الحياة البدوية المحيطة، فإنَّ نسبة السكان المستقرين المشتغلين بالفلاحة كانت دائما في تذبذب مستمر نزولاً وصعوداً، وذلك حتى العقد الأول من القرن العشرين. وقد كان للظروف الطبيعية والبنية الاقتصادية التي تقوم عليها حياة هؤلاء، والحروب وضعف التمركز السياسي (الحروب الأهلية في القرن التاسع عشر، وحرب الاحتلال الإيطالي في بداية القرن العشرين) دورٌ مهم في حجب أهميتهم كفئة اجتماعية مميزة، وفي تعطيل تطور قاعدتهم الاجتماعية وتوسعها بصفة عامة .

3- البـــدو :

إذا كان المستقرون يتمركزون في الشريط الساحلي وفي الجبال القريبة من البحر وفي الواحات، فإنه يخطئ من يتصور أن البدو يتوزعون في الفضاء وفق مبادئ لا تأخذ في الاعتبار إلا حاجتهم إلى التنقل من مكان إلى آخر .

فالحياة البدوية كانت شديدة الارتباط بحياة المستقرين : **أولاً** في مستوى الاقتصاد بفروعه الفلاحية والحرفية والتجارية، **ثانياً** في المستوى الثقافي بحكم انتمائهم إلى منظومة ثقافية دينية عامة يمثل الحضر مركز كثافتها وإشعاعها، وأخيراً على المستوى السياسي: إذ يمثل التحالف أو الصراع مع البدو إحدى معادلات توسع نفوذ الدولة في الأرياف؛ ولذلك فإن التوزيع الجغرافي للبدو على الأرض وتنقلاتهم في الصحراء كانت تأخذ في الحسبان جوانب عديدة من هذه العناصر.

غير أنه من المهم أن نلاحظ في هذا المجال أنَّ الحياة البدوية في ليبيا كانت ترتكز أساساً على نموذج البدو شبه الرحل، إذ إنه من الصعب جداً أنْ نجد في تلك الفترة مجموعات قبلية بدوية تنتقل باستمرار عبر عدة مناطق من دون أنْ تتبع في ذلك نظاما محدداً. لذلك فإنَّ الذين تصنفهم المصادر على أنهم بدو رحل، مثل أولاد سليمان والمقارحة والحساونة والزوائد والفوايد والساقية والحطمان والشعوف والرياينة والعلاونة وبعض الطوارق والتبو في الجنوب هم في الحقيقة لا يختلفون عن البدو شبه الرحل إلا بتنقلهم بين مناطق تفصلها مسافات شاسعة، مستفيدين في ذلك من شبكات القرابة والتحالفات المتعددة والعلاقات الخاصة مع أصحاب السلطة المركزية والمجموعات البدوية المنتشرة على طرق التجارة أو حول الواحات النائية.

غير أنه لا يمكننا أنْ نرسم الخارطة السكانية للبلاد من دون أن نركزّ على نقطة مهمة وهي أنَّ المنطقة الشمالية الغربية لليبيا وبالتحديد (منطقة طرابلس وما حولها) تتميز عن المناطق الأخرى بالكثافة العالية للعلاقات التي تربط بين حياة الاستقرار على الشواطئ وفي الجبل، والحياة البدوية التي تخترق هذين المكانين سواء في سهل الجفارة أو في دواخل مرتفعات الجبل الغربي والقبلة .

إن الفرق بين هذه المنطقة وسائر الجهات الأخرى هو أنْ البدو المستقرين يعيشون هنا في تداخل كبير[1]. فبعض أهل الجبل من المحاميد مثلاً، وهم بدو يقطنون الخيام، يملكون بعض الأراضي في سهل الجفارة وكذلك في الجبل، بينما ينتقل بعض الزنتان والرجبان بين أراضي الجبل ومراعي القبلة. إن هذا الوضع يختلف عن أغلب المناطق الأخرى حيث توجد درجة تمايز أعلى بين الحياة البدوية والحياة المستقرة في القرى أو المدن.

فالبدو في ليبيا يسيطرون على جُل أراضي الولاية في تلك الفترة، وهذا كان يعطيهم حضوراً سياسياً كبيراً، بالإضافة إلى أنَّ المناطق التي ينتشر فيها البدو تربط في الغالب بين مناطق الاستقرار الفلاحي في الواحات الصحراوية ومناطق الحضر التي تقع إلى الشمال على شاطئ البحر، ومن ثم يؤدي البدو دوراً مهماً في ملء هذه الفراغات الصحراوية الشاسعة التي تشتت المجتمعات المحلية المستقرة وتعزل بعضها عن بعض بالإضافة إلى إن أماكن انتشار البدو تشكل أهمية بالغة في وقت السلم كما في وقت الحرب بالنسبة إلى كل سكان ليبيا[2].

وعليه فإنّه إذا كان المستقرون في الأرياف يمثلون حوالي 50% من السكان ويحتلون مساحة من الأرض لا تتجاوز 10% من مساحة الولاية، فان البدو الذين لا يمثلون أكثر من 35 إلى 40% من المجموع يهيمنون على مساحة من الأرض تمثل أضعاف ما هو تحت نفوذ المستقرين. وبذلك يبرز هؤلاء كعنصر أساسي ارتبطت به الحياة الاجتماعية في ليبيا خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

ذكرنا فيما سبق بأنَّ عدد سكان الولاية لا يمكن تحديده بدقة خلال فترة الوجود العثماني في ليبيا، ولكن يمكننا الاعتماد على تقديرات الحكومة العثمانية التي وضعت بهدف فرض ضريبة الرأس. ولذا فقد يكون العدد الحقيقي أعلى بكثير، إذ إن الضريبة غير واجبة لمن تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاماً، كما أنَّ النساء معفيات من دفعها

(1) من أهم المناطق التي تتميز بهذا التداخل في ليبيا، المنطقة الممتدة من مسلاته إلى الخمس ومصراته .

(2) محمد بن عثمان الحشائشي. الرحلة الصحراوية عبر أراضي طرابلس وبلاد التوارق، تحقيق محمد المرزوقي، الدار التونسية للنشر، تونس 1988م، ص 140 – 145 .

إضافة إلى أنَّ الأهالي يحاولون قدر الإمكان عمل كل ما من شأنه عدم شملهم التقدير بالإضافة إلى تقديرات القنصليتين الفرنسية والإنجليزية التي اعتمدتا في تقديرهما لعدد السكان على تقديرات رحاليهما، والجدول الآتي يوضح هذه التقديرات[1] :

القنصلية الفرنسية في بنغازي عام 1869	302000 نسمة التقدير يخص سكان برقة فقط
الدولة العثمانية 1883 – 1884 م	375500 كل سكان الولاية
الدولة العثمانية 1894 – 1895 م	100098 نسمة كل سكان الولاية
القنصلية الإنجليزية في بنغازي 1894 م	260000 – 270000 نسمة سكان برقة فقط
القنصلية الإنجليزية 1895 م	1000000 نسمة كل سكان الولاية
الدولة العثمانية 1896م	20000 نسمة متصرفية فزان

ولكن يمكننا أنْ نعدّ هذه التقديرات ليست نهائية ؛ لأنَّ الدولة العثمانيـــة قامت بإحصاء لسكان الولاية قبل دخول القـــوات الإيطالية سنة 1911م، ويُعَدُّ هذا الإحصاء نهائياً، إذ بلغ عدد السكان وفق هذا الإحصاء 741.521 نسمة مقسمين على المتصرفيات على النحو التالي : طرابلس والخمس والجبل الغربي 523176 نسمة، برقة 198345 نسمة، أمَّا السكان فزان فقد قدر عددهم بـــ 20000 نسمة[2] .

ثانياً – التركيبة الاجتماعية للأسرة الليبية:

إن الواقع الطبيعي لولاية ليبية، صبغ سكانها بسمات خاصة بها، فالواقع الاجتماعي فرض تبايناً بين السكان من حيث الفروق الاجتماعية والأخلاقية، علماً بأن واقع المعيشة يفرض هذا التباين من حيث العادات والتقاليد وطرق المعيشة، وقد أكدت الدراسات الاجتماعية أن الأسرة في الولاية سواء أكانت في المدن أو في الحضر وحتى في القبائل دوراً رئيساً في تطور المجتمع بكل حسب واقعه وحسب المهام الموكلة لها.

(1) عقيل محمد البربار. سكان ليبيا (1835 - 1950)، مركز جهاد الليبيين، طرابلس ليبيا، 2005، ص38، والدجاني، أدهم، مرجع سابق وثيقة رقم 91، ص 150 .

(2) أحمد صدقي الدجاني. ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي، مرجع سابق، ص 216 .

وإذا كانت المراكز الحضرية قد توضعت في المناطق الساحلية وطرابلس وبنغازي ودرنه وذلك لأن الطبيعة الحضرية لتلك المدن أعاقت إمكانية إقامة نظام قبلي، ولهذا فقد بقيت الأسرة تشكل الوحدة الاجتماعية الرئيسة التي وازى وضعها أوضاع القبائل في المناطق الريفية.

لقد استقرت أسر متعددة مدينة طرابلس تعود بأصولها إلى مدن أخرى مثل الزاوية ومصراته ونالوت وغيرها، وفي الغالب فإن هناك أسراً تعود بأصولها إلى مناطق خارج ولاية ليبية، هذا الخليط الاجتماعي تعايشت قواه، ومع مرور الزمن مشكلة نسيجاً اجتماعياً أدى دوراً سياسياً في مختلف المراحل التاريخية.

تفاوتت العادات ما بين سكان الداخل والساحل، لدرجة التأصل في واقع من الصعب التخلي عنه، وبقدوم الاستعمار تضاءل التغني به، وبخاصة في المناطق الداخلية.

مدينة بنغازي تُعَدُّ حديثة نسبياً، إذ بنيت في منتصف القرن الخامس عشر، بدأت مركزاً تجارياً استقطب التجار من مختلف المدن الليبية مثل بني وليد وتاجوراء ومسلاته والزاوية وزليتن .....إلخ .

ولو أن الأغلبية الساحقة كانت من مصراته، إضافة لذلك وجدت في بنغازي أُسرُ من أصول خارجية مثل الجزائر وتونس وتركيا وبعض الدول الأفريقية، مثل هذا المزيج كان حجرة عثرة في سبيل تكوين أي نظام قبلي قوي، الأمر الذي سهل على خليل باشا متصرف بنغازي (1863 – 1868م) مهمة تقسيم المدينة إلى محلات على أساس جغرافي محض[1] .

وعلى اختلاف الحال في مدينة طرابلس ظل أهل بنغازي على معرفة وشعور بالانتماء لأصولهم الأولى على الرغم من ارتباطهم وتمسكهم الوثيق بمدينتهم فاصطلاح «عيال البلاد» ظل سائداً في بنغازي في التعبير عن الاعتزاز بالانتماء التي عاش فيها أسلافها عبر تاريخ طويل.

مدينة درنة تشبه بنغازي في تركيبتها الديموغرافية حيث سكنها مهاجرون من أصول طرابلسية من تاجوراء وترهونة وزليتن ومصراته وبني وليد ومن أصول برقاوية

(1) المهدوي. مرجع سابق، ص 164 .

بدوية، ومن أصول خارجية من تونس والمغرب والأندلس، ولكنها خلافاً لبنغازي، فإن أغلبية سكانها من تاجوراء وزليتن[1] .

آ - **الأسر في ريف طرابلس** :

إن القبائل التي سكنت ريف طرابلس كانت ضعيفة بالقدر الذي لم يسمح لها، بتكوين أية قوة سياسية فعلى الرغم من تقسيمها إلى قبائل ولُحَمْ فإنَّ الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية جردتها من قوتها السياسية وبرزت الأسر على أنقاضها لتصبح الوحدات الاجتماعية الحاسمة في الشؤون العامة، ومن ثم فكل فرد يستمد وضعه الاجتماعي من انتمائه الأسري أكثر من انتمائه القبلي. وهناك عدة عوامل أدت إلى إضعاف الروابط القبلية في طرابلس، وأدت في النهاية إلى تفككها وانقسامها إلى أُسر نجملها فيما يلي :-

أولاً: طبيعة السكان فهم لم يكونوا بدواً رحلا، بل كانوا فلاحين مستقرين مما جعلهم في متناول السلطة المركزية التي نجحت في فرض سياستها وتنظيماتها عليهم، فالحكومة العثمانية استطاعت أنْ تفرض قانون الأراضي سنة 1858م، بالتدريج على تلك المناطق الزراعية فحلت الملكية الفردية محل الملكية القبلية، وأصبح بالتالي دفع الضرائب مسؤولية فردية وليست مسؤولية قبلية[2] .

ثانياً : هناك إصلاحات إدارية أخرى سلبت القبيلة صلاحيتها مثل النظم القضائية والمحاكم ونشر مراكز للشرطة ووضع نظم محلية تنظيمية أخرى وبذلك أصبح الأفراد والأُسر تحت السيطرة الحكومية وأحكامها ولم يعد للمجالس القبلية دورها التقليدي المعروف إلى أنْ تلاشت تلقائياً[3] .

ثالثاً : الإصلاحات الضريبية سنة 1902م في عهد حافظ باشا (1900 – 1902م) أسهمت هي الأخرى في إضعاف البنيات القبلية، فالاستثناء الضريبي الذي كانت تتمتع به

(1) هنريكودي أغسطين. سكان ليبيا، ج2، ترجمة خليفة التليسي، الدار العربية للكتاب، طرابلس ليبيا، 1990م ، ص 158.

(2) مختار محمد الأمير، ملكية الأرض واستغلالها في ولاية طرابلس الغرب، طرابلس ليبيا 2006م، ص 51 – 54 .

(3) الدستور العثماني، مصدر سابق، ج1، ص 478 .

قبائل الأشراف وغيرها قد تم إلغاؤه بموجب ذلك القانون، فترتب على ذلك أنْ ضعفت تلك القبائل بسبب توقف المزايا المادية التي كانت عاملاً مهماً في ترابطهم. وفي المقابل احتفظت الأُسر الغنية القوية والمنفذة بمراكزها لأنَّ آثار تلك الإصلاحات لم تصبها بالضرر الكبير، ولم تستبعد السلطة في بعض الأحيان استخدام القوة لقمع القبائل البدوية وترويضها وبطبيعة الحال بقيت الأُسر المتنفذة في موضع الصدارة كما هي الحال في أي مجتمع تقليدي فبعض الأُسر اكتسبت نتيجة لذلك مركزاً اجتماعياً متميزاً وتوجد نماذج في مدن طرابلس وبنغازي ودرنة وفي ريف طرابلس لأُسر اكتسبت مكانتها نتيجة ثرائها سواء بممارستها للتجارة أو عن طريق امتلاك العقارات، فالثراء مصدر قوة وجاه لكثير من الأُسر .

رابعاً : المكانة المترتبة عن الدراسة والتدريس في الكتاتيب وتوارث المناصب القضائية، مناصب القضاء والإفتاء، هي الأخرى كانت على مدى الزمن مصدراً للقوة وبناء المركز الاجتماعي[1] .

خامساً : العمل بالإدارة الحكومية بالنسبة لبعض الأُسر كان مصدراً للقوة والنفوذ، فمن الأُسر من كونت مراكز لها نتيجة لارتباطها بالأنظمة المتتابعة من خلال تقديم خدماتها في مجال الإدارة[2] .

إذاً فالأُسر ذات النفوذ ظهرت في طرابلس وبنغازي ودرنة والمدن الريفية الطرابلسية، وعرف رؤسائها بالوجهاء والأعيان، وعملوا همزة وصل بين السلطات الحكومية وبقية الناس الذين اعترفوا لهم بالمكانة والجاه وبدورهم القيادي. بالمقابل اعترفت السلطات الحاكمة بمكانتهم ومواقعهم في مجتمعاتهم، على أنَّ علاقتهم بالجانبين بالحكومة وبالشعب لم تكن دائما بالسهلة الميسورة فهناك شواهد لخلافات بينهم وبين السلطة، إضافة إلى أنَّ احتكارهم للقرب من السلطة قد واجه تحديات من أُسر أخرى كانت تسعى للغرض نفسه، وقد تمكنت العائلات المتنفذة في فترة لاحقة، من بناء أساليب للتعامل مع منافسيها وامتصاص نقمتهم عن طريق الدخول في مفاوضات ومساومات من

---

(1) وثائق بلدية طرابلس في مئة عام، مصدر سابق، ص 118 .

(2) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، ملف الوثائق الاجتماعية، وثيقة رقم 207 .

أجل توزيع الوظائف السياسية، وفي بعض الأحيان اُستحدثت مواقع عمل جديدة لاستيعاب بعض التطلعات، هناك عامل التزاوج والمصاهرة لاكتساب القوة أو لتجاوز الخلافات، وكان هذا النوع يحدث بين أُسر المدينة الواحدة ثم تجاوزه ليصبح في مستوى الولاية .

على الرغم من أنَّ هذه العلاقات لم تضع حداً للخلافات السياسية والصراع على السلطة، فإنها ساعدت في التخفيف من حدتها، وفي الوصول إلى حل الأزمات وتمكّن من تسريع الإنجازات في الظروف العادية بدلاً من تركها تسير برتابة من خلال القنوات الإدارية العادية، هذا النوع من العلاقات مهد الطريق لبعضهم، فوصل إلى المواقع القيادية، وكان رد الفعل الشعبي في الأحاديث اليومية، وأحيانا في الصحافة مزيجاً من الحقد والسخرية وقوّى الاعتقاد السائد دائماً بأن الوظائف إنما توزع على أساس المحسوبية والعلاقات الشخصية وليس على أساس المقدرة والكفاءة .

ثالثاً - الأحوال الشخصية للمسلمين واليهود(*) :

إن دراسة أحوال المسلمين واليهود في ولاية طرابلس يقتضي منا تقديم لمحة ديمغرافية عن الأوضاع العامة لمركز الولاية.

لقد قدمت لنا الدراسات الإحصائية التي أجريت في عهد الوالي إبراهيم باشا وقبل بضعة أشهر من الاحتلال الإيطالي أن عدد سكان المدينة من العرب الأصليين بلغ 19.500 نسمة بما فيهم القولوغلية على اعتبار أنهم استعربوا بفعل الزمن في حين ورد في الإحصائية تفصيل لساكني مدينة طرابلس وذلك على النحو الآتي :

1- عرب وبربر وقولوغلية 6500 نسمة

(*) إن هذا البحث مستخلص من دراسة ميدانية، قمت بها داخل بلدي ليبيا وتحدثت فيها مع الصغير والكبير والأمير والفقير، كذلك فإن الكثير من الكتاب تناول الأحوال الشخصية للمسلمين واليهود في ليبيا ولا سيما الباحث البريطاني أنطوني جوزيف كاتباً وقد لمست في مؤلفه الكثير من الأخطاء، ونسبه عادات لا تمت لليبيين ولا العرب بصلة وسعيه إلى إثبات أن اليهود من السكان الأصليين.
لقد حاولت جاهداً أن أقدم كل شيء بدقة، فما كتبت حادثة إلاّ بعد إطلاعي عليها وأجريت مقارنة مع كتبه والكتاب العرب والأجانب . (المؤلف)

2- يهود 4000 نسمة

3- أوروبيون 4000 نسمة

منهم 2600 جالية إيطالية بما فيهم المالطيون .

وقد أثبتت الإحصائية أن عدد القاطنين في مدينة طرابلس قدر بحوالي 30 ألف نسمة، كما وجد فيها 2750 بيتاً و 1309 حانوتاً و 35 فندقاً، وكانت مدينة طرابلس مقسمة إلى 22 شارعاً أو حياً، وفي مقدمة كل حي أو شارع أو محله يدعى مختار الحارة أو شيخ الشارع، ويعدّ هذا الممثل الرسمي للإدارة وصلة الوصل ما بين قاطني الشارع والإدارة الحكومية[1]، وفي عهد الأسرة القرمانلية أطلق عليه اسم شيخ البلد، وكان يعين من قبل الأمير الحاكم، وكان شيخ البلد مخول بتنظيم إدارة المدينة، ويتحمل مهام البلديات، وفي عهد الباشوات ونتيجة لتسرب بعض نصوص القانون الفرنسي، أقيم بعد سنة 1872 ما يعرف بالبلدية ولها رئيس ويعاونه أعضاء ، وعددهم عشرة أعضاء، ويختارون من وجهاء الحي شريطة ألا تقل أعمارهم عن الخمس والعشرين سنة، وعليه أن يدفع نصف ليرة تركية كضريبة[2].

أما رئيس البلدية فيعين من قبل حاكم المدينة ومهمته تنظيم المدينة ومراقبة الأسواق وإعانة الفقراء، ومراقبة أماكن التسلية، وما شابهها.

لقد ضمت ولاية طرابلس الغرب (ليبية) ولا سيما مدينة طرابلس، عدة جاليات أوروبية مثل الجالية البريطانية والجالية الإيطالية، التي تحولت إلى منظمة شبه عسكرية حيث كلفت برصد تحركات الولاة الأتراك، والتقرب إلى الأهالي ودفعهم للاقتراض من بنك دي روما، ودفعهم لبيع أراضيهم له، وقد لاقت تلك الجالية مضايقات شديدة من قبل الوالي أحمد راسم باشا والوالي نامق باشا ورجب باشا، لكن دعم الحكومة لها، وإغراق الأسواق الليبية بمنتوجات إيطالية، أنقذها من المضايقات الأهلية إلاّ ما ندر[3].

---

(1) الأنصاري، مصدر سابق، ص 384.

(2) Naci Hikmet, Tarih boyunce kuzag Afrika, Istanbul 1955. s. 159.

(3) Teufik celal kara sapan, Libya. Ankara, 1960. s. 60.

وهناك الجالية الفرنسية التي تواجدت نتيجة قيام الشركات الفرنسية بإنشاء فروع لها في الولاية. وهناك الجالية الإسبانية والهولندية واليونانية والنمساوية والألمانية، وكان أفراد هذه الجاليات يرتبطون بالشركات التي أقيمت في الولاية.

ولكي نعطي صورة واضحة عن الأحوال الشخصية للمسلمين واليهود، فإن الأمر يتطلب منا دراسة العادات التي منحت الشعب الأصلي للبلاد شخصيته ومميزاته .

إن المؤسسة الرئيسة التي أثرت في المركز الشخصي للمسلمين هي الزواج. هذا العقد المستخلص من القوانين المتعلقة بالتوارث الأسري، فالقانون الإسلامي يعدّ الزواج من واحدة فقط، هو الزواج الأمثل للزواج، وطبقاً لذلك، فإنه بإمكان الرجال الزواج بأكثر من واحدة، ولكن ليس أكثر من أربع، ويشترط أن يعاملهن بالتساوي فيما بينهن، والزواج يعدّ شكلاً من أشكال العقد غالباً، بعضهم يصفه كشراء، وبعضهم يعدّه عقد مشاركة قائماً على التفاهم والتساوي في الحقوق والواجبات، وعقد الزواج يكتب من قبل قاضٍ، يُحدد فيه المهر الذي يُعد شرعاً للعروس، ومن حقها المطالبة به سواء أكانت على ذمة الرجل أم مطلقة منه.

يُعد الطفل شرعياً إذا تمت ولادته بعد ستة أشهر من الزواج، وإذا ولد قبل ذلك فللزوج الحق الاعتراف به أو عدم الاعتراف به كولد شرعي. وحسب مقتضيات المذهب المالكي ، فإن ولدت مطلقة أو أرملة ولداً خلال أربعة أشهر من طلاقها ولم تتزوج، فإن الولد يمكن نسبه للزوج الأخير، ولهذه المرأة كامل الحقوق بما فيه الأرث[1].

لقد نص القانون الإسلامي على أن الأطفال ينبغي إعالتهم من قبل والدهم، فإن كانوا ذكوراً حتى بلوغهم سن الرشد وحينما يصبحون قادرين على كسبهم معيشتهم الخاصة، أما الإناث فينبغي إعالتهن حتى زواجهن، وإذا كان الوالد فقيراً وغير قادر فإن المسؤولية تُلْقَى على عاتق الأم، وإذا كانت عاجزة فعلى والد الأب أو على جدهم لأمهم .

عمهم أو أعمامهم .

خالهم أو أخوالهم.

(1) جلال توفيق قره صابان، مرجع سابق (غير مترجم) ص 65.

وفي حال حدوث طلاق ما بين الزوج والزوجة، فمن حق الأم رعاية الأولاد الذكور حتى سن السابعة، والإناث حتى سن البلوغ، وفي حال وفاة الأم فتنتقل الحضانة إلى أقرب أنثى لهم، وبعد ذلك يصبحون تحت رقابة الأب، وفي حال سفر الأب، فبإمكانه تعيين وصي من قبله عليهم شريطة إعالتهم وتأمين متطلباتهم الحياتية[1].

أما الأحوال الشخصية لليهود فتختلف بكثير من الأمور عن الأحوال الشخصية للمسلمين. فالأولاد يظلون تحت الرعاية حتى سن البلوغ وهو ثلاث عشرة سنة بالنسبة للذكور واثنتي عشرة سنة بالنسبة للإناث، وبعدها يصبحون تحت سلطة القانون والتعاليم الدينية، ويُعد الطفل شرعياً متى ولد وفي أي وقت بعد حفلة الزواج بأسبوع، أما بعد فسخ الزواج، فيعدّ الولد ولداً شرعياً بعد 300 يوم من طلاق والديه.

تُعد العزوبة في الشريعة اليهودية عيباً، ويحدد سن الزواج بثلاث عشرة سنة بالنسبة للذكور واثنتي عشرة سنة بالنسبة للإناث، وليس هناك من عوائق شرعية سوى إحضار قيمة المهر، وإعلان الزواج، ويمنع أخو المتوفي من الزواج بأرملة أخيه ، إذا لم تلد منه أولاداً لضمان استمرار الذرية، وأحادية الزواج لديهم سارية المفعول، والوالد هو الوصي الشرعي على أطفاله ضمن السن المحددة شرعاً، ولدى وفاته يمكن أن تكون الأم وصية على أولادها، وإذا لم تكن وصية الأولاد محددة من قبل الأب قبل وفاته، يمكن أن تنتقل إلى الأقارب من جهة الأب وللذكور فقط، وذلك طبقاً للتعيين المعمول به من قبل المحكمة الربانية، علماً بأن سلطة الأب على أولاده غير محددة نظرياً .

للزوجة الحق في طلب الطلاق من زوجها وأمام المحكمة الربانية لعلة، منها عدم انسجام في الطباع، وللزوج الحق في طلاق زوجته، ولكن عليه أن يوضح الأسباب المعقولة لذلك، وهو مجبر على الطلاق في حالة ارتكاب زوجته خطأ الزنا، وذلك طبقاً للقانون اليهودي، وينص القانون اليهودي على حرية الوصية، لأن من حقه أن يوصي بها

(1) جلال توفيق قره صابان، مرجع سابق، ص 66.

لمن يشاء، شريطة أن يترك قسماً من ثروته لأولاده أو لذوي القربى الحميمين وذلك حسب تسلسل أحقية الوراثة[1].

- الولد الشرعي أو الأولاد الشرعيين وفروعهم من الذكور .
- الولد غير الشرعي أو الأولاد غير الشرعيين وفروعهم من الذكور.
- البنات الشرعيات وفروعهن .
- العمات والخالات الشرعيات وفروعهن.
- الوالد .
- الأم .
- الأخ أو الأخوة .
- الأخت أو الأخوات .

الأعراف - العادات - التقاليد

للمسلمين واليهود

إن أوضح الملامح الحياتية لسكان ليبيا الأصليين، كانت متصلة بشكل طبيعي في الأحداث الأكثر أهمية في حياتهم، ولذلك هي سهلة التناول نسبياً .

إن الأعراس ونظامها وطرقها من أكثر ما تكون علامات مميزة بين الشعوب ذات العرق الواحد، لأنها تقليد محلي متوارث، وفي الغالب قد تتشابه أعراس البلد فيما بينها، والليبيون يقيمون أهمية كبرى لحفلة الزواج، ولهذا فإنهم يتباهون بها، ويتفاخرون فيما بينهم، وترتبط شهرة الزواج بالإمكانات الاقتصادية للعريس، والزواج يعبر عن الملامح الرئيسة للسكان أصدق تعبير، وكما هو معتاد فإن العروسين الخاطبين لا يعرفان بعضهما بعضاً، وتتم طريقة التعارف فيما بينهما من خلال وسيط وغالباً ما يكون من الأقارب[2].

(1) أحمد نافع زاده، يهود ليبية، بغداد 1964م، ص 180.

(2) خليفة الأحول، الجاليات اليهودية بطرابلس الغرب 1864-1911م، طرابلس، ليبيا 1990م، ص 174.

إذا تم الاتفاق، فإن الاحتفال بالعريسين يستمر خمسة أيام مبتدئاً بيوم الاثنين، ولدى استكمال الإجراءات الشكلية، يتم تحديد المهر، وبعدها يقوم العريس بإرسال الهدايا إلى عروسه، والهدايا غالباً تكون ملابس ثمينة وعقود وأثاث وحلويات، وترسل على شكل قافلة وسط الشوارع وبوضح النهار ليراها العامة والخاصة، ولكي تتمكن العروس من التباهي بها أمام زميلاتها وأمها أمام جيرانها. وحالما تصل منزل العروس تبدأ الزغاريد ويحق للنساء الدخول إلى مخدع العروس لرؤية هداياها.

وفي اليوم التالي، يسمى ليلة الكسوة، ترتدي العروس لباس الزفاف دون أن تترك منزل والدها، حيث تكتفي باستقبال الزوار وقبول التهاني من صديقاتها، وفي يوم الأربعاء وهو أول ليلة الحناء التي تقوم بها امرأة متخصصة تدعى الزيانة، ثم تعطى فكرة عن الزواج، وكيفية التعامل مع الزوج في أثنائها، أي تقوم بإزالة قناع سرية الزواج لدى العروس، وفي أثنائها يتجمع الأصدقاء في الشارع يغنون ويرقصون[1].

وفي يوم الخميس تستمر عملية التجميل التي تتضمن إزالة الشعر عن الجسم كله مع حمام ومساج وأخيراً يتم إجراء عملية الحناء الكبيرة التي تقتضي صبغ الأيدي والأقدام وأحياناً أجزاء من الجسم، بعدها تنقل العروس يوم الجمعة إلى منزل العريس وسط عربة مقفلة أو هودج، وخلال ذلك يعزف الموسيقيون الموسيقا في العربات الأخرى ، أما في داخل ليبيا فالعروس تنقل على جمل وسط هودج محاط بالستائر، شريطة ألا تَرى ولا تُرى[2].

عندما تنقل العروس إلى منزل العريس، لا يكون العريس في استقبالها، لأنه يذهب إلى المسجد للصلاة، وبعد الانتهاء من تأدية الصلاة يرافقه الأصدقاء والموسيقيون وعندما يجتاز عتبة المنزل، يقوم أحد أصدقائه بكسر وعاءٍ فخاري يدعى (القلة) ويكون مليئاً بالماء على أقدام العريس، وهذا يعدّ فألاً حسناً، ويكون في الوقت نفسه الوعاء المكسور على أقدامه شاهداً على قوة العريس كسيد مطلق على منزله، ويكون الماء المسفوح رمزاً على إخلاصه لعروسه، وتكون العروس تراقب هذه العملية فينظر إليها العريس وحواجبه

(1) صحيفة المرصاد، العدد 20 لسنة 1911م.

(2) المهدوي، مرجع سابق، ص 268.

مقرونة غضباً ورجولة، ثم يدخل ليرى عروسه لفترة قصيرة جداً، ثم يتركها ليذهب إلى المضافة ليقوم بدور المضيف للوليمة التي أقامها لأصدقائه[1].

أما العروس فتقيم وليمة لصديقاتها، وخلال الأيام التالية وتبعاً للحالة المادية للعريس يستمر الاحتفال والابتهاج بحضور الموسيقيين بغية إدخال المتعة على النفوس، وفي الأيام العشر الأولى من وجود الزوجة في بيت الزوج، فإن الزوج لا يزورها علانية بل سراً وتحت جناح الظلام، وقبل الفجر يفارقها، وعندئذٍ تبتدئ الحياة الزوجية، أما الزواج لدى القبائل البدوية ونصف البدوية (القبلية)، فإن تقاليد الزواج تحتفظ ببعض المميزات كاختطاف النساء بالقوة من قبل الرجال، حيث تتظاهر العروس بالهروب، فيلحق بها العريس ويمسك بها، وبالتعاون مع أقرانه، يخضعها لسلطانه وجبروته، فيصفق له أصدقاؤه، وبعد ذلك يقام مهرجان لسباق الخيل، وتجري معارك هزلية، وتطلق البنادق رصاصها في الهواء الطلق[2].

أما اليهود فباستثناء الطبقات العليا الأوروبية التي توطنت في ليبيا بعد منتصف القرن التاسع عشر، فقد اعتادوا على تنظيم الزواج بشكل يحافظ على عاداتهم وتقاليدهم، ولدى اتفاق الأسرتين على قبول الزواج، تبحث أولاً وسائل المهر المؤلفة من ملابس للعروس (الجهاز) الذي يضم ناقوساً فضياً وأساور من فضة وذهب وعقود وخواتم، ولم يكن لهذا الجهاز إجراءات خاصة، وبعد الانتهاء من الأولويات، يكون العريس قد تعرف على عروسه ، وقام بزيارتها بمناسبة عيد الفصح اليهودي، لأن الاتفاق غالباً ما يكون قبل حلول العيد بأيام، ثم يبعث لها الهدايا، وبعدها تبدأ العروس زينتها كطلاء الوجه والشفتين وتكحيل الحواجب، وتنظيم الأهداب وصبغ أصابع يديها وأرجلها وطلاء أظافرها بالحناء، وذلك بعد أن تكون قد ذهبت إلى الحمام طبقاً للطقوس الدينية اليهودية ويرافقها إلى الحمام رفيقاتها اللواتي لم يتزوجن، وأخيراً وفي يوم العرس، يجلس العروسان تحت سرداق، ويقوم رجل الدين الحاخام بمواجهة الأقارب والضيوف بتلاوة محتويات عقد الزواج، وتحديد

---

(1) Panata, Ester Cirenanica sconosciuta, Firenza valle echi, 1952. p. 34.

(2) الأحول ، مرجع سابق، ص 250.

المهر، وبعد ذلك يباركها ويناولها كأساً من النبيذ يشرب العريس منه أولاً ثم تشرب العروس بعده من الكأس نفسها، ثم يكسرانه، ويعدّ هذا من شروط إتمام حفلة الزواج[1].

وخلال الأيام التالية تتبع عادات أخرى مبنية على التقاليد، وتختلف من منطقة إلى أخرى، ومن العادات الشائعة ملاحظة الزوجين الحديثين لفترة الخلوة، حيث يتبادلان خلالها أطعمة خاصة.

تُعَدُّ الوفيات والجنائز من المناسبات الصاخبة لدى العرب واليهود، فاليهود إلى جانب البكاء والنواح العلني يرخون شعور رؤوسهم المجدولة ولحاهم لفترة من الزمن تختلف تبعاً لدرجة القرابة من المتوفي، ولم يكن هناك في جنائز اليهود ومسألة الدفن أي أشياء خاصة تتعدى وضع الجسد في التابوت بعد غسله وإزالة الشعر عنه، ثم ينقل المتوفى من التابوت بعد وصوله إلى المقبرة، فيدفن، وفي أوقات مرور الجنازة يقوم يهوديان مرموقان بحمل نوع من القماش الأسود موشى بتطريز ذهبي، بهدف جمع التبرعات من أقارب وأصدقاء المتوفي، ومن أي يهود آخر، والنقود التي تجمع تدفع لأسرة المتوفي إذا كان فقيراً، وإذا كان غنياً، فتدفع إلى الفقراء في الطائفة اليهودية[2].

أما التقاليد الليبية فهي تختلف عن تقاليد اليهود اختلافاً كبيراً، وهي تبدأ قبل الوفاة، فلدى فقد الأمل من إنقاذ المريض، تذهب النسوة لتقف على عتبة باب المنزل لتصرخ وتندب بأعلى صوتها، فيجتمع الجيران في منزل الشخص الذي يحتضر، وبعد موته يوضع في وسط داره أو في أكبر غرفة فيه، وخلال العويل الذي يصم الآذان تبدأ بعض النسوة بالتلوي والدوران والاهتزاز بوقع خاص يدل على أن هناك شخصاً متوفياً، ويسمى هذا الرقص بالجنائزي، في حين تقوم نسوة بالثناء والمديح على الميت ويعدون صفاته ومناقبه وذلك على شكل رثاء حزين، وعلى إثرها تشتد الصرخات بطريقة غير مقبولة ، كما يشتد الصراخ والعويل من الجميع، عندها تقوم بعض النسوة بشد شعورهن ولطم

(1) الأحول، مرجع سابق، ص 255.

(2) أنتوني جوزيف كاكيا، ليبيا في العهد العثماني الثاني، ترجمة يوسف حسن العسلي، طرابلس ليبيا 1946م، ص 84.

خدودهن لدرجة يسيل الدماء من وجناتهن ، وحينما تنضم إلى الحلقة نادبات أخريات ، يتضاعف الصراخ والندب والعويل حتى يصل بهن إلى درجة الإنهاك[1] .

بعد هذه الحفلة التأبينية تغسل الجثة وتلف بالكفن قبل وضعها بتابوت مكشوف ، ويغطى بقطعة قماش مطرزة بعدة ألوان تسمى (براجا) ، ثم يحمل التابوت على أكتاف أصدقاء العائلة، وتتدفع بعض الجموع للمشاركة بحمل التابوت كنوع من الأجر التزاماً بالحديث النبوي (كل من يرافق شخصاً ولو خطوة ويحمل تابوته تمحى إحدى خطاياه) ولذلك يزداد ركب الجنازة كلما تقدم، ويردد المشيعون التكبيرات في أثناء سيرهم، ولا يسمح للنساء والأطفال أن يأخذوا دوراً مهماً هنا، وعليهم السير فقط خلف الجنازة وعلى مسافة قصيرة منها، ثم تتلى الصلوات الأخيرة على المتوفي في مكان قريب من المقبرة، وبعدها ينقل المتوفي إلى القبر ليوارى الثرى[2].

لقد كان للعرب الليبيين واليهود المستوطنين اعتقاد أعمى وتقليدي بالتمائم والحجب وهم يلبسونها بغية طرد الشر عنهم أو حمايتهم من الأذى السحري الملعون الذي يلامس أجسادهم، أما التمائم والحجب فيضعونها في طية الطاقية أو تثبت بدبوس إلى طبة الرداء.

من الصعب إيراد قائمة بالأدوات التي تستخدم كتمائم مع وصف تأثيراتها وقوة كل منها، أما اللآلئ والخرز والمحاور والأزرار وقطع الزجاج والمعادن المتعددة الأشكال فنية وغير فنية، والقرون والأسنان والمسامير وما شابهها، كلها يمكن أن تكون علائم شر أو خير، تمائم أو مصائب، أو وسيلة لمنع الشر والمصائب وأن جميع السكان يعتقدون بالتمائم وبالسحر، وقراءة الفنجان والكف، لا أحد يعرف أسبابه ولا من أين أتى، وربما يكون الفراغ وما شابهه وسيلة من وسائل إشغال الناس بذلك. وهناك أناس مختصون باستخراج الأرواح الشريرة من الجسد والحماية من المرض والوهن وجلب المرض للأعداء وتشويشهم وتأثيرات أخرى متعددة لا تصدق[3] .

---

(1) صحيفة الترقي، العدد 15 سنة 1897م.

(2) خليفة التليسي، حكاية مدينة، طرابلس ليبيا 1997م، ص 78.

(3) سجلات محكمة طرابلس الشرعية 1760-1845م، منشورا الجهاد الليبي 2003م، ص 140.

رابعاً- الحياة الصحية :

1 – الأوبئـــة :

تعرض سكان الولاية إلى العديد من الأمراض، نذكر منها على سبيل المثال الطاعون والكوليرا، والجدري، والملاريا، والتيفوس، والتراكوما، والدرن، والحمى الصفراء، والزهري، ولكن في الغالب ما ينتشر مرض الطاعون والكوليرا في الولاية عن طريق المسافرين القادمين من مناطق موبوءة براً أو بحراً عبر الموانئ البحرية .

آ - وباء الطاعون[1] :

انتشر هذا الوباء على فترات داخل الولاية وبخاصة في فترة الحكم العثماني وبالتحديد في العقد السابع من القرن السابع عشر إذ حصد أرواح ما يزيد على ستين ألف شخص، منهم عشرة آلاف شخص من سكان عاصمة الولاية، وسبَبْ انتشاره حجاج قادمون من مكة المكرمة على متن سفن نقل مصرية[2] .

وأدت حالات انتقال العدوى في السجون بين السجناء وبخاصة أثناء أعمال السجن الشاقة وقلة المأكل ونقص الخدمات الصحية، أدى إلى تفشي هذا الوباء حيث حصد أرواح الكثير من السجناء وقد تعهدت بعض الجمعيات الخيرية المسيحية بعلاج السجناء

(1) الطاعون، مرض وبائي معدٍ يتسبب عن عدوى بميكروب خاص يسمى بأسيل الطاعون وهو أصلاً مرض يصيب الحيوانات القارضة كالجرذان وينتقل للإنسان بواسطة البراغيث التي تعيش متطفلة عليها وللمرض ثلاث صور: الدملي، ويتميز بالتهاب وتورم في العقد اللمفاوية، والتسممي، وفيه تتسرب الميكروبات من الغدد الملتهبة إلى الدم، وتحدث تسمماً ميكروبياً والرئوي وفيه تصاب الرئتان والأخير أخطر الأنواع إذ إنه الوحيد الذي تنتقل عدواه من شخص لأخر بطريق الرذاذ، مسببة التهاباً رئوياً .
والطاعون معروف منذ القدم، وتاريخ البشرية حافل بأوبئة الجارفة مثل الوباء الذي انتشر في أوروبا في القرن السادس قبل الميلاد لمدة 50 عاماً، والوباء المميت الذي اكتسح أوروبا في القرن 14. وعرف بالموت الأسود والطاعون العظيم وحدت بلندن عام 1665م والوباء الذي حدت في الشرق في مستهل القرن العشرين ومات فيه الآلاف في الهند.

(2) فيرو. مرجع سابق، ص 239 .

المرضى وأسسوا مستوصف خارج المدينة وسط بستان فسيح، كان المرضى ينتقلون إليه ومع ذلك فقد مات من السجناء حوالي 600 شخص من بينهم الأب ماسيودي مانتوي MASSEO MANTOUE[1]، رئيس الإرسالية الكاثوليكية، وتوفى معه راهبان آخران قضى عليهما الوباء عندما كانوا يعالجون السجناء وبعد أَنْ تم القضاء على الوباء لسنوات أصبحت الولاية مهددة بكارثة أخرى تمثلت في تفشي الوباء من جديد عام 1703م الذي تسبب في نقل عدواه سفينة تركية قادمة من الإسكندرية، وهي راسية في ميناء طرابلس، حيث توفي على ظهرها حوالي 20 شخصاً[2] وفي عام 1706م انتشر الوباء مرة أخرى في مدينة طرابلس وضواحيها، وكان معدل الوفيات مرتفعاً، وتسبب في هجرة عدد كبير من الأهالي إلى الولايات المجاورة حتى أصبحت البلاد شبه خالية من السكان وسبَّبَ ذلك تدهوراً في الحياة الاقتصادية داخل الولاية، وعلى فترات متقطعة تعرضت الولاية إلى هذا الوباء «الطاعون» ففي شهر يونيه 1733م تفشى من جديد وكذلك في سنة 1783 وسنة 1786م وخلال السنوات 1805م و1817م و1818م حيث انتشر في كل من ليبيا وتونس[3]، وفي سنة 1836م – 1837م عاد وباء الطاعون للانتشار في الولاية الذي أصبح يهدد السكان والقوات العسكرية العثمانية[4]، بانتشاره قضى على المئات من الأهالي بسبب إهمال السلطات العثمانية للخدمات الصحية وتؤكد المصادر أَنَّهُ خلال هذه الفترة كان يقضي الوباء يومياً على حوالي 40 شخصاً بمدينة طرابلس وحدها مما أدى إلى هجرة السكان نحو تونس ومصر وخرج القناصل وبعض أفراد الجاليات الأوروبية إلى جزيرة مالطا وإيطاليا وبلغ الوباء أقصى عنفه في فبراير سنة 1837م ويقدر بعض القناصل الأوروبيين أنَّ سكان مدينة طرابلس بدأ بالنقصان من سبعة آلاف نسمة إلى أنْ

(1) فيرو ، مرجع سابق ، ص 240 .

(2) المرجع السابق، ص 322.

(3) محمود أحمد الديك. الأوضاع الصحية في طرابلس، منشورات المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية طرابلس ليبيا، 2009م، ص 222 – 226 .

(4) عمار جحيدر. وفيات الوباء بمدينة طرابلس في النصف الثاني من سنة (1252هـ)، منشورات المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس ليبيا 2009 م، ص 147 .

وصل لأربعة آلاف نسمة، وبسبب تردي الأوضاع الصحية في عاصمة الولاية اتخذ الوالي ظاهر باشا (1836 – 1837م) إجراءً وقائياً لحماية القوات العسكرية العثمانية المتمركزة داخل المدينة وذلك بنقلها إلى مدينة غريان بالجبل الغربي والتي كان قوامها ما يقرب من 5700 مسلح بحجة إخضاع تلك المدينة[1]. وبانتشار وباء الطاعون[2]، أصبح يشكل حالة من القلق لسكان الولاية سواء من الأهالي أو الجاليات الأوروبية المستقـــرة في عاصمـــة الولاية ويتضح هذا من خلال برقية بعث بها قنصل نابولي إلى بلاده يخبرهم فيها بأنَّ الأوضاع الصحية بالولاية سيئة للغاية، لاستمرار انتشار وباء الطاعون من دون توقف الأمر الذي سبَّب الهلع والخوف لأسرتي، ولهذا طلب من حكومته في نابولي بالسماح له بالسفر إلى جزيرة مالطا، وتكليف شخص يدعى اغسرطيوموبيرا إلى حين اختفاء الوباء وتحسن الأوضاع الصحية بالولاية[3] .

وعلى ضوء هذه البرقية طالبت الحكومة في نابولي من قنصليتها بطرابلس بإجلاء الرعايا الموجودين داخل الولاية، فقامت القنصلية بنقل رعاياها عبر البحر المتوسط على متن السفن إلى جزيرة مالطا لإخضاعهم للحجر الصحي ومنها إلى مملكة نابولي[4] .

والى جانب مدينة طرابلس وضواحيها انتشر الوباء في شرق الولاية بالتحديد في مدينة بنغازي سنة 1874م ومدينة المرج ومدينة درنة سنة 1875م .

وعاد للانتشار مرة أخرى في منطقة برسس وتوكرة بالقرب من بنغازي سنة 1876م[5] تضرر الأهالي في شرق الولاية وبخاصة في مدينة بنغازي من هذا المرض جسدياً بحصده لعدد كبير من السكان، وكذلك اقتصادياً إذ تمثل في خسائر الثروة الحيوانية

---

(1) التليسي. حكاية مدينة، مرجع سابق، ص 153 .

(2) جحيدر، وفيات الوباء، مرجع سابق، ص 163.

(3) المركز الوطني للمحفوظات الدراسات التاريخية، الوثائق الأجنبية، ملفات القناصل، وثيقة 130 .

(4) المصدر السابق ، ملفات القناصل، وثائق نابولي، وثيقة 131 .

(5) الديك، مرجع سابق، ص 238 .

حيث نفقت آلاف عديدة من الأغنام ومئات من الأبقار ويؤكد هذه الخسائر القنصلُ الفرنسيُّ في بنغازي حيث قام بإرسال تقرير عن الحالة الصحية وذلك من أجل أخذ الاحتياطيات اللازمة جراء جلود الحيوانات التي تستوردها فرنسا من بنغازي عن طريق جزيرة مالطا والتأكد من عدم إصابتها بالأمراض[1].

ب – وباء الكوليرا[2] :

يذكر أتوري روسي أنه في سنة 1850م انتشر وباء الكوليرا بطرابلس وباقي مدن الولاية وقراها وطال كذلك الجاليات الأوروبية وعلى رأسها قنصل ساردينيا (روكي V.Brocchi) الذي قضى نحبه جراء إصابته بهذا المرض، وكذلك بعض موظفي القنصليتين الإنجليزية والأسبانية[3] .

وخلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر راح ضحية هذا الوباء بطرابلس وحدها 800 شخص، مما أدى إلى انخفاض تعداد السكان حتى أصبحت حصيلتهم الكلية آنذاك لا تتجاوز 5000 نسمة، وذلك نتيجة لهجرة عدد كبير من الأهالي إلى مالطا وتونس، كما

---

(1) المرجع السابق ، ص 239 .

(2) الكوليرا أحد الأمراض الخطيرة الوافدة في اغلب الأحيان التي تزور البلاد بصحبة الحجاج القادمين من الأراضي المقدسة، أو بصحبة المسافرين القادمين من احد المواني العثمانية، وهو مرض وبائي مميت، وأعراضه إسهال وزيادة في التنفس، وبرودة في الجسم وغور في العينين، وتقلصات وتشنجات في عضلات الساقين، وسكن هذا الميكروب في البرك والمستنقعات وفي أنواع الأقمشة المبلولة ويتضاعف عن أيضا في اللبن والبطاطس واللحوم والخضروات، وهذا الميكروب يموت في الثمار الحمضية بعد 24 ساعة أما الحرارة الموافقة لنموه وتضاعف عدده فهي درجة 30 – 40 ويقل تضاعفه ونموه في درجة 16 ولكنه لا يموت بل يبقى محافظاً على حيوتيه حتى أقل من الصفر ويبقى من دون حركة وهذا ما يفسر وقوف ظهور الوباء بانخفاض الحرارة ثم انتشاره بعد زمن بارتفاعها. عرف هذا الوباء العديد من التسميات المحلية مثل الهواء الأصفر، وأبو كماش. صحيفة الترقي، السنة الرابعة العدد 21/162 تشرين الأول 1908م، ص 4.

(3) روسي، مرجع سابق، ص436، والتليسي، حكاية مدينة، مرجع سابق، ص 163 .

قضى قنصل سردينيا السيد (بيكسيوه BIXW) الذي كان قد التجأ إلى ضاحية المنشية بطرابلس لمحاولة النجاة من الوباء، قضى نحبه فجأة عند دخوله إلى المدينة لابتياع أدوية منها[1] .

ولكثرة الموتى من الجاليات الأوروبية ولا سيما المالطية واليونانية ارتبك الجنائزيون في دفن موتاهم دون التمييز بين الطوائف الكاثوليكية المالطية، وكاثوليك الأرمن واليونان مما تسبب في حدوث خلاف بين الجاليتين أثاره الراهب (فينا نزيو VENANZIO) وبتدخل القنصل الفرنسي انتهى الخلاف[2] .

لمواجهة هذا المرض قامت الإدارة العثمانية بالولاية بعدة محاولات لوقف انتشار هذا الوباء في مراحله الأولى، وفي الثانية تجنب تفشيه في باقي مناطق الولاية، فقامت بمراسلة القائمقاميات، والمتصرفيات لأجل اتخاذ الإجراءات الوقائية للحد من انتشاره، ففي سنة 1874م وبالتحديد في شهر أبريل أشارت هذه المراسلات بوصول الوباء إلى كل من مدينة بنغازي ومدينة المرج ومدينة درنة شرقي الولاية، وعليه رأت حكومة الولاية أخذ الاحتياطيات اللازمة في المناطق التي تربط بين الشرق والغرب والشمال والجنوب في الولاية وبالتحديد عند قضاء أجدابيا وأبو نجيم وسوكنة وهون وودان باعتبارها ملتقى للطرق التي تربط المدن والقرى والواحات الليبية ولكي لا يصل الوضع إلى مرحلة يصعب السيطرة فيها على الوباء[3] .

وفي سنة 1878م ظهر الوباء مجدداً في مدينة الخمس القريبة من مدينة طرابلس غرب الولاية وكان عمل حكومة الولاية قد تمثَّل في إبلاغ متصرفية الخمس عن اتخاذ التدابير اللازمة لمنع انتشاره، وكذلك مراقبة السفن الراسية بميناء الخمس [4].

---

(1) فيرو، مرجع سابق، ص 660 .

(2) المرجع السابق ، ص 660 – 661 .

(3) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، ملف الصحة، وثيقة رقم 74، بتاريخ، 1291هـ.

(4) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، ملف الصحة، وثيقة رقم 141، بتاريخ 1302هـ .

نتيجة للإهمال وعدم أخذ الاحتياطيات الوقائية اللازمة للحد من انتشار هذا الوباء أصيبت به مدينة طرابلس من جديد سنة 1910م وقد انتقل هذا المرض من نابولي إلى طرابلس بواسطة أسرة يهودية جاءت من نابولي في 2 أيلول (سبتمبر) 1326 هـ - 1910م وكانت سبباً لوفاة أكثر من مئتي مواطن[1] .

وقد كانت الإصابات بالغة بين اليهود في حارتهم ويرجع سبب ذلك لأنَّ المرض جاء عن طريق أسرة يهودية خالطت أبناء طائفتها، إضافة إلى القذارة والأوساخ التي تميز بها الحي اليهودي التي أشار إليها الكثير من الرحالة الذين زاروا طرابلس في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، حاولت الإدارة العثمانية بالولاية محاصرة الجهات المصابة بالوباء خوفاً من انتشاره في المناطق المجاورة وحماية اليهود من الإصابات ومعالجة المصابين منهم كما قامت السلطات بمدينة طرابلس تقديراً منها لظروف الفقراء من اليهود بتوزيع مواد غذائية عليهم خلال فترة ظهور الوباء[2]، رفض اليهود الإجراءات الوقائية التي قامت بها السلطات بالمدينة، وقاموا بمظاهرات قادها شخص يهودي اسمه «مسيو صامان» المترجم بالقنصلية الإيطالية بطرابلس وغوستان أربيب وشقيقه إِميلو، وقد اعتدى المتظاهرون اليهود على الشرطة وعلى طبيب المدينة واتجهوا إلى القنصلية الإيطالية الواقعة وسط مدينة طرابلس[3] .

على أية حال حاولت الإدارة العثمانية مكافحة وباء الكوليرا من خلال محاولة دفع الحكومة لتخصيص فوائد جمركية تؤمنها نظارة الداخلية على أنْ تصرف تلك الأموال في مكافحة الوباء، فقد أكدت على ضرورة التقيد بالاحتياطيات الصحية عن طريق تخصيص لجنة طبية تساعد طبيب الميناء في فحص الركاب، كذلك فحص المناطق الموبوءة احتياطا ريثما ينتهي الوباء، ومنعت أهلها من الاختلاط بغيرهم[4] .

---

(1) بلدية طرابلس في مئة عام، مصدر سابق، وثيقة رقم 53، ص 153 - 154.

(2) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، ملف الصحة، وثيقة رقم 713 .

(3) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، ملف الصحة، وثيقة رقم 760 .

(4) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، ملف الصحة، وثيقة رقم 809 .

وألزمت حكومة الولاية مفتشية الصحة إنشاء أماكن خاصة مؤقتة لإقامة المصابين بالكوليرا على أنْ تقوم المفتشية بدفع مصاريف تلك الأماكن كاملة[1] .

جـ - الملاريـــا :

انتشر هذا المرض في الواحات مثل مرزق وغات والجغبوب وغيرها، بسبب تجمع مياه الينابيع في شكل مستنقعات راكدة لسوء تصريف مياهها، وتكون هذه المستنقعات المكان المناسب لتكاثر بعوضة الأنوفيل الحاملة لجرثومة حمى البرداء الملاريا، راح ضحية هذا المرض عدد كبير من سكان الواحات[2] .

بالإضافة إلى الواحات كانت حول مدينتي طرابلس وبنغازي أراضٍ منخفضة تتجمع بها مياه الأمطار والوديان فتكون سبخات ومستنقعات وهذه تشكل خطراً على السكان من حيث تكاثر البعوض ونقل مرض الملاريا، وأهم البرك تقع في منطقة عين زارة في ضواحي طرابلس وهذه بؤرة مهمة لنقل المرض وكانت المحطة الأخيرة للقوافل القادمة من أواسط أفريقيا أو المتجهة إلى مرزق، وبرك تاجوراء بالقرب من طرابلس وجنزور وتاورغاء وغيرها وكان المرض منتشراً في عاصمة الولاية وخارجها قرب هذه المستنقعات حيث ارتفعت الإصابات بحمى الملاريا في منطقة الماية والحرشة والطويبية والزاوية وصبراته، والعجيلات غرب طرابلس ويوجد العديد من تسميات محلية شعبية للحمى ومنها حمى تاورغاء وحمى سيدي عبد السلام وحمى مرزق ومرض العفنة ومرض النار ومرض أبو دبوس ومرض صمهود..... وغيرها وكلها تشير إلى مرض الملاريا[3].

---

(1) دار المحفوظات التاريخية، بطرابلس، ملف الصحة، وثيقة رقم 836 .

(2) جامي، مرجع سابق ص 52-114 .

(3) عبد الكريم أبو شويرب، الأوضاع الصحية في المجتمع الليبي، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس ليبيا 2009م، ص 167 .

وقد أسهم نقص المواد الغذائية في ازدياد انتشار الوباء ولاسيما في المناطق الداخلية للولاية[1] .

د - الجدري[2] :

يُعدّ مرض الجدري من الأمراض المتوطنة في الولاية، حيث تعرضت الولاية لفترات متقطعة لهذا المرض، وطرق عدوى هذا المرض عن طريق القوافل التجارية القادمة من الجنوب. إنَّ تعرض سكان الولاية لهذا المرض تسبَّبَ في وفاة عدد كبير من الأهالي حتى الناجي منه فلا يسلم من آثاره التي تترك تشوهات على كامل جسمه [3]، ومن أكثر المصابين بهذا المرض الأطفال ولاسيما حديثو الولادة، ولحماية الأطفال من هذا المرض رأت حكومة الولاية متابعته عن كتب من خلال المراسلات اليومية للمتصرفيات وكذلك الصحف المحلية عملت جاهدة من أجل تنبيه الأهالي وترشيدهم إلى التوجه لمراكز التلقيح ضد هذا المرض، ففي سنة 1903 – 1904م أشارت العديد من المراسلات عن وجود حالات مصابة بهذا المرض، وهذه المراسلات موجهة إلى المتصرفيات والقائمقاميات في الولاية لتوعية الأهالي وحثهم على ضرورة التلقيح ضد الجدري ومن أهم الأطباء الذين أشرفوا على مراكز التلقيح الطبيب سليمان بك[4].

(1) لآمال المحجوب، الأوبئة والمجاعات في طرابلس الغرب، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس ليبيا، 2006م، ص53 .

(2) الجدري مرض معدي شديد الانتشار يسببه فيروس خصا، مدة حضانته 12 يوماً تبدأ أعراضه برعشة وارتفاع في درجة الحرارة، وألم شديد بالظهر، تزول الأعراض ولكن يظهر طفح على شكل حليمات تنتشر على الوجه ثم باقي أجزاء الجسم تتحول هذه الحليمات إلى بترات قيحية وتنتشر تاركة حفراً صغيرة تشوه الجلد، وتنتقل العدوى بالرذاذ عند العطس أو السعال، أو بملامسة أدوات المريض.

(3) أرفين باري، رحلته إلى غات، ترجمة عماد الدين غانم، مركز جهاد الليبيين، طرابلس ليبيا، 1995م، ص25 – 26 .

(4) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، وثيقة رقم 516 بتاريخ 20 ذو القعدة 1321هـ .

لقد أوضحت بعض الصحف أنَّ هذا المرض سبب وفاة عدد كبير من الناس وفقدان بعضهم نعمة البصر نتيجة الإصابة به، وبالتالي طالبت الصحف من خلال موضوعاتها الصحية التي تنشر في صفحاتها اليومية أو الأسبوعية الحكومة بمحاربة هذا المرض، واتخاذ الاحتياطيات اللازمة عن طريق زيادة عدد أطباء التلقيح في الولاية، زد على ذلك طالبت صحيفة العصر الجديد أئمة المساجد بالولاية بمراقبة الأطفال، وتسهيل عملية تقديمهم للأطباء[1] .

وتشير الوثائق بأن وباء الجدري قد انتشر في بعض نواحي فزان سنة 1907م وبالتحديد في منطقة هون وقضاء سوكنة ومنطقة الشاطئ، وقد حصد هذا الوباء حوالي 130 شخصاً وعليه قامت حكومة الولاية بعد تفشي المرض بإرسال فرق طبية لعلاج المصابين والقيام بعمليات التلقيح في قضاء سوكنة والمناطق المجاورة لها[2] .

سبقت بنغازي فزان بتعرضها لهذا المرض عام 1858م مما أدى إلى وفاة ثلاثة آلاف شخص من الأهالي و120 يهودياً و16 مسيحياً[3].

مع قيام الإدارة العثمانية بالولاية بعدة إجراءات وتحذيرات للأهالي من أجل توعيتهم صحياً. فأصدر مجلس الولاية قراراً يوجب تطعيم الأطفال ضد المرض بتاريخ 29 جمادى الثاني 1304هـ 1886م[4]. ولكن سكان الدواخل لم يستجيبوا لهذه الإجراءات والقيام بالتلقيح ضد الجدري، فقد أكدت صحيفة طرابلس الغرب بأنَّ عدداً كبيراً من سكان الدواخل لم يتم تلقيحهم[5] .

---

(1) صحيفة العصر الجديد، السنة الأولى، العدد 3 الموفق 15 مارس 1325هـ .

(2) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، ملف قضاء سوكنة، وثيقة رقم 26 بخصوص انتشار مرض الجدري في فزان بتاريخ 16 فبراير 1907م .

(3) إبراهيم المهدوي. مرجع سابق، ص107 .

(4) المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الوثائق والمخطوطات، ملف رقم 40 وثيقة رقم 62 .

(5) صحيفة طرابلس الغرب، العدد 1196 السنة السابعة والثلاثون، 1325هـ 1907م .

هـ - الزهـري :

انتشر هذا المرض في بعض المدن بالولاية وبخاصة في مدينة مرزق بوصفها محطة لقوافل التجارة والرقيق مع ممالك جنوب الصحراء ويعالج هذا المرض محلياً بواسطة الحنظل وأملاح النطرون[1] .

كما يؤكد أحد التقارير بأنَّ مرض الزهري انتشر في ليبيا، ولخطورة هذا المرض وللمحافظة على الصحة العامة بالولاية، ناشد مفتش الصحة الأطباء وكل من يعمل في قطاع الصحة من أطباء مدنيين وعسكريين وممرضين تكثيف جهودهم للقضاء على المرض ونشر الوعي الصحي بين الأهالي. كما وضح هذا التقرير أنَّ هذا المرض من الأمراض الاجتماعية الخطيرة، وحسب ما أشار التقرير فقد انتشر عن طريق الأوروبيين وطالب مفتش الصحة وسائل الأعلام بتوعية السكان بهذا المرض وكيفية الوقاية منه ونشر الإعلانات على الشوارع والأزقة في كل مدينة وقرية، بالإضافة إلى الكشف الطبي والمعالجة والدواء يتم مجاناً على حساب البلدية، وإذا تم اكتشاف مصاب أو مصابة يتم نقلهم مباشرة إلى المستشفى للعلاج وعلى الأطباء تقديم تقرير مفصل عن الحالة المصابة فور اكتشاف المرض، بالإضافة إلى تشكيل لجنة لمكافحة المرض وتتكون من أطباء مدنيين وعسكريين صيادلة وممرضين وكل من يرغب في الانضمام للجنة التسجيل بمديرية الشرطة والتي تقوم بإرسال التبليغات إلى كل الجهات المعنية[2] .

و - أمراض أخرى :

إلى جانب الأمراض التي سبق ذكرها، انتشرت في الولاية أمراض أخرى على فترات متقطعة خلال فترة الدراسة نذكر منها على سبيل المثال مرض التيفوس[3]. في مدينة طرابلس عام 1872م وللحد من انتشار هذا المرض شكلت لجنة أهلية للإشراف على تنظيف مدينة طرابلس بوصفها مرحلة أساسية لعلاج هذا المرض والوقاية منه[4] .

---

(1) أمين جولا شان، الطب الشعبي في فزان، ترجمة عبد الكريم أبو شويرب، مجلة البحوث التاريخية، السنة الأولى العدد الثاني، مركز جهاد الليبيين، طرابلس ليبيا 1979م، ص37– 49.

(2) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، ملف الصحة، وثيقة رقم 38، تقرير مفتش الصحة بالولاية لمكافحة مرض الزهري، بتاريخ 12 أكتوبر 1325هـ 1907م .

(3) عرف في ليبيا بمرض السخانة أو النار نظراً لارتفاع درجة حرارة المريض ويعتبر من الأمراض المتوطنة في الولاية .

(4) بلدية طرابلس، مصدر سابق، وثيقة رقم16، ص 111 .

وانتشر في الولاية أيضاً مرض الدرن الذي يعرف شعبياً بالسل والرقيق ومن علاماته الهزال والضعف العام مع سعال شديد ونفث الدم، وهذا المرض ينتشر بخاصة في حالات ازدحام السكان بالمدن وبالمسكن الواحد وبالسجون مع سوء التغذية وسوء التهوية مما يسهل نقل المرض بواسطة الرذاذ والتنفس، وانتشر هذا المرض بالتحديد سنة 1880م بمدينة طرابلس بعد وصول قافلة من الرقيق من جنوب الصحراء وكان أول المصابين من رجال هذه القافلة، ثم انتشر المرض في باقي مدن الولاية[1] .

وتشير إحدى الوثائق بإصابة سجين بسجن مدينة الخمس بمرض السل أدى إلى وفاته بمستشفى المدينة وهو في سن الثامنة عشر بتاريخ 20 يوليو 1895م[2] .

ويُعدّ مرض الحصبة «النمنم» مرضاً معدياً، وقد انتشر في مختلف أنحاء الولاية وبخاصة بين الأطفال، ومن أعراضه أنه يظهر على شكل حبيبات صغيرة يصحبها احمرار في الجسم ولا يلبث أَنْ يعم الجسم كله، ويشعر المريض بفشل عام مع ارتفاع في درجة الحرارة الداخلية، وينتشر هذا المرض في المناطق الساحلية المكتظة بالسكان .

بالإضافة إلى مرض الحصبة وجدت أمراض أخرى منتشرة بين الأهالي ومن أهمها مرض الرمد وهو من أمراض العيون المعدية والتي انتشرت بشكل كبير في مختلف أنحاء البلاد وهو على شكل حبيبات وتقرحات في الجفن من الداخل وينتشر بكثرة في فصل الخريف ومن أهم المناطق التي انتشر فيها هذا المرض منطقة النواحي الأربعة بالقرب من طرابلس[3].

ومن أمراض العيون أيضاً (التراكوما) وهو من الأمراض المتوطنة وينتشر بشكل كبير في المناطق الرملية الجافة، ويؤدي إلى تشوه جفن العين وتقرح القرنية ونظراً لانتشار أمراض العيون، أبدى بعض الأطباء المختصين في علاج أمراض العيون استعدادهم لعلاج المرضى، ويذكر منهم على سبيل المثال الطبيب (محمد على

---

(1) أبو شويرب، مرجع سابق، ص 168 .

(2) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، ملف الصحة، وثيقة رقم114 .

(3) صحيفة طرابلس الغرب، العدد 1134، السنة الخامسة والثلاثون، 1905م .

أفندي) الذي أعلن عن مواعيده اليومية ومكان عيادته معالجاً الفقراء مجاناً في أوقات محدودة[1].

وفي سنة 1886م لوحظ انتشار بعض الأمراض التي تصيب الأطفال مثل داء الخنزير وكذلك التهاب الغدد اللمفاوية ونقص الوزن جراء سوء التغذية التي سببت تشوهات خلقية وبعض الأمراض الوراثية[2] .

أيضاً كان هناك مرض عرف بداء الخناق وهو من الأمراض الصدرية المنتشرة داخل الولاية وهو من الأمراض المُعْدية وتصيب الأطفال، ولخطورة هذا المرض اهتم به الوالي أحمد راسم باشا (1881 - 1898) شخصياً وذلك بقيامه بإرسال طبيب البلدية بطرابلس المدعو (أنجلو ميتسي أفندي) إلى معهد باستور بباريس لإحضار دواء مكتشف بمعرفة الدكتور (الميسور) في باريس لعلاج مرض الخناق، وبالفعل تم إحضار الدواء واستعماله فأثبت فاعليته بعلاج عدد كبير من الأطفال المصابين[3].

بالإضافة إلى ما سبق ذكره من الأمراض كان هناك مرض آخر عرف بداء الالتهاب السحائي الذي كان منتشراً بين الأطفال، فقد أشارت الوثائق إلى أنْ الإدارة العثمانية اتخذت تدابير لعلاج هذا المرض والوقاية منه، ومن الخطوات التي اتخذتها إدارة الولاية إيقاف التلاميذ عن الدراسة وعدم الحضور إلى المدرسة وبخاصة في المدن بالإضافة إلى المصالح العامة الأخرى ما عدا البلدية والمستشفى التي يعالج بها المرض ويستمر بها العمل، وطالبت الأهالي ومدراء المدارس بترك الأبواب والنوافذ مفتوحة لمدة ست ساعات يوميا وتنظيفها بالماء المخلط بالصودا للقضاء على هذا المرض[4] .

---

(1) صحيفة الترقي، العدد 70 السنة الرابعة، 1911م .

(2) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، ملف الصحة، وثيقة رقم 839 .

(3) سالنامة. الولاية 1312هـ - 1894م، ص202 – 203، وبلدية طرابلس، مصدر سابق وثيقة رقم 31، ص 128 .

(4) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، ملف الصحة، وثيقة رقم 136 .

خامساً - الحياة الثقافية

آ - التعليـــم :

لكل دولة من دول العالم نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي المعمول به في تلك الدولة، أي أن التنظيمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة تحدد النظام التعليمي وتوجهه، الآن فالتعليم تعتمد عليه الدول في تدعيم نظمها وتحقيق أهدافها.

وعليه فإن نظم الحكم والسياسة الاقتصادية والحياة الاجتماعية توجه التعليم في الدولة لمصلحتها وتدعيم كيانها كل حسب نوعه، ولذلك يأتي التعليم صورة لتلك النظم السائدة ومعبراً عنها عاملاً على تحقيق أهدافها ومبادئها. وبالتالي فإن التعليم في ليبيا تأثر بما ساد البلاد من نظم سياسية واقتصادية واجتماعية ومن ثم فمن دراسة تاريخ التعليم في الولاية من المفترض دراسة تاريخ البلاد ويجب تحديد الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عاشتها ليبيا لكي توضح لنا انعكاساتها على التعليم، ولا شك في أن لهذه الظروف الصعبة انعكاساتها السلبية على الحياة العلمية بوصفها جزءاً من الحياة العامة التي تأثرت بالمحن الاقتصادية والحروب المتتالية ؛ الأمر الذي صرف الناس إلى حد ما، عن مجالس العلم إلى معالجة الفاقة ومقاومة الدخلاء، فليبيا دولة عربية إسلامية أكدت عروبتها وإسلامها منذ الفتح العربي الإسلامي وساعدها على ذلك موقعها الجغرافي فهي تقع وسط الدول العربية الإسلامية في شمال أفريقيا، وهي تتصل بالدول الأفريقية في وسط، القارة كما أنها تشرف على البحر المتوسط بساحل طويل، وعلى الجانب المقابل من البحر المتوسط توجد قارة أوروبا بتأثيراتها السياسية والاقتصادية .

وإذا كان هذا الموقع له أثره البالغ في تأكيد دور ليبيا العربي الإسلامي، فإن نزوح قبائل عربية إسلامية من المشرق العربي بعد الفتح العربي الإسلامي لليبيا دعم هذا الدور فقد هاجر المسلمون وعدد كبير من القبائل العربية إلى ليبيا واستقروا بها ونشروا الإسلام واللغة العربية في كل مدنها وقراها، إضافة إلى عدد السكان قليل ومساحة الولاية كبيرة جداً لا تتناسب مع عدد السكان الذين ازدادوا معرفة من خلال الدور الإسلامي الذي أداه المجاهدون.

إن تسارع الأحداث وتطورها في ليبيا تجلى بوضوح عند مواظبة أهل القرار آنذاك على التعليم كقضية أساسية، لكن هذا لا يعني البته أن الولاية عرفت بما يعرف بالتعليم النظامي خلال القرون التي سبقت القرن التاسع عشر الذي تبلورت فيه المبادئ الرئيسة للتعليم، وإذا وجدت بعض المدارس، فإن هذا يعود إلى جهود فردية اقتصرت بشكل رئيس على المساجد[1]!

لقد تعددت المدارس من ابتدائية ورشدية وإعدادية مهنية منذ الربع الأول للقرن التاسع عشر، ومنذ ذلك التاريخ بدأت المدارس تطوراً تدريسياً نوعاً وكماً. لقد دأب الأهالي على التواصل مع الفقهاء لتدريس أولادهم لديهم وبخاصة فيما يتعلق بالقرآن الكريم وعلم الحديث مع القراء والإملاء والعلوم الأخرى.

إذا عددنا أن التعليم تطور من خلال المساجد ودور العبادة، فإن هذه الظاهرة انتشرت بشكل جيد في معظم المناطق الإسلامية، لأن الفاتحين وولاة الأمر تفاخروا ببناء الجوامع ودور العبادة[2].

آ - الانتقال من التعليم التقليدي إلى التعليم الحديث:

إنّ التعليم في هذه الفترة لم يستمر كما كان في الفترة السابقة تعليماً دينياً محضاً في الكتاتيب والمساجد والزوايا، بل أصبح يواجه تحدياً عصرياً جديداً متمثلاً في ضروب من المعرفة لم تكن تقدم للطلاب فيما مضى، وفي مناهج منظمة مخططة وموجهة، وفي مدارس عصرية حديثة في بنائها وفي إدارتها وفي أسلوب أدائها.

مع بداية عام 1865م بدأت مظاهر تحديث في مختلف أوجه الحياة سواء بعاصمة الدولة العثمانية أو بغيرها من الولايات التابعة لها ومن بينها ليبيا، وقد شمل هذا التحديث مجال التعليم، فصدر قانون المعارف سنة 1869م في مجموعة مواد بلغت 198 مادة

(1) ستيل جريج، تاريخ التعليم في إقليم طرابلس، ترجمة أحمد العاقل، طرابلس، ليبيا 2005م، ص 11.

(2) التيجاني، رحلة التيجاني، تونس 1981م، ص 122.

تناولت هذا الجانب بتفاصيل متكاملة، فشرعت له في جوانبه كلها ؛ ليكون تعليماً منتظماً حديثاً. وفي قانون الإدارة العامة للولايات الصادر في عام 1871م يأتي الفصل السابع من الباب الثاني ليحدد وظائف مديري المعارف[1].

ولكن ليبيا سبقت هذا القانون وكانت البداية في تأسيس المدارس الرشدية[2] سنة 1857م وهي المدارس الإعدادية التي كانت تدرس فيها اللغات الأجنبية مع اللغة التركية[3]. وتشير إحدى الوثائق إلى برنامج المدارس الرشدية للسنة الدراسية 1868 – 1869م حيث تبين احتواؤه على مختلف المواد العلمية من رياضيات وعلوم ومواد اجتماعية وكذلك على اللغة الفرنسية إضافة إلى اللغتين التركية والعربية، وتثبت الوثيقة نفسها إنشاء مدارس رشدية للبنات وافتتاح مدرسة ثانوية ومدرسة لتخريج المعلمين[4] وفي سنة 1874م أنشئت «إصلاح خانة» وهي مدرسة إصلاحية لتعليم الفقراء من الأطفال وتأهيلهم تأهيلاً حرفياً عصرياً .

وقد حاولت إدارة الولاية في ذلك الوقت تعميم هذا النوع من المدارس في جميع أنحاء الولاية وتمويله عن طريق التبرعات[5] وفي سنة 1874م أنشئت مدرسة الفنون

---

(1) محمود أبو حامد وآخرون. مدرسة الفنون والصنائع الإسلامية، مركز جهاد الليبيين، طرابلس ليبيا 2000م، ص 17 – 44 .

(2) كانت المدرسة الرشدية «رشدية مكتب» مدنية وعسكرية، ويشمل السلم التعليمي قبل عام 1908م، المراحل التالية : ابتدائي، ورشدي، وإعدادي، وعالٍ، وقد افتتحت أول مدرسة رشدية في إستانبول سنة 1838م، وأطلق عليها هذا الاسم رغبة من السلطان محمود الثاني بالإشارة إلى أن التلاميذ سيظلون بها إلى أن يبلغوا سن الرشد، وظل هذا الاسم مستخدماً في الدولة العثمانية حتى عام 1923م، أكمل الدين إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، المجلد الثاني، ترجمة صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول، 1999م، ص 535 – 538 .

(3) Ettore Rossi. Sroria di Tripoli edelia Tripoli tania , Roma. Istituto per Foriente. 1968.p320.

(4) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، ملف التعليم، برنامج المدرسة الرشدية 1868 – 1869 .

(5) دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، ملف التعليم، تعميم بتاريخ 1874/12/2 م .

والصنائع، وهي لا تزال موجودة إلى يومنا هذا[1] .

وكان بعض الطلاب المتفوقين يوفدون إلى عاصمة الدولة للدراسة في مدارسها العسكرية والمدنية والحرفية، ليتلقوا تعليماً عصرياً في مختلف ضروب المعرفة وإضافة إلى ذلك نخبة مختارة من أبناء الأعيان ترسل إلى مدرسة العشيرة[2] التي أنشأها السلطان عبد الحميد في باشيكتاش أحد ضواحي استانبول في سنة 1892م، لتتلقى تدريباً مدنياً أو عسكرياً من أجل تأهيلهم قيادياً[3] .

ويمكن القول إن التوسع في التعليم العصري خلال هذه الفترة قد وصل ذروته بعيد ثورة سنة 1908م حيث انتشرت المدارس الحديثة في مختلف أنحاء الولاية، وكانت الخطط المستقبلية لتلك الفترة تبشر بنقلة نوعية في حياة البلاد التعليمية، ويتضح هذا من خلال إحدى الوثائق حيث تكشف عن الخطة التي كانت ستنفد في السنة الدراسية 1911 – 1912م، التي بمقتضاها كانت ستنتشر المدارس الحديثة في جميع أنحاء الولاية لتصل إلى أقصى الجنوب حتى جبال تبستي على الحدود الليبية التشادية[4]، تلك الخطة لم يكتب لها النجاح بسبب الغزو الإيطالي .

وشهدت هذه الفترة - إضافة إلى المدارس الحكومية السابقة ذكرها - إنشاء مجموعة من المدارس العصرية الخاصة من قبل مواطنين محليين وآخرين غرباء،

---

(1) دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، ملف التعليم، مذكرة عن مدرسة الفنون والصنائع برنامجها وإمكانياتها بتاريخ 1898/4/18 م .

(2) خصصت تركيا مدرسة العشيرة لغير الأتراك يرسل إليها أبناء العشيرة من جميع الولايات العربية الخاضعة للدولة العثمانية وكان يرسل إليها أبناء الليبيين وكان من بينهم «صالح المهدوي» من مدينة بنغازي الذي تم إرساله بعد إتمامه الابتدائية إلى إستانبول لمواصلة دراسته في مدرسة العشيرة. إبراهيم المهدوي، مرجع سابق، ص 76 .

(3) دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، تعميم بتاريخ 1892/6/4 م من مدرسة العشيرة .

(4) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، جدول عن المشروع المقترح للتعليم في السنة الدراسية 1911 – 1912 م .

كمكتب عرفان ومكتب محمود شوكت ومكتب الاتحاد والترقي، مثل هذه المدارس كانت تعتمد في موازناتها المالية على دعم الحكومة وعلى الرسوم التي كان يدفعها الطلاب الذين كانوا يلتحقون بها، وكانت مدرسة عرفان قد أنشئت بالخصوص لتنافس المدارس الأجنبية التي أخذت في الانتشار والتي كانت تؤسسها الحكومات والبعثات الأجنبية[1]، وقد أسهمت هذه المدارس إلى حد كبير في نشر المعرفة العصرية من مواد اجتماعيـــة ومواد علمية ولغات أجنبية بين الطلاب.

وبانتشار التعليم الأجنبي في الولاية رأت الدولة العثمانيـــة ضرورة إلزامية التعليم في الولاية، حيث أقرت إنشاء المكاتب والمدارس الرشدية عام 1878م في كل قرية ومدينة، ومع هذا لم تعمـــل الدولـــة على تحمل نفقات التعليم، وإنما جعلت المواطنين مسؤولين عن دفع النفقات إذ يقع عليهم أداؤها سواء كانت نقدية أو عينية. ونَصَّ الدستور على أن مصاريف إنشاء مكاتب الصبيان، وتعميرها، ومخصصات معلميها وباقي «مصاريفها تُسوّى من طرف عموم هيئة الجماعات الموجودة في المحلة أو القرية»[2]، وكانت رواتب المعلمين تُؤمنَّ أيضاً من تبرعات الأهالي، وإذا سددت الدولة بعض المصروفات للإنفاق على المدارس فيعد ذلك مؤقتاً إلى أن يتم استرداده من الأهالي من التبرعات والصدقات والزكاة وغيرها[3].

ومن أجل تأمين موارد ثابتة رأت حكومة الولاية فرض ضرائب للصرف على المدارس والمعلمين وذلك حين جعلت الدراسة إجبارية للذكور والإناث، ولم تكن موارد السكان الذين لم يعرفوا فضل التعليم الحديث ثابتة خصوصاً في القرى والأرياف حيث تتعرض الولاية في بعض السنوات إلى القحط والجفاف، الأمر الذي يلقي بظلاله على الزراعة، ويعرض المحصول الزراعي إلى التلف، فتنخفض تبرعات الأهالي وينخفض بالتالي الدعم المالي للمدارس[4] .

(1) ناجي، نوري. مرجع سابق، ص 86 – 88 .
(2) الدستور، مصدر سابق، المجلد الثاني، ص 156 .
(3) رأفت غنيمي الشيخ، تاريخ العرب الحديث، القاهرة 1994م، ص 65 .
(4) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، منشورات الوالي احمد باشا للأقضية، حث الأهالي على التعليم، بتاريخ 1885/9/3م .

ونتيجة لسوء الحياة الاقتصادية غير المستقرة فرضت على حكومة الولاية أن تقوم بدورها في بناء المدارس، وقد تأخر ذلك حتى عام 1883م[1]، ففي عقد الثمانينات من القرن التاسع عشر بدأت الحكومة بصرف رواتب للمعلمين، وفي عام 1898م رصدت أكثر من 25 ألف قرش لهذا الغرض، وفي عام 1909م وصل المبلغ إلى 40 ألف قرش، وفي سنة 1911م وصل المبلغ المخصص لمجلس المعارف 175 ألف قرش[2] .

ومن أهم المدارس التي تم استحداثها المدارس الرشدية، والهدف منها تهيئة الطلاب وإعدادهم للالتحاق بالمدارس العسكرية. وتُعدّ هذه المدارس مرحلة ثانية من المدارس الابتدائية وأُسست مدرستان رشديتان أحدهما في طرابلس والأخرى في بنغازي في فترة حكم الوالي أحمد عزت باشا (1857 – 1860م)، حيث يلتحق بها الطلاب مع إتمام المرحلة الابتدائية، والتحق بهذه المدرسة أبناء اليهود بطرابلس، وحصلوا منها على امتيازات خاصة ؛ إذ سمح لهم بوجود رئيس روحاني في كل طابور به عساكر يهود، ومنحوا حق العطلة يوم السبت، وذلك من أجل جلب ولائهم للدولة العثمانية بدلاً من ميلهم لحكومة إيطاليا وإرسالهم للمدارس الإيطالية[3].

تولّى التدريس في هذه المدرسة، التي استمرت في أداء مهامها حتى الاحتلال الإيطالي للولاية في سنة 1911م عدد من الضباط القدماء من أبناء الولاية الذين أكملوا دراستهم العالية في عاصمة الدولة ليقوموا بهذه المهمة، ومن يرغب في استكمال دراسته من خريجيها يذهب إلى إستانبول للالتحاق «بالمدرسة الشاهانية» للدراسات العليا[4] .

ونظراً للاهتمام المتزايد بالتعليم من قبل حكومة الولاية، قامت بإنشاء خمس مدارس

---

(1) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، رسالة بشان بناء المدارس في عام 1882م .

(2) دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، ملف التعليم، وثيقة رقم 366، مراسلة من الوالي إلى نظارة المعارف .

(3) صحيفة «ابو قشة» العدد 61. 1911م .

(4) المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الوثائق والمخطوطات، ملف رقم 40، وثيقة رقم 60.

في طرابلس والخمس وبنغازي ودرنة ومرزق في سنة 1877م، واستحدثت مدرسة أخرى في الجبل الغربي في سنة 1903م من قبل حكومة الولاية وأهالي الجبل من خلال تقديمهم التبرعات لسد نفقات هذه المدرسة[1].

وبعد تخرج الطالب من المدرسة الرشدية يلتحق بالمدرسة الإعدادية وهي تتمة لمرحلة التعليم المتوسط، والدراسة بها أربع سنوات يتعلم خلالها الطالب اللغة الفرنسية والفارسية إلى جانب المواد الأخرى .

ولرفع من مستوى الطلاب العلمي تمت زيادة سنة دراسية أخرى في سنة 1909م، حـــيث أصبحت الدراسة فيها خمس سنوات[2]، اعتمدت هذه الدراسة على طرق تدريس أحدث، وأدوات هندسية ووسائل تعليمية وخرائط جغرافية، بالإضافة إلى مشاركة الطالب في النشاطات داخل المدرسة من خلال الوسائل التعليمية وجعْلِهَا جزءاً من البرنامج العلمي لطلبة المدرسة العسكرية، ونظراً لنقص المدرسين في بعض مدن الولاية مثل الزاوية وغريان وفساطو وغيرها من المناطق الداخلية، ولكي تستمر المسيرة التعليمية من دون توقف رأت إدارة المعارف في عام 1910م الاستعانة بالضباط المتخرجين من المدارس العليا ليقوموا بالتدريس بالمدارس التي ينقصها معلمون إلى أن تتمكن من تزويد المـــدارس بخريجين من دار المعلمين، وقد كان الطلاب يلقون دعماً من حكومة الولاية في كسوتهم بالبدل الصيفية والشتوية وشراء الطرابيش لهم، بالإضافة إلى إقامتهم في الأقسام الداخلية[3] .

وإلى جانب تعليم الذكور، رأت حكومة الولاية استحداث مدرسة لتعليم البنات في بداية القرن العشرين، ويُعَدُّ هذا تطوراً نوعياً بصدد تعليم البنات في الولاية .

ولأول مرة تم افتتاح مدرسة إعدادية للبنات في مدينة طرابلس سنة 1904م

(1) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، افتتاح مدرسة في الجبل الغربي بتاريخ. 1903م .

(2) الشيخ. مرجع سابق، ص 149 .

(3) دار المحفوظات التاريخية، ملف التعليم، وثيقة رقم 319، مناقصة المدرسة الإعدادية .

واقتصرت فيها الدراسة لمدة ثلاث سنوات فقط، ويُدرَّس فيها القرآن الكريم، التجويد، العلوم الدينية، الهندسة، الحساب، التاريخ، الجغرافيا، اللغة العربية، اللغة الفارسية، اللغة الفرنسية، القواعد، حسن الخط، المعلومات المدنية، الإملاء، الرسم، النقش، التطريز، التفصيل، الخياطة، الموسيقى[1].

اُسْتحدثُت مدرسة إعدادية ثانية مرفقة بالقسم الداخلي في سنة 1910م تستقبل الطلاب الحاصلين على الشهادة الرشدية، ومقرها المستشفى البلدي بطرابلس[2].

والهدف من إنشاء هذه المدرسة قبول الطلاب من المناطق النائية الذين يرغبون في مواصلة تعليمهم بعد المرحلة الابتدائية، ولكن الإقبال من قبل الطلاب كان قليلاً، ولم تستقبل المدرسة في السنة الأولى إلا 25 طالباً فقط، ووصل عدد الطلاب في مختلف المدارس إلى 800 طالب خارجي، 150 طالباً داخلياً، ووصل عدد المعلمين إلى 41 معلماً[3] .

وإلى جانب التعليم في المدارس الابتدائية والرشدية والإعدادية، رأت حكومة الولاية ضرورة الاهتمام بالتعليم الفني والمهني أو الحرفي، غير أنها أي حكومة الولاية لم تهتم بالمدارس المهنية إلا في أواخر القرن التاسع عشر، ومن أهم هذه المؤسسات المهنية «مدرسة الفنون والصنائع بمدينة طرابلس»، التي جاءت فكرة إنشائها بناءً على طلب قدمه سكان مدينة طرابلس إلى مجلس الولاية في 12 رجب 1288هـ الموافق 1871/9/27م لتأسيس إصلاحية لتعليم الأطفال اليتامى والفقراء، وتدريبهم على مختلف الصناعات أسوة بالولايات العثمانية الأخرى، ويعد العمل الذي تقوم به هذه المدرسة من الأعمال الخيرية ؛ لذا بوشر بجمع التبرعات لإنشائها من ميسوري الحال ووجهاء البلاد، وأسهمت البلدية بجزء من وارداتها لسنة 1871م بقيمة 60 ألف قرش عثماني لسد العجز في ميزانية الإنشاء[4] .

---

(1) «الأفكار»، العدد 6، 1956م .

(2) الترقي، العدد 150، 1910م .

(3) الترقي، العدد 173، 1911م.

(4) دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، ملف التعليم، وثيقة رقم 133 .

وفي عهد الوالي علي رضا باشا الثانية (1872 – 1874م) أي في سنة 1874م بدأت هذه المدرسة بفتح أبوابها واستقبال الطلاب[1].

ووضعت خطة مستقبلية لهذه المدرسة من أجل تأمين رواتب المدرسين والعاملين بها والمصاريف الخاصة بالمدرسة، متمثلة في جمع التبرعات من مختلف مدن الولاية، حيث بادر مجلس إدارة بلدية طرابلس التبرع بجلود الأضاحي لصالح هذه المدرسة، كما تبرع أهالي مدينة ترهونة وأهالي مدينة مصراته بمبلغ وقدره 6700 قرش وذلك في سنة 1874م[2] .

وقد أمنت لها حكومة الولاية موارد ثابتة تمثلت في تخصيص عُشر مبيعات الحلفا بنسبة 10% من دخل كل بلدية وإضافة 30 قرشاً على ضريبة «اللاقبي» لصالح هذه المدرسة[3] ولأهمية هذه المدرسة اهتم الولاة العثمانيون بها من خلال ضمان مستحقاتها المالية ويتضح هذا من خلال ما قام به الوالي رجب باشا (1903 – 1906م) في سنة 1904م بإرسال المخصصات المالية الخاصة بالمدرسة ضماناً لاستمرار الدراسة فيها، وذلك من خلال تعميم برقيات باسم الوالي إلى كل رؤساء البلديات بالولاية من أجل إرسال المخصصات المالية، ومن يتأخر عن تقديمها في المواعيد المحددة يُعَدُّ نفسه – أي رئيس البلدية – معزولاً من منصبه[4] .

فقد كان التعليم في هذه المدرسة كما ذكرنا سابقاً لأبناء الفقراء والمعوزين وهو تعليم حرفي مهني بالدرجة الأولى، ولذلك وضعت إدارة المدرسة في بداية تأسيسها تحت الإدارة العسكرية، وعُيِّنَ لها عسكري عثماني برتبة «يوزباشي»[5] إلا إن إدارة المدرسة استعانت ببعض المدنيين، فعين مصطفى بن زكري مديراً للمدرسة، وتم تكليف علي

(1) دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، ملف التعليم، وثيقة رقم 321 .

(2) دار المحفوظات التاريخية، طرابلس ملف التعليم، وثيقة رقم 321 .

(3) دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، ملف التعليم، وثيقة رقم 317 .

(4) دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، ملف التعليم، وثيقة رقم 309 .

(5) يوزباشي يعني قائد المئة .

نظمي وكيلاً عن مدير المدرسة لمتابعة القضايا التي كانت تُثار ضد إدارة المدرسة أو لصالحها[1] .

وللاهتمام المتزايد بهذه المؤسسة من قبل حكومة الولاية، فقد تم تكليف لجنة تتولى إصلاح مدرسة الفنون والصنائع برئاسة الدفتردار. ومهمةُ هذه اللجنة، وضع الخطط المستقبلية لكي تواكب العصر خلال تحديث المناهج الدراسية والاهتمام بالأقسام الداخلية، وبوجود هذه المدرسة بمركز الولاية، فإنها تخدم كل مناطق الولاية، فقد حدد لكل متصرفية عدد من الطلاب لقبولهم للدراسة بالمدرسة، وعلى سبيل المثال فقد عدد طلاب متصرفية الخمس في سنة 1911م خمسة طلاب، ومتصرفية الجبل الغربي ثلاثة طلاب، ومتصرفية فزان طالبين، وطالباً واحداً لكل من أقضية الزاوية والعجيلات، وزوارة، وترهونة، وورفلة، وغريان، والعزيزية[2] .

أما فيما يتعلق بمنهج الدراسة في هذه المدرسة، فكان من جزأين نظري وعملي ويعتمد الجزء النظري على مقررات دراسية يستغرق الطالب سنة كاملة في الصف التمهيدي، وذلك بهدف اختبار استعداداته من خلال "ميوله ورغبته" وفي السنة الثانية ينتسب الطالب إلى الحرفة أو المهنة التي تناسبه .

أما الجزء العملي فكان يشمل نسيج الحرير والصوف، والقطن، وحياكة السجاد، والمصنوعات الجلدية، والنجارة والحدادة، وكذلك فن العمارة والبناء، وكان يدرّس بقسم البنات النسيج وصناعة السجاد والتدبير المنزلي[3].

والمتفوقون في السنة الأخيرة يتم تعيينهم بعد تخرجهم في المدرسة نفسها حسب الحاجة والباقي يتم تزويدهم بمعدات خاصة بمهنتهم وذلك للمباشرة بعمله الحر، زد على

---

(1) دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، ملف التعليم، وثيقة رقم 322 .

(2) دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، ملف التعليم، وثيقة رقم 137 .

(3) موسى. مرجع سابق، ص345 .

ذلك يرسل بعض خريجي هذه المدرسة إلى معامل هركة[1]. والترسانة باستانبول، لتأهيلهم وإتمام دراستهم[2]. وفي بداية القرن العشرين أصبح الاهتمام يتزايد من قبل الدولة العثمانية بالتعليم في الولاية وذلك من خلال زيادة عدد المؤسسات التعليمية وتنوعها أسوة بالمدارس الأجنبية التي انتشرت داخل الولاية، ومن أهم هذه المؤسسات دار المعلمين تم تأسيسها في كل من طرابلس وبنغازي، إذ افتتحت الأولى في سنة 1901م وتم قبول خمسين طالباً تتراوح أعمارهم ما بين 15 و35 سنة للدراسة داخل هذه المؤسسة[3]. ومن شروط القبول أن يكون المتقدم ملماً بمقررات المدرسة الابتدائية وأن يجيد اللغة التركية، وأن يكون حسن السيرة والسلوك، ومنحت إدارة المعارف لكل طالب 40 قرشاً عثمانياً شهرياً[4].

وحددت مدة الدراسة فيها بسنتين وشملت موادها الدراسية، القرآن الكريم، والعلوم الدينية، التجويد، اللغة التركية، التاريخ، الجغرافيا، فن التعليم والتربية المعلومات الأخلاقية والمدنية، الحساب، مبادئ العلوم الطبيعية، الهندسية، والرسم، ويبدو أن دار المعلمين لم تجتذب عدداً كبيراً من الطلاب، والدليل على ذلك أنها خرَّجت في سنة 1903م سبع طلاب فقط، عينوا للتدريس بالمدارس في المناطق الداخلية من الولاية مثل الخريج سالم أفندي عُين مدرساً بمدرسة يفرن الإعدادية بالجبل الغربي، والمدرس خير الدين معلماً أولاً بمدرسة مرزق الإعدادية بفزان[5] .

---

(1) «هركة» معامل للنسيج أنشئت في هركة بتركيا بأمر من السلطان عبد المجيد (1839 – 1861م) تنسج هذه المعامل السجاد والملابس باستخدام الأنوال اليدوية، وإنتاج على الطراز الكلاسيكي، أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، المجلد الثاني، مرجع سابق، ص 733 .

(2) في سنة 1868م قامت نظارة المعارف بالولاية إرسال خمسة طلاب خرجي المدرسة الرشدية بطرابلس إلى إستانبول لإتمام تحصيلهم العلمي، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية شعبة الوثائق والمخطوطات، ملف رقم 40 وثيقة رقم 60

(3) الترقي. العدد 13، 1909م، مقال (أخبار محلية) .

(4) الترقي، العدد 13، 1909 م، مقال (أخبار محلية) .

(5) دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، ملف التعليم، وثيقة رقم 276 .

والى جانب دار المعلمين أسست مدرسة العرفان في طرابلس سنة 1901م، وتتبع وزارة المعارف بإستانبول مباشرة، وقد أسست لمنافسة المدارس الأجنبية في الولاية[1]، وكان أكثر الملتحقين بها من أبناء الموظفين وضباط الجيش، وقد ضمت هذه المدرسة شعبتين واحدة للذكور وأخرى للإناث، حيث تدرس بهذه المدرسة المناهج الحديثة، وتقبل تلاميذها من المسلمين القادرين على تسديد الرسوم الدراسية فيها، وكانت حكومة الولاية قد حددت إعانة مالية من إيراداتها للمدرسة[2]، ضمت المدرسة قسماً رشدياً إلى جانب القسم الإعدادي وقد وصل عدد الطلاب والطالبات في سنة 1902م إلى 100 طالب، وعدد المدرسين سبعة معلمين[3]، ومن أجل عثمنة الولاية افتتح فرع الاتحاد الترقي بطرابلس مدرستين في سنة 1908م تختص بالتربية السياسية، بهدف تثقيف الشباب وتربيتهم على الأصول الصحيحة كي يكونوا من أفراد الجامعة العثمانية[4] .

ربطت هذه المدارس بين العلوم التقليدية والجديدة بالإضافة إلى المناهج التي تدعو إلى تبني أهداف جمعية "الاتحاد والترقي" وكان تلاميذ هاتين المدرستين يحظون برعاية أعضاء الجمعية ودعمهم من خلال تقديم العون المالي وإقامة الحفلات للطلاب في الحدائق العامة من أجل إبراز قدراتهم، ومن مبادئ هذه المدارس خدمة الدولة والوطن، وتوثيق أواصر الأخوة والمودة بين العثمانيين كافة، وبذل الجهود لإفهام الأهالي الواجبات المتممة لحقوقهم المكتسبة والعمل وفق أحكام القانون الأساسي والمحافظة عليه بكامله. وإن الجمعية ستقوم بتزويد المدارس بمدرسين من أعضائها لتدريس اللغات التركية والعربية والفرنسية بالإضافة إلى العلوم الأخرى، والتطوع بالتدريس ليلاً لمن يرغب في ذلك. وكان فرع مدرسة الاتحاد والترقي بمدينة طرابلس الكائن بشارع ميزران قد أطلق عليه اسم "محمد شوكت باشا"، ولم تشترط هذه المدارس عند قبول الطلاب الجدد سناً

---

(1) علي محمد جهان، الحياة الثقافية في مصراته أثناء الحكم العثماني، مصراته ليبيا 2007م، ص 150 .

(2) الترقي. العدد 74، 1908م، مقال (أخبار محلية) .

(3) ناجي، نوري. مرجع سابق، ص86 – 87 .

(4) العصر الجديد، العدد 2، 1908م .

معينة، بل كانت مفتوحة للجميع، والدراسة فيها ليلية لمدة ساعتين يومياً، ويتم التركيز في إعطاء الدروس باللغة التركية. أما المدرسة الثانية، وتسمى «اتحاد وترقي»، فقد اقتصر القبول فيها على الطلاب الذين تراوحت أعمارهم ما بين 8 – 15 سنة[1].

وإلى جانب التعليم المهني والحرفي تم إنشاء مدرسة زراعية بمدينة طرابلس باقتراح قدمه أمير لواء أركان حرب بطرابلس إلى السلطان العثماني سنة 1892م يدعو إلى تأسيس مدرسة زراعية تهتم بالعلوم الزراعية البيطرية، يتضمن منهج الدراسة المواد الزراعية إلى جانب تعليم حرفي تطبيقي تأسست هذه المدرسة بضاحية سيدي المصري بطرابلس في سنة 1909م أيام الوالي إبراهيم باشا بمبلغ وقدره 4500 جنيه تركي[2].

ب - المدارس الأجنبية :

منحت الدولة العثمانية الدول الأوروبية امتيازات منذ القرن السادس عشر الميلادي وتشمل هذه الامتيازات التعليم وبخاصةٍ بعد صدور مرسوم همايون سنة 1856م[3]، والذي أكد للأجانب الحرية في إنشاء مكاتب خاصة بهم تُدار من قبلهم بكامل الحرية وفق مناهج تختلف عن مناهج التعليم العثماني[4].

---

(1) الترقي، العدد 1، 1909 م مقال (أخبار محلية).

(2) الشيخ، مرجع سابق، ص156 .

(3) صدر في 18 فبراير 1856 م في عهد السلطان عبد المجيد، وكان المهندس الحقيقي له مصطفى رشيد باشا الذي عرف ببعد نظره، والذي خدم سفيراً لدولته في باريس، وكان حريصاً على ألا تؤول السلطة العثمانية إلى نفس المصير الذي آلت إليه الملكية الفرنسية، وعلى الرغم من أنه لم ترد كلمة واحدة عن التعليم في هذا المنشور إلا أن السنوات التي تلته شهدت توسعاً كبيراً من ناحية التعليم وأنشئت المدارس على الرغم من عدم تقديم المساعدات من الدولة، وزادت بعثات الدولة إلى أوروبا. محمد أنيس. الدولة العثمانية والشرق العربي، الأنجلو المصرية، القاهرة 1985م، ص217 .

(4) صحيفة طرابلس الغرب، العدد 1099 لسنة 1989م.

1 - مدارس اليهود:

كانت في ليبيا طائفة يهودية تعيش متمتعة بامتيازاتها في مجال التعليم وفي غيره من المجالات، فأنشأت هذه الطائفة التي كانت تتركز بصفة خاصة في طرابلس مدارس بمساعدة المؤتمر اليهودي العالمي، فتم إنشاء أول مدرسة حديثة في طرابلس عام 1804م حيث كانت تدرس فيها اللغة العبرية والفرنسية والإيطالية .

وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بدأت تتعدد المدارس اليهودية على مختلف مستوياتها الدينية والفنية، ومن أهم المدارس اليهودية وأقدمها مدرسة التلمود، التي انخرط فيها عدد كبير من الطلاب اليهود حتى وصل عددهم ما يقرب من 500 طالب في سنة 1905م، وكان لهذه المدرسة إيرادات مالية وأهمها المساعدات وصلت إلى 74000 ليرة إيطالية[1] .

اهتم اليهود بالتعليم المهني والحرفي وبخاصة في مجال الصناعة والتجارة وذلك من أجل إعداد نخبة مؤهلة للسيطرة على المرافق التجارية والصناعية في الولاية، وللاستمرار في هذه السياسة التعليمية اُسْتُحدثت مدرسة أبناء ليفورنو Livorno في سنة 1876م وفق المنهج التعليمي المتبع في أوروبا ولمواكبتها التعليم الغربي وتأدية رسالتها التربوية بنجاح استعارت لها بعثة علمية من القورنة Gorrana ليفورنو Livorno – برئاسة جانيتو بادجي Prof. Ginnetto poggi الأستاذ المعرف في تدريس اللغة الإيطالية وآدابها .

نجحت هذه المدرسة في نشر الثقافة الإيطالية بالولاية وبسبب هذا النجاح قامت القنصلية الإيطالية منذ سنة 1884م[2] برعاية هذه المدرسة التي خرَّجت عدد كبيراً من الطلاب أسهموا في خلق تقارب بين الإيطاليين المقيمين في الولاية والأهالي أي السكان المحليين، وقاموا بتهيئة المناخ للجمعيات الجغرافية الإيطالية التي جاءت إلى طرابلس

(1) خليفة الأحول. الجاليات الأجنبية في ليبيا، مركز جهاد الليبيين، طرابلس، 2005م ص133 .

(2) : Ettore Rossi. L a colonie Italion. a tripolinel Secolo xix Rivista delle colonie Italian. Anno Iv. No 12. VoL12.1930p.1065 .

وبنغازي خلال مرحلة التغلغل الإيطالي السلمي، ويعد هذا العمل خدمة لمصالح إيطالية الاستعمارية .

وقد أنشأ أبناء ناحوم Nahum مدرسة للتعليم التجاري والصناعي في سنة 1908م طاقتها الاستيعابية 800 طالب، بالإضافة إلى إنشاء مدرسة للخياطـــة والتطريز من أجل تأهيل النساء اليهوديات للعمل داخل المنازل .

وبحصول الاتحاد الإسرائيلي العالمي A'lliance Israelite unierselle على ترخيص من الدولة العثمانية[1]، بشأن إنشاء مدارس، أسس مدرستين أحدهما للذكور والأخرى للبنات ومدرسة ثالثة في مدينة بنغازي. وقد استفاد اليهود من مدارس الفرنسيسكان، والرابطة الفرنسية العالمية A'lliance Frances Universelle. والمنهج في المدارس اليهودية يتضمن دراسة اللغة العبرية والعربية والفرنسية والإيطالية، بالإضافة إلى تاريخ عقائد بني إسرائيل، والجغرافيا، والحساب. ولتشجيع اليهود لأبنائهم للالتحاق بالمدارس اليهودية قاموا بصرف منح دراسية لهم وكذلك الملابس المجانية مرتين في السنة، ومن يتفوق من الطلاب يرسل لإتمام تعليمه في تونس أو فرنسا[2].

ويتحصل اليهود على تراخيص فتح المدارس من قبل وزارة المعارف وذلك من أجل ممارسة التعليم الأجنبي، وفق سيـــاق معين يتم من خلاله تزويد الأستاذ الترخيص بعد إثبات قدرته على ذلك. وكانت حلقة الوصل بين المؤسسات التعليمية اليهودية وعاصمة الدولة مكاتب القناصل والسفارات الأوروبية، وبالفعل تم صدور عدة موافقات على العديد من رخص التعليم اليهودي في الولاية من قبل نظارة العلوم والثقافة بإستانبول عن طريق تلك القنصليات الأجنبية[3].

---

(1) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، ملف التعليم، وثيقة رقم 103.

(2) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، ملف التعليم، وثيقة رقم 235 .

(3) الأحول، مرجع سابق، ص338 .

2 - المدارس الإيطالية:

الجالية الإيطالية في ليبيا من أكثر الجاليات الأوروبية عدداً وأسرع في الاهتمام بشؤون تعليم أبنائهم واعتمدوا في البداية على نشاط الإرساليات الدينية وعندما ازداد عدد الإيطاليين المهاجرين إلى الولاية، زاد بالتالي اهتمام الحكومة الإيطالية بليبيا كمطمع استعماري، فبدأت بافتتاح المدارس في مختلف المدن الليبية التي تتركز فيها الجالية الإيطالية وتشجيعاً للإيطاليين على الاستقرار وتمهيد الطريق أمام الإيطاليين الراغبين في النزوح إلى الولاية والإقامة بها.

وتُعَدُّ سنة 1810م بداية تاريخ التعليم الإيطالي في ليبيا وذلك عندما استقر المبشرون الفرنسيسكان بطرابلس وافتتحوا مدرسة ابتدائية صغيرة للأطفال المسيحيين في الولاية[1].

وفي سنة 1846م أُنشئت مدرسة للبنات برعاية بعثة أخوات الراعي لصالح الكاثوليك وانخرط في هذه المدرسة حوالي 60 تلميذة يتعلمْنَ باللغة الإيطالية، وتم تمويل هذه المدرسة من قبل الإرسالية الفرنسيسكانية، وتدير هذه المدرسة معلمة فرنسية الأصل، ويتم تعليم الموسيقى فيها من قبل معلمة راهبة بلغارية[2]. وبزيادة عدد الجاليات الأجنبية في الولاية خُلِقَ نوعٌ من التنافس بينها ولاسيما في مجال التعليم، فقامت الحكومة الإيطالية باستحداث خطة جديدة لهيكلة التعليم الإيطالي في ليبيا، وتتمثل في الآتي :

أولاً : استخدام بعض القسس الذين يعملون ضمن البعثات التبشيرية الكاثوليكية في الولاية وتفرغهم من العمل الديني لإعدادهم وقيامهم بالتدريس في مدارس البعثات .

ثانياً: إنشاء مدارس تقام لغرض التعليم، ولذلك فقد عقد مجموعة من الآباء الإيطاليين اجتماعاً بمدينة طرابلس سنة 1876م من أجل الاهتمام بتعليم أبنائهم داخل الولاية وفق المنهج الإيطالي الذي يُدرس في ايطاليا، واستدعاء عدد من المدرسين

(1) S. Greige : Ashort History of Education in Tripoli tania .p.8.

(2) S. Greige. Ibid , p.10.

المتفوقين من إيطاليا لتعليم أبنائهم أرقى تعليم في تلك الفترة بدلاً من إرسالهم إلى إيطاليا[1].

باستمرار التعليم الإيطالي وازدياد عدد تلاميذهم، أصبح لزاماً على الإيطاليين المقيمين في الولاية استحداث مدارس جديدة والبحث عن موارد مالية لتغطية نفقات هذه المدارس، فقام القنصل الإيطالي في طرابلس بمخاطبة وزارة الخارجية الإيطالية من أجل المدارس الإيطالية وتقديم الحماية والتدعيم اللازمين لتؤدي رسالتها وفق المطامع الاستعمارية الإيطالية، وكانت هذه الخطوة تتبعها خطوات أخرى في سنة 1888م بوضع المدارس تحت الإشراف المباشر للحكومة الإيطالية، ويدل هذا على مسؤولية الحكومة في روما على توفير المناهج والمعلمين ورسم السياسة المخططة .

وقد اهتمت الجالية الإيطالية بالتعليم المهني من خلال فتح مدرسة متخصصة في المجال الفني والتجاري في سنة 1888م، مدة الدراسة فيها أربع سنوات، وانخرط فيها أبناء اليهود، وتم توسيع هذه المدرسة في سنة 1906م وافتتح فيها قسم للبنات[2] واستمرت الحكومة الإيطالية في هذه السياسة "التعليمية" حتى دخولهم إلى ليبيا من خلال مرحلة استعمارية جديدة .

والجدول التالي يوضح المدارس التي كانت تحت إشراف الحكومة الإيطالية[3] .

---

(1) S. Greige. Ibid , p. 10.

(2) كورو. مرجع سابق، ص 102.

(3) Annulal Report of the YU.N. commissioner in libya,p.86 .

المدينة	المدارس الإيطالية
طرابلس	1. مدرسة ابتدائية للبنين مع أقسام إضافية ومسائية تأسست سنة 1876م وكان بها 13 معلماً في تلك السنة . 2. مدرسة ابتدائية للبنات مع أقسام إضافية للتدريب المهني تأسست سنة 1878م وكان عدد المعلمين بها 12 معلماً . 3. مدرسة فنية تأسست سنة 1888م مع قسم طبي ومعمل للتحليل ملحق بها، وعدد المعلمين 9 والتلاميذ حتى سنة 1910م 126 تلميذ وتلميذة
الخمس	1. مدرسة ابتدائية تأسست سنة 1890م بجهود الجالية الإيطالية ثم تحولت سنة 1902م إلى مدرسة تشرف عليها الحكومة الإيطالية ويعمل بها 5 معلمين وفي المساء تتحول إلى مدرسة لتعليم الكبار غير المتعلمين .
بنغازي	1. مدرسة ابتدائية للبنين تأسست سنة 1888م وبها قسم طبي وقسم مسائي للكبار غير المتعلمين ويعمل بها 10 معلمين .

هذه المدارس الموضحة في الجدول، مدارس حكومية تحت إشراف الحكومة لإيطالية تدرس فيها المناهج المتبعة بالمدارس القائمة في إيطاليا، مع إضافة اللغة العربية في المدرسة الثانويـــة واللغة الفرنسية والعربية في المدارس الابتدائية، وصل عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الإيطالية بليبيا 480 تلميذاً يكلفون الحكومة الإيطالية 45275 ليرة سنوياً[1] .

والى جانب المدارس التي تقوم الحكومة الإيطالية بالصرف عليها سنوياً، توجد المدارس الإيطالية التي تقوم على المساعدات.

والجدول التالي يوضح هذه المدارس[2]:

(1) S. Gerige : History of Edueation in Tripolitania,1948.p.10.

(2) Annual Report of the U.N. Commissioner. in Libya,p.86.

المدينة	المدارس التي تقوم على المساعدات
طرابلس	1. مدرسة للأطفال الأيتام أسسها المجلس التبشيري الوطني الإيطالي، وتديرها الأخوات الفرنسسكانيات . 2. مدرسة ابتدائية للبنين تابعة للبعثة الكاثوليكية وتدار برئاسة الأخوان الفرنسسكان 3. مدرسة ابتدائية للبنات تابعة للبعثة الكاثوليكية وتديرها أخوات القديس يوسف.
الخمس	1. مدرسة ابتدائية للبنات تابعة للمجلس التبشيري الوطني الإيطالي، وتديرها الأخوات الفرنسسكانيات .
بنغازي	1. مدرسة ابتدائية للبنين تابعة للإرسالية الكاثوليكية ويديرها الآباء الفرنسسكان . 2. مدرسة ابتدائية للبنات تابعة للإرسالية الكاثوليكية وتديرها أخوات القديس يوسف .
درنة	1. مدرسة ابتدائية تابعة للإرسالية الكاثوليكية للبنين ويديرها الآباء الفرنسسكان. 2. مدرسة ابتدائية للبنات تابعة للإرسالية الكاثوليكية وتديرها الأخوات الفرنسسكانيات .

3 - المدارس الفرنسية:

بدأت فرنسا تعمل على نشر الثقافة الفرنسية في أقطار المغرب العربي، وتمثل هذا في إنشاء العديد من المدارس الفرنسية بالإضافة إلى الكنائس الكاثوليكية من أجل القيام بالتنصير – التعليم التنصيري – وبالأخص بعد احتلال الجزائر وتونس والمغرب، كما عمل الساسة الفرنسيون على جذب ولاية ليبيا إلى مخططاتها الاستعمارية لتقوية نفوذها

لكي تساوم بها القــوى الأوروبية وبخاصـــة إيطاليا، ويتضـــح التواجد الفرنسي داخل الولاية من خلال إنشاء مدارس فرنسية فيها، ويؤكد هذا الوالي أحمد راسم باشا في تقرير أرسله إلى رئاسة الوزراء في سنة 1881م عن وجود خمس مدارس أجنبية وكنيسة، أسست مدرسة من طرف الفرنسيسكان التابعين لفرنسا الكاثوليكية داخل المدينة مذ سنة 1740م ومدرسة الماريانبسيت الفرنسية التي انخرط فيها أكثر من 65 طالباً في سنة 1885م بإشراف مكتب فريرسنتماري[1].

ويتضح اهتمام الحكومة الفرنسية بمؤسساتها التعليمية ودور العبادة والضيافة، من خلال رسالة موجهة من قبل قنصل فرنسا بطرابلس إلى الوالي حافظ باشا في سنة 1901م جاء فيها أنه بموجب اتفاقية الصداقة المعقودة بين الجمهورية الفرنسية والدولة العثمانية، فقد صدق مجدداً على الوجود القانوني لمدارسنا بالولاية، ويطالب حكومة الولاية بإعفاء هذه المدارس من الرسوم، وقد تجدد الاعتراف بالمباني الدينية ودور الضيافة، وأَنَّ هذه المؤسسات تعفى من الضريبة والرسوم الجمركية والقانونية، وبناءً على ذلك فقد انتشرت المدارس والكنائس الفرنسية في مدينة طرابلس والخمس ودرنة[2] .

في بداية القرن العشرين احتدم الصراع بين فرنسا وإنجلترا حول شمال أفريقيا، ولتصفية مشاكلها عقد الاتفاق الودي في سنة 1904م بينهما وتضمن هذا الاتفاق عدة بنود خاصة بمصر والمغرب وقد اعترفت فرنسا بمقتضى هذا الاتفاق لإنجلترا باحتلالها مصر مقابل ترك الساحة في المغرب وتونس لفرنسا وحدها، وبقيت ليبيا هي الولاية الوحيدة في شمال أفريقيا التي كانت فرنسا تعمل من أجل أن تساوم بها وبالفعل فقد اتجهت السياسة الفرنسية بإخراج إيطاليا منه فتم الاتفاق بين الدولتين على أن تساعد فرنسا إيطاليا في تحقيق أطماعها في ليبيا حتى تم الاتفاق بينهما ومن نتائج هذا الاتفاق أخذت فرنسا تتخلى

(1) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، ملف التعليم، وثيقة رقم 119 .

(2) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، رسالة من القنصل الفرنسي إلى الوالي في سنة 1901م، الديجاني، أدهم، مصدر سابق، وثيقة رقم 104، ص 171 .

عن تعليمها التنصيري الذي كانت تريده أحد الأساليب التي تحقق به أهدافها في المنطقة وجرى نتيجة لذلك الاتفاق إبلاغ والي ليبيا في سنة 1907م على أن المؤسسات الدينية بالمدن الليبية التابعة للجمعيات الكاثوليكية قد أصبحت تحت حماية إيطاليا وهذا يدل على حقيقة التوافق الدولي بين فرنسا وإيطاليا[1] .

4 - المدارس الإنجليزية:

جاء التعليم الإنجليزي في ليبيا متأخراً أي في بداية القرن العشرين وبالتحديد في سنة 1907م بعكس الجاليات الأجنبية الأخرى، ويتضح هذا من خلال التقرير الذي قدمه القنصل الإنجليزي لحكومة الولاية بناء على طلبها لحصر المؤسسات الدينية والمدارس التابعة لدولته .

وقد كان لإنجلترا في طرابلس مدرسة في سنة 1907م التحق بها في تلك السنة 232 تلميذاً وتلميذةً وفي سنة 1908م وصل عددهم إلى 428 تلميذ وتلميذة، والدراسة بهذه المدرسة مجاناً بالإضافة إلى الإعانة وتعمل هذه المدرسة من أجل التنصير لصالح المذهب البروتستانتي، وهي بعكس المدارس الفرنسية والإيطالية التي كانت تعمل لصالح المذهب الكاثوليكي[2] .

سادساً – الصحافة :

1 – لمحة تاريخية :

تُعدّ الصحافة من أهم ركائز الحياة الثقافية في ليبيا على الرغم من مرور ليبيا بأحداث تاريخية تركت بصماتها على الحياة الثقافية وتطور المجتمع سياسياً واقتصادياً

---

(1) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، رسالة من القنصلية الإيطالية بطرابلس إلى الوالي بتاريخ 2 فبراير 1907م .

(2) الدجاني، آدهم. مصدر سابق، وثيقة رقم 163، ص 289 – 291 .

واجتماعياً وسأحاول في هذا الجانب أن أركز على نشأة الصحافة في الولاية خلال مرحلة الدراسة، نستعرض فيها المراحل التي مّرت بها، والعقبات التي تعرضت لها .

هناك عوامل ساعدت على صدور الصحافة بليبيا والعكس صحيح، وذلك تمهيداً لحصر العناوين الصادرة خلال فترة الدراسة للتعرف على الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها الولاية، وانعكاساتها على نشأة الصحافة وتطورها من حيث أعدادها واتجاهاتها، وعلاقة كل ذلك بالتشريعات القانونية النافذة في كل المراحل، لمعرفة مدى تأثيرها في تنظيم صدورها واستمرارها أو توقفها، مع ربط مواد هذه القوانين وقراراتها ولوائحها بها، من خلال تتبع المنهج التاريخي لتفهم الأحداث التاريخية والثقافية والصراعات السياسية الهامة التي تأثرت بها الصحافة في الولاية .

ومن ثمَّ نستعرض الصحف الأجنبية الصادرة في الولاية وبخاصة اليهودية منها في بدايات القرن التاسع عشر، بوصفهم يشكلون نسبةً من سكان مدينة طرابلس وضمن النسيج الذي تتكون منه الفئات التي تمتعت بحقوق المواطنة أسوة بالعثمانيين في أواخر الوجود العثماني، ونبيّن أهم الصحف الصادرة في الولاية وتطورها .

كانت البداية الأولى لصدور أول صحيفة يدوية شهرية في سنة 1827م محدودة الانتشار باللغة الفرنسية باسم «المنقب الأفريقي» تكتب باليد تم تسحب على آلة ناسخة لعدد محدود من النسخ وكانت في أربع صفحات صغيرة[1]، وهي تبحث في الموضوعات الخاصة بالسلك القنصلي وأخبار الموظفين العرب وغير العرب الذين يعملون في القنصلية، كما تتضمن بعض الطرائف والأحاجي، رئيس تحريرها القنصل الفرنسي «جان بابتست روسو» المستشرق الذي تم تكليفه برعاية المصالح الفرنسية في الولاية ولرصد تحركات الإنجليز والأمريكيين داخل الأراضي الليبية[2]، وبالتالي لا يمكن أن نؤرخ بدايات الصحافة الليبية بها لأنها غير مطبوعة من جهة، كما أنها من جهة أخرى بلغة

(1) كامل علي مسعود الويبة. الصحافة الليبية، جامعة قاريونس، بنغازي ليبيا، 2008م، ص18 .

(2) علي المصراتي. صحافة ليبيا في نصف قرن، منشورات دار الكشاف، بيروت لبنان، 1960م، ص26 – 27 .

أجنبية ولا صلة لها بالقارئ العادي، وليس لها صور ولا رسومات ولا إعلانات ولا مقالات، كما كان بعض الأهالي منذ نهاية الحكم القرمانلي لهم دراية بقدوم بعض الصحف الأجنبية من أوروبا ويدركون مفهوم الصحيفة التي عرفت في تلك الفترة باسم «كازيطة»[1] .

وعلى أية حال ؛ فإن استبعادنا لصحيفة المنقب لها مشروعية تشبه استبعاد الصحيفة التي أصدرتها الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798م[2]، لذا فالبدء بالتأريخ للصحف الصادرة في مصر كان بصحيفة "الوقائع المصرية"[3]، في عهد الوالي «محمد علي» فهي أول صحيفة عربية تركية تصدر في البلدان العربية سنة 1828م، وتُعَدُّ هذه بداية متأخرة مقارنة مع ظهور الصحافة في أوروبا عقب اختراع الطباعة في القرن الخامس عشـــر، واستثمارها في نشر الثقافة عبر المطبوعات الدورية منها وغير الدورية كالكتب، لكن نظراً لتبعية ليبيا للدولة العثمانية، فقد تأخر ظهور الصحف فيها كما تأخر في عاصمة الدولة «استانبول» أيضاً حتى بدايات القرن التاسع عشر، حيث شهدت صدور أول صحيفة باللغة التركية في الدولة العثمانية سنة 1831م وهي «تقويم وقائع» أول صحيفة رسمية حكومية تختص بالأخبار السياسية والأحداث اليومية وتنشر المواضع المتعلقة بالتجـــارة والعلوم والفنون، كانت قد سبقتها في الظهور دورية باللغة الفرنسية في عهد السلطان «محمود الثاني» بعنوان «جريدة بريد أزمير» سنة 1825م .

---

(1) كازيطة بمعنى صحيفة أو جريدة، شاع استخدامها مع بداية ظهور أول جريدة في البندقية بايطاليا وكان سعرها يمثل قيمة العملة الفضية GAZZETTA التي انتشرت في أوروبا والبلاد العربية وعندما نشأت الصحافة العربية استخدمت الكلمة باعتبارها صناعة حديثة العهد بالنسبة للناطقين بالضاد. انظر، علي مصطفى المصراتي. التدريب العسكري في طرابلس، مجلة الشهيد العدد 3، مركز جهاد الليبيين، طرابلس، ليبيا، 1982م، ص224، الويبة. مرجع سابق، ص 18 .

(2) عبد العزيز الصويعي. فن صناعة الصحافة ماضيه وحاضره ومستقبله، المنشأة العامة للنشر، طرابلس ليبيا، 1986م، ص 34 .

(3) تعد «الوقائع المصرية» أول صحيفة عربية تدخل إلى ليبيا، صدرت سنة 1828م باللغتين التركية والعربية، عمار جحيدر. بدايات الصحافة الليبية، ضمن كتاب المجتمع الليبي، مركز جهاد الليبيين، طرابلس ليبيا، 2005م، ص 610 .

كما بدأت في الصدور «السالنامة» سنة 1828م، وهي تقاويم الوقائع السنوية للدولة العثمانية، تطبع في مطبعة الحكومة باستانبول التي انحصرت الطباعة فيها. أما قيام المطابع في الولايات فكان في منتصف القرن التاسع عشر، حيث تولت طباعة الصحف الرسمية والتقاويم السنوية التي تعد من أوائل المطبوعات التي طبعت فيها وإحدى العناصر التي أدت إلى قيام المطابع وانتشارها في الولايات العربية[1] .

ففي بلاد الشام نشطت المطبعة العبرية أولاً خلال قرنين من الزمان بالنشر والانتشار عن طريق الرهبان والقساوسة، حتى ظهور أول مطبعة عربية في (ديرمار قزحيا) بلبنان الذين أحضروها أي الرهبان والقساوسة معهم من روما بعد انتهاء بعثتهم الدينية إلى الفاتيكان ثم ظهورها في حلب سنة 1706م[2]. حيث تمت طباعة الإنجيل باللغة العربية، لأنه لم تكن هناك مطابع في عاصمة الدولة العثمانية، والسبب أن المطبعة العربية الثانية في إستانبول لاقت معارضة شديدة، من قبل الحكومة وبعض رجال الدين الذين أفتى بعضهم بأَنَّ المطبعة "رجس من عمل الشيطان لأنَّ جلد الطباعة يصنع من جلد الحيوانات النجسة" إلى أن استطاع بعض المصلحين من استصدار فرمان سلطاني يمنح الإذن في إنشائها للطباعة، مع استثناء طبع كتب التفسير والحديث والفقه. وهذا الإجراء الذي قامت به الحكومة بتزكية من رجال الدين إجراءاً متخلفاً أدى إلى تأخر الطباعة وانتشارها من دون تقدم وأطال من عصور الظلام، وأعاق حركة نشر النتاج المعرفي خلال قرون، لذلك ظلت الصحيفة الرسمية «تقويم وقائع» الدورية المنتظمة في الصدور حتى ظهور أول مجلة علمية متخصصة بعنوان «وقائع طبية» سنة 1849م. بعد إعلان الدستور الذي أصدره السلطان عبد الحميد «لكفل حرية الرأي المتمثلة في حرية المطبوعات بدعم قانوني الذي يُعد ذروة حركة الإصلاح في الدولة، بمنحه للرعايا حق طلب استصدار دوريات»[3]. ففي العقد السادس من القرن التاسع عشر ظهرت العديد من

(1) المصراتي. صحافة ليبيا، مرجع سابق، ص 28 .

(2) الصويعي. فن صناعة الصحافة، مرجع سابق، ص 34 .

(3) الدستور العثماني، مصدر سابق، المجلد الثاني، ص 194 .

الصحف ومن أهمها «الجوائب»[1] وهي صحيفة أسبوعية أصدرها أحمد فارس الشدياق سنة 1860م[2]، وكذلك «مجلة الفنون» التي تولى تحريرها «حميد وهبي» سنة 1882م، المتخصصة في الزراعة والصناعة والعلوم. وقد توالى ظهور الكثير من الدوريات المتخصصة مثل «مجلة الأحكام العدلية» في القانون وغيرها من النشرات الدورية ذات الطابع الديني التبشيري مثل «مجموع الفوائد» التي أسسها المرسلون الأمريكيون في بلاد الشام سنة 1851م وغيرها من الدوريات الثقافية في بلادنا العربية، فالبداية الفعلية للصحافة في ليبيا بخطاب من الوالي محمود نديم باشا 1860 – 1867م موجّه إلى حكومة الدولة العثمانية يتمثل في عزم الولاية إصدار صحيفة نصف شهرية بعنوان «فوائد غريبة»[3] وإسناد مهمة تحريرها إلى ذوي الكفاءة من موظفي الولاية .

هذا هو السبب الأول أو المباشر لتأسيس أول مطبعة حكومية، فقد كتب الوالي إلى إستانبول مستعجلاً إرسال المطبعة، وبالفعل وصلت المطبعة الحجرية من جزيرة مالطا

---

(1) الجوائب أول صحيفة عربية ذات شأن فكانت الأولى في انتشارها وفي شرح أحداث السياسة العالمية، وقد نشرت وترجمت وثائق دبلوماسية مهمة، وعالجت المشكلات الاجتماعية، وقارنت بين المجتمع العربي والأوروبي، وصلت ليبيا بعد عامين من صدورها، اطلع عليها المثقفون في الولاية، وكانت موضع اهتمامهم ، فقد حددت الصحيفة بدل الاشتراك السنوي فيها بمائة وخمسين قرشاً يضاف إليها أجرة البريد. دار المحفوظات التاريخية طرابلس، ملف المعارف، وثيقة رقم 633، رسالة من نظارة المعارف العمومية إستانبول إلى والي طرابلس بتاريخ 1862/10/8م .

(2) الشيخ أحمد فارس الشدياق. مؤسس صحيفة الجوائب، وقد مدح مؤسسها بعض أفاضل عصر بهذه الأبيات:

هو فارس الشدياق عين زمانه — من كان في نكت البلاغة أوحدا
جابت (جوائبه) البلاد بأسراها — وغدةً لهـــا غرر المعاني سجدا
عرف الجميع علوا رتبة علمه — وبفضلـــه اعترف الأحبة والعدا

ليبيا المصورة العدد الخامس طرابلس ليبيا، فبراير 1938م، ص23 .

(3) فوائد غريبة صحيفة نصف شهرية أسندت مهمة تحريرها إلى ذوي الكفاءة من موظفي الولاية، وهو محمد اللحلاحي رئيس كتاب العربية «باشى كاتب عربي» مجلس الإدارة بالولاية، جحيدر. بدايات الصحافة الليبية، مرجع سابق، ص 660 .

ووضعت في قصر الولاية بقلعة السرايا الحمراء بطرابلس، لارتباط صدور الصحيفة أولاً وفقاً لقانون المطابع بـــ«مطبعة نظامنا مه سي» الصادر في سنة 1864م وتطبيقاً للفرمان الصادر عن السلطان عبد العزيز إلى والي ليبيا عقب التشكيل الإداري للولاية، بتأسيس مطبعة لطباعة الأوراق الرسمية والمراسلات الحكومية والقرارات وغيرها، وقد تأسست وفقاً لقانون المطابع سنة 1865م، مطبعة الولاية في سورية سنة 1864م، لطبع الصحيفة الرسمية «جريدة سورية»[1] سنة 1865م، وأيضاً مطبعة الولاية في العراق سنة 1869م، لإصدار صحيفة «الزوراء»[2] الرسمية وغيرها من الصحف الرسمية في بقية الولايات العثمانية .

تُعَدُّ مطبعة الولاية في طرابلس أول مطبعة حكومية اتخذت من السرايا الحمراء مقراً لها وهي مطبعة حجرية تأسست في سنة 1866م[3] اقتصرت على طبع الدوريات الرسمية القليلة بالحروف العربية فقط التي تكتب بها اللغتان العربية والعثمانية، وشأنها في ذلك شأن معظم المطابع الرسمية التي أنشئت في الولايات الأخرى خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهي مطبعة غير تجارية معفاة من الرسوم الجمركية،

---

(1) جريدة سورية كان نصفها تركياً يحرره قلم الولاية والنصف الآخر عربياً يقوم بتحريره نخبة من كتاب دمشق منهم أديب نظمي صاحب جريدة الكائنات ومحمد كرد علي صاحب جريدة المقتبس وكان يديرها خليل الخوري صاحب جريدة الأخبار، وكانت هذه الجريدة تبحث في الشؤون الإدارية للولاية وتنشر القرارات والتعيينات إلى جانب طائفة من المقالات الأدبية والعلمية والاجتماعية، محمد بن موسى، الصحافة الأدبية في ليبيا، مركز جهاد الليبيين، طرابلس ليبيا، 1998م، ص21 .

(2) الزوراء صدرت في بغداد وتُعد أول جريدة عراقية كانت تحرر باللغتين العربية والتركية، تعنى بنشر القرارات وأخبار الإدارات الحكومية، إلى جانب مجموعة من المقالات العلمية، وقد كتب فيها كثير من أدباء العراق أمثال : الشيخ علي الرضا، وطه الشواف، ومحمد شكري الألوسي. عباس الحامض. تاريخ الصحافة في سورية، دار اليقظة العربية، دمشق 1951م وسامي الدهمان، أضواء على الصحافة العربية، مجلة الثقافة السورية، يوليو 1954م .

(3) الأفكار، العدد 13، السنة الثانية أكتوبر 1957م، ص 15 – 16 .

لأنها حكومية تتولى طبع الجريدة الرسمية والأوراق لدوائر الحكومة[1] .

كما مكنها من الاعتماد في ميزانيتها على اشتراكات الموظفين الذين كانت تفرض عليهم لضمان دخل ثابت وتمويل مستمر[2] باستقطاع الاشتراكات من مرتبات الموظفين الكبار، وبفرض عدد النسخ الواجب اقتناؤها إلزاماً على المتصرفيات والمناطق التابعة للولاية وفقاً لتعداد السكان في كل قضاء أو ناحية .

وعلى الرغم من صدور نظام يطبق على جميع المطابع في أنحاء الدولة العثمانية منذ سنة 1857م[3]، فإن إنشاء المطابع الحكومية تطبع الأوراق الرسمية والدفاتر الخاصة بأعمال الحكومة والتقاويم العثمانية المعروفة باسم «سالنامة» التي تُعد بمنزلة تقرير رسمي أو دورية رسمية، لم يكن مقتصراً على المعرفة ونشر الثقافة فحسب، وللانتباه المتأخر لأهمية الدوريات وفوائد الطباعة، بل كان لشمولية الإجراءات وتشابهها في تطبيق القوانين الحديثة على الإدارة العثمانية، وهي ما يـــدل توظيفها السياسي لمعرفة ما يدور في الولايات التابعة لها، حتى تتلافى التهديدات التي تحدق بها من قبل الدول الأوروبية وأطماعها في السيطرة على المنافذ البرية والبحرية، وهو ما وضح تأثيره على صدور الصحف والمجلات في الولايات بصفة عامة وليبيا بصفة خاصة[4] .

صدر العدد الأول من صحيفة «طرابلس الغرب»[5] في 10 جمادي الأول 1283هـ (20 سبتمبر 1866م) وهي أول صحيفة عربية تركية رسمية أسبوعية تصدر في ليبيا، تنشر المراسيم السلطانية والقرارات والأخبار الداخلية[6]، وكانت تقتصر على نشر

(1) عبد العزيز الصويعي. المطابع والمطبوعات الليبية قبل الاحتلال الإيطالي، المنشاة العامة للنشر، طرابلس ليبيا، 1985م، ص 112 .

(2) الصويعي. مرجع سابق، ص57 .

(3) خليل صابان. تاريخ الطباعة في الشرق العربي، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1966م، ص30 .

(4) المرجع السابق نفسه، ص 302 .

(5) (طرابلس غرب) تحمل اسم البلد، إشارة على تميزها عن طرابلس الشام، المصراتي، صحافة ليبيا، مرجع سابق، ص 31 .

(6) الأنصاري. مرجع سابق، ص30، والصويعي، فن صناعة الصحافة، مرجع سابق، ص35.

الأوامر والوقائع والإعلانات والتوجيهات[1]، كسائر الصحف في الدولة العثمانية، إلى جانب نشر شكاوى القراء واستراحاماتهم مجاناً[2]، ولأنها صادرة من حكومة الولاية، وتطبع في مطبعتها فهي تتضمن ما أجيز من قوانين وتشريعات ترغب الحكومة في نشرها، أو الإعلانات التي يسمح القانون بنشرها[3] .

ولأهمية هذه الصحيفة لدى السلطات العثمانية في عاصمة الدولة أبرقت لحكومة ولاية ليبيا تزويدها بعدد من إصدارات صحفية طرابلس الغرب، كما طلب السلطان عبد الحميد الثاني 1876 – 1909م تزويده نسختين من الصحيفة في نهاية كل أسبوع[4] .

ومن أهم رواد العمل الصحفي في الولاية أحمد بن شتوان، عمل محرراً لصحيفة طرابلس الغرب في بداية تأسيسها[5].

واجهت صحيفة طرابلس الغرب عدة صعوبات وبخاصة في مجال الطباعة حيث لا تطبع المطبعة الحجرية أكثر من 150 نسخة أسبوعياً. ولكن مع مرور الزمن تطورت الطباعة وأصبحت بأعداد أكثر حتى وصلت ألف نسخة أسبوعياً وصارت توزع على نطاق أوسع من السابق[6].

---

(1) فيليب دي طرازي .تاريخ الصحافة العربية ،ج1، المطبعة الأدبية، بيروت لبنان، 1913م، ص200 .

(2) Souriau – Hoebere chts,Christiane, La presse Maghrebine .Libye. paris. center National de la Recherche Scien tifge, 1975, p. 31.

(3) أبو بكر محمد الهوش. تطور الضبط الببليوغرافي للمطبوعات الرسمية في ليبيا، مركز جهاد الليبيين، طرابلس ليبيا، 1988م، ص 30 .

(4) دار المحفوظات التاريخية طرابلس، ملف المطبوعات، برقية من قصر يلدز مقر السلطان إلى والي الولاية، 1898/5/22م .

(5) الشيخ أحمد بن الحاج يوسف بن شتوان. ولد في مدينة مصراته ودرس فيها وأكمل دراسته بطرابلس وسافر إلى مصر تم إلى استانبول، اشتغل في التدريس بالعاصمة العثمانية وحظى باحترام السلطات العثمانية، توفي في عام 1881م. ليبيا المصورة، العدد الخامس فبراير، 1938م، مقال (أعيان ليبيا) .

(6) طرابلس الغرب، العدد 61، 25 رجب 1284هـ 22 – نوفمبر 1867م .

وبما أن الصحيفة تتبع الدولة في جميع أمورها، فكان الخبر أبرز عناصر المادة الصحفية فيها، وهو خبر محدود الاتجاه يعني بتتبع أحداث الولاية بالدرجة الأولى ثم بأحداث الدولة العثمانية بصفة عامة. ثم زحفت المقالة على المساحة الكبرى من الصحيفة وأصبحت لها الصدارة بعد فترة وجيزة، وشاركتها التعليقات، وتفصيل الحوادث، وشيء من الإعلانات التي كان الحيز الأكبر منها للدولة[1].

وشغلت المقالة السياسية الحيز الأكبر من صحيفة طرابلس الغرب ولكن تحت رقابة حكومة الولاية التي لا تسمح بالحديث عن السياسة إلا في اتجاه واحد مما أدى إلى تعثر المقالة السياسية ولا سيما في فترة صدورها الأولى[2].

ولم تهتم هذه الصحيفة بالمقالة الدينية إلا متأخراً حيث كانت من الندرة بمكان، ولم تبرز بشكلها الواضح إلا في الفترة الأخيرة عقب صدور الدستور، وعلى الرغم من الاتجاه الديني الذي يشكل منه عصب الدولة العثمانية، والدعوة السياسية الدينية التي نادى بها السلطان عبد الحميد بهدف جمع المسلمين في جامعة تقف في وجه الغرب المسيحي، فإن الأصداء ظلت باهتة على صعيد المقالة الدينية. وبالتمعن في عدد من صحيفة طرابلس الغرب نجد أن مشاركة المقالة الاجتماعية اقتصرت على بحث تطوير التعليم ومناقشة بعض العادات الاجتماعية ونقدها، ونقد لنظام جباية الضرائب في الولاية وأثره على المجتمع .

فقد شهد عهد السلطان عبد الحميد الثاني محاولات جادة للنهوض بالدولة، لكن الولايات البعيدة - ومنها ليبيا - ما كان لها أن تطمع في إصلاح يكلف الدولة أموالاً لم يعجز السلطان عن إيجاد مصارف لها في الأناضول أو في ولاياته الأكثر أهمية، ولم تخطر ببال أحد في الأعداد الأولى من الصحيفة المقالة الاقتصادية إلا متأخراً أي في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين وما هي إلا مقالات ترجمت من صحف نشرت في استانبول .

---

(1) طرابلس الغرب، العدد 532 .

(2) طرابلس الغرب، العدد 112 .

ولما للصحافة من أهمية في نشر الثقافة داخل المجتمع الليبي نشرت العديد من المقالات الثقافية التي ركزت على الجانب التعليمي وذلك لوضع أسس للمعرفة على غرار التعليم المدرسي في نمط أكثر حرية وأوسع باباً[1]. ولتركيز الصحيفة على الجانب التعليمي حاولت الربط بينه وبين الجانب الاقتصادي لما لهذه العلاقة الوثيقة من تأثير لأنَّ "الصنائع لا تكون من غير معارف وإنْ كانت تكون ناقصة" حسب رأي الصحيفة[2] .

وقد صدر العدد الأول من دورية «السالنامة» في 1869/4/13م كتقويم إحصائي يطبع في المطبعة الحجرية الحكومية، فهي مجلة أنباء رسمية حكومية تحتوي على اللوائح والقوانين والتعيينات لرجال الحكومة والبلاغات وبعض القرارات، بالإضافة إلى نبذ قصيرة مختلفة علمية وتاريخية[3]، أو إنها بمنزلة حولية تقرير سنوي رسمي للولايـــة، تهتم بتنـــاول تقاويم الوقائع السنوية والإحصاءات الرسمية التي يشترك في ترتيبها وإعدادها كل دوائر الحكومة[4]، وتتضمن إلى جانب الإعانات والبلاغات الحكومية بعضاً من المقالات الأدبية والثقافية والاجتماعية، وكانت تصدر باللغتين العربية والعثمانية ويشترك في تحريرها عرب وعثمانيون من أدباء وكتاب طرابلس[5].

وقد تطلبت المطبعة الوحيدة الحكومية بعد خمس سنوات من تاريخ إنشائها إدخال التحسينات عليها (ضغط) أو (لصق) حروف مختلفة لها، وتم جلب حروف جديدة من حيث أنواعها وبنوطها وهي أربعة وأضيفت إليها آلات حديثة أيضاً[6]، لتواصل عملها في طبع الدوريتين الوحيدتين في الولاية، الذي تعثر فيما بعد بسبب الضغط الكبير عليها،

---

(1) طرابلس الغرب، العدد 257، 1874م .

(2) طرابلس الغرب، العدد 257، 1874م .

(3) أحمد راسم قدري. النهضة الفكرية في ليبيا زمن الحكم العثماني، صحيفة الأفكار السنة الثانية، العدد 13، 1955م الجمعية الليبية التركية للصداقة والثقافة، طرابلس ليبيا، ص15 .

(4) المصراتي. صحافة ليبيا، مرجع سابق، ص 28 .

(5) محمد بن موسى. مرجع سابق، ص 22 .

(6) قدري. المرجع السابق، ص 20 .

فهي أول مطبعة عصرية في عهد «أحمد راسم»[1] (1881 - 1896م) بطرابلس كبادرة أولى نحو تنشيط الفكر وإثبات الحوادث في مطبوعات رسمية أو غير رسمية الأمر الذي أدى إلى تحسن طباعة الصحف بإدخال الحروف الجديدة عليها لطبع صحيفة طرابلس الغرب، مع التطور في مجال الطباعة أصبح لزاماً على الحكومة العثمانية استبدال المطابع القديمة بأحدث منها لمواكبة التطور وذلك من خلال الإسراع في طباعة الدوريات وغيرها، بالإضافة إلى تجديد حروفها، وطباعة الدوريات باللغتين العربية والعثمانية، ومن هذا المنطلق أظهــر والي ليبيا حينذاك «أحمد راسم» الذي استمرت ولايته 18 عاماً رغبته في إجراء تعديلات على المطبعة التي أسسها لصحف الأخبار والوقائع، بتجديد حروفها مع سائر اللوازم المطبعية وصكٍ حروف جديدة مختلفة الأحجام من إستانبول سنة 1890م في 21 جمادى الآخر 1312هــ وفقاً لصدورها قانون آخر للمطبوعات سنة 1895م يتعلق بالآثار المطبوعة والرسائل والنشرات وآلات المطبعة، الذي أعطى الحق للأفراد في إصدار مطبوعات دورية تخضع لموافقة السلطان العثماني .

(1) أحمد راسم قدري. مرجع سابق، ص 25 .

استنتاج الفصل الرابع

قد يصعب قراءة نتائج الفرز الاجتماعي، لأن الطبع متأصل في نفوس الأهالي، وما يطرأ عليه من تغييرات قد لا تكون كبيرة بحيث تزيل هذا الطبع الموروث بفطرة الأرض والواقع المعاش.

صحيح أن النسيج الاجتماعي للأهالي متأصل في نفوسهم، غير أن التدخلات الخارجية مهاجرة أم غازية فإنها تسهم في إحداث تبدلات قد تكون نتائجها سلبية على الواقع الغارق في بداوته والمرتبطة بالولاء القبلي، بعكس نتائجها الإيجابية على سكان المدن الذين يتعاملون مع الواقع الحسابي لهم.

إن العادات والتقاليد وإن تشابهت لكنها تظل علامة فارقة للقوى الاجتماعية وبخاصة ما بين العرب المسلمين والمسيحيين وبين اليهود الذين يرفضون الاندماج بسبب تطلعاتهم الضيقة. وبناء عليه فإن التأثيرات العثمانية تعد طفيفة.

إن عودة العثمانيين إلى الولاية، حتمت عليهم ضرورة حماية الأهالي الذين يعملون لتأمين لقمة عيشهم وبالوقت نفسه يقدمون للأتراك العثمانيين خدمات عدة، وضرورة تأمين الجانب الصحي لهؤلاء الأهالي الذين يتعرضون لأوبئة العصر فأوجدت أدوية للشفاء من أمراض لقرون تعصف بالأهالي وتودي بحياتهم، وهذا أقل واجب كان على العثمانيين العمل بجد لإنقاذ الأهالي، وقد تدخل العثمانيون فعلاً إلى جانب الأهالي وبخاصة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

تظل الشعوب تقرأ من خلال تراثها الحضاري وثقافتها التي يمكن لفئة أو مجموعة بشرية لها مميزاتها الثقافية، علماً بأن الولاية لم تدخل المجال القضائي من طريق واسع قياساً بجيرانها، ومرد ذلك الطابع البدوي الذي يخيم على الولاية بعامة.

لم يتدخل العثمانيون كثيراً بالتعليم منذ دخولهم الولاية منتصف القرن السادس عشر واقتصر التعليم على المساجد التي دأبت على تعليم الأهالي القراءة والكتابة والحديث وعلوم القرآن، وإذا كان التعليم قد تجسد فعلياً من خلال دور العبادة، فإن الأسرة القرمانلية خطت خطوة فعلية باتجاه إيجاد أماكن لتعليم الأطفال في بيوتات غير بيوتات العبادة، لكنها كانت وقفاً على المدن الرئيسة مثل طرابلس وبنغازي ثم لحقت بها المدن الساحلية، وبزوال الأسرة القرمانلية وقدوم العثمانيين وتخليهم عن اعتماد القوة من خلال العسكرية وتحديداً منذ سنة 1858م فلقد عمت الحياة المدنية وأرغم الولاة على ارتداء البذلة المدنية والتلقب بألقاب بعيدة عن العسكرة. وهكذا بدأت المدارس تنطلق إلى التدرج والتوسع فمن مدارس ابتدائية ورشيدية إلى مدارس مهنية وخرجت بذلك عن طرابلس وبنغازي لتعم مختلف المدن الليبية، والمدهش أن الأهالي تدافعوا بشكل كبير للتعلم بغية تسوية أمورهم وأمور بلادهم.

إن لتوسع دائرة التعليم وزيادة عدد المدارس وتفوق طلابها، أسفر عنه الصحف والجرائد والمجلات، ويعدّ أحمد راسم باشا أول الولاة بعد أحمد عزت باشا في إدخال الطباعة إلى الولاية، وعنها تفرع إقامة نوادٍ للدراسة أو للتحدث بالواقع الذي يفرضه الإيطاليون عليهم، وكيف أن الأتراك وقفوا إلى جانبهم وبدؤوا بتدريبهم، لكن الضغوط الخارجية وتولي الاتحاديين الأمور، بقي الليبيون لوحدهم في ساحة المواجهة مع الطليان، فتلاحموا من خلال الواقع الاجتماعي والتكافل الاقتصادي والعادات والتقاليد التي تحصنهم ضد التغيرات الفجائية القادمة من خارج الوطن.

الفصل الخامس

الأطماع الأوروبية في ليبيا

أولاً : الدراسات الاستكشافية التجسسية

1- دور البعثات التبشيرية

ثانياً : التنافس الإيطالي الفرنسي على ليبيا

ثالثاً : محاولة الإيطاليين تعميق نفوذهم

رابعاً : أنشطة بنك روما في الولاية

1- النشاط الصناعي

2- النشاط الزراعي

3- النشاط التجاري

خامساً: دور البنك في إثارة وتحريض الرأي العام الإيطالي

سادساً: موقف الولاة والأهالي من بنك روما

سابعاً: التمهيد الإيطالي لاحتلال ليبيا

1- تدخل الدول الأوروبية في شؤون الدولة العثمانية

2- الاتفاقيات والتحالفات الأوروبية

ثامناً: موقف استانبول من التحرش الإيطالي

- استنتاج الفصل الخامس

الأطماع الأوروبية في ليبيا

يخطئ من يعتقد أن التدخلات الأجنبية في مناطق المغرب العربي قد تمثلت بالاحتلال الذي تعرضت له مناطقه في القرنين التاسع عشر والعشرين، لأن الأوروبيين كانوا يتطلعون إلى فرض نفوذهم على المناطق الإسلامية بعامة ومناطق المغرب العربي بخاصة منذ قيام دولهم، وكان الهدف دينياً آنذاك، وإذا كان المشرق العربي قد تعرض لغزو أوروبي من خلال ما يُعرف تاريخياً بالحروب الصليبية وفشلها، فإن مناطق المغرب العربي بدأت تواجه تعديات أوروبية منذ النصف الأول للقرن الخامس عشر، وتجسدت تلك التعديات كحقيقة واقعة مع مطلع القرن السادس عشر ولاسيما بعد سقوط الدولة العربية في الأندلس وتطلع ملكة قشتالة إيزابيلا التي تزوجت من فرديناند إلى فكرة الانتقام من المسلمين أينما حلوا، ولهذا بدأت طلائع الاستعمار الأوروبي تتجه إلى مناطق المغرب العربي مع بداية القرن السادس عشر، فقد خضعت تونس والجزائر إلى السيطرة الإسبانية منذ 1508-1509، وخضعت ليبيا سنة 1510م، وبذلك فقدت مناطق المغرب سيادتها، وخضعت لاستعمار طابعه ديني حاقد وانتقامي بغيض.

وإذا كان الريس خير الدين بربا‌روس قد قدّم الشمال الأفريقي بمناطقه الثلاثة فيما بعد إلى العثمانيين، فهذا دليل على أن الصراع آنذاك كان يحمل طابعاً دينياً، لأنه أراد خلق توازن قتالي وعدائي ما بين القوتين آنذاك فإسبانيا ممثلة العالم المسيحي والدولة العثمانية ممثلة العالم الإسلامي، وظل الصراع الديني يحمل تأثيراته كاملة حتى قيام الثورة الصناعية، فاتحد الجانب الديني لأوروبا مع العامل الاقتصادي، الهادف إلى الحصول على المواد الخام وخلق أسواق لتصريف المنتجات، ويليهما العامل الديني الباطني لدول أوروبا.

لقد رزحت ليبيا تحت السيطرة الإسبانية مدة عشرين سنة، ثم تنازلت عنها لفرسان القديس يوحنا ، وأباحت لهم حرية التصرف بها، وظل الليبيون يواجهون ظلم الفرسان إلى أن كلف السلطان سليمان القانوني (1520-1566) القائد سنان باشا بقيادة حملة برية وبحرية سنة 1551 لطرد الفرسان منها، وبالفعل فقد طُرد الفرسان منها، وغدت طرابلس الغرب ولاية عثمانية حتى سنة 1911م، حيث خرج العثمانيون منها تاركين أمرها لأقدارها.

لم تكن التدخلات الأجنبية واضحة الأهداف أو بارزة بشكل علني خلال خضوع مناطق الشمال الأفريقي للسيطرة العثمانية، وإنما حدثت تحرشات، اختلفت الآراء والدراسات حول أسبابها، فكتّاب الغرب الأوروبي يقولون، كان رداً على الهجمات التي كان بحارة الشمال الأفريقي يشنونها على مناطقهم ويعتدون على سفنهم، وفي الحقيقة، فإن التحرشات الأوروبية مهما كانت جنسيتها القومية، كانت تفتعل ذلك، لأهداف استراتيجية تقتضيها مصلحتهم القومية، وحينما لم يتمكنوا من تحقيق أغراضهم الاستعمارية، بدؤوا باتباع أسلوب المراوغة، وذلك عن طريق مبشريهم الدينيين المتمثلين آنذاك بالفرنسيسكان والدومنيكان، وهذا يتطلب منا، رصد تلك المحاولات الاستعمارية المتسترة باسم الدين[1].

بدأت أوروبا تتخلص من سيطرة الكنيسة وتنهي حروبها الدينية التي أنهكتها، وتسعى لبناء دولة قومية ثقافياً وعلمياً، في حين أخذت الدولة العثمانية بعد فساد نظامها العسكري تتجه إلى الضعف والانحلال لأسباب عدة من الصعب التعرض لها تجنباً من الخروج العلمي عن الموضوع الذي نتناوله بالدراسة[2].

ومع أوائل القرن الثامن عشر وزيادة الضعف العثماني، بدأ النفوذ المحلي يبرز على ساحة ممالك الدولة العثمانية، ففي بلاد الشام ظهر آل العظم حكام ولاية الشام 1729م، وفي صفد ظهر ضاهر العمر 1750-1775، وفي مصر محمد علي بك الكبير 1767-1773، وفي تونس برزت الأسرة الحسينية 1705-1956، وفي ليبيا الأسرة القرمانلية 1711-

(1) إسماعيل حقي أوزون تشارشلي، أوجاق الغرب، استانبول 1958م، ص 140.

(2) مصطفى حامد رحومة، النشاط السياسي الأوروبي وانعكاساته على حركة الجهاد الليبي ضد الغزو الإيطالي، مجلة البحوث التاريخية، العدد الثاني، السنة الرابعة، طرابلس 1985م.

1835، وكانت أوروبة تراقب تلك التحولات المحلية وتعدها بادرة أولية لضعف الدولة العثمانية، ولهذا سعت إلى إقامة علاقات مزدوجة مع ولاة الشمال الأفريقي كحكام مستقلين، ومع الدولة العثمانية باعتبار أن تلك الولايات تابعة لها حتى ولو اسمياً، معتمدة المبدأ القائل: ضرب عصفورين بحجر واحد، ولم يكن ولاة الشمال الأفريقي مدركين ذلك وغير مبالين بما يحمله مستقبل ولاياتهم من مفاجآت خطيرة ستنعكس مستقبلاً عليهم وعلى أهالي ولاياتهم[1].

وهكذا نرى بتحجب السلاطين العثمانيين وتخليهم عن قيم عثمان ومبادئه، وجهل ولاة الشمال الأفريقي، تمكنت أوروبا من ابتلاع الدولة العثمانية من أطرافها، وأخذت فرنسا وبريطانيا يتقاسمان ممالك الدولة العثمانية، فاحتلت فرنسا الجزائر سنة 1830، واحتلت بريطانيا عدن سنة 1839، واحتلت فرنسا تونس سنة 1881، واحتلت بريطانيا مصر سنة 1882م، ثم بدأت طلائع الأطماع الفرنسية تتجه إلى المغرب الأقصى، وبدأت الأطماع الإيطالية تتجه إلى ليبيا. أدوار وتلاعب بمصير أملاك الدولة العثمانية، ولهذا فقد تباينت مواقف سلاطين آل عثمان من تلك التدخلات الأوروبية الطامعة بتلك الممالك، فبعض الباحثين يحمّل السلطان الحاكم عدم اتخاذ موقف إيجابي وصارم حيال تلك التدخلات، وبعضهم الآخر يدافع عنه بالقول، يكفي السلطان العثماني آنذاك ما يواجهه من مشكلات في مركز دولته[2].

أما بشأن موقف ولاة ليبيا ، فقد كان هناك إجماع عام على مقاومة التدخلات الأجنبية، بكل أنواعها وأشكالها، ولاسيما التدخلات الإيطالية التي تجاوزت الحد المعقول، وقد وقف الأهالي مع الولاة معلنين تحديهم لأية محاولة ترمي إلى التدخل بشؤون الولاية أو فصلها عن الدولة العثمانية على الرغم من الإهمال غير المقصود الذي تعرضت له الولاية خلال السيطرة العثمانية.

على الرغم من التطور الذي شهده العالم عامة والدولة العثمانية خاصة، فإن رابطة الولاء للدولة العثمانية لا تزال قوية ومتينة في مناطق الشمال الأفريقي، ولاسيما بعد خضوع الجزائر للاحتلال الفرنسي.

---

(1) سرت أوغلو، مرجع سابق، ص 180.

(2) إسماعيل حقي تشارشلي، مرجع سابق، ص 175.

لقد رأى الليبيون مأساة الجزائريين وفيما بعد التونسيين نتيجة الظلم والقهر الذي لحق بأهالي الولايتين. انطلاقاً من تلك المعاناة، فإن أهالي الولاية تمسكوا بالولاء العثماني الذي رأوه في بعض الولاة أمثال أحمد راسم باشا ونامق باشا ورجب باشا، وولاة سبقوهم في إدارتها، حرصاً لم يجدوه من بعض ولاة الأمر منهم، ولهذا وقفوا بحزم مع الولاة وأيدوهم في خطواتهم، ومن الصعب القول إن الولاة العثمانيين لم يبذلوا جهودهم لتحسين أحوال الولاية من مختلف النواحي الاجتماعية والإنشائية (العمرانية) والاقتصادية ، بغية رفع مستوى الأهالي وإلحاقها بالتقدم الذي بلغته مختلف الولايات.

لقد تجلى موقف الباشوات بتحذير الأهالي من الانجراف وراء الإدعاءات الأجنبية ولاسيما الإيطالية منها. ولهذا فإن الوالي أحمد راسم باشا، طلب من المدرسين القيام بحملة توعية في المدارس وخارجها حول النشاطات التي تمارسها إيطاليا في الولاية ، كما فرض مقاطعة على المدارس الإيطالية والفرنسية، وشدد الخناق على تحركات الجالية الإيطالية وقنصليتها[1]، ولم تستطع الحكومة الإيطالية تقديم شكوى ضده كما فعلت مع بعض الولاة، لأن الأهالي وقفوا إلى جانبه، وطالبوه بذلك، أما نامق باشا الذي خلف أحمد راسم باشا، فقد هدد الجالية الإيطالية بالطرد إذا قام أفرادها بأي نشاط مشبوه، وواظب في أثناء إدارته على الاستمرار في تحسين أمور الولاية من مختلف النواحي، ولدرجة أن الجالية الإيطالية في ليبيا قدمت شكوى إلى قنصليتها، ولكن الوالي نامق باشا، لم يكترث، وظل مواظباً على إعمار الولاية[2]، وفي عهد رجب باشا شهدت الولاية تطوراً ملحوظاً في تحسين النواحي العسكرية، وتدافع الأهالي للتطوع في الفرقة التي أنشأها الوالي رجب باشا، وقد حاول الوالي تأمين العتاد الحربي اللازم للولاية، فطلب من استانبول تزويدها بالبنادق، كما طلب إرسال مهندسين لتصليح المدافع المعطوبة، وبالفعل استجابت استانبول لطلبه، وتم إعمارها وإصلاحها، على الرغم من أنها لم تكن كافية لحماية الولاية من هجوم مرتقب من قبل إيطاليا التي جاهرت بذلك.

---

(1) Mahmet can oğlu, Trablus idaresi, Ankara, 1969. s. 135.

(2) مدحت سليم جاندر، إدارة طرابلس الغرب، استانبول 1924م،، ص136.

وهكذا نرى أن الولاة حاولوا جاهدين الحفاظ على استقلالية الولاية، وعملوا على تقويتها وتحسين أوضاعها، إلا أن الظروف التي كانت تعانيها الدولة العثمانية آنذاك، والصراع الذي تشهده استانبول ما بين جمعية الاتحاد والترقي والسلطان عبد الحميد الثاني، حالت دون تقديم مساعدات لولاية ليبيا توازي الهجمة الاستعمارية التي تتعرض لها، واقتصرت الجهود آنذاك على الولاة الذين امتلكوا حساً دينياً حتم عليهم ضرورة الاهتمام بالولاية، ومساعدة أهلها على مقاومة التدخلات الأجنبية.

وخلاصة القول: إن الولاية سواء أكانت متطورة أم غير متطورة، فإن الدول الأجنبية رسمت خطة مسبقة لاقتسام أملاك الدولة العثمانية، وعلى الرغم من الصفات السلبية للولاة العثمانيين، وإهمالهم للولاية من مختلف النواحي، فإن المقاومة التي أبداها الشعب الليبي في أثناء الغزو الإيطالي تؤكد على الإيمان والعزيمة من جهة، وعلى تطبيق المخطط الاستعماري المرسوم من جهة أخرى[1].

أولاً - الدراسات الاستكشافية التجسسية :

يرى المتتبع لنمو الطموحات الإيطالية في ليبيا، نماذج في بعض كتابات عدد من المفكرين الإيطاليين فمثلا نرى الكاتب مادزيني وغيره من دعاة القومية الإيطالية يدعمون الرأي القائل بأنه يجب أنْ يكون لإيطاليا قدم في ليبيا، وقد تأكدت هذه المشاعر في أقوال الدبلوماسي الإيطالي سيزارو باليو في تصريح له سنة 1843م بقوله : «عندما تحقق إيطاليا استقلالها علينا أنْ نفكر في التوسع شرقاً وجنوباً سواء إلى تونس أو إلى ليبيا»[2].

بدأت الأطماع الإيطالية تتضح وتتبلور تدريجيا حول ليبيا وبدأت رحلات الكشوف الإيطالية تتعدد تحت أسماء وشعارات مختلفة وحجج وأغراض ظاهرها علمية وحقيقتها جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات والدراسات حول الولاية المزمع غزوها .

---

(1) لقد أكد رضا نور في كتابه أن الدول الأوروبية ستنفذ مخططاتهم، انظر ج4 ص145.

(2) عبد المولى صالح الحرير، التمهيد للغزو الإيطالي وموقف الليبيين منه، مركز جهاد الليبي، طرابلس ليبيا، 1984م، ص 16 – 17 .

كانت معظم البعثات التي قدمت إلى ليبيا في تلك الفترة قد قامت بزيارتها بإيعاز من الحكومة أو بناء على مبادرة من الجمعية الإيطالية للاستكشاف الجغرافي والتجاري وهي كما يتضح من اسمها ليست مقصورة على الكشف الجغرافي بل شمل اختصاصها البحث التجاري مما قد يدل على أهدافها الاستغلالية والاستعمارية.

وقد لاحظت الحكومة الإيطالية تعهد قناصل الدول الطامعة في ليبيا لهذه الرحلات بالرعاية وتقديم المعونة سواء عن طريق توفير المعلومات اللازمة عن الجهات الداخلية من الولاية أو بتأمين الحماية المطلوبة قدر المستطاع، فزادت من جهودها لدعم رعاياها في هذا المجال[1] .

كانت أولى الرحلات الإيطالية التي قام بها (مانفريدو كامبيرو) موفداً من قبل الجمعية الإيطالية للاستكشاف الجغرافي والتجاري في سنة 1880م حيث زار معظم المناطق الشرقية للولاية، تم قام (جوزيبي هايمان) في سنة 1881م بزيارة مدينة طرابلس وبعض المناطق الداخلية من الولاية حيث أعدَّ بعض الدراسات عنها، ثم قام (بيترو مامولى) في سنتي 1882 – 1883م برحلة إلى أنحاء متفرقة من البلاد وقدم أبحاثه للجمعية المذكورة، وكذلك الرحالة (أ. بنشيتي) في سنة 1895م[2]. ثم في سنة 1901م قام (بيدريتي) بتحدي حضّ فيه السلطات العثمانية على دخول الولاية والتجول فيها وتمكّن من القيام برحلته منطلقاً من بنغازي باتجاه الشرق حتى مدينة درنة وفي سنة 1903م قام الجيولوجي (فينا سادي ريتجي) بدراسات جيولوجية على طول ساحل الولاية، ولم تقتصر هذه الرحلات على بعض العلميين أو الجغرافيين بل شملت أيضاً السياسيين والصحفيين والعسكريين، فقد قام عضو مجلس الشيوخ الإيطالي الذي تقلد عدة مناصب سياسية فيما بعد (السنيوردي مارتينو) بزيارة لمتصرفية بنغازي سنة 1907م لأغراض يسهل تصنيفها بأنها لا تنتمي لحركة الكشوف الجغرافية وإنما يغلب عليها الطابع السياسي[3]، وقد زارها للهدف نفسه النائب (كاستليني)[4].

---

(1) محمد رجب الزائدي. الغزو الإيطالي لليبيا، دار الكتاب الليبي، بنغازي ليبيا، 1974، ص47 .

(2) Leone, D, E, L, Italiain Africa , Volume Secondo Roma: Memly 1955 , pp,257– 67.

(3) Celal Tevfik (مرجع سابق) s. 239 .

(4) كورو. مرجع سابق، ص 47 .

فضلاً عن أنَّ عدداً كبيراً من الصحفيين الإيطاليين قد قاموا بعدة جولات في ليبيا، وكتبوا عن انطباعاتهم عنها ولو بصورة مخالفة للحقيقة، مثلما حدث من قبل عدد من محرري أكبر الصحف الإيطالية[1] .

وبالإضافة إلى ذلك جاءت عدة بعثات عسكرية تحت أسماء مستعارة وتحت ستار أعمال مختلفة لدراسة طبيعة الولاية ومعرفة إمكانياتها الدفاعية، فقد تعددت خلال الفترة السابقة على الغزو العسكري البعثات الإيطالية إلى الولاية ولا سيما تلك التي كانت بتكليف مباشر من الحكومة أو من بعض الساسة شخصياً مثل رحلة (السنيو ركوربيتا) و(ماد الاري)، و(روسي)، و(دي سانكتيس) الذي توجه مع بعثته لبعض المدن في شرق الولاية سنة 1910م[2] .

وقد كان آخر تلك الرحلات هي التي قام بها العالمان (أسفورزا وسان فليبو) للبحث الجيولوجي والتنقيب عن المعادن[3].

شكلت معظم رحلات هؤلاء الرحالة الخطوة الأولى على طريق التمهيد للغزو العسكري فقد أمكن الاستفادة منها على وجهين: فمن ناحية أتاحت فرصة جمع المعلومات اللازمة عن الولاية واكتشاف مناطقها وبقاعها المختلفة ومعرفة إمكانياتها الدفاعية وأيسر السبل للإنزال العسكري عند الغزو، كما سمحت من ناحية أخرى بمعرفة الموارد الطبيعية ودراستها حيث يمكن استغلالها اقتصادياً في المستقبل .

ثانياً : الاستعانة بالبعثات التبشيرية

حاولت إيطاليا طمس المعالم الدينية والقومية للسكان العرب، وخلق أتباع يؤمنون بالولاء للدولة الجديدة بوصفهم جزءاً لا يتجزأ منها، وتحقيقاً لهذا الهدف لجأت للاستعانة بالبعثات التبشيرية .

---

(1) زار انريكو كورديني. الذي كان من كبار محرري صحيفة «الفكر الوطنية» وكذلك جوسيبي بيانتسا، المحرر بصحيفة «لاتربيونا» ليبيا وكتبا عدة مقالات أشاد فيها بثروات طبيعية غير حقيقية وصفوا فيها الولاية كجنة تنتظر الرواد الإيطاليين .

(2) Volpe. G , L,impresa di Tripoli 1911 – 1912 Roma Edi zioni : Leonardo Casa Editrice G. G. Sansoni , 1948 , p28 .

(3) كورو. مرجع سابق، ص 175 .

اندفع رجال الدين المسيحي بحماس شديد لتأييد احتلال ليبيا، كما أظهروا استعدادهم لإعداد أهل البلاد لقبوله واضعين أنفسهم في خدمة السياسة الاستعمارية، تحركهم في ذلك دوافع ثلاثة:

أولها : الرغبة الكامنة لدى المبشرين ولا سيما رجال الدين الإيطاليين عامة بضرورة استعادة كل المناطق التي سادتها قديماً الإمبراطورية الرومانية المسيحية في محاولة لإعادة نشر الديانة المسيحية فيها من جديد .

وثانيها : نظرة رجال الدين المسيحي إلى الإمبراطورية العثمانية المتداعية بوصفها الممثلة للمسلمين وحاملة لواء الدين الإسلامي، ومن ثم فإنَّ القضاء عليها أو على أي جزء توجد فيه هو نصرة للديانة المسيحية[1].

وثالثها : تقلص نفوذ سلطات الكنيسة ورجال الدين المسيحي في إيطاليا نفسها فتطلع هؤلاء لاستعادة نفوذهم ومجدهم وسلطانهم في المستعمرات.

يعود نشاط البعثات التبشيرية في البلاد إلى سنة 1889م عندما أنشئت مدرستان ابتدائيتان كانتا تابعتين للفرنشيسكان، ثم اتسع نشاط هذه البعثات فشمل أنحاء متفرقة في الولاية حيث انتشر المبشرون في معظم المدن والقرى وأقاموا الكنائس بحجة ممارسة نشاطهم الديني، وأنشؤوا المزيد من المدارس[2]، وأسسوا بعض الملاجئ وشرعوا في عمل جاد ونشط من أجل كسب عطف الأهالي وعدم معارضة السلطات العثمانية لنشاطهم في الولاية، فادعوا بأنَّ عملهم إنساني قُصِدَ به نشر المدنية وإنقاذ أهل البلاد من التخلف والتأخر وأنْ أهداف البعثات التبشيرية التي جاءت بتكليف من المنظمات الكاثوليكية أو من الفاتيكان مباشرة أو من قبل الحكومة الإيطالية هي أهداف سامية من أجل نقل الحضارة المسيحية من دون المساس بمعتقدات السكان وديانتهم، وتأكيداً لهذا المعنى أخذت الهيئات الكاثوليكية أمثال : أوسافاتوري رومانو، وبوبولور ومانو ترسم صورة مؤلمة للفقر والتأخر في ليبيا، وتغضب لاستمرار العبودية في هذه المناطق، وتتحدث بإسهاب عن المهمة النبيلة والعليا التي تتمثل في حمل الحضارة المسيحية إلى هذه المناطق وفي الوقت

(1) Smith, D, M, Storia d'Italia del 1861 al 1969. Velume. Secondo Roma: Latrza , 1972 , p. 29.

(2) Tunninetti , M , D , cirenaica D'oggi. Roma : Casa Editrice Poncina , 1933 , pp. 199 – 206.

ذاته أخذت هذه البعثات تقوم بإدخال اليتامى ومن لا عائل لهم من السكان العرب إلى الملاجئ التابعة لها، وأخذ المبشرون يجوبون القرى والمناطق النائية بحثاً عن أمثال هؤلاء وإرسالهم إلى الملاجئ محاولة لتنصيرهم[1].

وقد أدخلوا أيضاً عدداً من أبناء السكان إلى المدارس التي أنشؤوها كي يربوهم على الثقافة والدين المسيحيين لأنَّ مثل هذه المدارس تقدم نوعية معينة من الثقافة والتعليم لتترسب في أذهان الناشئة وعقولهم ويتعلقون بها، ومن الملاحظ أنَّ معظم مدارس البعثات التبشيرية، إن لم تكن كلها، كانت تتلقى معونات مادية ومعنوية مختلفة من الحكومات الإيطالية المتتابعة، وذلك ضماناً لاستمرارها وإيماناً بنشاطها في خلق قاعدة عريضة من الناشئة المؤمنة بإيطاليا وبالتالي إقناع ذويهم برغبة إيطاليا في إنقاذهم من التخلف والتأخر اللذين يعيشون فيه في ظل السلطات العثمانية التي ما تحرك ساكناً لإنقاذهم منها .

وبالإضافة إلى ذلك فإنَّ هذه البعثات جعلت علاقتها مباشرة مع القنصل الإيطالي تتلقى منه الأوامر كأنها ليست ببعثات خاضعة لمؤسسات دينية أو للفاتيكان بل للحكومة الإيطالية مما يضع هذه البعثات تحت الإشراف المباشر للحكومة الإيطالية[2]، ومع ذلك فإنَّ وجود هذه العلاقة المباشرة كان يعطي انطباعاً ولو بطريق غير مباشر وتلقائي للسكان بأنْ الوجود الإيطالي مهم وجيد في الولاية وسيكون عاملاً مساعداً للإسراع في عملية التحضر .

ومن المعروف أنَّ نشاط هذه البعثات في مجاله على هذا النحو كان يدفع لتنمية الإحساس لدى السكان الليبيين بدور إيطاليا الحضاري ؛ فيعتقد هؤلاء بأنه في الإمكان قبول الحكم الإيطالي والتعايش معه بدلاً من الحكم العثماني .

انضم لهذه البعثات رجال عسكريون جاؤوا في مهام عسكرية بحتة فضلاً عن أنه كان هناك كثير من الجواسيس والأعوان الإيطاليين الذين دخلوا الولاية تحت ستار رجال الدين وبحجة أنهم مبشرون، ولم يتوقف دور البعثات عند هذا الحد بل أخذ يتحول تدريجياً

---

(1) Tuninetti , M .D , Op. Cit ., P. 200 .

(2) محمد مصطفى بازامة. بداية المأساة، المطبعة الأهلية، بنغازي ليبيا، 1961م، ص 36.

ليكون أداة ضغط على صانعي القرار السياسي في إيطاليا وذلك عندما أشاع المبشرون أنَّ العثمانيين أناس متعصبون ولا يحترمون الديانات، الأخرى، وادعوا بأنَّ بعثاتهم التبشيرية تتعرض للأذى من قبل السلطات العثمانية في ليبيا، ثم اتخذوا من مقتل الأب «جوسيتون» بمدينة درنة ثم انتحار الأب «قاستوية يتريني» في منطقة تقع بين مدينتي طرابلس والخمس وسيلة لتضخيم فكرة الاضطهاد الديني فدعوا حكومتهم إلى شن حرب دينية ضد الإمبراطورية العثمانية لتخليصهم من الظلم .

وقد تأكدت هذه الروح المنعمة بالتعصب الصليبي فيما بعد في النشيد الذي كان يردده الجنود الإيطاليون قائلين :

«أماه صلي لا تبكي، بل اضحكي وتأملي، ألا تعلمين أن إيطاليا تدعوني وأنا ذاهب إلى طرابلس فرحاً مسروراً لأبذلَ دمي في سبيل سحق الأمة الملعونة ولأحارب الديانة الإسلامية ... سأقاتل بكل قوتي لمحو القرآن، ليس للمجد من لم يمت لإيطاليا تحمسي أيتها الوالدة وأنْ سألك أحد عن عدم حدادك علي فأجيبيه أنه مات في سبيل محاربة الإسلام»[1].

يتضح مما سبق أن البعثات التبشيرية استطاعت أن تصل إلى تحقيق هدفها في حث إيطاليا على غزو الولاية، ولكن دور البعثات لم يكن الدور الوحيد في عملية التنشئة الاستعمارية، فقد كان يدعمه في الوقت نفسه نشاط المدارس الإيطالية[2].

2- التنافس الإيطالي الفرنسي على ليبيا :

من الصعب القول إن الصراع الإيطالي الفرنسي على ليبيا ، يعد صراعاً قياساً بالصراع الذي دار بينهما على ساحة الحبشة أولاً، والساحة التونسية ثانياً، أما بشأن صراعها على ليبيا ، فقد كان مؤتمرا برلين الأول 1876 والثاني 1882 قد أنهيا صراعهما، ولزم كل واحد منهما بمبدأ تقاسم الغنائم، ولهذا يمكننا القول إنه تنافس محدود

(1) محمد رجب الزائدي، مرجع سابق، ص 29 – 30 .

(2) نيقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا، الطبعة الثانية، القاهرة 1973م، ص 180.

الأجل، افتعلته فرنسا وبريطانيا وألمانيا ضد إيطاليا، لكيلا تعتقد إيطاليا أن إعطاءها ليبيا كان حقاً مكتسباً لها، وتخوفاً من مطالبتها إياهم بحصة أخرى من أملاك الدولة العثمانية، لأن الصراع المحموم على تونس كان بين فرنسا وإيطاليا، ومنذ قيام مملكة إيطاليا في أوائل الستينيات وقبل اكتمال وحدتها الوطنية ظهر فيها تيار يتطلع إلى أن يكون لإيطاليا دور في المتوسط، وقد ركز الإيطاليون أنظارهم على تونس لأهميتها الاستراتيجية، ولأنها كانت تعرف قديماً بعنبر روما ولقربها من إيطاليا، وازداد هذا التيار قوة بعد استرداد البندقية سنة 1866 م[1]، ومنذ ذلك التاريخ ازدادت منافسة الإيطاليين للفرنسيين، على الرغم من ضعف إمكانات إيطاليا المالية والعسكرية، وفي سنة 1868م قبلت إيطاليا الاتفاق الإنجليزي التونسي المتضمن السماح لرعاياها بتملك العقارات مقابل الخضوع للقوانين المحلية، وفي سنة 1869م استأجر مواطن إيطالي أراضي (الجديدة) وكانت تخص الخزندار، بعدما تخلى عنها المستأجر الإنجليزي، ولم يكن لإيطاليا إمكانات الاستفادة من هذا المشروع الكبير، فافتعل حوادث مع وكيل الباي في القرية، ثم لجأ إلى القنصلية الإيطالية لتدافع عنه، وهي عادة تفشت بين الأوروبيين كانوا يلجؤون إليها، إذا لم يكن ربحهم مئة بالمئة، وللحصول على تعويضات تغنيهم عن بذل أي مجهود[2].

استغلت إيطاليا هزيمة فرنسة أما بسمارك سنة 1871م فحاولت أن تحل مكان فرنسا في تونس، ولتأكيد ذلك، لجأت إلى أسلوب التهديد باستخدام القوة، ولهذا استغلت حادثة (الجديدة) فتقدمت بمطالب قاسية تتعارض مع حقوق الدائنين، وقد كانت مسألة الحماية سبباً لزيادة الاستغلال والفساد، كما أن منح الحماية للتونسيين سيخلق وضعاً جديداً يمنح إيطاليا امتيازاً يخولها إقامة دولة ضمن دولة[3]، وفي الوقت نفسه فقد رفضت إيطاليا منع احتكار التبغ وطالبت بحرية زراعته لمواطنيها، ولحل هذه الأزمة تقرر إرسال مندوب تونسي إلى فلورنسا للتفاوض، لكن إيطاليا رفضت التفاوض ، وهددت بإرسال أسطولها

(1) فارس، محمد خير، تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص 384.

(2) المرجع السابق، ص384.

(3) المرجع السابق، ص384.

إلى المياه التونسية لإجبار الباي على قبول مطالبها، ولكن إنجلترا وفرنسا ضغطتا على إيطاليا، وهدد السلطان العثماني عبد العزيز ، بإرسال أسطول عثماني إلى حلق الوادي، إذا أصرت إيطاليا على إرسال أسطولها، فتراجعت إيطاليا عن موقفها، واضطرت مرغمة لتوقيع اتفاق مع مندوب تونس، قدم الطرفان خلاله تنازلات[1].

نشط الفرنسيون والإيطاليون للتنافس على المشاريع في تونس، وكان كل منهما يتطلع للسيطرة عليها، وقد تأثر تنافسهما بالوضع الدولي العام ولاسيما بالأزمة الشرقية سنة 1875م، وقيام الحرب الروسية التركية سنة 1877م، ولهذا تقرر مصير تونس في كواليس مؤتمر برلين 1878م.

لقد استغلت إنجلترا الأزمة الشرقية سنة 1875م، فاقتطعت من الدولة العثمانية جزيرة قبرص، ليتخذها الأسطول البريطاني قاعدة له بحجة الدفاع عن المضائق، بهدف حرمان الروس من المكاسب التي حققوها في البلقان، وقد أيدت الدول الأوروبية تطلعات إنجلترا، ولتأكيد إنجلترا لوجهة نظرها، عرضت على إيطاليا سنة 1878م تبادل وجهات النظر حول المصالح الإيطالية في المتوسط وحول مسائل مصر وتونس وطرابلس الغرب[2]، وكان أمام إيطاليا فرصة تاريخية لن تتكرر بشأن حصولها على تونس، لأن رئيس وزراء النمسا سارع لتحويل أنظار إيطاليا عن البلقان وعن الأراضي الإيطالية التي ما تزال خاضعة للنمسا، فعرض عليها تونس، وكان بسمارك قد نصح إيطاليا بالتفاهم مع النمسا حول تعويضات مقابل ضم النمسا للبوسنة، وبارك لها سلفاً ضم تونس أو طرابلس الغرب أو إلبانيا[3].

كانت إنجلترا بحاجة إلى تأييد فرنسا ضد روسيا بغية إجبارها التخلي عن معاهدة سان استفانو، وكان على إنجلترا أن تقدم لها تعويضاً ثمناً لسكوتها عن امتلاك قبرص،

---

(1) Celâl Tevfik Kara sapan, s. 403 .

(2) تاريخ جودت ج6 ص311، وفارس محمد خير (مرجع سابق) ص368.

(3) فارس، محمد خير (مرجع سابق) ص387، المرجع السابق ج6 ص312.

وفي الوقت نفسه كانت تتطلع لإبعاد أنظار فرنسة عن مصر، لأنها كانت تدرك أن فرنسا ستخضع تونس لنفوذها، ولأنها كانت غير راغبة بأن تتحكم إيطاليا وحدها بالمضيق الصقلي، وقبل انتهاء عقد مؤتمر برلين، تناقش المندوب الفرنسي مع المندوب الإنجليزي، وعلى الفور عرض الوزير البريطاني سالسبري على زميله الفرنسي قائلاً: «خذوا تونس إذا رغبتم فإن إنجلترا لن تقاومكم فيها وستحترم قراركم»[1]، وفي مقابلة أخرى قال سالسبري للفرنسي: «إنكم لا تستطيعون أن تتركوا قرطاجة بأيدي البرابرة»[2].

وهكذا نرى أن إنجلترا منحت فرنسا كرتاً أبيض في تونس، كذلك فإن بسمارك شجع فرنسا على احتلال تونس، كتعويض عن هزيمة ملكيتها أمامه، ولصرف أنظارها عن الإلزاس واللورين من جهة، وليعمق الخلاف بينها وبين إيطاليا من جهة أخرى.

قال بسمارك للوزير الفرنسي: «إني أعتقد أن الكمثرى التونسية قد نضجت، وأنه حان الوقت لتقطفونها، وإن هذه الثمرة الأفريقية يمكن أن تفسد أو أن يسرقها أحد آخر، إذا تركتموها وقتاً طويلاً على الشجرة[3].

وهكذا نرى أن بسمارك كان يشجع الفرنسيين على احتلال تونس، على الرغم من هذا التشجيع فإن فرنسا لم تجرؤ على التحرك داخل تونس، لأن أوضاعها الداخلية مضطربة وبرلمانها غير واثق بقدرات الحكومة، والحكومة الإيطالية على الرغم من التلميحات الفرنسية بحرية العمل في ليبيا ، لكنها لا تزال تتطلع إلى تونس، ومما شجعها على ذلك مصطفى بن إسماعيل الذي كان يحلم بالحصول على أرض النفضية، بعدما تنكر لفرنسا وأعلن انحيازه لإيطاليا، وتعاونت حكومة الباي مع إيطاليا بشكل مكشوف، إلا أن فرنسا أعلنت تحديها لإيطاليا مدعومة من إنجلترا، فبدأت تجهز حملة إعلامية وعسكرية إلى تونس، عندها أدركت إيطاليا أن تونس لفرنسا، وأن أملها في الحصول على مستعمرة غدا

(1) فارس (مرجع سابق) ص387، تاريخ جودت، ج6 ، ص312.

(2) المرجع السابق، ص387.

(3) فارس (المرجع السابق) ص 388.

وقفاً على ليبيا ، لاسيما أن جميع الدول لا تمانعها في ذلك، ولهذا اضطرت إلى توجيه أنظارها إلى ولاية ليبيا بدءاً من عام 1881م وخضوع تونس للنفوذ الفرنسي المباشر[1].

لقد كانت آمال الإيطاليين أكبر بكثير من إمكاناتهم العسكرية، على الرغم من فشل حكومتهم لمرتين الأولى في الحبشة في معركة عدوه سنة 1896م، والثانية في تونس سنة 1881م، فإن أوضاعهم العسكرية وماليتها يعانيان ضعفاً عاماً، وأن جشع إيطاليا المحموم للحصول على منطقة ولو في أي مكان كان لا يتوقف، فكيف لها إذا نالت رضا الدول الأوروبية مجتمعة بامتلاكها لليبية؟ على الرغم من كل الإجماع الدولي على امتلاك ليبيا ، إلا أنها ظلت تحلم ببقعة في أفريقية، بعدما فقدت أملها من مناطق شمال أفريقية المفضلة لديها، إلا أن هزيمتها أمام الأحباش في معركة عدوه سنة 1896م، أحدثت تبدلاً خطيراً في سياسة التوسع الخارجي الإيطالي، وفي علاقتها مع الدول العظمى، وقررت العمل فعلياً على توطيد نفوذها في طرابلس الغرب وبرقة[2].

يخطئ من يعتقد أن إيطاليا لم تسع لتعميق نفوذها في ولاية ليبيا إلا بعدما يئست من الحبشة وتونس، بل على العكس من ذلك، فقد كانت تعمل على عدة جبهات منها، جبهة ليبيا ، فليبيا قريبة من إيطاليا، وتقع على البحر المتوسط، ولها صلات تاريخية فيها، منذ عصر الرومان، ناهيك عن أهميتها وموقعها، يضاف إلى هذا رغبة الإيطاليين في إعادة أمجاد الرومان، لكن سوء أحوالها الاقتصادية، أرغمتها على ضرورة تحسين علاقاتها مع فرنسة، لاسيما أن الحرب الاقتصادية بينهما ليس في صالحها، وهي بأشد الحاجة إلى رؤوس الأموال الفرنسية، فاضطرت للدخول في مفاوضات واتفاقات مع فرنسا بدءاً من سنة 1869م، ولإقامة تلك المفاوضات بينهما وإنجاحها، أعلنت تأييدها لفرنسا في احتلال تونس، واتفاقها مع الباي، وبذلك ضمنت إيطاليا حقوق جاليتها في تونس، وحصلت بعد اعترافها على عقد اتفاق بينها وبين فرنسا[3].

---

(1) يحيى، جلال، تاريخ المغرب الكبير، بيروت 1981، ج3 ص 703.

(2) المرجع السابق، ص 704. يذكر جلال يحيى أن إيطاليا كانت تحلم بطرابلس وبرقة لأسباب عدّة.

(3) المرجع السابق، ص 705.

لم يكن البرلمان الإيطالي براغب في تحركات الحكومة باتجاه ليبيا ، بحجة أن ليبيا بلد فقير، ولا تتوافر فيه إمكانات اقتصادية يمكن الإنفاق منها على العمليات الحربية الاستعمارية، وأن علاقتها مع فرنسا لا تزال غير واضحة ومضطربة، فاشتد الهياج داخل البرلمان الإيطالي، وبرزت الحركة الاشتراكية تهاجم الحكومة، لكن الاضطراب السياسي الذي تشهده إيطاليا تبدل بعد سنة 1898م إثر الاتفاق مع فرنسا، وعودة العلاقات الاقتصادية بينهما إلى سابق عهدها، حيث بدأت المصارف الفرنسية وبخاصة بنك باريس والأراضي المنخفضة بتقديم معونات ورؤوس أموال للأسواق الإيطالية بغية إنقاذها من أزمتها الاقتصادية[1].

تأكدت الأطماع الإيطالية في ليبيا بعد عقد اتفاقية 21 آذار 1899م بينها وبين فرنسا، واطمأنت إيطاليا بأن فرنسا لن تنافسها في ليبيا ، وأن فرنسا بدأت تفكر جدياً بالمغرب الأقصى، وبهذا التفكير الفرنسي وجدت الأسس التي تسمح للطرفين بالتفاهم على مصالحهما المتبادلة، وهو تفاهم يقوم على المساومة والمقايضة.

لقد أعلن وزير الخارجية الفرنسية ديلكاسيه للحكومة الإيطالية أن طرابلس لا تدخل في دائرة النفوذ الفرنسي الإقليمي، شريطة اعتراف إيطاليا المماثل بمصالح فرنسة وعملها في المغرب، ومما قاله سفير فرنسا في روما: «بعد انتهاء الاتفاق الذي عقد بين فرنسا وبريطانيا العظمى في 21 آذار سنة 1899م... فإن وزير الخارجية قد سمح لي أن أحيطكم علماً، وبخاصة بعد عودة العلاقات الودية بين فرنسا وإيطاليا، أن اتفاقية 21 آذار سنة 1899م التي تترك ولاية طرابلس الغرب خارج منطقة النفوذ، تحدد منطقة النفوذ الفرنسي فيما يتعلق بطرابلس وبرقة، ليس لدى الحكومة الفرنسية النية في أن تتعدى هذا الحد، وأنها لن تدخل في مشروعاتها قطع مواصلات القوافل من طرابلس إلى المناطق المذكورة في هذه الاتفاقية، وهذه التفسيرات التي تعتزم إبقاءها سرية ستعمل بلا شك على تقوية العلاقات الودية بين البلدين في هذه النقطة، والنقاط الأخرى»[2].

(1) يحيى، جلال (مرجع سابق)، ص 706.

(2) المرجع السابق، ص 707.

واعترف الماركيز فيسكونتي فنوستا في خطابه بشأن الموقف في البحر المتوسط، وفيما يتعلق بالمغرب الأقصى، ومصالح فرنسا هناك قائلاً: «قد فهم كذلك أن إيطاليا ستحتفظ بحقها في زيادة نفوذها الفعلي بالنسبة لطرابلس الغرب وملحقاتها إذا ما حدث تعديل في الحالة السياسية أو الإقليمية في المغرب»[1].

ويفهم من تبادل الخطب بين وزيري خارجية البلدين بأنه من الصعب على إيطاليا زيادة نفوذها الفعلي في طرابلس وبرقة، إذا فشلت فرنسا في زيادة نفوذها الفعلي في المغرب الأقصى.

بدأت مخاوف الحكومة الإيطالية تزداد اضطراباً بشأن تمكن فرنسا من زيادة نفوذها في المغرب الأقصى وضمان مصالحها الاستراتيجية هناك، لأن كلاً من إسبانيا وألمانيا يعارضان زيادة النفوذ الفرنسي في المغرب الأقصى، وخشيت الحكومة الإيطالية من التفسيرات التي طلبها منير بك السفير العثماني في باريس من السلطات الفرنسية حول التفاهم الفرنسي الإيطالي بشأن طرابلس[2]، لكن إيطاليا كان أكثر ما كان يقلقها عدم حصولها على موافقة فرنسا، ولهذا طلبت من الحكومة الفرنسية نشر خطابي وزير خارجيتهما، فوافقت فرنسا على نشرهما بعد موافقة إيطاليا على تجديد التحالف الثلاثي، ولهذا تجرأ وزير الخارجية الإيطالي على إلقاء بيان أمام البرلمان، ذكر فيه أن عدم رغبة فرنسا في التوسع فيما وراء الحدود الشرقية لممتلكاتها داخل ولاية طرابلس وبرقة يعد أساساً لعلاقات الصداقة التي تقوم بين البلدين.

إن قرب تجديد معاهدة التحالف الثلاثي (البريطاني، الفرنسي، الإيطالي) واستمرار مشكلة واحة بلمه التي رفع عليها العلم التركي واتهام فرنسا تركيا بتشجيع رجالها على ذلك، دفع فرنسا للوقوف إلى جانب إيطاليا، لاسيما إذا أدركنا أن فرنسا تقدم مصالح إيطاليا على مصالح تركيا الإسلامية[3].

---

(1) يحيى، جلال، مرجع سابق، ص 708.

(2) تاريخ جودت باشا ج6 ص418، وتاريخ بجوى ج5 ص591.

(3) تاريخ جودت باشا ج6 ص 419، تاريخ بجوى ج5، ص491، وانظر أيضاً:
Celâl Tevfik Kara sapan. s. 438

لقد حرصت إيطاليا في أثناء تجديد التحالف الثلاثي على عدم ذكر أي مادة عدوانية تجاه فرنسا سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وهي لم ترتبط بأي مادة تجبرها على الاشتراك في أعمال عدوانية ضد فرنسا، ولا حتى ما يمس مصالح فرنسا في المغرب الأقصى، وقد بادلتها فرنسا الخطوة نفسها، فقد تجنبت فرنسا ذكر أي بند يحد من نشاط إيطاليا في طرابلس وبرقة، ولا حتى الاشتراك في أعمال عدوانية بهذا الشأن.

وهكذا نرى أن إيطاليا حصلت على موافقة فرنسا، وغدا بمقدورها زيادة نفوذها في طرابلس وبرقة متى شاءت، ومن دون أن يكون عمل إحداهما ضرورياً لعمل الأخرى، ولهذا تبدلت لهجة الحكومة في البرلمان الإيطالي، وغدا وزير الخارجية يحمّل البرلمان فشل الحكومة الإيطالية بالحصول على مناطق استراتيجية وحيوية تراها ضرورية لإعادة أمجاد روما القديمة.

وهكذا بدأت إيطاليا تستعد للقيام بعمل عسكري ضد ليبيا ، لاسيما أن لها تحركات اقتصادية، قد هيأتها في الولاية المذكورة منذ سنوات، وأن الأمور كلها غدت مهيأة لتنفيذ الجانب العسكري، بعد مفاوضات استمرت قرابة ربع قرن، ما بينها وبين فرنسا[1].

ثالثاً - محاولة الإيطاليين تعميق نفوذهم في ليبيا :

قد يبدو أن إيطاليا لم توجه اهتمامها إلى ولاية ليبيا إلا بعدما ضمنت موافقة فرنسا وبريطانيا، وتأكد لها ذلك من خلال الاتفاقات الدولية التي عقدتها معهما، لأن إيطاليا أدركت منذ الوهلة الأولى أن بريطانيا لا تتطلع إلى مناطق الشمال الأفريقي، وأن عدوتها الرئيسة في ذلك فرنسا، كذلك فإن إيطاليا لم تولِ طرابلس الغرب (ليبية) أهمية إلا بعدما فشلت في الحبشة وهزمت في معركة عدوه سنة 1864م.

---

(1) لزيادة الاطلاع: انظر الوثائق الدبلوماسية الفرنسية، الموجودة في مركز الجهاد الليبي تحت الرقم 3291، ونظر أيضاً: تاريخ جودت باشا ج6 ص419-422، وتاريخ بجوى ج5 ص 491-495، وانظر أيضاً: Kara sapan, s. 44 .

فلو أننا ألقينا نظرة إحصائية على سكان ليبيا ، لوجدنا أن الجالية الإيطالية في طرابلس وحدها تجاوزت 1100 مواطن، أي أنهم الجالية الثانية بعد الجالية البريطانية، وفي الوقت نفسه كان يهود طرابلس يطالبون بالحماية الإيطالية من أمثال أخوان حسان وأخوان ناحوم وأخوان لابي[1]، الذين كانوا يسيطرون على تجارة طرابلس وورشها الحرفية، وكانوا يتمتعون بنفوذ قوي حتى في ظل أفراد الأسرة القرمانلية وبعض الحكام الأتراك من مرحلة الباشوات، ولم يشهدوا مضايقات فعلية إلا في عهد الوالي أحمد راسم باشا ونامق باشا ورجب باشا، ولكن نفوذهم ازداد، وغدا أكبر من إمكانات الولاة، لأن تجارة الولاية ارتبطت بهم، ولم يعد بمقدور الباشا الحاكم الحد من نفوذهم أو إضعافهم، لأن أية محاولة من هذا القبيل ستدفع الدول الأوروبية للتدخل وتأييدهم.

لم يكن لا السلاطين العثمانيون ولا ولاتهم يتصورون آنذاك أن اليهود فئة مخربة، تكن للمسلمين والمسيحيين عداء شديداً، ولهذا فإن اليهود أينما حلوا آنذاك لم يكونوا في ضيق من العيش، وقد استغلوا بساطة المسلمين وولاتهم وحكامهم وبدؤوا يتصرفون تصرفاً يسئ إلى المسلمين، وقد أدرك العرب المسلمون خطورتهم، وعندما خضعت بلادهم إلى الاستعمار الأوروبي، أظهر اليهود عندها العداء للعرب المسلمين، لأن اليهود يميلون مع القوي لضمان حياتهم ومعيشتهم، وقد تجلى ذلك لدى يهود الجزائر وتونس ويهود ليبيا [2].

وبما أن الجالية الإيطالية ثاني جالية في الولاية، وكانت تشتمل على عدد كبير من المالطيين، ولهذا فإن الحركة التجارية كانت نشطة مع المدن الإيطالية، وقد زادت لدى اهتمام إيطاليا بطرابلس وبرقة ولاسيما بعد سنة 1869م، كذلك فإن الصادرات الإيطالية إلى طرابلس تضاعفت عن السابق لتحتل في نهاية القرن التاسع عشر المرتبة الرابعة، بعد صادرات إنجلترا وصادرات تركيا وصادرات فرنسا[3].

(1) يحيى، جلال، تاريخ المغرب ج3 (مرجع سابق) ص 713.

(2) تاريخ جودت، ج5 ص370.

(3) علم وخبر دفتري، نمرة: 3621.

ومع بداية 1900، زادت حركة الملاحة بين طرابلس والمدن الإيطالية، فأنشأت شركة روباتينو بمساعدة الحكومة الإيطالية خطاً للملاحة إلى مالطة وطرابلس ومصراته وبنغازي ودرنه ذهاباً وإياباً مرة كل أسبوعين، وفي سنة 1901 قام الإيطاليون بإنشاء مكتب للبريد في بنغازي، وقد كانوا منذ سنوات يلحون على الدولة العثمانية لكي تمنحهم حق إنشاء هذا المكتب، ولما يئسوا من موافقة استانبول، أسسوا هذا المكتب بالقوة تحت حماية مدرعتين وطرادة[1]، وقد قبلت الحكومة العثمانية هذا الإجراء بعد ضغط أوروبي كامل عليها، ولاسيما فرنسا والنمسا، مدعين بأن الجالية الإيطالية تعاني مصاعب جمة في مراسلات ذويها في الوطن الأم، كذلك فقد صورت فرنسا أن ما فعلته إيطاليا لا يضر بالأهالي بل يساعدهم على التواصل فيما بينهم، وأن بعضاً من الليبيين يعمل في هذا المكتب كموظفين[2].

كانت إيطاليا قد حصلت منذ عام 1889م على تصريح من الحكومة العثمانية بفتح فروع لمصرف دي روما Bank di Roma في طرابلس وبرقة، وفيما بعد امتد نشاطه المصرفي ليشمل بنغازي، وقد أسفر عن افتتاحه، لجوء المصرف إلى إقامة منشآت إنتاجية ، فقد أنشأ مطاحن للحبوب، وإدارة توكيلات للسفن التجارية، فضلاً عن لجوئه إلى إقراض الأهالي، وقد نبّه أحمد راسم باشا ونامق باشا الأهالي إلى خطر الإقراض من البنك، وأشرف البنك على الشركة الإيطالية التي كانت تعمل في الاستيراد والتصدير، وفيما بعد أسس البنك شركة إضافية للملاحة الداخلية بين المدن الليبية[3].

وهكذا نرى أن الملاحة الداخلية والخارجية قد استولى عليها الطليان، وغدوا يتصرفون بخيرات البلاد، وحذرت إيطاليا الشركات الأوروبية الأخرى منافستها في هذا المجال.

---

(1) علم وخبر دفتري: نمرة: 3621.

(2) المصدر السابق نمرة: 3621، سميته مصدر، لأنه يعالج الأحداث آنذاك.

(3) بشأن تأسيس فرع لمصرف روما في مدينة طرابلس، انظر الملحق رقم (15). وانظر أيضاً:
Tittony, Tomnaso; Italy's foreignand colonial polieg, London, 1914, s. 15

لم يقتصر نشاط الإيطاليين في ليبيا عند هذا الحد، بل لجأت إلى افتتاح المدارس المجانية بغية نشر الثقافة الإيطالية في الولاية ولاسيما مدينتي طرابلس وبنغازي[1]، كذلك فقد أنشأت بعض المشافي والملاجئ، بحجة أنها أعمال خيرية، هدفها مساعدة الليبيين، وتقديم المساعدة لهم، ولم تجدِ نداءات الولاة، بعدم التعامل مع المؤسسات الإيطالية، لكن إقبال الأهالي كان كبيراً، ولاسيما اليهود الذين ساعدوا الإيطاليين في ذلك.

لم تقف إيطاليا مكتوفة الأيدي حيال الأحداث وتطورها في طرابلس وبقية المدن الليبية الأخرى، وعلى الرغم من أن نشاطها الاستعماري كان منصباً على مناطق شرق أفريقية، فلقد كانت تنفذ وبشكل جنوني سياسة اقتصادية واسعة النطاق في المدن الرئيسة الليبية، كما كانت تراقب الدول الأوروبية وتحركاتها داخل الولاية وتحول دون حصول أية دولة على امتيازات فيها.

انتشرت شائعة بأن بريطانيا تسعى لإنشاء محطة للفحم في بمبه، فحدثت ضجة سياسية كبيرة في مجلس النواب الإيطالي، وتمت بين وزيري خارجية البلدين مراسلات دبلوماسية، ولم تطمئن إيطاليا إلا بعد أن تلقت خبراً مؤكداً من بريطانيا أنه تلفيق وخبر عارٍ عن الصحة، على الرغم من ذلك فقد توجه قنصلها في ليبيا إلى بمبه، وتأكد بنفسه، وأعلم حكومته بصحة ما ورد على لسان الخارجية البريطانية[2].

وفي سنة 1904م سرت شائعة عن قيام اتفاق سري بين إنجلترا وتركيا بشأن خط الحدود بين مصر وبرقة، ورأى الإيطاليون أن هذا الاتفاق إن كان صحيحاً سيعمل على مد الخطوط المصرية، بشكل ينقص من قيمة طرابلس من الناحية السياسية، ومن الناحية التجارية، فسارعت إيطاليا للتأكد من صحة الخبر، وردت عليها الحكومة البريطانية بعدم حدوث أي اتفاق من هذا القبيل.

ويعلق جودت باشا، بأن هذه الشائعات التي أثيرت كان وراءها اليهود، لأنهم يهدفون من وراء ذلك إلى إسراع إيطاليا لفرض حمايتها على ليبيا ، لأن السنوات الأولى من

(1) علم وخبر دفتري رقم 113، ص 78.

(2) المرجع السابق، رقم 123، ص 120.

القرن العشرين كانت سنوات اضطراب وقلق في الدولة العثمانية، ولأن حالة العداء ما بين السلطان عبد الحميد وأعضاء جمعية الاتحاد والترقي قد حوّل مركز الدولة إلى أتون ملتهب، لن تنطفئ ناره إلا بانتصار إحدى الكفتين، ولهذا فإن هذه السنوات كانت مساعدة على مهاجمة إيطاليا لولاية ليبيا [1].

وفي سنة 1905م سرت شائعة بأن شركة فرنسية قد حصلت على امتياز يخولها توسيع ميناء طرابلس وإصلاح الجزء المتصل بالمدينة، فثارت ثائرة الصحف الإيطالية وعدّت هذا تدخلاً سافراً في ليبيا ، وإنه إخلال واضح للاتفاق الثنائي المعقود بين البلدين في آذار سنة 1899م، لكن فرنسا ردت على ذلك، بأنها لم تفكر بهذا وليس هناك أي شركة فرنسية قد حصلت على أي امتياز.

وهكذا يتضح لنا أن الحكومة الإيطالية، سعت منذ هزيمتها في عدوه سنة 1864م وما قبل إلى تعميق نفوذها في ولاية طرابلس متخذة وسائل شتّى التي تمكنها من الاستئثار بالولاية، وإن تعميق النفوذ لم يقف حول إقامة المنشآت الإنتاجية والمدارس والمشافي وغيرها، بل تعداها إلى مراقبة تحركات الأوروبيين داخل الولاية.

لم تكن الدولة العثمانية لا سابقاً ولا حتى في العقد الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين قادرة على إيقاف التغلغل الإيطالي في الولاية، فالخدمات البريدية الإيطالية كانت تتسم بالدقة وحسن التعامل مع الأهالي، ولم يواجه الأهالي أي إهانات لدى تعاملهم مع الإيطاليين[2].

فعلى سبيل المثال لا الحصر، كانت المنتوجات الإيطالية تُنقل بصفة خاصة إلى طرابلس وبرقة على بواخر الخطوط الملاحية الإيطالية العامة، كان يشرف عليها بنك دي روما، وكانت تلك الخطوط الملاحية تتحرك أسبوعياً بشكل منتظم بين الموانئ والمراسي

(1) تاريخ جودت باشا، ج6 ص381.

(2) لم يكن الليبيون مدركين حسن تصرف الإيطاليين معهم بهذا الشكل، ولهذا تعاملوا مع المؤسسات الإيطالية باندفاع شديد، على الرغم من تحذيرات الولاة، وقد أدرك الليبيون مغزى حسن معاملة الخدمات الإيطالية لهم بعد سنة 1911م.

الليبية، وكان ميناء (جنوا) من أكثر الموانئ الإيطالية علاقة بطرابلس وبنغازي، وعن طريقه تشحن البضائع الإيطالية وبضائع الترانزيت القادمة من إسبانيا وبضائع سويسرا وألمانيا وبلجيكا.

لقد كانت البضائع الإيطالية من الدقيق والسميد والقهوة والتوابل والنبيذ والمصنوعات اليدوية والحرير والمنسوجات والخرداوات والورق والمعكرونة والبطاطا والمواد الغذائية ومصنوعات البندقية الزجاجية والخشب وغيرها، تغمر أسواق طرابلس وبرقة، وغدا السكان يحصلون على تلك المواد بأسعار زهيدة، لأن إيطاليا لم تهدف في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر إلى الربح، بقدر ما كانت تتطلع إلى إقامة صلات مع الأهالي، وتعلقهم ببضائعها ومنتوجاتها، وقد حفظ الأهالي الكثير من الكلمات الإيطالية، وفوق هذا كله فلقد نما لدى الأهالي شعور بأن إيطاليا تقدم لهم البضائع الجيدة الصنع والرخيصة، ولم يفكروا يوماً بأن هذه لعبة استعمارية أرادت منها إيطالية التقرب إلى الأهالي[1].

لم تكتف إيطاليا ببناء المشافي والمدارس، وتقديم المساعدات إلى الأهالي، بل عمدت إلى دراسة أحوال الولاية، فقد كلفت جاليتها القيام بحملات استكشافية داخل الولاية، ففي سنة 1897م قام قنصلها بتقديم تقرير إلى حكومته يوضح فيه أحوال الولاية وانعدام الحياة في الولاية، وطالب في تقريره، زيادة إسهام الدولة في القيام بإنشاءات متعددة الفائدة خارج مدينة طرابلس، وأفاد في تقريره أن برقة تتحول شيئاً فشيئاً إلى منطقة نفوذ للحركة السنوسية، وأنها تتمتع بنفوذ قوي في جميع حركات التعصب الديني، وأن إرسال حركات استكشافية داخل الولاية قد يعرض القائمين بها إلى الموت والقتل، لأن معظم أفراد البعثات الفرنسية قد تعرضوا للقتل من قبل المنتسبين إلى الحركة السنوسية[2].

ويذكر شارل فيرو في مؤلفه الحوليات الليبية، أن اليهود فكروا لبعض الوقت في إنشاء وطن قومي لهم في ليبيا ، حيث أرسلوا بعثة اشترك فيها ناحوم سلوش (Nahoum

(1) إلى متى سيظل العرب يخدعون بتلك البساطة والعفوية.

(2) Tittoni, Tommaso, s. 35 (مرجع سابق).

(Slousch وبعثة أخرى برئاسة المفكر جريجوري (Gregory) الذي أوفدته المنظمة الاستيطانية اليهودية (J.T.O)، ورجعت البعثة بمعلومات قيمة، ولكن نتائج تقرير البعثة ظل غامضاً[1].

وفي سنة 1905م ألقى وزير الخارجية الإيطالي خطبة في البرلمان، شرح فيها أن الموقف في البحر المتوسط، يقتضي منا (أي الإيطاليين) تواجداً دائماً هناك لحماية المصالح الإيطالية، وذكر أنه إذا كان التحفظ يمنعه من التحدث عن الأعمال الفردية التي بنى عليها اعتراف جميع الدول التي يخصها الأمر بأولوية الحقوق الإيطالية على طرابلس قبل حقوق أي دولة أخرى، فإن شيئاً لا يمنعه من القول إن هذه الحقوق قد تأكدت بأوضح وأوثق طريقة، وذكر أنه كان يتساءل عن الطريق الذي تستطيع به الحكومة الإيطالية أن تحصل على هذه الحقوق، وأن وجود إيطاليا في طرابلس يشكل عاملاً رئيساً في حفظ التوازن في البحر المتوسط، ولن تسمح حكومته بإخلال هذا التوازن تحت أي ظرف من الظروف، وذكر أن الإيطاليين يتبعون سياسة سلمية، وهي ما تطالب بها البلاد[2].

على الرغم من محاولة إيطاليا تعميق نفوذها في طرابلس وبرقة، وحصولها على تأييد دولي بحرية التصرف في ليبيا متى ساعدتها الظروف على ذلك، فإن إشاعة روجت أن السلطات البريطانية في مصر قامت باحتلال السلوم، فثارت ضجة كبيرة في الصحافة الإيطالية، وطالبت الصحف الحكومة القيام بعمل عسكري لاحتلال طرابلس وبرقة، وعلقت الصحافة الإيطالية بالقول إن بريطانيا تفضل مجاورة تركيا لممتلكاتها الأفريقية على مجاورة إيطاليا لها. ولهذا فإن الأمر يقتضي من الحكومة الاحتلال، وإلا فإن طرابلس ستكون مصدر قلق الإيطاليين، ولهذا وسعت الحكومة الإيطالية أعمالها الاقتصادية في الولاية، فأنشأت فروعاً لبنك دي روما في عدة مدن، وقامت بشق الطرق، وتأمين وسائل المواصلات، ووسعت دائرة البريد، وبنت مدارس مجانية أخرى، كما

(1) فيرو، شارل (مرجع سابق) ص 527.

(2) يحيى، جلال (مرجع سابق) ص 718.

كثفت نشاطها التجاري بشكل ملحوظ، وبدأت تراقب أوضاع الولاية الداخلية والخارجية، وتحارب أعداءها من الولاة الأتراك الذين يثيرون اليقظة في نفوس الطرابلسيين، ولتأكيد سيطرتها على موانئ الشرق الأفريقي، كانت قد حصلت من سلطان زنجبار على حق شراء الأراضي، وسُمح لها حق جمع الضرائب، والرسوم المالية، وحق تنظيم شؤون التجارة والملاحة والإشراف على المعابد، ومد خطوط السكك الحديدية والتلغراف، وإنشاء المصارف، وإصدار أوراق النقد لمدة (25) سنة يمكن تجديدها[1].

وهكذا نرى أن حصول إيطاليا على هذه الامتيازات إضافة إلى عدم وجود منافسة فعلية لها في طرابلس، قد زاد من تطلعها أكثر من السابق إلى احتلال ليبيا ، لا سيما أن الصحافة الإيطالية، بدأت تحض الرأي العام الإيطالي لتشجيع حكومة جوليتي على احتلال ليبيا ، وقد تمكنت الصحافة الإيطالية من التأثير على صانعي القرار بغية تحقيق الهدف الاستعماري وذلك من خلال التركيز على نواحٍ ثلاث هي:

1- العمل على دفع الحكومة الإيطالية لتسير في اتجاه واحد، محددة سياستها بمواجهة الإمبراطورية العثمانية.

2- تعبئة الرأي العام الإيطالي ليكون بمنزلة العنصر ذي الفاعلية في الضغط على صانع القرار السياسي عن طريق استهجان واستنكار تردده في العمل لحماية المصالح الإيطالية في الخارج.

3- تشويه صور صانع القرار السياسي لدى الشعب الإيطالي بسبب موقفه المتعلق بالمسألة الطرابلسية فيعمد من جانبه إلى إثبات العكس[2].

أما الصحف المعارضة، فقد ركزت على ثلاثة أسس هي:

1- أساس ذو طبيعة عقائدية على اعتبار أن الغزو أحد أشكال الاستغلال القومي.

---

(1) عبد النصف حافظ البوري، الغزو الإيطالي لليبيا، الكويت 1986م، ص 23.

(2) المرجع السابق، ص 83.

2- ذو طبيعة اقتصادية أو واقعية تحسب المكاسب والخسائر.

3- ذو طبيعة عسكرية، يعكس خبرة المعارك السابقة[1].

استمرت الصحف الإيطالية تمارس ضغطها على الحكومة لتنفيذ الاحتلال، وطالبتها بزيادة نفوها في ليبيا ، وضرورة تقربها من الأهالي، وحملت بشدة على بعض الولاة من ذوي التعصب الديني، ولهذا سارع وزير الخارجية بتوجيه نصيحة إيطاليا بقوله: «إنه من الضروري أن يكون عمل إيطاليا المحتمل مسوّغاً كالقيام باعتداء صارخ على حقوقها أو بالدليل الواضح بأن الدولة العثمانية تنوي تقديمها لإيطاليا، وذلك لأن بريطانيا تمسكت بالباب المفتوح في المسائل الاقتصادية حتى في اتفاقاتها مع فرنسة بالنسبة للمغرب»[2].

لقد بقيت الدولة العثمانية مع ولايتها ليبيا وحيدة على الساحة الدولية، فبريطانيا أثار احتلال مصر سنة 1882م غضب الدولة العثمانية وتوتر العلاقات بينهما، وكذلك فرنسا التي احتلت تونس سنة 1881م ولم تكتف بالاحتلال، بل حدثت صدامات مسلحة بين الطرفين بشأن الحدود بين تونس وليبية[3]، وأخيراً الاتفاق الفرنسي الإنجليزي سنة 1899م الذي استقطع بعض الواحات من أطراف الولاية، كل هذا ساعد على خلق تقارب فرنسي إيطالي، وضح ذلك في اتفاق عام 1900م وكذلك في التصريح الذي ألقاه وزير خارجية إيطاليا في البرلمان حيث جاء فيه: «إن فرنسا لا ترغب في التوسع فيما وراء الحدود الشرقية لمستعمراتها داخل ولاية طرابلس، وذلك يُعدّ أساساً لعلاقات الصداقة التي تنمو بين البلدين»[4].

أما إيطاليا فإن خلافها مع الإمبراطورية العثمانية، قد تبلور ابتداءً من المشكلات التي أخذت إيطاليا تفتعلها في ولاية طرابلس (ليبية) تارة بدعوى المضايقات الاقتصادية

(1) المرجع السابق، ص86.

(2) البوري، عبد المنصف حافظ، الغزو الإيطالي لليبيا (مرجع سابق) ص 125.

(3) المرجع السابق، ص128.

(4) المرجع السابق، ص128.

وتارة أخرى بحجة التعرض للجالية الإيطالية أو منعها من ممارسة نشاطها الديني، وبزيارة قيصر روسيا نيقولا الثاني لإيطاليا سنة 1909م[1]، وإقامة تفاهم مشترك بينهما، بدأت إيطاليا تخاطب الحكام العثمانيين بلهجة حادة، لأنها أجرت تفاهماً مع جميع الدول، ولم يبق لها إلا الاستجابة لطلب الصحف الإيطالية التي ما انفكت تتهم رئيس الحكومة بالإهمال والتقصير[2].

لقد أتمت إيطاليا بناء شبكة من التحالفات الدولية مؤيدة لمصالحها في ولاية طرابلس، لاسيما أن نشاطها داخل الولاية تزامن مع نشاطها الدبلوماسي، وغدا أمر تعميق نفوذها في ولاية طرابلس قضية واقعية، لا مفر من الاعتراف بها، ويقابل نجاح إيطاليا في ولاية ليبيا ، فشل الدبلوماسية العثمانية، بل انعدامها وعجزها عن إثبات وجودها في مناطق الشمال الأفريقي، وخروجها من مناطقه، تاركة للأهالي مسؤولية دفاعهم عن أنفسهم، ومرجحة إنقاذ مركزها المتداعي أمام ضربات جمعية الاتحاد والترقي.

إن تعميق النفوذ الإيطالي في ولاية ليبيا ، اعتمد منهجاً عصرياً متقدماً، لم تكن الدولة العثمانية مدركة لأبعاده، في حين أن بعضاً من ولاتها ممن أداروا الولاية أدركوا ذلك، وسعوا جاهدين لإعاقته، لكنهم عجزوا عن إيقافه، لأنهم لم يتلقوا الدعم المطلوب من جانب استانبول. وهكذا نرى أن تعميق النفوذ الإيطالي اعتمد بالدرجة الأولى على اعتماد الأساليب التقانية والاقتصادية خير وسيلة لإنجاحه.

فعلى صعيد الأساليب التقانية، فقد اعتمدت إيطاليا على[3]:

1- حركة الرحالة والتي استخدمت في جانب منها فيما يسمى اليوم بعمليات الاستطلاع السياسي.

2- التنشئة الاستعمارية التي عرفت بسياسة الطلينة، وقد اعتمدت على دور البعثات التبشيرية والمدارس الإيطالية.

---

(1) المرجع السابق، ص 134.

(2) يحيى، جلال، التنافس الدولي في شرق أفريقيا، القاهرة 1959م، ص 143.

(3) البوري، مرجع سابق، ص 146.

فمن ناحية البعثات التبشيرية: فلقد اندفع رجال الدين بحماس شديد لتأييد احتلال ولاية طرابلس، وأعلنوا استعدادهم لإعداد أهل البلاد لقبوله واضعين أنفسهم في خدمة السياسة الاستعمارية، لأنهم كانوا يتطلعون إلى ضرورة استعادة المناطق التي سادتها قديماً الإمبراطورية الرومانية كلها، في محاولة منهم لنشر الديانة المسيحية من جديد، والقضاء على الإمبراطورية العثمانية الممثلة للمسلمين والحاملة للواء الدين الإسلامي.

أما على صعيد الأدوات الاقتصادية[1]: فإن جميع الدول الأوروبية بما فيها إيطاليا، كانت تدرك الأهمية الاقتصادية ودورها الأساسي في تنفيذ السياسة الخارجية، وبأنها بالغة الفاعلية في تحقيق السيطرة الاستعمارية دونما حاجة إلى التعرض إلى أية مخاطر يمكن أن ترغم الدول إلى اعتماد النشاط الهدام أو الغزو العسكري.

ولهذا لجأت إيطاليا إلى اعتماد مصطلح التوغل السلمي في السنوات التي سبقت الغزو العسكري ، فعمدت إلى خلق شركة من المبادرات الاقتصادية في مختلف أنحاء الولاية، ومن بينها الأدوات الاقتصادية التي لجأت إليها إيطاليا بنك دي روما المكلف بإقامة منشآت اقتصادية في طرابلس ثم الخمس ومسلاته وزليطن، وافتتح مصنعاً لعصر الزيوت، وأقام مطحنة للغلال في طرابلس، ومصنعاً للثلج ومطبعة وعدداً من المشروعات الصغيرة الأخرى، وكلف لجنة علمية للبحث عن المعادن في الولاية والعمل على استغلالها كالفوسفات والكبريت. أما على صعيد القطاع الزراعي، فقد تمكن من شراء عدة آلاف من الهكتارات كأراضٍ زراعية في ضواحي بنغازي، وقامت بتوزيع 15 ألف رأس من الماشية إلى بعض القبائل وذلك للعمل بطريق المشاركة بحيث تتولى هذه القبائل زراعة الأراضي وتربية الماشية مقابل حصول البنك على نصف المحصول. وقد نشرت مجلة (البعث الإيطالية) في تلك الفترة عن تعدد أنشطة البنك وأشادت به، فقالت: إن صناعاته عديدة، ومغازله ومحاجر مواد البناء التابعة له، لاسيما اهتمامه بتجارة الحلفا والحبوب والإسفنج وريش النعام والعاج والصوف، والمطحن الكهربائي، ومكننة صناعة عصير الزيتون، إنها أعمال عظيمة لبنك يحمل اسم إيطاليا[2].

(1) البوري، مرجع سابق، ص 153.

(2) المرجع السابق، ص 156، من الصعب على بنوك الدولة العثمانية القيام بما قام به بنك روما، فرأسمالية العثمانيين كرأسمالية العرب الآن، أموال العرب في بنوك أوروبا، ومصانع أوروبا في بلادنا.

أما على الصعيد التجاري للبنك، فقد استفاد البنك من دعم الحكومة الإيطالية له، فقام بتسيير خطوط ملاحية بين طرابلس وبنغازي وطبرق وربطها بموانئ مالطا وجنوا وبالرمو واستانبول، ومارس البنك في الوقت نفسه عملية منح القروض التجارية، مقابل الرهنيات لصغار التجار بفوائد كبيرة، وذلك ضمن مخطط لإفقار المتعاملين معه من العرب[1].

إن إعداد المواطنين الليبيين لتقبل التعامل مع الإيطاليين، وإظهارهم بأنهم شعب مسالم يحبون الليبيين كثيراً، ويرتبطون معهم بعلاقات جوار، إضافة إلى وجود علاقات موغلة في التاريخ، ولجؤوا للتدليل على ذلك بافتتاح مدارس عدة[2] .

لقد كانت هذه المدارس من أهم أدوات التوغل السلمي الداعم لمسألة تعميق النفوذ الإيطالي في الولاية، وعلى الرغم من محاولات بعض الولاة إعاقة التوغل السلمي الإيطالي إلى ليبيا إلا أن نتائجه محدودة قياساً بما يفرضه الواقع ، لأن الولاة لم يتلقوا أي دعم يعادل 1% مما كان بنك دي روما يتلقاه من حكومة إيطاليا.

وبالرجوع إلى التقارير التي أعدها ولاة عهد الباشوات، فإن إنشاء المدارس الإيطالية لم يكن وليد سنوات قليلة أو سابقة للغزو الإيطالي العسكري. يمكن قراءة أن الحركة العلمية قد نشطت من الجانب الأوروبي ولا سيما الإيطالي كتمهيد مباشر للمباشرة باحتلالهم ليبيا ، وتفيد المصادر التركية أن الإيطاليين سعوا جاهدين للوصول إلى ليبيا وإقناع أهاليها بأنهم جاؤوا مصلحين وأنهم سينقذونهم من ظلم الأتراك، لكن محاولاتهم باءت بالفشل، لأن الليبيين مسلمين وشرفاء وسوف يدافعون عن بلادهم ضد الإيطاليين، والجدول التالي يوضح التكالب الإيطالي على ليبيا :

---

(1) البوري، مرجع سابق، ص 156.

(2) انظر الملاحق الملحق رقم (16) بشأن استفسار الديوان الهمايوني عن المدرسة الإيطالية.

الرقم	نوع المدرس	اسم المدينة	الجهة التابعة لها المدرسة
1	مدرستان ابتدائيتان للذكور أقيمتا سنة 1889	طرابلس	تابعة لبعثة الفرنشيسكان
2	مدرسة ابتدائية للذكور مدتها خمس سنوات	طرابلس	تابعة للحكومة الإيطالية
3	مدرسة ابتدائية للإناث مدتها خمس سنوات	طرابلس	تابعة للحكومة الإيطالية
4	مدرسة تجارية مدتها أربع سنوات	طرابلس	تابعة للحكومة الإيطالية
5	مدرسة ابتدائية مسائية للكبار	طرابلس	تابعة للحكومة الإيطالية
6	مدرسة ابتدائية للذكور مدتها خمس سنوات	بنغازي	تابعة للحكومة الإيطالية
7	مدرسة ابتدائية للإناث مدتها خمس سنوات	بنغازي	تابعة لبعثة الفرنشيسكان
8	مدرستان ابتدائيتان أقيمتا سنة 1902	بنغازي	تابعة لبعثة الفرنشيسكان
9	مدرسة ابتدائية للذكور أقيمت سنة 1902	الخمس	تابعة للحكومة الإيطالية
10	مدرسة ابتدائية للإناث أقيمت سنة 1902	الخمس	تابعة لبعثة الفرنشيسكان
11	مدرسة ابتدائية للذكور	درنه	تابعة لبعثة الفرنشيسكان

إن توجه إيطاليا لإكثار من بناء المدارس ولا سيما التبشيرية منها، كان بهدف ترسيخ دعائم الجالية الإيطالية ومنحها صفة مميزة عن بقية الجاليات، ولنشر اللغة الإيطالية في الولاية، وذلك من باب التقرب للأهالي والتهيئة للقيام بالغزو[1].

تعددت فروع بنك روما بحيث شملت المناطق والمدن بالولاية فشملت مدينة زاورة، والخمس، وسرت، وزليتن، وطبرق، والسلوم ولعل تتبع جزء من نشاط هذا البنك يوضح مدى السيطرة الاقتصادية التي استطاع أنْ يحققها في سنوات قليلة من خلال أنشطته الصناعية والزراعية والتجارية .

رابعاً - أنشطة بنك روما في الولاية :

1- النشاط الصناعي :

منذ تأسيس البنك في الولاية سنة 1907م أُنشئت منشأة الزيوت الإيطالية بمدينة طرابلس ثم بعد ذلك في مدينة الخمس، ومدينة مسلاته، ومدينة زليتن، وفي سنة 1910م أُفتتح في طرابلس مصنع لعصر الزيوت بواسطة أحد الإيطاليين ممولاً من قبل البنك، كما

(1) البوري،عبد المنصف الحافظ (مرجع سابق) ص153.

دشن في أغسطس من السنة نفسها بمدينة طرابلس مطحناً كبيراً للغلال بمساهمة البنك، وأقام مصنعاً للثلج، ومطبعة وعدداً من المشروعات الصغيرة الأخرى، وكان من أهداف البنك أيضا البحث عن المعادن في الولاية والعمل على استغلالها كالفوسفات والكبريت وكلفً في هذا الخصوص المهندس (أسكانيوا سفورزا) ومساعدة سان فليبو برئاسة بعثة للبحث عن المعادن والقيام بإجراء الدراسات الجيولوجية، وبالفعل قامت هذه البعثة بجمع المعلومات عن وجود المعادن وإمكانية استغلالها من جانب البنك[1].

وبالإضافة إلى ذلك أنشا البنك مصنعاً للورق ومكسراً للحجارة، وصار يملك محطة الكهرباء الوحيدة في طرابلس، ومصنعاً للصابون ومنشأة تصبغ ريش النعام وما شابه ذلك[2].

2- النشاط الزراعي :

قام البنك بشراء عدة آلاف من الهكتارات كأراضٍ زراعية في ضواحي مدينة بنغازي وقام بتوزيع نحو خمسة عشر ألف رأس من الماشية على بعض القبائل وذلك للعمل بطريق المشاركة بحيث تتولى هذه القبائل زراعة الأراضي وتربية الماشية في مقابل حصول البنك على نصف المحصول[3].

وقد كان للنجاح الذي حققه البنك صداه في الصحافة الإيطالية، إذ نشرت مجلة البعث الإيطالية في تلك الحقبة عن تعدد أنشطة البنك وأشادت به فقالت : إنَّ صناعاته عديدة، ومغازله، ومحاجر مواد البناء التابعة له، وبأكثر أهمية تجارة الحلفا والحبوب

---

(1). D'Alessandro, A, IlBan codi Roma ela guerra di libya, in storia epolitica luglio – Settembre. 1968

(2) بروشين، مرجع سابق، ص 106 .

(3) بسبب الجفاف الذي حل بالولاية في عامي 1897، 1908م ولاعتماد معظم السكان على الزراعة وتربية الحيوانات بالإضافة إلى الضرائب التي كانت تفرضها الحكومة على الأهالي كانت سبباً في إقبال المزارعين على مشاركة البنك، وبيع أراضيهم له. عقيل محمد البربار، مصرف روما ودور السلطات العثمانية في الوقوف ضد التسلل الاقتصادي الإيطالي إلى ليبيا، مجلة البحوث التاريخية، السنة الرابعة، العدد الثاني، مركز جهاد الليبي، يوليو 1982م، ص 237 .

والإسفنج، وريش النعام والعاج، والصوف، والمطحن الكهربائي، ومكننة صناعة عصر الزيتون، أنها أعمال عظيمة لبنك يحمل اسم إيطاليا[1].

3- النشاط التجاري :

استفاد البنك من تمويل الحكومة الإيطالية فقام بتسيير خطوط ملاحية بين موانئ طرابلس وبنغازي وطرق ربطها بموانئ مالطا، وجنوا، باليرمو، وإستانبول، ومارس البنك في الوقت نفسه عمله، إذ منح القروض التجارية مقابل رِهان لصغار التجار بفوائد كبيرة وذلك ضمن مخطط لإفقار المتعاملين معه من الليبيين[2].

وشجع البنك التجار الإيطاليين بتوريد بضائعهم، وبصورة خاصة المواد المصنعة: الأقمشة، الأخشاب، والمرمر، الخمور، السكر، الأرز، الورق والأجبان، وفي سنة 1908م شغل الإيطاليون المرتبة الثانية في التجارة مع ليبيا بعد إنكلترا[3].

وهكذا لم يحل عام الاحتلال 1911م حتى أصبح البنك يسيطر على معظم الأنشطة الاقتصادية في ليبيا وصار له أتباع وعملاء كثيرون، وتشعب نشاطه بصورة كبيرة، وتحرك أعوان إيطاليا في إرجاء الولاية باسمه وتحت ستار أعماله .

وعلى أية حال وعلى الرغم من هذا النشاط الكبير فإن الولاية لم تخل من منافسين آخرين لإيطاليا، فلم يكن الوجود الاقتصادي قاصراً عليها فحسب بل سعت كل من فرنسا وألمانيا لتدعيم وجودها فيها أيضاً وهو الأمر الذي كان يقلق إيطاليا نظراً للإمكانيات الضخمة التي تتمتع بها الدولتان والقادرة على منافسة النشاط الإيطالي وربما القضاء عليه نهائياً، وكان عمل ألمانيا المستمر للحصول على امتيازات للبحث عن المعادن مصدراً آخر لخشية الحكومة الإيطالية ولا سيما أن ألمانيا ترتبط بعلاقات مميزة مع الدولة

---

(1) الشريف، مرجع سابق، ص 24.

(2) Salvemini, G, come Siamo andati in libiya , Second dizione Milano : Feltrinelli Edit ore , 1963 pp 193. 4 .

(3) بروشين، مرجع سابق، ص106 – 107 .

العثمانية[1]، ولابد أن تحظى أعمالها بموافقة الباب العالي وتأييده، وقد عبر (دي سان جوليانو) وزير الخارجية الإيطالي عن استيائه لتزايد النشاط الألماني اعتقاداً منه بأن ألمانيا تستغل الصعوبات التي تواجه النشاط الإيطالي في الولاية لتدعيم مركزها، فقد كتب إلى السفير الإيطالي في إستانبول يقول «إن ألمانيا مثل النمسا عليها واجب معنوي بأن تبذل وسيلة في إمكانها لإيقاف المنافسة في منطقة ليس لها فيها مصالح ملحوظة مثل المصالح الإيطالية ... إن وضعنا الذي اكتسبناه في أفريقيا العثمانية بكثير من التضحيات مهدد وأن مهمة سعادتكم هي أن تبذلوا نفوذكم بصورة غير مباشرة لدى زملائكم وخصوصاً لدى السفير الألماني لكي يدرك أنه من مصلحة كيان ولايات الإمبراطورية العثمانية الأفريقية أن لا تواجهنا منافسة هناك»[2].

ويتضح من خلال هذه الرسالة أن الحكومة الإيطالية لا تقبل أية منافسة لها من دولة أخرى في منطقة تعتقد بتبعيتها لمناطق نفوذها، وقد استغل بنك روما المنافسة الألمانية للنشاط الاقتصادي الإيطالي في الضغط على صانع القرار السياسي للتعجيل بغزو الولاية.

خامساً - دور البنك في إثارة الرأي العام الإيطالي وتحريضه:

لقد اعتمدت الحكومة الإيطالية على نشاط بنك روما وغدا يشكل محوراً رئيساً في زيادة نفوذ كبير بفضل التفاهم التي تم مع الوزراء المختصين، ومع رئيس الحكومة،

(1) تعرض التغلغل الاقتصادي الإيطالي خلال سنة 1908 – 1909م بعيد ثورة الاتحاديين في إستانبول لهزة عنيفة، وأصبحت حكومة إستانبول الجديدة لا تثق في الدول الأوروبية التي أخذت توسع في دائرة أعمالها في أرض الدولة العثمانية، وقد اتجه الشك بصفة خاصة لكبار التجار الإيطاليين والمؤسسات الإيطالية التي كانت تمول من قبل الحكومة الإيطالية للقيام بأعمال سياسية حربية وبعيدة كل البعد عن مجال التجارة، نتيجة لتلك الشكوك، فقدت المؤسسات الإيطالية مكانها أمام منافسه المؤسسة الألمانية حيث تفوقت شركة (كروب) الألمانية على شركة «انسالدو» الإيطالية وتغلبت شركة «ستيمنس» على شركة «ماركوني» وتفوق الدوش بنك على بنك روما .

(2) فرانشيسكو مالجيري، الحرب الليبية 1911 – 1912 م، ترجمة وهبي البوري، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1978م، ص 25 .

ووزير الخارجية بصفة خاصة، نظراً لتمثيله لمصالح الإيطالية في الولاية وهو ما يؤكده تصريح وزير الخارجية الإيطالي بعد أن أصبحت السلطات العثمانية تضع العراقيل في طريق عمله، التي أعَدَّها بمنزلة إعلان حرب على المصالح الاقتصادية الإيطالية، من خلال منعها للمواطنين من إقامة علاقات مع البنك، ومنعه من الحصول على الاعتراف القانوني أمام المحاكم المحلية، ومن خلال هذا التصريح يتضح حجم المكانة التي يتمتع بها البنك لدى الحكومة الإيطالية وقد أشاع البنك بأنَّ الألمان سيقومون بتأسيس معصرة زيت نموذجية في مدينة طرابلس، تنافس المعاصر التي يمتلكها، وأن الوكالة الألمانية «دتش ليفانتي ليني» ستشرع في تسيير خط بحري يربط بين ألمانيا، وموانئ الولاية، الأمر الذي سيترتب عليه ازدهار التجارة الألمانية بها، وحمل البنك الحكومة الإيطالية مسؤولية ضياع مصالح إيطاليا في الولاية إنْ هي لم تتدخل لحمايتها، وأعلن أنه سوف يبيع مصالحه للبنك الألماني، بحجة أنه لم يعد قادراً على العمل بحرية في الولاية، لأن الحكومة الإيطالية لم تتدخل لمساعدته ضد تعسف السلطات التركية واقتصرت ردت فعلها على التصريحات وإرسال الشكاوى للحكومة العثمانية في إستانبول من دون العمل الفعلي[1]، وأوعز إلى بقية المؤسسات التجارية الإيطالية العاملة في الولاية باتخاذ الموقف نفسه، كنوع من الضغط على الحكومة لحملها على الإسراع في غزو الولاية وأعلنت هذه المؤسسات بدورها أنَّ شركة «كروب سيمنسي» و«الدوتشي بنك» على وشك الاستيلاء اقتصادياً على طرابلس تمهيداً للاحتلال الألماني المنتظر، وأنَّ مفاوضات سرية تجري بين حكومتي برلين وإستانبول بشأن تأجير ميناء طبرق للأسطول الألماني[2]، وقام

---

(1) يذكر جوليتي في مذكراته قائلاً : «لقد بلغت الأمور درجة دفعت بنك روما الذي كانت له مصالحه الخاصة في طرابلس إلي الشروع في مفاوضات مع جماعة مصرفية ألمانية نمسوية للتخلي لها عن مصالحة هناك بعد أن رأى نفسه معرضاً لإخطار كثيرة من دون معونة من أحد». جيوليتي، مذكرات جيوليتي، الأسرار السياسية والعسكرية لحرب ليبيا (1911- 1912م)، ترجمة خليفة التليسي، الدار الجماهيرية للنشر، مصراته ليبيا، 1986م، ص56 .

(2) Barclay T., The Turco – Italian war london : Methuen , 1912 , pp. 58 , 9.

«بياتزا» أحد محرري صحيفة «تريبونا» بالترويج لسياسة البنك، بعد زيارته لطرابلس، وألف كتاباً حولها، نشره في مايو 1911م بعنوان «أرضنا الموعودة» عكس فيه رأي البنك بأسلوب مبالغ فيه عن حجم الفوائد الكبيرة العائدة على الشعب الإيطالي في حالة احتلال الولاية وصرح وزير الخارجية الجديد «سان جوليانو» الذي تولى المنصب بعد «تيتوني» في لقاء جمعَهُ بالسفير الألماني في مارس 1911م، بأن الرأي العام الإيطالي أصبح مشحوناً بسبب الدور الفعال الذي قام به البنك في إثارته وتحريضه، وساهم رجال الدين "الفاتيكان" أصحاب الجزء الأكبر من رأس مال البنك في تهيئة الرأي العام الإيطالي، وإشعاره بأهمية احتلال الولاية، وقد وقعت كل هذه الأسباب بعد أن قدم أحد السياسيين تقريراً أوضح فيه موقف المصرف المؤيد للاحتلال[1] .

سادساً - موقف الأهالي والسلطات العثمانية من بنك روما :

أسهم النشاط الذي قام به البنك في ليبيا، في تنبيه الأهالي والسلطات العثمانية للخطر المحدق الذي أصبح يلتف تدريجياً حول البقعة الوحيدة الباقية من الإمبراطورية في الشمال الأفريقي الأمر الذي دفعهم للوقوف في وجهه[2]، حيث قام بعضهم بإلقاء المناشير وإلصاق بعضها في أماكن مختلفـــة من مدينة طرابلس تنديداً بالمساعي الإيطالية الراميـــة للتدخل في شؤون الولاية، وقاموا بمقاطعة السلع الواردة عن طريق السفن الإيطالية التابعة للبنك، والامتناع عن تفريغها، وذلك بتحريض من الحكومة العثمانية، خاصة بعد انقلاب جمعية الاتحاد والترقي في سنة 1908[3] وحرصت الصحف المحلية وهي «تعميم حريت»، والترقي والمرصاد، وأبو قشة، على اتخاذ موقف معادٍ من الإيطاليين ومهاجمة بنك روما وانضمت لهم صحيفة (بروجرييسو) التي كان يصدرها

(1) الحرير، مرجع سابق، ص 32 – 33 .

(2) المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الوثائق والمخطوطات، ملف رقم 33، وثيقة رقم 3 – 4 – 5 – 10 – 11 – 12 .

(3) رحومة. مرجع سابق، ص70 – 71 .

الأرجنتيني المستر «كوزمان»، مما اضطر البنك إلى إنشاء مطبعة، وإصدار صحيفتين إيطاليتين في طرابلس هي صحيفة «استيلا» و«إيكودي تريبولي» للدفاع عن مصالحه، والتأكيد على أنه مؤسسة تجارية لا علاقة له بالسياسة[1] .

وطلب الأهالي من السلطات العثمانية عزل الوالي فوزي باشا، نظراً لتساهله مع الإيطاليين الرجل الذي تمكن البنك في فترة ولايته من شراء مساحات كبيرة من الأراضي، وتم تعيين إبراهيم باشا (1910 – 1911م) نزولاً عند رغبتهم الذي كلف لجنة للتحقيق في مشاريع البنك، تأكد من خلالها الآتي :

- تحايل البنك على القانون، ومساعدة أفراد الجالية الإيطالية في شراء الأراضي، على الرغم من أنْ القانون يمنع ذلك .

- إن الأراضي التي اشتراها البنك من المدنيين آلت إليه، بحجة أنهم لم يتمكنوا من تسديد القرض مقابل الرهن الذي أخذ مقابلها .

- جميع الأموال التي استغلها البنك في مشاريعه كانت ملكا للحكومة الإيطالية والفاتيكان[2] .

ونتيجة لهذه التحقيقات أصبحت الحكومة الإيطالية في موقف حرج أمام الحكومة العثمانية، على الرغم من نفيها المستمر لذلك، وتأكيدها على احترامها للممتلكات العثمانية، إلا أنَّ الحكومة في إستانبول أرسلت في نوفمبر 1909م وفداً للتأكد من ذلك، وحملته العديد من التوصيات وضمنها اتفاق شراء الأراضي من قبل الإيطاليين، إلى حين النظر في الأمر، من طرف وزارة الداخلية[3]. التركية، ورفضت اللجنة بعد وصولها إلى طرابلس طلباً من الحكومة الإيطالية بشان إعطائها معاملة خاصة فيما يتعلق بالمشاريع

---

(1) أحمد إبراهيم دياب، الغزو والاحتلال الإيطالي في الصحافة العربية، مجلة البحوث التاريخية السنة العاشرة، العدد الأول، مركز جهاد الليبيين، طرابلس ليبيا، يناير 1988م، ص 18 .

(2) رحومة، مرجع سابق، ص 71 – 72 .

(3) المرجع السابق، ص 72 .

الاقتصادية في الولاية، وأوصت بتشجيع شركات أخرى غير إيطالية للقيام بالعمل فيها، من أجل تقليل النفوذ الإيطالي في الولاية، الأمر الذي ترتب عليه عدم قبول طلب للحكومة الإيطالية بشأن بناء مصنع للورق من نبات الحلفا في سنة 1909م، وحددت اللجنة نشاط المصرف في المدن فقط، ونتيجة لذلك صدر فرمانٌ في 24 أبريل 1909م يقضي بمنع بيع الأراضي الميري، إضافة إلى أنه لا يجوز للأهالي بيع أراضيهم لأية شركة أجنبية، وأكد الفرمان على منع الأجانب من شراء الأراضي وطلب من الحكومة المحلية إبلاغ الإيطاليين بذلك، وهو ما دفع الصحافة الإيطالية لمهاجمة الحكومة العثمانية، وزاد من غضب الإيطاليين القرار القاضي بمعاملة كل الدول المتقدمة للعطاءات في الولاية على حد سواء. وقام الوالي رجب باشا بإصدار أوامره بعدم السماح لأي مواطن ينتمي للدولة العثمانية بالركوب أو شحن بضاعته على باخرة خاصة ببنك روما إلى أنْ تسمح لها إستانبول بالعمل في المياه الإقليمية للولاية وهذا يؤكد ما كان يقوم به البنك من أعمال مخالفة للقانون، مثل تسيير خط بحري من مصراته إلى طرابلس من دون علم السلطات العثمانية[1]. إلا أن الأهالي امتنعوا عن السفر بهذه الباخرة، حيث وصل عدد الذين اشتروا التذاكر ثلاثة عشر راكباً فقط، ويشير أحد التقارير بأنه قد شحنت في أول رحلة لها من طرابلس إلى مصراته في 16 – 4 – 1908 م، بحوالي 28 قنطاراً من السلع المختلفة[2]، وقد أفاد البنك بأنه تضرر من هذه المقاطعة التي أقرتها الحكومة المحلية، الأمر الذي دفع بالقنصل الإيطالي «باستولونشا» إلى طلب السماح لباخرة البنك بمزاولة أعمالها البحرية بين موانئ الولاية من رجب باشا، ومُنِعَ البنك من شراء الحبوب من المزارعين المحليين في فترة ولاية إبراهيم باشا، ومنع تصديرها إلى إيطاليا وقامت حكومة الولاية بمراقبة سماسرة البنك وعملائه، لدرجة أنها أرسلت برقية من طرابلس إلى الخمس طالبة فيها السلطات هناك تتبع أحد عملاء البنك الذي توجه إلى المنطقة

(1) رحومة، مرجع سابق، ص 73 .

(2) المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الوثائق والمخطوطات، ملف رقم 33، وثيقة رقم 7 .

وإبلاغ مقر الولاية في حالة قيامه بأي تصرف لاتخاذ التدابير اللازمة، غير أن موقف العثمانيين من إيطاليا تغير بوصول حقي باشا[1]. إلى منصب الصدر الأعظم، نظراً لعلاقته الوثيقة بالإيطاليين، وقد حرصت الحكومة الإيطالية على استخدام هذا البنك لتحقيق أغراضها الاستيطانية والسياسية على الرغم من أنه تأسس من أجل القيام بأعمال اقتصادية وهو ما تسبب له بخسائر مالية كبيرة، حيث تكلف بناء مطحن للدقيق بطرابلس بقيمة مليون ليرة إيطالية في حين أنْ تكلفته الحقيقية لا تتجاوز نصف المبلغ المذكور، مما دفع بمديره السابق إلى مهاجمة هذه التصرفات، ووصفها بأنها طفولة في الفكر الصناعي(2). ودفع البنك ثمن جميع الأراضي التي اشتراها أكثر من مرة وكان شراؤه لها قد تم بطرق غير قانونية، لأنه ابتاعها إما من مُلاّك غير حقيقيين، وإمَّا لم تكن موثقة توثيقاً رسمياً، بما فيها جميع الأراضي التي اشتراها القنصل الإيطالي «بورنابي» لحساب المصرف، وقامت إدارة البنك في سنة 1911م على بيع جزء كبير منها بأسعار أقل بكثير من قيمة شرائها(3)، ولم يقف نشاط البنك عند هذا الحد، فقد كان يشتري مثلاً الحصان الواحد بأربعين ألف ليرة إيطالية، ويبيعه بسعر أقل بكثير يصل إلى خمسة عشر ألف ليرة فقط، ودفع مبلغاً ضخماً قدره 2 مليون ليرة إيطالية لبناء مطحن للدقيق في بنغازي، في حين تكلفتُهُ الحقيقية أقل من مليون ليرة، على الرغم من هذه الخسائر الكبيرة التي مُنِيَ بها المصرف، إلا أنَّهُ كان يهدف إلى أبعد من ذلك، كإقامة علاقات وثيقة مع الأهالي، بيد أن التوسع الاقتصادي الذي قام به في الولاية، لم تصحبه هجرة للإيطاليين إلى الولاية، فلم يستقر أحد من الإيطاليين في الأراضي التي اشتراها البنـــك حتى شهر نوفمبر من سنة 1911[4].

---

(1) حقي باشا كان على علاقة طيبة بالإيطاليين محباً لهم منذ صغره، ومتزوج من إيطالية وهي يهودية الأصل، وكان يشغل سفيراً لتركيا في روما، وهو ما متن علاقته بالإيطاليين ثم تولى بعد ذلك منصب الصدر الأعظم. الزاوي، جهاد الإبطال، مرجع سابق، ص 48 – 49

(2) رحومة، مرجع سابق، ص 75 .

(3) الحرير، مرجع سابق، ص 31

(4) رحومة، مرجع سابق، ص 75 – 76 .

سابعاً - التمهيد الإيطالي لاحتلال ليبيا :

شهد القرن التاسع عشر تنافساً كبيراً بين الدول الاستعمارية في القارة الأفريقية وبخاصة في المنطقة الشمالية منها، فاستيلاء فرنسا على الجزائر سنة 1830م ثم على تونس 1881م واستيلاء إنجلترا على مصر 1882م وسيطرتها على السودان 1896م لم يكن ذلك إلا ترجمة للسياسة الاستعمارية التي أنتجتها الدول الأوروبية، وهي تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية في شمال أفريقيا بعد أنْ أخذ نفوذها يتقلص في تلك المنطقة نتيجة إهمال الإدارة فيها وعدم الاهتمام بالشؤون السياسية والاقتصادية، الأمر الذي جعل هذه الدول تُبدي اهتمامها بليبيا، لأنها المنطقة الوحيدة التي يتم الاستيلاء عليها في هذه الفترة، ولهذا اشتد التنافس الاستعماري الأوروبي على ليبيا بين إنجلترا وفرنسا وإيطاليا .

أمَّا بالنسبة للتغلغل الإيطالي في الولاية فكان مرتبطاً تماماً بتطور الأحداث في إيطاليا نفسها، ففي الوقت الذي استعملت فيه إيطاليا ترسيخ طموحاتها الاستعمارية في ليبيا، كانت تعاني من مشاكل سياسية واقتصادية، فعند مقارنة إيطاليا بغيرها من الدول الأوروبية كفرنسا وبريطانيا على الصعيد الاستعماري، فإننا نجد إيطاليا تبدو ضعيفة للغاية ؛ لأنها لم تخرج كدولة موحدة إلا في سنة 1861م[1].

إنَّ فكرة احتلال ليبيا بدأت منذ توحيد شبه الجزيرة الإيطالية، والقبول لدى بعض الساسة الإيطاليين الذين حز في نفوسهم تحقيق المزيد من الانتصارات لسياسة التوسع والاستعمار المباشر لبعض القوى الأوروبية، وما أنْ حَّل سنة 1886م حتى تَبَنَّى الكثير من الساسة الإيطاليين فكرة غزو ليبيا، ونادوا بها حتى لو كانت صحراء وجرداء[2]. فالاحتلال الإيطالي للولاية كان قد تم بموافقة الدول الأوروبية الكبرى حينذاك، وهذا

(1) محمد الهادي أبو عجيلة. الأطماع الاستعمارية الأوروبية في ليبيا، مجلة البحوث التاريخية، السنة الثانية عشر العدد الثاني، مركز جهاد الليبيين، طرابلس ليبيا 1891م، ص 103 .

(2) الهادي أبو لقمة. الاستعمار الاستيطاني في ليبيا، سلسلة الدراسات التاريخية، تحرير صالح الحرير، مركز جهاد الليبيين، طرابلس ليبيا، 1984م، ص 40 .

الموقف الأوروبي تعدى مسالة السماح لإيطاليا بالاحتلال بل إنه وصل إلى أن وقفت هذه الدول مع إيطاليا معنويا وعسكرياً وسياسياً حتى تحقق أهدافها .

وقد ارتبط هذا النشاط السياسي بين دول أوروبا هذه بمصالح سياسية واقتصادية وعسكرية متبادلة في منطقة البحر المتوسط والشرق العربي، إذ حاولت الحفاظ عليها لتتمكن من استمرارها بهذه المنطقة، وتتجه إلى الاهتمام بالتوسع الاستعماري في مناطق أخرى من دون أنْ تصطدم ببعضها، وتؤدي بالتالي إلى تصدع موازين القوى بتضارب أهدافها وقد سبق هذه التحركات السياسية التي اتضحت عند اهتمام إيطاليا بليبيا بين الدول المعنية (بريطانيا وفرنسا والنمسا والمجر وألمانيا وروسيا وإيطاليا) اتصالات كثيرة لوضع استراتيجية معينة فيما بينها تكفل توزيع مناطق النفوذ تمثلت في المؤتمرات الدولية ،التي من أهمها مؤتمر باريس 1856م ومؤتمر برلين 1878م، حيث أدت بدورها إلى ظهور تحالفات منها تحالف دول الوفاق الثلاثي «بريطانيا وفرنسا وروسيا» ودول الائتلاف الثلاثي «النمسا وألمانيا وإيطاليا» وقد دخلت الأخيرة هذا الحلف عندما فشلت في محاولاتها الفردية لتحقيق أطماعها[1].

1- تدخل الدول الأوروبية في شؤون الدولة العثمانية :

بدأ يتضح التدخل الأوروبي في شؤون الدولة العثمانية خلال أحداث أرمينيا سنة 1896م، فقررت كل دولة من الدول الأوروبية توجيه القوميات والطوائف في الأقاليم المسيحية توجيهاً يؤدي إلى التناحر بينها، في الوقت الذي يخدم مصالحها حتى تستطيع كل منها أنْ تصل إلى تحقيق أطماعها، فبعض هذه الدول نصب نفسه حامياً للأرثوذكس والبعض الآخر للكاثوليك، وكان المسيحيون واليهود الشرقيون في الغالب يتمتعون بحماية الدول الأجنبية، وهكذا كانت كل طائفة على صلة بهذه الدولة أو تلك، فالكاثوليك جعلوا صلتهم بفرنسا والأرثوذكس بروسيا، وبدأت إنكلترا في التخلي عن سياسة الاحتفاظ بكيان

(1) مصطفى حامد رحومة. النشاط السياسي الأوروبي وانعكاساته على حركة الجهاد الليبي ضد الغزو الإيطالي، مجلة البحوث التاريخية، السنة السابعة، العدد الثاني، منشورات مركز جهاد الليبيين، طرابلس ليبيا 1985م، ص 61-62 .

الإمبراطورية العثمانية واتخذت موقف الخصومة من حكومة إستانبول من جراء منحها لألمانيا امتياز خط سكة حديد بغداد خشية امتداد النفوذ الألماني إلى مقربة من المحيط الهندي بعد أن أخذت مركزاً ممتازاً في استانبول ولكن مع هذا فإن التدخل الفعلي للدول الأوروبية في شؤون الدولة العثمانية كان قد بدأ منذ فترة مبكرة، فمؤتمر باريس الذي عقد في سنة 1856م، جاء فاتحة لهذا التدخل، ففي مقابل المساعدات التي قدمتها إنجلترا، وفرنسا وسردينيا للدولة العثمانية خلال حرب القرم، تهيأ لتلك الدول قدر من التدخل في شؤونها، وبعد أنْ أصبحت الدولة العثمانية مدينة لأوروبا منذ أنْ عقدت أول قرض خلال هذه الحرب لتسديد النفقات العسكرية ازدادت أوضاعها الاقتصادية سوءًا نتيجة استمرار الاقتراض[1]، وقامت الحكومة العثمانية بتحويل جزءٍ من إيراداتها لضمان القروض[2] .

فقامت بتخصيص الجزية المصرية في تلك الفترة والأرباح الجمركية أولاً ثم إيراد ضريبة الأغنام وربع احتكارات الملح والتبغ وغير ذلك من الإيرادات، وهكذا فكلما زاد إنفاق الإيرادات العثمانية لتسديد فوائد القروض احتاجت الإمبراطورية إلى قروض جديدة وبالتالي حدث مزيد من التدخل الأجنبي، وقد أخذ التدخل صورة الالتزامات الدولية منذ مؤتمر باريس[3] .

---

(1) أحمد السعيد سليمان. التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة، دار المعرفة، القاهرة،1961 ص 31 .

(2) أدى البنك العثماني الذي تأسس في عام 1856م كبنك إنجليزي وتحول في 1863م إلى بنك إنجليزي فرنسي دور كبير في منح القروض المجحفة والتوسط في الحصول عليها من بنوك أخرى ففي عام 1858م حصلت تركيا على قرض بمبلغ 123 مليون فرنك فرنسي لم تستلم منه فعلا إلا 95 مليون فرنك ثم تلاه أحد عشر قرضا في كل من السنوات 1860 – 1862م و1863م وقرضان عام 1865 والستة الباقية في الأعوام 1869، 1870، 1872، 1873، 1874 وقبيل عام 1874 رفعت قيمة القروض الاسمية 5300 مليون فرنك لم تتسلم استانبول من هذا المبلغ سوى 3012 مليون أو 56% من قيمته الاسمية وخصمت البنوك الفرنسية والإنجليزية جزءاً كفوائد وعمولة، انظر :

Granville , B. B , The passing of Turish Emeire in Europe london : Sedey , Serrice Ce , 1913 , p , 313.

(3) فلاديمير بور يوفيتش لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، مرجع سابق، ص 376 .

وبالإضافة إلى هذا، فقد كانت الإمبراطورية تعيش حكما دكتاتورياً لفترة طويلة من حكم السلاطين المطلق، وشكل الصراع الداخلي الدائر بين السلطان والقوى المعارضة له المتمثلة في التنظيمات السرية من جهة، أو فيما بين هذه القوى المعارضة من جهة أخرى أحد مظاهر الضعف العثماني الذي فتح الباب أمام إيطاليا للقيام باحتلال ليبيا .

2- الاتفاقيات والتحالفات الأوروبية :

كثرت الاتفاقيات والتحالفات بين الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر ومع بداية القرن العشرين حتى أصبحت معظم الدول تقريباً ترتبط بأكثر من اتفاق أو تحالف فالدول الأوروبية الكبرى في سيرتها الاستعمارية، حاولت أنْ تستقطب من حولها مجموعة دول أخرى وذلك لتأمين تحركها الاستعماري في مواجهة القوى الأخرى المعادية لها أو لتأمين مكاسبها التي حصلت أو التي تنوي الحصول عليها مما استدعى ارتباطها مع غيرها من الدول، في سنة 1881م عقد اتفاق الأباطرة الثلاثة الذي ضم ألمانيا والنمسا والمجر وروسيا، واتفاق ألمانيا والنمسا والمجر ورومانيا في 1883م الاتفاق السري بين روسيا وألمانيا باسم إعادة التأمين سنة 1887م والحلف الفرنسي الروسي في عام 1894م والاتفاق الإنجليزي الفرنسي عام 1904م[1] .

وكذلك بالنسبة لإيطاليا فقد سعت بدورها لتأمين أطماعها عبر مجموعة من التحالفات والاتفاقيات مع الدول الأوروبية حيث انضمت إلى الحلف الثلاثي مع ألمانيا والنمسا والمجر عام 1882م وعقدت اتفاقية تعاون وصداقة مع إنجلترا في سنة 1887م، ومع أسبانيا في العام نفسه واتفاقيتين مع فرنسا سنة 1900 – 1902 م ثُمَّ تلتها أخرى مع روسيا القيصرية عام 1909م[2]، وقد أخذت بعض هذه الاتفاقيات صورة تقسيم الغنائم الاستعمارية فالمصالح الاستعمارية كانت تحتل الأولوية على ما عداها من الاعتبارات

---

(1) سمعان بطرس فرج الله، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1974، ص 97 .

(2) بازامة، مرجع سابق، ص 24 – 27 .

الأخرى فقد قبلت إنجلترا في وقت ما إرضاءً للمصالح والمطالب الاستعمارية الألمانية في أفريقيا عن طريق تقسيم المستعمرات البرتغالية بين الدولتين وإن لم يخرج هذا الاتفاق إلى حيز التنفيذ .

وقد يأخذ هذا الشكل من أشكال التسويات الاستعمارية الاتفاق على تقسيم مناطق النفوذ بين الدول الاستعمارية، وانفراد كل دولة بالعمل في منطقة نفوذها ومن تدخل من قبل غيرها مثل تسليم فرنسا بالنفوذ البريطاني في مصر مقابل تأييد بريطانيا لفرنسا ضد ألمانيا في مراكش[1].

وهكذا أعطت البيئة الدولية ولاسيما في أعقاب مؤتمر برلين 1884 – 1885م، المناخ الملائم لإيطاليا للقيام بغزوها الاستعماري[2].

ثامناً - موقف استانبول من التحرش الإيطالي:

ما دامت الدولة العثمانية تعاني اضطراباً داخلياً، وتراجعاً عسكرياً على جبهاتها، فإن موقفها حيال فقدانها بعض ولاياتها، كان رهناً بالسلطان الحاكم، لأن الدولة العثمانية آنذاك لا تملك مؤسسة إدارية سياسية، تعالج الأوضاع السياسية وتضع الحلول المناسبة، فإداراتها السياسية تتأرجح ما بين الصدر الأعظم والسلطان القابع في متاهات القصر وحرائره، ومغانيه وملذاته، فإذا كان الصدر الأعظم يمتلك ضميراً قومياً أو دينياً، فبإمكانه أن يحول السلطان من راضٍ أو ساكت إلى صارخٍ أو مهددٍ للأعداء بإعداد الجيوش وتهيئة الأساطيل، وهذا ما حدث منذ عهد مراد الرابع (1623-1640)، ولن تحدث بعد ذلك، لأن السلاطين اكتفوا بما لديهم من ممالك وأصقاع.

(1) إسماعيل صبري مقلد. العلاقات السياسية الدولية، مطبوعات جامعة الكويت، 1971م، ص352 .

(2) للمزيد حول الاتفاقيات الأوروبية اتجاه ليبيا، وليم س. أسكيو. أوروبا والغزو الإيطالي لليبيا 1911م – 1912 م، ترجمة ميلاد المقرحي، جامعة قاريونس، بنغازي ليبيا، 2003م، ومحمود العرفاوي، مخاض الإمبريالية والفاشية الإيطاليتين 1882 – 1912م، منشورات، مركز جهاد الليبيين، طرابلس ليبيا، 1991م، وأحمد عطية مدلل، التدخل الأجنبي في ليبيا، 1881 – 1915م، منشورات مركز جهاد الليبيين، طرابلس ليبيا، 2007م .

بناء عليه، ولإيضاح موقف الدولة العثمانية من فقدانها لمعظم ولاياتها عامة وليبية بخاصة، فإن موقفها يندرج تحت نوعين من المواقف:

1- الموقف الأول: الرافض لفقدان أية ولاية، والمدعوم بإعلان الجهاد، وإعداد الجيوش والأسطول البحري، مثلما حدث عندما أعلنت اليونان ثورتها سنة 1827م.

2- الموقف الثاني: المحتج بالاسم، والعاجز حتى على التهديد بالكلام، مثلما حدث عندما احتلت فرنسا الجزائر سنة 1830م.

والسؤال الذي يطرح نفسه، هل موقف الدولة العثمانية من احتلال إيطاليا لولاية ليبيا منطبق عليه أحد الموقفين، أم أن لليبية أوضاعاً خاصة بها، فرضها واقع العصر والظروف الداخلية والخارجية للدولة العثمانية[1].

لن نبالغ بالقول إن الدولة العثمانية لم تكن يوماً ما براغبة بخروج ولاياتها من سيطرتها، ولكن الظروف كانت أكبر من إمكاناتها، لأن سلاطينها لم يطوروا دولتهم ولم يكترثوا للمتغيرات الدولية التي استجدت، بل ظلوا قانعين بواقعهم الذي كان يزداد تردياً وضعفاً وانحلالاً. لدرجة أن سلاطين مرحلة الضعف تسللوا سراً إلى الحدود، لتوقيع معاهدات إذعان وتنازل، بعد أن كان ملوك أوروبا وأمراؤها، يتطلعون لمقابلة السلطان العثماني لهم ومجالسته، وليس منحهم امتيازات داخل ممالكه.

إن أسباباً كثيرة، أهملتها الدولة العثمانية أو تجاهلتها، فأوصلتها إلى التنازل عن أشد المواقف صعوبةً، فنداء أهالي الجزائر خلال حصار استمر ثلاث سنوات (1827-1830) صم السلطان محمود الثاني آذانه عنه، واكتفى بعد سقوط الجزائر بإصدار فرمان سلطاني يتضمن معاتبة فرنسا على فعلتها، وعدّها لها جنحة وليس ذنباً كبيراً[2].

---

(1) سالم محمد البيومي، الصراع الاستعماري على ليبيا ، القاهرة 1984م، ص 115.

(1) تفيد معظم الدراسات التركية أن السلطان محمود الثاني ابن امرأة فرنسية اسمها (ايميه) وهي التي أوصلته وسفارة بلادها إلى السلطة، وقد تأكد أن السلطان محمود ترك إدارة أموره لوالدته، ولهذا جاء فرمانه أشبه بالعتاب. وللمزيد انظر:

Ali Kemal, Padisah Analari, istanbul, 1997, s. 100

إن السلطان العثماني عبد الحميد الثاني يختلف عن غيره من السلاطين فقد حاول إحياء الغول العثماني المريض، لكن حركة القوميين الأتراك، حالت دون استمراره في إحيائه وحتى معالجته، وقد عُرف عنه حرصه على الولايات العربية الإسلامية بشكل خاص، وعلى الرغم من أنه جعل ولاية ليبيا منفى لخصومه السياسيين إلا أنه لم يبخل عليها بأي شيء يساعد على تطويرها وتقويتها.

في الحقيقة حظيت الولاية بولاة أكفاء عملوا على تطويرها، وإعمارها، لكن إمكانات الدولة العثمانية كانت محدودة حتى في المجال الدبلوماسي.

إن حادثة بمبه التي أسفرت عن رفع العلم التركي عليها، دفعت السفير الفرنسي لمقابلة السلطان العثماني عبد الحميد الثاني حيث قدم له شرحاً عن ضرورة إبقاء ولاية طرابلس الغرب في أيدي الدولة العثمانية، وقد عدد له الميزات التي تحصل عليها فرنسا من مجاورة أملاكها لأملاكه ، وكان السلطان يرغب في معرفة ما إذا كانت فرنسا قد تغيرت سياستها تجاه الدولة العثمانية[1].

وفي سنة 1905م كُلف السفير الإيطالي بأن يقدم شرحاً للسلطان بأن أغراض إيطاليا سلمية. وأنها ستحافظ على الوضع القائم، وأن إيطاليا ترغب في المحافظة على العلاقات الودية، فإنها تلفت نظر السلطان إلى النتائج الخطيرة التي تنتج لتركيا عن منحها موافقات أو امتيازات في طرابلس وبرقة قد تتعارض مع المصالح الإيطالية، وأن مثل هذا التصرف قد يجبر الحكومة الإيطالية على اتخاذ خطوات إيجابية، وحينما أعلم السفير الإيطالي السلطان عن منحه امتياز للشركة الإنجليزية لبناء ميناء طرابلس، أجابه السلطان بأنه سمع بالخبر لأول مرة من رئيس وزرائه، ولتأكيد عدم منحه امتياز، أمر

(1) تمت مقابلة السفير الفرنسي للسلطان العثماني بعد سنة 1889، ولم تذكر لنا المصادر العثمانية شيئاً يذكر سوى اطمئنان السلطان عن موقف فرنسا تجاه بلاده. للمزيد: انظر تاريخ جودت ج6 ص411. أما رضا نور، فقد ذكر أن السلطان العثماني لم يبالِ بالتحركات السياسية التي كانت الدول الأوروبية تحركها، وكان همها تأييده ضد الحركات القومية التي تعارضه. انظر نور، رضا، التاريخ العثماني ج5 ص183.

رئيس وزرائه بتكذيبه بسرعة ووضوح، وأنه ليس لدى جلالته أي ميل لبناء ميناء طرابلس أو تجديده في ذلك الوقت، وأن حكومته ستنفذه بنفسها حينما تقرر تنفيذ هذا المشروع[1].

لم تجر على الساحة التركية مباحثات ما بين الدولة العثمانية وإيطاليا بشأن طرابلس وبرقة، ولكن الدولة العثمانية كانت على علم بالأطماع الإيطالية، ولكنها لم تكن ظروفها تساعدها على المجادلات السياسية آنذاك[2]، وبغية مواجهة المخططات الإيطالية في طرابلس وبرقة، كلفت الفريق رجب باشا بتحسين أحوال الولاية من الناحية العسكرية، وفي الوقت نفسه، على الرغم من مساءلة إيطاليا بشأن أطماعها في ليبيا ونفيها ذلك بشدة ، وردها بأنها تستبعد تماماً أية نية لاحتلال أي جزء من الإمبراطورية، وإن ما قيل وكتب في هذا الشأن عارٍ عن الصحة، ولهذا يجب ألا يحسب له حساب، فإن الدولة العثمانية عملت لمقاومة التغلغل الإيطالي في الولاية، بقدر المستطاع، وإذا كانت الإدارة العثمانية قد أجبرت آنذاك على منح الإيطاليين حق شراء الأراضي في ليبيا سواء أكان ذلك للأفراد أو لمصرف روما، فإنهم لجؤوا سراً إلى منع العرب من بيع أراضيهم وذلك من خلال الولاة[3].

وفي أواسط سنة 1910م أرسلت تركيا المشير إبراهيم باشا والياً على طرابلس، وإليه يرجع الفضل في معظم الأعمال التي نفذت في الولاية قبل الحرب الإيطالية على ليبيا ، فقد كان المشير إبراهيم جندياً متمرساً، وقد وجد نفسه يشرف على ولاية ذات إدارة مضطربة ومشهور عنها أنها منفى للمبعدين السياسيين، وأن الأخطار تهددها من زيادة النفوذ الإيطالي، فقد بدأ في إصلاح الإدارة، وعمل على تنظيم البوليس، وأنشأ مدرسة للدرك، ودرس مشروع إنشاء طريق من طرابلس إلى جنزور، وقام بتنفيذ مشروع تزويد طرابلس بمياه من عين زاره، وتحسين إضاءة مدينة طرابلس[4]، وقد لقي التشجيع من

---

(1) Tittoni, Tommaso, S. 45-46 .

(2) البيومي، مرجع سابق، ص50.

(3) Bernet Edmond; En Tripolitaine, Paris, 1912. P. 19 .

(4) انظر قسم الملاحق رقم (17) المتعلق بجر مياه عين زاره .

جميع الرحالة الأجانب بما فيهم الطليان، وحذر الأهالي من بيع أراضيهم لبنك روما[1]، فغضبت إيطاليا من تصرفات إبراهيم باشا، فحاول القنصل الإيطالي أن يخلق أية حادثة، لأن نشاط هذا الوالي كان عقبة أمام زيادة النفوذ الإيطالي في طرابلس[2].

ويذكر جلال يحيى في مؤلفه، أن الصعوبات التي واجهتها إيطاليا في ليبيا ، جعلتها تمارس ضغطاً على تركيا، أرغمت الحكومة التركية للعودة إلى الآستانة، وسافر إبراهيم باشا عازماً على شرح وجهات نظره، ولكي ينتهز هذه الفرصة وينصح حكومة بلاده بتعزيز حامية طرابلس، ولكن الولاية أصبحت بين يوم وليلة بغير والٍ، والجند بغير قائد، والرعية من دون راعٍ، وفي هذا الوقت المضطرب في المحيط الدولي، والذي ثارت فيه مشكلة المغرب الأقصى مع حادثة أغادير، أقدمت إيطاليا على تنفيذ مشروعاتها بالقوة، وأعلنت الحرب على تركيا، لأن إيطاليا كانت قد أعدت أسطولها وجيشها لمثل هذا اليوم[3].

علمت إيطاليا بوصول سفن حربية عثمانية إلى ميناء طرابلس، فأعلنت إيطاليا أن هذه الخطوة العثمانية سيترتب عليها نتائج خطيرة، وأن إيطاليا مستعدة لاتخاذ إجراءات ضد الأخطار الناجمة، وردت إيطاليا بمذكرة جاء فيها: «إن الحكومة الإيطالية التي ترى نفسها مضطرة بهذا الطريق إلى أن تقرر كيفية حماية كرامتها ومصالحها، وقد صممت على أن تتقدم لاحتلال طرابلس وبرقة عسكرياً»[4].

أعلنت تركيا أنها على استعداد لمنح إيطاليا امتيازات اقتصادية، وذلك لإفساح ميدان النشاط الإيطالي في الإقليمين المذكورين، محددة أن الحل الوحيد لمنحها كرامة الإمبراطورية ومصالح سيادتها، وأظهرت الحكومة العثمانية شعورها الودي من دون أن تتناسى هذه المعاهدات والاتفاقات للدول الأخرى، أما مسألة الأمن والنظام في طرابلس

---

(1) Bernet en Tripoli Taine, p 85 .

(2) البيومي، مرجع سابق ، ص 178-180.

(3) يحيى، جلال، تاريخ المغرب الكبير (مرجع سابق) 9 ص 731.

(4) المرجع السابق ص 737.

وبرقة، فإن الحكومة العثمانية التي هي في مركز يسمح لها بالحكم على الموقف، وأن الضباط ورجال السلطات العثمانية قد أمروا بتأكيد حفظ النظام وهم ينفذون التعليمات بدقة[1].

وأما بشأن وصول السفن الحربية العثمانية إلى طرابلس، الأمر الذي تحاول السفارة الملكية الإيطالية أن تنسب إليه نتائج خطيرة، فإن الباب العالي يعتقد أنه من الضروري أن يشير إلى أنها مسألة سفينة واحدة فقط، وقد أرسلت قبل المذكرة الإيطالية المؤرخة في 27 أيلول، وأن إرسال هذه السفينة التي لا تحمل جنوداً لا يمكنه أن يؤدي إلى مثل هذا التأثير[2]. ولذلك فإن الحكومة الإمبراطورية تطلب من الحكومة الملكية أن تذكر طبيعة ونوع مثل هذه الضمانات التي ستسهم فيها، مادامت لا تمس سلامة أراضيها.

وجدت إيطاليا أن الاقتراح العثماني غير كافٍ، وكانت في الحقيقــة لا ترضى بشيء أقل من احتلال عسكري، فأعلنت الحرب على الدولة العثمانية في 29 أيلول سنة 1911م، مدعية أن المدة التي حددتها لتحقيق بعض الأمور قد انتهت، من دون أن يصلها رد مقنع، ولهذا فهي تعد نفسها في حالة حرب مع تركيا، ولكي تقلل إيطاليا من إمكانية تدخل أي دولة أوروبية، ادعت أحقيتها في حماية الإيطاليين والأجانب من كل الجنسيات المقيمين في برقة وطرابلس[3].

وكان رد تركيا على إعلان الحرب عليها من قبل إيطاليا، توجيه نداء واستغاثة إلى ملوك وأباطرة إنجلترا وألمانيا وروسيا والنمسا ورئيس جمهورية فرنسا للتوسط عند إيطاليا لحقن الدماء، ومن أجل الإنسانية، وباعتماد حل وسط يصون كرامة تركيا، ويسمح لإيطاليا بالحصول على امتيازات مهمة في الولاية[4].

---

(1) يحيى، مرجع سابق، ص739.

(2) المرجع السابق، ص739.

(3) المرجع السابق نفسه، ص740.

(4) المرجع السابق نفسه، ص 741.

لقد اعتذرت كل الدول الأوروبية عن التدخل، ما عدا ألمانيا التي أظهرت نيتها للتوسط، وأشارت في الوقت نفسه إلى أن توسطها بمفردها لن يكفي لحل المشكلة.

هنيئاً لتركيا لأنها طالبت بصون كرامتها في طرابلس الغرب، وليس قليلاً هذا الطلب من دولة بل إمبراطورية دوخت العالم بكامله، والآن تلجأ إلى الاستجداء ومن دون كرامة من دولة انهارت إمبراطوريتها منذ 476م وظلت ممزقة إلى دول ودويلات وإمارات متصارعة فيما بينها حتى سنة 1870م حيث تمكنت من توحيد دولتها بمساعدة فرنسا، تفرض عليها شروطها بالقوة، أليس طلب الاستجداء محافظة على كرامة الدولة العثمانية يا ترى؟

ويرد بعض المؤرخين الأتراك بالقول: إن الدولة العثمانية لم تكن آنذاك مستعدة لخوض حرب بسبب ظروفها الداخلية، وعلى إدارتها التي استلمت السلطة من السلطان عبد الحميد تسوية الأمور الداخلية، وضبط الأمن الذي تتعرض للاضطراب إثر عزل السلطان عبد الحميد، لأن المسلمين المتشددين، رفضوا التعاون مع جمعية الاتحاد والترقي، ولهذا لجأت إلى اعتماد الحل السلمي كخير وسيلة آنذاك.

وهذا اللجوء لا يعد ضعفاً، فالسياسة تحتاج إلى مداهنة ودبلوماسية.

استنتاج الفصل الخامس

لقد شكل هذا الفصل الخلاصة الفاصلة لإدارة العثمانيين لولاية كانت منذ خضوعها لسيطرتهم سنة 1551م، وحتى خروجهم منها موضع تجاذب ما بين تأثيرات سلبية كانت أم إيجابية لشعوب حاقدة على العرب والمسلمين، ألا وهم الطليان.

إن قراءة واعية لهذا الفصل ندرك تماماً أن العثمانيين أضاعوا مجهودهم بفرض الطاعة على قوى بدوية تحمل مدينتها على ظهرها، كما قال الريس طرغوت عندما زار استانبول 1562م:

إن الولاة صرفوا مجهوداتهم وطاقات وقدرات عساكرهم على مظاهر كاذبة، فلم يستطيعوا إخضاع القبائل البدوية، ولا القبائل استطاعت إخراج العثمانيين من الولاية، فضاع فقراؤها بين مظاهر العصيان، ومظاهر العظمة والجاه، فظلت إمكانات الولاية على الرغم من تقدم الزمن وتطوره على حالها، بل على العكس من ذلك تراجعت، حتى بيوتهم القماشية مزقتها الأعاصير، وحملتها رياح التوتر والعصبيات القبلية، في حين خرج الولاة منها رغم حالة الفقر والجوع والقهر الذي يعانيه أهلها بجيوب متخمة بالذهب والفضة، وحملوا نياشين ومداليات البطولة على شعب أعزل يشكو الفقر منه، وتبكيه المجاعة.

لو أن الولاة مسكوا العصا من منتصفها لجنت الولاية شيئاً يخفف عنهم ظاهرة الكسل والرشوة والانحراف، ولما ادعوا بأن الأهالي خارجون عن الطاعة.

كيف تمكن ولاة عهد الباشوات من إعمار جزء من الولاية وبمجهودات محلية، ومن إدخالات الولاية وإخراجاتها، ولماذا لم تحدث ثورات وحركة عصيانات كما كان يحدث سابقاً.

إن دل هذا على شيء، فيدل على عدم تفكير الولاة السابقين بتحسين الولاية، ولا حتى بتطوير المنازل القديمة فيها ولا تثقيف أهلها الذين ظلوا يجهلون رؤية الماء تجري داخل صنابير بلاستيكية.

إن نظرة واقعية على الولاية قبيل عهد الباشوات وبعده يدرك أن الولاية لم تشهد أي تطوير ذلك إلا بعد سنة 1850م. وفي الوقت نفسه نرى أن الحركة الإنشائية والمدارس التي أقامها، صرف عليها من إيرادات البلدية، ولهذا فإن الأرقام الإحصائية التي توصلنا إليها، لا يتجاوز عمرها الزمني أكثر من مئة وخمس وعشرين سنة.

إذاً فإن تطور الولاية كان تطوراً سابقاً لعصره، ومتجاوزاً للأرقام الإحصائية المعتمدة علمياً وعالمياً، ويدل أيضاً على أن الأهالي شعب عامل ومجد وليس كما قيل عنه شعب كسول خامل لا هم له إلا الخروج على القانون. وبشهادة جميع الولاة الذين كلفوا بإدارتها، وكذلك فإن جميع السلاطين العثمانيين تطلعوا إلى الولاية على أنها ولاية مطيعة وملتزمة، ولم يبخلوا عليها بمعونة أو إعفاء من ضرائب لو أن الولاة اقتدوا بالخطوات التي خطاها ولاة عهد الباشوات لغدت ولاية ليبيا شبيهة بتونس التي شارك بنو هلال وسليم في نظمها وثبّت بعضها سنان باشا سنة 1574م وقطف الحسينيون محاصيل الأمم السابقة.

صحيح أن العثمانيين قدموا سنة 1551م لإنقاذ الولاية من ظلم فرسان رودس ، وقد قدر الأهالي للعثمانيين هذا الجهد ، ولكن الأهالي لم يتصوروا أن العثمانيين سيحلون محل الإسبان وفرسان القديس يوحنا (فرسان رودس) ويفرضون عليهم الضرائب والأتاوات لتنقل مجهودات بلادهم إلى سلطان قابع في استانبول، يحيط نفسه بمجموعة من الخصيان وبنات الهوى المستوردات من أوروبا.

لم يتذمر الأهالي من السيطرة العثمانية عليهم، ولكنهم تذمروا من إبعادهم عن السلطة وعدم مشاركتهم في إدارة بلادهم، ومن ناحية أخرى، فإن في بلادهم شباناً مستعدين للتطوع في صفوف العسكر، فعلى أقل تقدير يتدربون على السلاح، ويشاركون

في الدفاع عن بلادهم، ويسهمون في جمع الضرائب، وأيضاً وعلى أقل تقدير، كانوا قد ساعدوهم في توزيع الضرائب.

من الإجحاف بشيء القول بإن الطرابلسيين، كانوا يدركون معنى السياسة حتى فترة أحمد راسم باشا ونامق باشا ورجب باشا، ثم كيف لهم التعرض لتطور اجتماعي، طالما ظلوا كخدم وعبيد للعساكر العثمانية التي استأثرت في كل شيء، إن التطور الاجتماعي يتأتى بوساطة الاحتكاك بالآخرين، فالعساكر كانوا يتزوجون بالفتيات المحليات بقوة السلاح كعادة العسكر في كل مكان، وحتى أولاد تلك الفتيات كانوا يشعرون بأنهم أقل قيمة من آبائهم، وبذلك تكون الفتاة المحلية قد ظلمت لمرتين، الأولى لم تختر من تحب، ولم يقم لها عرس واحتفال، والثانية أن ابنها كان محتقراً من قبل أبيه وأقرانه، وكان كل ميزاته أنه معفى من الضرائب، ومكلف بحماية القلعة، وملقب بالقولوغلو أي (ابن العبد).

إن الولاية التي تمتلك طاقات إنباتية جيدة، ولم تعرف إمكانات تلك الأرض إلاّ بعد أن قَدِمَ ولاة النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد دهشوا حينما رأوا أن أرضهم صالحة لزراعة التوت والقهوة والزيتون، ومردودها جيد يكفي أسواقها، بل يصدر جزء منه.

إن الليبيين كانوا يدركون أن لديهم طاقات صناعية جيدة، ولكن من أين لهم تطويرها وتحديثها، فهم بحاجة إلى آلات حديثة تساعدهم على تطوير صناعاتهم وتحديثها، وكانوا يتحرقون شوقاً لذلك، وبقدوم الولاة من عصر الباشوات، بدأت صناعاتهم بالتطوير، ونافست جيرانها وحتى بعض الصناعات الأوروبية، وكذلك فقد أظهر سكان الولاية قدرات علمية جيدة، وتوافر لديهم علماء في المجالات العلمية كلها، وإن المحاكم التي شكلت في الولاية، لم تقم للفصل بين الأهالي لأنهم مشاغبون، بل للفصل ما بين الأهالي والعساكر التي استولت على أملاكهم وأراضيهم، وللفصل بين الجاليات الأجنبية التي كانت تتنافس على ساحتها.

إن مسألة التطوير والتحديث الذي شهدته الولاية كان في عهد بعض الباشوات ممن حمل ضميراً حياً ووجداناً سليماً، فالحركة العمرانية والتعليمية ، التي قام بها المصلح

الاجتماعي أحمد عزت باشا، فاقت الخطوات التي قام بها الولاة الذين حكموا الولاة قبل قرون زمنية. واستكملت حركته التحديثية بفضل زملائه من أمثال أحمد راسم باشا ونامق باشا ورجب باشا، وكان لكل منه ميزاته الإيجابية، وكل منهم أكمل الخطوة التي خطاها زميله سابقاً، فتوقفت الثورات، وقبل الأهالي التحضر، وانسجموا مع المباني الحديثة بدلاً من الخيام القماشية التي عاشوها منذ قرون زمنية طويلة، وتدافع الأهالي إلى الزراعة والصناعة والتعليم، وأظهروا إمكانات جيدة.

الخاتمـة

تتفاوت النتائج نتيجة تواتر الروايات وتعاظم بعضها على بعض لاسيما لولاية أكلتها الأحداث والصراعات ما بين الجند أنفسهم، وما بين الجند والقبائل الثائرة على واقعها، سنوات وسنوات تطلع الأهالي إلى والٍ يريحهم من ضرائب لا حصر لها ولا يعرفون سبب صدورها ولا إلى أين تذهب فيلجؤون إلى الهرب إلى داخل الصحراء التي تشكو هي الأخرى من المشردين وقطاع الطرق .

ضحك الزمان لبضعة أيام يوم تولى القرمانليون السلطة وتصور أهل الولاية أن أيام الرخاء اقتربت، غير أن القرمانليين لجؤوا إلى احتكار السلطة وحصرها بأبنائهم غير عابئين بالأهالي الذين توقعوا خيراً من استلامهم ومضت السنوات والقرمانليون يتناحرون فيما بينهم. إلى أن استطاع يوسف بك القرمانلي أن يسرق السلطة من أبيه وأخيه اللذين فضلا عدم الاقتتال فغادرا الولاية تاركين إدارتها إلى يوسف الذي تمكن خلال السنوات الأولى من إدارتها وبشخصية تتميز عما كانت سابقاً، فهي لم تعد تلتزم بفرمانات السلطان العثماني، لأن يوسف تمكن من خلال البحرية وأعمالها من أن يفرض شروطاً على بعض الدول الأوروبية لتدفع له أتاوات لقاء عبور سفنها لمياه المتوسط من دون نهب وحرق ويضاف إلى ذلك النشاط الذي يمارسه رجال في بعض المياه والمحيطات البعيدة، وحينما يعودون يحملون له كنوزاً وأسرى فيتصرف بالغنائم كما يشاء .

سئمت الدول الأوروبية من الإتاوات ونشاط البحارة الأفارقة، فاتفقت على هدم عش هؤلاء البحارة مستندة إلى ما أقره مؤتمر اكس لاشابل سنة 1816م وهو تحريم القرصنة، فهاجمت بشكل فجائي سفن بحارة الشمال الأفريقي وأغرقتها بشكل تام فحرمت تلك المناطق من هذا المورد الذي كان ينقذهم من الضرائب ويؤمن عملاً لشبانها .

يئس أهالي الولاية من يوسف القرمانلي لكثرة الضرائب وأحجمت الدول الأوروبية عن منحه قروضاً ففرض ضرائب كثيرة على الأهالي، فلجؤوا إلى السلطان ثانية، كما فعلوا في منتصف القرن السادس عشر عندما طلبوا من السلطان سليمان القانوني إنقاذهم من فرسان القديس يوحنا، والآن يطلبون من السلطان محمود الثاني إنقاذهم من بطش يوسف القرمانلي وابنه علي باشا، وكان محمود الثاني يواجه تحديات أكبر من إمكانات دولته، ولكنه مجبر على إيجاد حل، وحينما اطمأن إلى أن الدول الأوروبية (يعني فرنسا وانجلترا) لا يمانعانه في إجراء تعديل يرضي الطرفين، لجأ إلى إرسال محمد نجيب باشا بأسطول ضخم، وحسم محمد نجيب باشا الموقف وقرأ فرمان تعيينه والياً على الولاية. وبولايته سنة 1835م عرفت ولاية ليبيا مرحلة جديدة وفيها مسؤولية وفيها إنتاج وتطوير وتحديث، بعض الباحثين يقول إن العصر تطلب ذلك وبعضهم الآخر يقول تماشياً مع الخبرة، ومهما كان الأمر فالولاية بدأت شيئاً فشيئاً تتطور بفعل التطور الذي شهده العصر بفعل إيمان ولاة ليبيا بتطوير ولايتهم، لأن التطور العلمي يضع الوالي تحت مجهر التطوير وبإمكان السلطان مراقبته ومحاسبته، والوالي المعين لا يرغب بقطع رأسه وكان مستعداً لتطوير الولاية والعمل بخلق وبوجدان، وهذا ما كانت الولاية تحتاجه .

قلما عرفت الولاية خلال الثلاثينات نشاطاً زراعياً أو صناعياً شعر الأهالي به، لكن الإدارة والمخاطبة واللياقة لازمت الولاة وشيئاً فشيئاً بدأ الأهالي يتلمسون أن الولاة لم يأتوا لجمع الضرائب ولا لملاحقة الأهالي الذين يتخلفون عن دفع ما عليهم من ضرائب، والضرائب التي تجمع تسلم إلى البلديات التي أنشئت حديثاً، حيث كلفت تلك البلديات بتسوية الطرق وفتح الآبار وجر المياه الصالحة للشرب وبناء قصور وثكنات حديثة ومنعت العساكر من التجول في الأسواق يومياً، وبنيت المشافي وتحملت الولاية مسؤولية تأمين العلاج وشراء الحبوب وإحضار أشجار جديدة لزراعتها في الولاية، ومنعت مسألة الرق وتحولت منطقة أبو نجيم إلى مزرعة صالحة لزراعة مختلف صنوف الأشجار والحبوب بعدما كانت مرتعاً للصوص وقطاع الطرق، وحفرت الآبار عبر الصحراء وخارج المدن لتأمين المياه للقوافل التجارية، وامتنعت القبائل عن السلب والنهب وتحملت مسؤولية نقل البضائع إلى السودان وتشاد والنيجر ومالي، وبنيت الخانات وعقد التجار فيها العقود التجارية .

استمر الولاة يطورون الولاية وبلغ التطور ذروته في عهد أحمد راسم باشا الذي أحب الولاية كثيراً وحولها بحبه لها إلى قطعة زراعية وصناعية حيث اختفت أعمال الشغب لدرجة غدا بإمكان التاجر أن يتجول بين مدن الولاية وقراها من دون أن يتعرض لمكروه .

وما أسفر عن الإدارة العثمانية في ولاية ليبيا التي عرفت تاريخياً بالعهد العثماني الثاني، إدارة متطورة اشتقت من عهد التنظيمات المزمع تطبيقها في عاصمة الدولة العثمانية ودويلاتها، والوالي لديه مجلس ولا يستطيع أن يتخذ قراراً من دون عرضه على المجلس، ولا يستطيع أن يكلف قطعة عسكرية بالذهاب إلى منطقة ما من دون مسوغ، لأن آغا الإنكشارية لن ينفذ قراره أو أمره، وأن أي موظف يخل بالنظام أو جندي يعتدي على موظف، هناك محاكم تحاسب المخطئ وتفرض بحقه العقوبات التي يقرها القانون وهناك حياة عسكرية تضبطها أنظمة وقوانين على جميع العساكر قادة وجنود الأخذ بها والالتزام بالنظم العسكرية المحددة، وقد شكلت لجان عسكرية لمراقبة تحركات العساكر داخل المدن، ولا يحق لهم الخروج من ثكناتهم متى شاؤوا، لأن لجان الانضباط تحول دون السماح لهم بالتجول إلا في الأوقات المحددة .

لم يكتف الولاة بضبط الأمور الإدارية وطبقوا النظام ليقال عنهم إنهم طوروا الولاية، بل كانت تساعدهم الأنظمة في تنشيط الحياة الاقتصادية من زراعية وصناعية وتجارية، وهناك مكاييل وأوزان تراقب تصرفات التجار وهناك نظام نقدي أرغم الجميع على التعامل به .

هذه الأمور طبقت بموجب نظام وقانون، وهناك أشخاص مسؤولون عن تطبيقها، وإن الإخلال يعرض المخالف للعقوبة، هذه الحيثيات أرغمت الليبي على الانقياد لقيادة، فالتزم بتوجيهات لأنه شارك الإدارة وتحمل مسؤولية تطبيق هذه الأنظمة وتلك القوانين، وقد أكدت هذه المعلومات المصادر والمراجع والوثائق التي عمدنا إلى استنباطها معتمدين المقارنة والتحليل وسيلة اعتمدها البحث للوصول إلى هذه النتائج التي نجملها في الآتي .

- السبب المباشر لتقويض اتجاهات الحكم القرمانلي وانهياره ؛ العامل الاقتصادي نظراً لاعتماد الأسرة القرمانلية على الموارد المالية المستحصلة عن طريق القرصنة،

والأتاوات المفروضة على عدة دول لها مصالح في مياه البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى فرض مزيد من الضرائب على الأهالي، وذلك لتلبية متطلبات الإنفاق الحكومي .

- إتباع الحكومة القرمانلية السياسة المالية الخاطئة، مثل فرض المزيد من الضرائب على السكان، إضافة إلى إصدار العملات المتنوعة ذات القيم المتدنية الأمر الذي أدى إلى تذمر السكان، وقيام عدد من الحركات والتمردات ضد الأسرة القرمانلية.

- الظروف السياسية التي مرت بها الدولة العثمانية في العقد الثالث من القرن التاسع عشر، التي أدت دوراً في توجيه اهتماماتها بليبيا، فهي الولاية الوحيدة التي بقيت تابعة لها في شمال أفريقيا .

- عودة الولاية للسلطة المركزية العثمانية المباشرة، حيث كانت تمثل جزءاً من التوجه العام العثماني نحو إعادة فرض السيطرة على الولايات، التي كانت تحكمها أسر وحكومات محلية .

- استطاع الثوار الذين عاصروا رجوع الولاية للحكم المباشر للدولة العثمانية من أمثال الشيخ غومة المحمودي وعبد الجليل سيف النصر، أن يقودوا قبائلهم المنتمين إليها وبقية القبائل المتضامنة معهم في ثورة مسلحة صمدت فترة طويلة، سيطروا من خلالها على مساحات شاسعة من أرض الولاية، ووجهت ضربات عنيفة للحكم العثماني، وأصبحت مصدر قلق للباب العالي، واستأثرت باهتمام السلطان العثماني .

- من أهم أسباب قيام الثورات العامل الاقتصادي والمتمثل في تعرض التجارة لفترة كساد، وكذلك اضمحلال الصناعة، وإهمال الزراعة، بسبب كثرة الضرائب واختلال الأمن وسوء الإدارة .

- حاولت الدولة العثمانية تحديث أجهزة الدولة المختلفة، لكن القائمين على هذا التحديث لم يكونوا جادين في تنفيذه .

- كان للولاة دور في تعرض الولاية وبخاصة في العقدين الأولين من الحكم العثماني المباشر للانحطاط، بسبب عدم قدرتهم على فرض سلطتهم على الولاية، وسرعة

تبدل الولاة، ومحاولتهم إثارة الخلافات والصراعات بين القبائل في محاولة منهم لفرض سيطرتهم على الولاية، وضعف الجهاز الإداري.

- لم تتأثر الولاية بالإصلاحات العثمانية بشكل كبير إلا بعد سنة 1860م وبالتحديد في ولاية محمود نديم، حيث تمثلت هذه الإصلاحات بإنشاء المحاكم النظامية والمؤسسات القضائية .

- حاولت الدولة العثمانية إصلاح مختلف المجالات بالولاية ولا سيما العسكرية للوقوف في وجه الخطر الأوروبي الذي يتهددها، وتمثل هذا الإصلاح في الاهتمام بالتحصينات العسكرية حيث تمت صيانة وترميم القائم منها وأنشئت أخرى جديدة .

- تُعَدُّ الزراعة والنشاط الحرفي الصناعي من أهم مصادر الثروة الاقتصادية في الولاية ، حيث شهدت الولاية خلال مرحلة الحكم العثماني المباشر ظهور أنماط معينة من حيازة الأرض، نتيجة لتطبيق القوانيين المتعلقة بها مع التركيز على الملكية الفردية، التي جاءت على حساب الملكيات الجماعية المشتركة بالنسبة للقبائل. وتعتمد الزراعة اعتماداً شبه كلي على مياه الأمطار، واستخدام أدوات العمل البدائية، بالإضافة إلى ما كان يتم الاتفاق عليه بين ملاك الأراضي والمزارعين حول كيفية استغلال الأرض .

- إلى جانب الزراعة كان الإنتاج الحرفي والصناعي ذا طابع بدائي لتلبية حاجيات السكان المحلية، وبما يتناسب مع أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية .

- قيام الولاة العثمانيين بتشجيع التجارة البحرية وتجارة القوافل وأصبحت موانى الولاية محطات مهمة في طرق التجارة مما انعكس بشكل كبير على مستوى النشاط التجاري الداخلي، وازدهار حركة الأسواق والمدن، والموانئ .

- في بدايات الحكم العثماني كان التعليم تقليدياً أي تعليماً دينياً صرفاً، ولكن عندما اتجهت الدولة العثمانية إلى التحديث، تأثر التعليم في الولاية بهذا التحديث فتراجع التعليم التقليدي نسبياً.

- احتلت الصحافة مكاناً متميزاً في إطار التحديث الثقافي، فقد شهدت الولاية ميلاد صحافة شعبية لأول مرة في تاريخ الولاية، حيث أسهمت في تعبئة الرأي العام في الولاية بغية التصدي إلى التغلغل الإيطالي السلمي .

- برزت خلال فترة الدراسة فئة مثقفة ليبيا صغيرة في عددها وكبيرة في فعلها المتمثل بتأثيرها في الساحة السياسية، وكان ميدانها الرئيسي هو الصحف .

- أثبتت الدراسة أن هناك ارتباطاً بين الحركة الصحفية في الولاية بجمعية الاتحاد والترقي، إذ إن جُل رؤساء تحرير الصحف أعضاء في هذه الجمعية .

- خلال موضوع الدراسة نلاحظ أن القبائل البدوية في ليبيا كانت تغطي مساحة واسعة من رقعتها الجغرافية فإذا ما استثنينا بعض نقاط على الساحل مثل : درنة وبنغازي ومصراتة وزليتن والخمس وتاجوراء وطرابلس والزاوية وصبراته وزوارة وبعض المراكز في الجبل الغربي وفي الواحات الواقعة في وسط ليبيا وجنوبها نجد بقية المناطق مأهولة بقبائل بدوية .

- تميز المجتمع الليبي ببساطته وتسامحه وبخاصة في المجتمع الحضري، حيث إنه عاش حياته العادية وثبت على العادات العربية الأهلية، وقاوم العديد من العادات الدخيلة فورث المجتمع المدني في الولاية وخاصة مركزها التسامح الديني، فعايش اليهود على الرغم من مؤامراتهم، وعايش مجتمع النصارى وعلى الرغم من جبروتهم .

- شهد مركز الولاية تنوعاً إثنياً ضم العديد من العناصر العثمانية الحاكمة واليهودية والمسيحية والأفريقية بالإضافة إلى سكانها الأصليين من العرب .

- عاش المجتمع الليبي خلال فترة الدراسة (مجتمع المدنية) حياته في المنزل والشارع والمتجر وباشر العمل في الحرفة الموروثة وقام بنشاطاته المتعددة، وعن هذا العمل ترويحاً للنفس وفرجة من الضيق، حيث يحكي حكايات تلك المدينة، ويعيش أفراحها وأحزانها المستمدة من المناسبات التي مرت بمجتمع المدينة .

- لوحظ خلال فترة الدراسة توافد وانتشار العديد من الأمراض والأوبئة على الولاية، ولا سيما وباء الطاعون والكوليرا والملاريا وغيرها من الأمراض المُعدية، فأثرت سلباً في مجتمع الولاية حيث تمثلت هذه التأثيرات في هجرة الأهالي من المناطق الموبؤة إلى مناطق أخرى خالية من الأمراض، فسببت هذه الأمراض والأوبئة في أزمة اقتصادية نتج عنها إغلاق الأسواق من قبل حكومة الولاية، فارتفعت الأسعار ولا سيما الحبوب، وتأثرت الولاية اجتماعياً من خلال هجرة السكان إلى خارج الولاية، بالإضافة

إلى إهمال حكومة الولاية للجوانب الصحية مما سبب في تأخرها عن غيرها من الولايات العثمانية الأخرى .

- أكدت الدراسة أن هناك أسباباً عدة ودوافع إيطالية كثيرة دفعتها لاحتـــلال ليبيا، ومن الأسباب تاريخية قديمة تكمن فيما كان يعتقده الساسة الإيطاليون أنهم ورثة الإمبراطورية الرومانية القديمة، ودينية ترتبط بنزعة بعض الإيطاليين الصليبية، وجغرافية استراتيجية توسعية تجعل من طموحات إيطاليا لا تقف عند الاستيلاء على ليبيا وما فيها من إمكانات طبيعية وما لها من ساحل بحري طويل يمتد من تونس إلى مصر، بل تتعدى ليبيا. واقتصادية، إذ تعتقد أن هذا الاحتلال سيحقق لها فوائد اقتصادية. زد على ذلك من الأسباب والدوافع التي دفعت إيطاليا لاحتلال ليبيا ما كانت تحسب به من مشاعر الإحباط جراء الهزيمة التي منيت بها في الحبشة سنة 1896م. بالإضافة إلى خوف إيطاليا أن تستغل بعض الدول ضعف الدولة العثمانية، فتأتي لاحتلال ليبيا. فقد كانت تخشى من توسع النفوذ الإنجليزي من الجهة الشرقية، والنفوذ الفرنسي من الجهة الغربية، كما كانت تخشى من توسع النفوذ الألماني في ليبيا بتشجيع من العثمانيين أنفسهم الذين رأوا أن النشاط الاقتصادي الألماني في ليبيا من شأنه أن يزاحم النشاط الاقتصادي الإيطالي في الولاية.

- أثبتت الدراسة أن هناك ارتباطاً بين المصالح الاستعمارية، فقد ارتبط توقيت بداية الغزو على ليبيا بحل المسألة المراكشية بين فرنسا وألمانيا، المصلحة الأولى، وذلك لإعطاء حرية الحركة لإيطاليا في العمل من دون معارضة إحدى الدولتين تطبيقاً لمبدأ التنازلات المتبادلة .

- بالإضافة إلى الإنهاك العسكري الذي وصلت إليه الحاميات العثمانية في الولاية في صراع غير متكافئ من ناحية مقارنة القوات العسكرية بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية السيئة .

- لم تتمكن القوات الإيطالية خلال السنوات الأولى للاحتلال من فرض سيطرتها إلا على جزء بسيط منها بسبب المقاومة العنيفة من قبل المجاهدين الليبيين .

- جراء الأوضاع المتردية التي مرت بها الدولة العثمانية في بدايات العقد الثاني من القرن العشرين، تنازلت عن ليبيا لإيطاليا وذلك بعقد اتفاقية أو معاهدة (أوشي لوزان) بسويسرا في أكتوبر سنة 1912م .

وهكذا وبقراءة للأحداث، نرى أن الولاية كان دمية بيد العثمانيين قرابة ثلاثة قرون من الزمن، وعندما تربع القرمانليون على عرش الولاية لم يعملوا على تطويرها، بل حوّلوها إلى إمارة خاصة بهم، ونتيجة للممارسات التي ارتكبها يوسف القرمانلي اضطر الأهالي لمراجعة السلطان محمود الثاني الذي تحرك بعدما أيقن أن الدول الأوروبية لا تعارضه.

يمكننا القول إن الولاية برزت كولاية بشرية في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، لكن هذا البروز لم يكتب له النضوج، لأن إيطاليا عمدت إلى سحقه تحت مسميات حديثة لا الأهالي قبلوها ولا العثمانيون فهموها.

المصـادر والمراجـع

أولاً - المصادر العثمانية :

آ - الوثائق العثمانية الرسمية :

(1) الوثائق غير المنشورة:

آ - أرشيف دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، ليبيا .

ب- أرشيف المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا .

جـــ- أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، مهمة دفتري رقم 56، 57 و 9.

د - أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، مسائل مهمة 2097، 2098، 2091 و 2092.

هـــ- أرشيف رئاسة الوزراء، المحكمة الشرعية، استانبول قضاة دفتري رقم 57 و 59.

و - أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، إرادة داخلية رقم 1368.

ز – سجلات الديوان الهمايوني، استانبول رقم، 68، 251,

ع – سجلات الديوان الهمايوني، دائرة المجلس المخصوص، وثيقة 37.

ل - سجلات الديوان الهمايوني ، فرمان 617، 631، 3445، 671، 2007.

ك - سجلات الديوان الهمايوني، فرمان رقم 256، 86، 1616.

2 - الوثائق المنشورة :

1- وثائق المحاكم الشرعية، استانبول، رقم 168، 879، 945.

2- دفاتر القضاة، دفتر، رقم 1478، 3783.

3- وثائق دولة أولاد محمد يفرن، جمع وتحقيق حبيب وداعة الحسناوي، مركز الجهاد الليبي، طرابلس، ليبيا 1994م.

4- وثائق مركز جهاد الليبيين، المجموعة الأولى والثانية، طرابلس ليبيا 1981م

5- الوثائق العثمانية، ترجمة محمد الأسطى، إعداد خليفة الدويبي، مركز جهاد الليبيين، طرابلس ليبيا 1990م .

6- وثائق تاريخ ليبيا الحديث، الوثائق العثمانية (1881 – 1911م)، ترجمة أحمد صدقي الدجاني، عبد السلام أدهم، منشورات جامعة بنغازي 1974م .

5- وثائق نهاية العهد القرمانلي، ترجمة وتعليق محمد مصطفى بازامة، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت 1965م.

ثانياً - المصادر الثانوية:

1. العربي غيث، مسلاته في العهد العثماني الثاني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المرقب، ترهونة 2006م.
2. الدوماني علي، الأوضاع السياسية والاقتصادية لمتصرفية الخمس خلال العهد العثماني الثاني، رسالة ماجستير غير منشورة، ترهونه، ليبيا 2004م.
3. أوغلو، أورخان قول، مذكرات الضباط الأتراك حول ليبيا، ترجمة وجدي كدله، ترهونه 2004م.
4. جوليتي، مذكرات جوليتي، الأسرار العسكرية والسياسية لحرب ليبيا 1911-1912م، ترجمة خليفة التليسي، مصراته ، ليبيا 1986م.

ثالثاً - المصادر العثمانية:

1. جامي، عبد القادر، من طرابلس إلى الصحراء الكبرى، طرابلس، ليبيا 1974م.
2. جودت أحمد، تاريخ جودت، استانبول 1309هـ.
3. الدستور، ترجمة نوفل أفندي نوفل، مراجعة خليل أفندي، بيروت 1301.

4. شرف، عبد الرحمن، تاريخ دولت عثمانية، معارف نظارتي ج1، 1309.
5. ناجي محمود، تاريخ طرابلس الغرب، ترجمة أكمل الدين إحسان أوغلو، طرابلس، ليبيا 1995م.
6. نور، رضا، عثمانلي تاريخي، استانبول 1924م.
7. نعيما باشا، تاريخ نعيما، استانبول 1924م.
8. نور رضا، عثمانلي تاريخي، استانبول 1924م.

رابعاً – المصادر العربية:

1- الأنصاري، أحمد النائب، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، استانبول 1327، وطرابلس ليبيا 1899.
2- التيجاني، رحلة التيجاني، الدار العربية للكتاب، تونس 1981م.
3- ابن غليون، التذكار فيمن ملك طرابلس الغرب وما كان بها من الأخبار، طرابلس ليبيا 2002م.

خامساً – المصادر الأجنبية المعربة:

1. برنيا (كوستنزيا)، طرابلس 1510 – 1850م، ترجمة خليفة التليسي، الدار العربية للكتاب، تونس 2004م .
2. تولي (الأنسة)، عشرة أعوام في طرابلس، ترجمة عبد الجليل الطاهر، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي ليبيا 1967م .
3. دي ماتسيو (هـــ. م)، عبر طرابلس الغرب، ترجمة جاد الله عزوز الطلحي، مركز جهاد الليبيين، طرابلس ليبيا 2006م .
4. رولفس (غيرهارد)، رحلة إلى الكفرة، ترجمة عماد الدين غانم، مركز جهاد الليبيين، طرابلس ليبيا 2000م .
5. مارمول، أفريقيا والحرب الليبية 1911-1912م، ترجمة وهبي البوري، الدار العربية للكتاب، طرابلس ليبيا 1978م.

سادساً – المراجع العربية:

1- إبراهيم عبد الله، نبات الحلفاء وقيمته الاقتصادية في ليبيا، طرابلس ليبيا 2005م .

- أثر النظم السياسية والإدارية في العلاقات الليبية العثمانية في القرن التاسع عشر، ضمن كتاب العلاقات العربية التركية، منشورات مركز جهاد الليبيين، طرابلس ليبيا 1982م .

2- الأرباح صالح، النقود والمصارف، دار رباح للطباعة، مصراته ليبيا 1996م.

3- الأحول خليفة، الجاليات اليهودية بطرابلس الغرب 1864-1911م، ليبيا 1990م.

- الجاليات الأجنبية في ليبيا، طرابلس ليبيا 1958م.

4- إسماعيل، عمر علي، انهيار الأسرة القرمانلية في ليبيا 1795-1835م، طرابلس ليبيا 1966م.

- التطور السياسي والاجتماعي في ليبيا 1835-1882م القاهرة 1972م.

5- بازامه، محمد مصطفى، بداية المأساة، المطبعة الأهلية، بنغازي ليبيا 1961م.

6- البربار عقيل محمد، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث، مالطة 1996م.

7- البرغوثي عبد اللطيف، التاريخ الليبي القديم منذ أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي، دار صادر، بيروت 1971م.

8- البوري عبد اللطيف حافظ، الغزو الإيطالي لليبيا، الكويت 1986م.

9- البيومي سالم محمد، الصراع الاستعماري على ليبيا ، القاهرة 1984م.

10- الأبيض رجب نصير، مدينة مرزق وتجارة القوافل خلال القرن التاسع عشر، طرابلس ليبيا 1998.

11- التليسي خليفة، حكاية مدينة طرابلس، ليبيا 1997م.

12- جيهان علي محمد، الحياة الثقافية في مصراته أثناء الحكم العثماني، مصراته، ليبيا 2005م.

13- حامد سعيد، تاريخ ومعالم الحضارة والعمران في ليبيا، طرابلس، ليبيا 2007م.

14- أبو حامد محمود وآخرون، مدرسة الفنون والصنائع الإسلامية، طرابلس، ليبيا 2000م.

15- حبيب عزيز محمد، ليبيا، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة 1937م.

16- حجير مبارك، الاقتصاد الليبي، دار مكتبة الأندلس، بنغازي، ليبيا (د. ت).

17- الدجاني، أحمد صدقي، أدهم عبد السلام، وثائق تاريخ ليبيا الحديث، جامعة بنغازي 1974م.

- ليبيا قبيل الاحتلال 1882-1911م، القاهرة.

18- الدويبي أحمد محمد، الأوضاع العسكرية في طرابلس الغرب 1884-1911م، مركز الجهاد الليبي، طرابلس، ليبيا.

19- الديك محمود أحمد، الأوضاع الصحية في طرابلس ، طرابلس ليبيا 2009م.

20- الحرير عبد المولى صالح، التمهيد للغزو الإيطالي وموقف الليبيين منه، مركز الجهاد، طرابلس ليبيا 1984م.

21- رحومة مصطفى حامد، النشاط السياسي الأوروبي وانعكاساته على حركة الجهاد الليبي ضد الغزو الإيطالي، مجلة البحوث التاريخية السنة الرابعة طرابلس 1985م.

22- الرتيمي فتحية، نبات الحلفاء كمورد اقتصادي بولاية طرابلس الغرب، طرابلس ليبيا 2006م.

23- زيادة نيقولا، محاضرات في تاريخ ليبيا ، الطبعة الثالثة، القاهرة 1973م.

24 - الزاوي الطاهر، تاريخ الفتح العربي في ليبيا، طرابلس ليبيا 1973م.

- ولاية طرابلس، دار الفتح للطباعة، بيروت 1969م.

25- زرقانه إبراهيم أحمد، محاضرات في جغرافية المملكة الليبية، القاهرة 1964م.

26- شرف عبد العزيز طريح، جغرافية ليبيا، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية 1962م.

27- أبو شويرب عبد الكريم، الأوضاع الصحية في المجتمع الليبي، طرابلس ليبيا 2009م.

28- الشيخ رأفت غنيمي، تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة، بنغازي ليبيا 1972م.

29- الشناوي عبد العزيز، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1980م.

30- عامر محمود، المكاييل والأوزان والنقود، دمشق 1997م.

31- أبو عجيلة، محمد، الأطماع الاستعمارية الأوروبية في ليبيا، طرابلس ليبيا 1991م.

32- عثمان محمد عبد الستار، المدينة الإسلامية، سلسلة عالم المعرفة الكويت 1988م.

33- العربي غيث، مسلاته في العهد العثماني الثاني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المرقب، ترهونه 2006م.

34- العقاد صلاح، المغرب العربي، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، دراسة في تاريخه الحديث وأحواله، القاهرة 1969م.

35- عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي 1516-1922م، بيروت 1984م.

36- غانم عماد الدين، المجتمع الليبي لدى الرحالة الأوروبيين، طرابلس ليبيا 2005م.

- طرابلس الغرب في مطلع القرن العشرين، طرابلس ليبيا 1998م.

37- فارس محمد خير، تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، دمشق 2003م.

38- فرح الله سمعان بطرس، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، القاهرة 1974م.

39- محمود حسن سليمان، ليبيا بين الماضي والحاضر، القاهرة 1912م.

40- مروان محمد عمر، الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في غدامس خلال العهد العثمانين طرابلس ليبيا 2009م.

41- مدلل أحمد عطية، التدخل الأجنبي في ليبيا 1881-1915م، طرابلس ليبيا 2007م.

42- موسى محمد بن، الصحافة الأدبية في ليبيا، طرابلس ليبيا 1998م.

43- موسى تيسير بن، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، طرابلس ليبيا 1988م.

44- الأمير مختار محمد، ملكية الأرض واستغلالها في ولاية طرابلس الغرب، طرابلس 2000م.

45- المهدوي محمد المبروك، جغرافية ليبيا البشرية، منشورات جامعة قاريونس بنغازي 1990م.

46- المهدوي إبراهيم، حكاية مدينتي بنغازي، جامعة قاريونس، بنغازي ليبيا 2008م.

47- الميار عبد الحفيظ، ليبيا في العصر الفينيقي، ضمن كتاب معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا، طرابلس ليبيا 2007م.

48- الناصري، جمال الدين، موارد المياه في الوطن العربي، القاهرة 1971م

49- الهازل علي عمر، النظام القضائي في ولاية طرابلس الغرب، طرابلس ليبيا 2009م.

50- الهرش أبو بكر محمد، تطور الضبط البيليوغرافي للمطبوعات الرسمية في ليبيا، طرابلس ليبيا 1988م.

سابعاً – المراجع المترجمة عن التركية:

1- التر عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في أفريقية الشمالية، ترجمة الحاج عبد السلام أدهم، بيروت 1982م.

2- أوغلي أكمل الدين إحسان، الدولة العثمانية، تاريخ وحضارة، ترجمة صالح السعداوي، استانبول 1999م.

3- باموك شوكت، التاريخ المالي للدولة العثمانية، تعريب عبد اللطيف الحارس، طرابلس ليبيا 2005م.

4- فاروقي ثريا وآخرون، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية المجلد الثاني 1600-1914م ترجمة قاسم عبده قاسم، طرابلس ليبيا 2007م.

5- نوفل أفندي نوفل، الدستور العثماني، مراجعة خليل أفندي الخوري، بيروت 1301م.

ثامناً – المراجع المترجمة عن اللغات الأجنبية (الأوروبية):

1- أغسطين هنريكو دي، سكان ليبيا ، ترجمة خليفة التليسي، ليبيا 1958م.

2- إسكو (وليم س) أوروبا والغزو الإيطالي لليبيا 1911-1912م، ترجمة ميلاد المقرحي، بنغازي ليبيا 2003م.

3- باري أرفين، رحلته إلى غات، ترجمة عماد الدين غانم، طرابلس ليبيا 1995م.

4- بروشين، نيكولاي إيلتيش، تاريخ ليبيا منذ منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، ترجمة عماد الدين حاتم، طرابلس ليبيا 2001م

5- جحيدر ستيل، تاريخ التعليم في إقليم طرابلس، ترجمة أحمد العاقل، طرابلس ليبيا 2005م.

6- دولاشان أمين، الطب الشعبي في فزان، ترجمة عبد الكريم أبو شويرب، مجلة البحوث التاريخية العدد الثاني لسنة 1979م.

7- رايت جون، تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور، ترجمة عبد الحفيظ الميار وأحمد البازوري، مكتبة الفرجاني، طرابلس ليبيا 1993م

8- روسي، إتوري، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م، ترجمة خليفة التليس، طرابلس ليبيا 1991م.

9- فيرو شارل، الحوليات الليبية، ترجمة عبد الكريم الوافي، طرابلس ليبيا 1983م.

10- فيشر هربرت، أصول التاريخ الأوروبي، ترجمة زينب راشد، أحمد عبد الرحيم مصطفى، مراجعة أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة 1970م.

11- لوتسكي فلاديمير يورفيتش، تاريخ الأقطار العربية، ترجمة عفيفة البستاني، موسكو 1962م.

12- كاكيا أنتوني جوزيف، ليبيا في العهد العثماني الثاني، ترجمة يوسف حسن العسلي، طرابلس ليبيا 1946م.

13- كورو فرانشيسكو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، ترجمة خليفة التليسي، طرابلس ليبيا 1971م.

14- مارمول، أفريقيا، ترجمة محمد حجي وأحمد توفيق وآخرون، الرباط 1989م.

15- ميكاكي رودلف، طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي، ترجمة طه فوزي، طرابلس ليبيا 2003م.

16- هرشلاغ (زوي) مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ترجمة مصطفى حسني، بيروت 1973م.

تاسعاً – السالنامات (التقويمات السنوية):

بدأت التقويمات السنوية منذ سنة 1847م، وهذه التقويمات تدون أحداث الولاية كل سنة بسنة، كما أنها تدون كل ما يطرأ على الولاية من تطورات إدارية وعمرانية وقضائية وتجارية. وهي تكتب باللغتين العثمانية والعربية. وهي تعدّ في حد ذاتها وثائقية، غير أننا كباحثين، نتطلع أولاً إلى الوثائق الموجودة في مركز الدولة (استانبول) أو مركز (الولاية).

- سالنامة الولاية لسنة 1224 هـ - 1809م .
- سالنامة الولاية لسنة 1286 هـ - 1869م .
- سالنامة الولاية لسنة 1287 هـ - 1870م .
- سالنامة الولاية لسنة 1289 هـ - 1872م .
- سالنامة الولاية لسنة 1302 هـ - 1884م .
- سالنامة الولاية لسنة 1305 هـ - 1887م .
- سالنامة الولاية لسنة 1307 هـ - 1889م .
- سالنامة الولاية لسنة 1312 هـ - 1894م .
- سالنامة الولاية لسنة 1314 هـ - 1896م .

عاشراً - الصحف :

- الترقي العدد 15 – 1897م .
- الترقي العدد 20 – 1897م .
- الترقي العدد 29 – 1897م .
- الترقي العدد 23 – 1898م .
- الترقي العدد 1043 – 1898م .
- طرابلس الغرب العدد 1099 – 1904م .
- طرابلس الغرب العدد 1134 – 1905م .
- طرابلس الغرب العدد 1146 – 1906م .
- طرابلس الغرب العدد 3 - 1325 هـ/1907 م.
- طرابلس الغرب العدد 1196 – 1907م .
- الترقي العدد 74 – 1908م .
- الترقي العدد 75 – 1908م .
- الترقي العدد 76 – 1908م .
- الترقي العدد 162 – 1908م .
- العصر الجديد العدد 2 – 1908م .
- الترقي العدد 13 – 1909م .
- الترقي العدد 94 – 1909م .
- الترقي العدد 98 – 1909م .
- الترقي العدد 105 – 1909م .
- الترقي العدد 111 – 1909م .

- الترقي العدد 198 – 1910م .
- المرصاد العدد 28 – 1910م .
- المرصاد العدد 328 – 1910م .
- الترقي العدد 171- 1911م .
- الترقي العدد 173 – 1911م .
- الترقي العدد 197 – 1911م .
- الترقي العدد 201 – 1911م .
- الترقي العدد 202 – 1911م .
- المرصاد العدد 20 – 1911م .
- طرابلس الغرب العدد 271 – 1911م .
- طرابلس الغرب العدد 333 – 1911م .
- ليبيا المصورة العدد 5 - 1938م .
- ليبيا المصورة العدد 9 – 1973م .

الحادي عشر - المصادر والمراجع الأجنبية :

1. Allan. J. A, Drought in Libya – some solutions Avail able to an oil – rich covern, ent , In' Africam Affairs London .
2. Annual Report of the U.N. commissi oner in Libya .
3. Barclay T., The Turco – Italian war London – Methuen 1912 .
4. Behnke , Jr , The her ders of Cyrenaica Ecology. Economy , and kin Shipamong the Bedouin of Eastern Libya , I LLine is Steudies in Anthropology , shoi 2 urbana University of LLino pavess. 1980 .

5. Bosio (Jacgues) Bosius , Istoria dell asana Religione de san Giovanni Gierosolim iton Rome 1594 , 2 vol. Adaptation fran Gaisedep Boyssat .

6. D. H. Cole , Imperial Geography , London 1973.

7. Do TT. G. MANGAWO , LiaLFA in Tripolitania Firenze. Milanao italia 1913.

8. D'Alessandro , A , ILBan codi Roma ela Guerra di Libya , in storia epolitica Luglio settembre 1968 .

9. Ettore Rossi sroria di Tripoli edelia Tripoli Tania , Roma. Istituto per foriente 1968 .

10. Ettore Rosse. La colonie Italion. atripolinel Secolo xix Rivista delle colonie Italian Anno 1930 .

11. Great Britain , parliamentary papers , Cosuler Report on the Tirade and Economic state of the wilayat of Tripoli .

12. Granville , B. B , The passing of Turish Emeive in Europe London. Sedey Serricecc 1913.

13. Jarreett. H. R,. Africa Edumacdonald and Erans. New Casel. Great Britain 1974 .

14. Leone , D, E , L , Italiain Africa volume Secondo Roma. Memly 1955.

15. Le Gall parshes Beduins and Notables Ottoman Administration in Tripoli and Benghazi 1881 – 1902 .

16. Micheal le Gall , paches , Bedouins and Notables ottoman adminis tration in Tripoli and Benghazi 1881 – 1902 New Jersy Princeton university press 1986 .

17. Midhal Seotoglu , eesimli osmanli Ankare 1958 .

18. Panata , Ester Civenaica Sconosciuta firenza valle cchi 1952 .

19. Pritch and , Eras The Sanusi of cyrehaica ox ford 1949 .

20. S. Greige Ashort ltistory of Edu cgtion in Tripoli Tania – 1948 .

21. Souriau. Hoebeere Chts. Christian , La presse maghrebine , Libya paris. Center National dela Recherche Scien ti fge 1975 .

22. Salvemini. G, Come siano and atiin Libya Secnd dizione Milano feltrielli Edi tore , 1963 .

23. Smith , D,M, Storia. d'Italiade ltalidel 1861 al 1969. relume , Secondo Roma Latrza 1972 .

24. Tate's Modern Cambist , amanual of foreigr exchanges and bullin the ed , London 1858 .

25. The Statistical abstract for the principal states and forign countries in A and 1914 .

26. Tunninetti , M. D, Cirenaica Doggi Roma. casa Edirice poncia 1933 .

27. V. S. Gianno , Tripolinlle tradizioini storico commerieiali affi del congr Gonar Geogr dell' Asmara pag .

28. Volpe. G, L, impresa Tripoli 1911 – 1912 Roma Edi zioni Leonardo casa Editrice G.G , San Soni. 1948.

مُقَدِّمَة

لم تكن ليبيا على هامش الأحداث عبر تاريخها وبخاصة لدى دخول الفاتحين المسلمين إليها، وقد ظلت خلال تلك المراحل حاضرة رئيسة ومهمة لولاة المسلمين الذين استندوا في أثناء الفتح على القوى المحلية التي آزرت بشدة الفاتحين المسلمين وساندتهم كأداء، وهذا ما سارع في عملية إتمام فتح مناطق الشمال الأفريقي.

تسلل الاضطراب والقلق إلى ليبيا بعد إتمام فتح مناطق الشمال الأفريقي وبخاصة في أثناء تابعيتها للخلافة العباسية ، وتزايد هذا الاضطراب حينما لجأ الخلفاء العباسيون إلى إقامة توازن من خلال إقامة دويلات مساندة لهم في مناطق الشمال الأفريقي الذي شهد قيام دويلات معادية للعباسيين، هذا التجاذب السياسي المتجسد بتلك الدويلات، أسهم فيما بعد في وصول ليبيا إلى إقامة إدارة محلية، سعت إلى تجنب التدخل في شؤون الجيران، غير أن سقوط الدولة العربية في الأندلس مع السنوات الأخيرة من القرن الخامس عشر، أسفر عن بروز دولة إسبانيا المعادية للعرب والإسلام، وقد انطلقت إسبانيا للانتقام من دول الشمال الأفريقي، فوجهت قواتها إلى احتلال مناطقه، وتمكنت في سنة 1510م من احتلال مدينة طرابلس وأسقطت دولتها، وباشرت بإدارتها، غير أن مطامع الإسبان في مناطق الشمال الأفريقي، أرغمها على التنازل عن ليبيا بغية الحفاظ بالجزائر وتونس، ولكي لا تعود ليبيا إلى الاحتفاظ بسيادتها، لجأت إلى تسليمها إلى فرسان القديس يوحنا الذين طردهم السلطان سليمان القانوني سنة 1523م.